الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعلـيـم العـالي و البـحث العلـمـي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي

معسكر

Université Mustapha Stambouli

Mascara

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية

مخبر: الدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

تخصص: تاريخ الجزائر المعاصر

فرع: علوم إنسانية

العنوان:

علاقة الأقلية الأوروبية في الجزائر بالسلطات الرسمية الفرنسية

تقديم الطالب: بلقاسم عبد القادر **تحت إشراف: أ.د جاكر لحسن**

لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الصفة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	برنو توفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
02	جاكر لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مشرفا ومقررا
03	بشير بلمهدي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	عضوا مناقشا
04	بونقاب مختار	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	عضوا مناقشا
05	موسم عبد الحفيظ	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	عضوا مناقشا
06	زايدي عز الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

بمناسبة انتهائي من إنجاز أطروحة دكتوراه

أتقدم بشكر ووفاء، وعرفان للأستاذ الكريم الدكتور جاكر لحسن على معاملته الطيبة وصبره الجميل، وتحمله مسؤولية الإشراف على هذا البحث وتقديم النصائح المفيدة.

إهداء

إلى الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا

إلى الذين قرن الإحسان إليهم بألوهيته سبحانه

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

إلى الذين استعلوا بإيمانهم عن كل قوى الأرض ومواذينها المدركين ضخامة العوض على ذلك.

إلى كل من تربطنا بهم ربطة العقيدة.

إلى جميع شهداء الثورة التحررية

إلى إخواني وأخواتي وعلى رأسهم "محمد"

إلى زوجتي وشريكة حياتي "سلمى"

إلى أبنائي كل واحد باسمه.

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي هذا

المقدّمـــة

بحلول سنة ألف وثمانمئة وثلاثون ميلادية، كان المشروع الفرنسي لاحتلال الجزائر، وضمها إلى فرنسا تاريخا، وأرضا، وشعبا، وُضع حيز التنفيذ عن طريق الاحتلال العسكري، ثم تثبيته بالاستيطان. وهذا من أجل تأسيس وطن جديد لهم في شمال إفريقيا خاصة بعد صدور قرار إلحاق الجزائر بفرنسا.

حيث استشعرت فرنسا منذ بداية الاحتلال، أن القوة العسكرية، وحدها لا تكفي لتحقيق مشروع عملية تثبيت الاستيطان في الجزائر، ومن جهة أخرى أن الشعب الجزائري صاحب الأرض، سيكون عائقا كبيرا، وصعبا لتحقيق الطموح الفرنسي في جعل الجزائر قطعة من فرنسا، وهذا ما صرح به الجنرال لكلوزيل (Clauzel): لا احتلال بلا استيطان، فعملت على جلب واستقطاب عدد كبير من الأقليات الأوروبية المختلفة الجنسيات منهم، الإسبان، المالطيون اليهود، الألمان، الإيطاليون...وغيرهم ليستوطنوا الجزائر وتقديم العون للسلطات الفرنسية، حتى تتمكن من احتلال كامل التراب الوطني، نظرا لمساحته الشاسعة.

ومشروع الاستطان لم يكن محل خلاف بين الحكومات السابقة، واللاحقة الفرنسية، وإنما عملت كل حكومة على توسيع هذا المشروع وفق المستجدات، والظروف المواكبة. وكان من نتائج ذلك أن تحولت الأقليات الأوروبية في الجزائر بما تحصلت عليه من ثروات اقتصادية كبيرة، وما حازته من امتيازات على حساب سكان الأرض الأصليين. الأمر الذي ساعدهم فيما بعد وجعل منهم مشاركين في صنع سياسة الحكومة الفرنسية في الجزائر.

وبذلك أصبحت الأقلية الأوروبية في الجزائر قوة كبيرة تهدد أمن واستقرار الوطن، وذلك عن طريق الاستحواذ على أهم الموارد الاقتصادية، فاعتبرت السلطات الفرنسية أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، فراحت تشجع حركة الهجرة الفرنسية الأوروبية نحو الجزائر، فكان القرن التاسع عشر مجالا واسعا للعمليات العسكرية والاستطانية، حيث طرد الجزائريون من ممتلكاتهم الخصبة، وأدركت أيضا السلطات الفرنسية أهمية تواجد الأقلية الأوروبية من المدنيين الفرنسيين والأوروبيين، وذلك لتدعيم الاحتلال ورأس المال الفرنسي، ولكن الشعب الجزائري لم يرض بهذه الإجراءات التي يقوم بها المحتل الفرنسي، فما كان عليهم إلاّ أنّ اختاروا طريق حمل السلاح للتصدي للاستعمار وعدم التخلي عنه حتى يتم استرجاع حقوقهم المغتصبة، إلاّ أن الاستعمار الفرنسي والأقلية الأوروبية في الجزائر لم يتقبلوا ذلك واعتبروا أن الجزائر ملكية خاصة لهم.

وهنا تكمن أهمية الموضوع في تحليل علاقة الأقلية الأوروبية في الجزائر بالسلطات الفرنسية.

وما من شك في أنّ هذه العلاقة لم تكن على وفاق دوماً، وإنما يشوبها الكثير من الصراع، والاضطراب بسبب تضارب المصالح والاختلاف في الرؤى بينها وبين السلطات الرسمية االفرنسية.

أولا: أسباب اختيار الموضوع: تعود أسباب اختيار الموضوع إلى جملة من الأسباب والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- رغبتي في دراسة تاريخ ووضعية الأقلية الأوروبية في الجزائر، ودورها في المجتمع الجزائري.
- إنها تجربة بحثية لمعرفة الدور الخطير الذي لعتبه هذه الأقلية الأوروبية في الجزائر، وإبراز خباياها وأسرارها وعلاقتها بالسلطات الفرنسية إبان الفترة الاستعمارية.
- محاولة معرفة الأقلية الأوروبية في الجزائر وعلاقتها بالسلطات الفرنسية خلال فترة الحكم العسكري والمدني وفترة اندلا ع الثورة.
- الاطلا ع والبحث عن ما سجله التاريخ حول سياسة السلطات الفرنسية لمشروع الاستيطان من إبادة وتهجير واستيلاء، وطرد، وتغريب المجتمع الجزائري العربي المسلم.
- محاولة تبيان، ودور السلطات الفرنسية في توطين الأقلية الأوروبية، وتأطيرها سياسيا فكريا وقانونيا لستغلالها في السيطرة الجزائر.
- موضوع الأقلية الأوروبية في الجزائر والسلطات الفرنسية جديد ولم يلق الاهتمام الكافي والشامل، وحساس يراد من ورائه إنشاء مجتمع جديد داخل مجتمع أصيل.
- كشف الادعاءات الفرنسية والاستطانية التي تحاول إضفاء شرعية قانونية، ودينية وفكرية، على نشاط الأقلية الاروروبية في الجزائر، التي كانت تعمل من أجل إلحاق الجزائر بفرنسا.

ثانيا: إشكالية البحث: ترتكز إشكالية البحث حول تساؤل محوري يتمثل فيما يلي:

إلى أي مدى أثرت الأقلية الأوروبية في الجزائر بضـغوطاتها على السـلطات الفرنسـية اتجاه مصـير الجزائريين؟

من خلال هذه الإشكالية نطرح جملة من التساؤلات منها:

- كيف كانت علاقة الأقلية الأوروبية في الجزائر في ظل النظام العسكري والمدني؟
- كيق كانت الحركة التوسعية للأقلية الأوروبية في الجزائر وعلاقتها بالسلطات الفرنسية؟
- ما موقف الأقليات الأوروبية في الجزائر من الإصلاحات التي قامت بها السلطات الفرنسية وعلاقتها بالأقلية الأوروبية في الجزائر؟

ثالثا: حدود الدراسة: هذا البحث يغطي فترة زمنية ما بين 1830-1962م وهي تجسّد فكرة مشروع تثبيت الاستيطان في الجزائر للأقليات الأوروبية المختلفة الأجناس داخل المجتمع الجزائري، وتمت دراسته عبر أربع محطات تاريخية تتمثل فيما يلي:

- المحطة الأولى: ما بين 1830-1870م تحت النظام العسكري.
- المحطة الثانية: ما بين 1870-1945م تحت النظام المدني.
- المحطة الثالثة: ما بين 1945-1954م ما بعد الحرب العالمية الثانية.
- المحطة الرابعة: ما بين 1954-1962 الثورة الجزائرية والأقلية الأوروبية في الجزائر.

رابعا: منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج المترابطة، وذلك على النحو التالي:

- **المنهج التاريخي:** تمثل في جمع المادة العلمية من مصادرها، ثم نقدها وتحليلها، وصولًا إلى صياغة الأحداث وسردها بأسلوب تاريخي.
- **المنهج الوصفي والتحليلي والإحصائي** :جرى الاستعانة بهذه المناهج لدعم الاستنتاجات، وتوثيق الحقائق، وتقديم تحليل أعمق للظواهر المدروسة".

خامسا: الدراسات السابقة: تُعدّ الدراسات المتخصصة حول موضوع الأقلية الأوروبية في الجزائر وعلاقتها بالسلطات الفرنسية نادرة، وهو ما يتطلب إجراء أبحاث معمقة. ورغم ذلك، توجد دراسات متقاربة زمنيًا وموضوعيًا يمكن الاستفادة منها. ومن هذه الدراسات:

- د. عدة بن داهة، في كتابه "الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي ما بين 1830-1962م "بجزئيه الأول والثاني.
- د. حماميد حسينة، في كتابه "المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962م."
- أطروحة دكتوراه للأستاذ داعي محمد، بعنوان "الأقلية الأوروبية في الجزائر ما بين 1945-1962م"، بجامعة سيدي بلعباس، 2012-2013م.

أما دراستنا، فقد تناولت فترة زمنية أوسع (1830-1962)، وتم تقسيمها إلى أربع محطات تاريخية متتابعة، بهدف تحليل طبيعة علاقة الأقليات الأوروبية بالسلطات الفرنسية في الجزائر".

سادسا: وصف موجز للمصادر والمراجع:

–الوثائق الأرشيفية ما وراء البحار المتعلقة بتقارير الأراضي، حيث تعد المعلومات التاريخية التي استخلصت منها أحداث قيمة والاطلاع عليها يتطلب العمل عليها وقتا طويلا نظراً للكتابة غير الواضـــحة. والفضـــل يعود لطالب دكتوراه مختاري محمد الذي زودني بها حينما سافر إلى فرنسا.

– الشهادات الحية من المجاهدين الذين أخبرونا عند إجرائنا المقابلة عن بعض الأقليات الأوروبية التي كانت في صراع مع السلطات الفرنسية وعونا للثورة الجزائرية من بينهم:

–السيدة مريم مختاري المولودة بتاريخ 1938/12/19 تيارت كانت بمنطقتي سعيدة وتيارت.

السيد حنيش بن عيسى المدعو رابح ملازم أول من مواليد 1932/06/30 بمشرع الصفا ولاية تيارت.

–السيد سحاري طاهر من مواليد 1929/04/01.

–السيد بورقدة محمد من موالد 1929.

أما المصادر والمراجع التي خدمت الموضوع فمنها:

– أندري برنيان–أندري نوشي–إيف لاكوست "الجزائر بين الماضي والحاضر"، والذي أفادنا عن تجربة وإستراتيجية الجنرال كلوزيل في تثبيت مشروع الاستيطان.

– ألكسي دو طوكفيل، "نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان"، الذي أفادنا عن علاقة المسلمين عامة والعرب خاصة بالغرب، وأيضا تحليله وتفسيره ونظرته للغزو الفرنسي وتوطيد القدم في بلاد الاستيطان.

– عبد الرحمن إبراهيم العقون، "الكفاح القومي والسياسي" أفادنا بشرحه عن احتلال فرنسا للجزائريين، وكيفية العمل على زرع الاستيطان داخل المجتمع الجزائري.

– أحمد توفيق المدني، "حياة كفاح" (مذكرات). الذي تضمن معلومات هامة حول المرحلة المعنية بالدراسة.

– فرحات عباس، ليل الاستعمار الشاب الجزائري لما احتواه من معلومات صاغتها شخصية كانت إيجابية وفعالة في الحياة السياسية.

- Charles-André Julien, *L'Afrique du Nord en marche : Nationalismes musulmans et souveraineté française*.
- Ferhat Abbas, *Autopsie d'une guerre*.

أما المراجع فهي كثيرة منها:

– أبو القاسم سعد الله بعنوان: "الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1945م، الذي لا يمكن الاستغناء عنه لما يتضمنه من معلومات قيمة وهامة التي تخص الموضوع.

- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م الجزء الأول والثاني اللذان أفادنا بكشف الأحداث لاحتلال السلطات الفرنسية للجزائر، ومسألة اغتصاب الأراضي الزراعية التي كانت اهتماما للحكام الفرنسيين سواء العسكريين والمدنيين.

- حسينة حماميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962م الذي أفادنا بكشف حقيقة الأقلية الأوروبية في الجزائر، والصراع القائم بينهما، وأيضا توضيح الإستراتيجية والخطط التي استخدمتها السلطات الفرنسية لإخماد الثورة والقضاء عليها.

وكذلك بعض المقالات المتنوعة التي تتحدث عن المستوطنين وموقفهم من السلطات الرسمية الفرنسية منهم الدكتور داعي محمد بعنوان: "الأقلية الأوربية في الجزائر ما بين 1945-1962م" وأيضا الدكتور جاكر لحسن بعنوان "انتخابات المجلس الجزائري في معسكر" وكذلك الدكتورة درعي فاطيمة مقال بعنوان: "المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية ما بين 1954-1962م".

سابعا: دراسة الخطّة: تتألف خطة دراسة الموضوع من مقدمة، ثم مدخل وأربعة فصول، وكل فصل يتضمن جملة من العناصر إضافة إلى خاتمة.

مقدمة: قدمت فيها تمهيدا عن الموضوع، ثم أسباب اختياره، وطرحت إشكاليته، وجملة من التساؤلات، ثم بينت حدود الدراسة، وأيضا الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع، وبعدها المنهج المتبع وبعدها الصعوبات ثم تلتها وصف عن المصادر والمراجع، وفي الأخير وضحت دراسة الخطة.

أما مدخل تناولت فيه الإطار المفاهيمي لمشروع الاستيطان الفرنسي في الجزائر، وتضمن جملة من النقاط أهمها مفهوم الاستيطان وأنواعه وأهدافه.

أما الفصل الأول تحدثت فيه عن أصول التاريخية للتركيبة البشرية للأقلية الأوروبية في الجزائر وتضمن نقاط الآتية: مفهوم الأقلية الأوروبية، تم تطورها نحو الجزائر، وأخيرا تأثير الأقلية الأوروبية على المجتمع الجزائري.

الفصل الثاني عالجت فيه الآراء والتوجهات الفكرية للقادة العسكريين ما بين 1830-1870 وعلاقتهم بالأقلية الأوروبية في الجزائر، احتوى على جملة النقاط تمثلت بالفكر السياسي للقادة العسكريين كل من كلوزيل وبيجو، ونابليون الثالث.

الفصل الثالث: تناولت فيه الامتيازات الأقلية الأوروبية في الجزائر وعلاقتها بالسلطات الفرنسية في ظل النظام المدني وتضمن ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية.

الفصل الرابع: تناولت فيه الأقلية الأوروبية في الجزائر والسلطات الفرنسية اتجاه الثورة الجزائرية وتضمن جملة من العناصر: الأقلية الأوروبية في الجزائر والسلطات الفرنسية ما بين 1954-1956، الأقلية الأوروبية في الجزائر وعلاقتها بسياسة الجمهورية الخامسة.

ثامنا: الصعوبات: إليك صياغة مصححة ومحسّنة مع الحفاظ على المعنى والأسلوب:

ميدان البحث العلمي في حقيقته ميدان شاق، ليس بالسهل، ولا يستشعر مشقته وصعوباته إلا من خاض غماره وعاش تفاصيله. وانطلاقًا من كوني في بداية الطريق في مسار البحث العلمي، فقد واجهتني صعوبات متعددة ومتنوعة، منها:

—صعوبة جمع المادة العلمية والاستفادة المثلى منها.

—صعوبة الحصول على ترخيص للاطلاع على الأرشيف في المكتبة الوطنية

—ندرة المراجع التي تناولت هذا الموضوع بإسهاب وتفصيل.

ومع ذلك، ورغم ما اعترض طريقي من عقبات، فقد بذلت قصارى جهدي، وبحثت عن سبل بديلة وطرق أخرى، حتى تمكنت من إنجاز هذه الأطروحة التي أضعها اليوم بين أيديكم.

مدخل

- أولا: ماهية مشروع الاستيطان الفرنسي في الجزائر
- ثانيا: الإطار المفاهيمي للاستيطان لغة واصطلاحا
- ثالثا: أنواع الاستيطان
- رابعا: أهدافه

في هذا المدخل نحاول إعطاء لمحة موجزة عن مشروع الاستطان، ثم الحديث عن مفاهيمه المختلفة وأنواعه وأهدافه.

أولا: لمحة عن مشروع الاستيطان الفرنسي في الجزائر:فحسب المدرسة الفرنسية إنّ عملية الاستيطان ترتكز على امتلاك واستغلال الأراضي وثرواتها سواء الفوقية أو التحتية عن طريق مصادرتها، حيث يظهر جليا، أن المستوطن الفرنسي يعتبر مستثمر يسعى لتحقيق مصلحة ومنفعة عامة، فجاء إما ليعمر تلك الأراضي أو ليكون وسيطاً بين الأهالي المزارعين والأسواق، وهذا الأمر لا يتحقق إلاّ عن طريق الاستعمار، وبالتالي يصبح شريكاً في تنظيم تسيير شؤون إدارة المستوطنة[1].

كانت هناك نظرة أخرى لفرنسا، وهي الاهتمام بالمناطق التي يهاجر إليها الأوروبيون. كان يجب توفير خدمات متعددة لهم – اجتماعية، واقتصادية، وإنسانية – بشرط أن يظلوا تحت سلطة فرنسا الأم. أما بالنسبة للمناطق التي تتعرض للاحتلال، فكان سكانها الأصليون الذين لم ينسجموا مع المستعمر يتحولون إلى مجرد رعايا ضمن النظام الجديد، وليسوا مواطنين لهم حقوق كاملة.[2]

لهذا يجب تحفيزهم وتشجيعهم، ونقلهم وفق قيمهم وعاداتهم وثقافاتهم وتقاليدهم، ونمط عيشهم وفرضه على البلد المهجر إليه[3].

تنظر المدرسة الفرنسية إلى فكرة مشروع الاستيطان بشكل مُشجع، حيث عرفت أوربا وضعا متأزما، وله أثر بالغ على جميع المستويات الاقتصادي السياسي، الاجتماعي، هذا مما جعل الكثير من مواطنيها، وخاصة القادة السياسيين في التفكير للتوجه نحو الجزائر، وهذا نظرا لموقعها الاستراتيجي المتميز، إذ تعد واسطة العقد بالنسبة للدول المغاربية وهمزة وصل بين أوروبا، وأفريقيا، بالإضافة إلى مساحتها الشاسعة التي تقدر بـ 2.381741 كلم2، وتنوع تضاريسها الأمر الذي جعلها محطة أنظار الأطماع لاحتلال الأولى منذ القدم وخاصة فرنسا، وهي بذلك أول بلد افريقي حسب المساحة[4]، فلهذا السلطات الفرنسية عملت جاهدة على تشجيع الأوروبيين للهجرة نحو الجزائر، وذلك من أجل تجسيد مشروعها في جعل الجزائر مقاطعة من مقاطعاتها أي جزء لا يتجزأ منها، ثم توزيعها على الأقليات الأوروبية المتواجدة في الجزائر حيث كان المستوطنون الفرنسيون في

[1] HARMOND (J.), *Domination et colonisation*, Paris, Ernest Flammarion, 1910, p. 90.

[2] – سمير أحمد معتوق، الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية، 1967، الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير في الجغرافيا السياسية، 1989، ص 112.

[3] – عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسات الصراع العربي الإسرائيلي، دمشق، دار الفكر المعاصر، 2002، ص 112.

[4] – مقداد اسعاد، أطلس الجزائر الزيتونة، الجزائر، 2006، ص 4.

الجزائر على صـــلة وثيقة بالمجتمع الفرنســـي أي الأم، ولم تكن أهدافهم إيجاد مجتمع منفصـــل بل كانت أهدافهم واضحة وهي طمس الوجه الثقافي للحضارة العربية الإسلامية في الجزائر والسيطرة على البلاد عسكريا واقتصاديا[1].

ولهذا الأمر جعل الاحتلال الفرنسي يولي اهتماما كبيرا لتوطيد دعائم الاحتلال إلاّ بإنشاء حركة استيطانية موازنة للجانب العسكري، وهذا من خلال سعيه الحثيث لتنظيم عملية الاستيطان بالهجرة نحو الجزائر، إدراكا منه أن السيطرة العسكرية وحدها لا تكفي لبسط نفوذه وتجسيد طموحه خاصة وأنّ الجزائر تتربع على مساحة شاسعة "لذا كان لزاما جلب الأوروبيين لخلق قوة موازية تكون دعما وسندا لها في توطيد عملية الاستيطان[2]، ويذكر رحيم محياوي بقوله إنّ من أهم الانتشار الكبير لظاهرة الاستعمار الاستيطاني والتوطين في أغلب المناطق العالم الثالث، ويرجع ذلك الأساس إلى ظهور موجه ومرجعيته أطماع جديدة[3].

مفادها أن التوسع الاستيطاني في المجال الحيوي، والعمل على ترسيخ عملية التوطين والاستيطان بمنظور الاستيلاء وفق سياسات وأبعاد سياسية مدروسة بدقة والتي كثيرا ما يدعمها بطرق شتى ومتنوعة، منها فكرية وثقافية وغالبا ما تكون الطرق الأساسية في تبرير عمليات السيطرة والاحتلال، وما نتج من ورائه تأثيرات سلبية سواء من الجانب الثقافي، الاقتصادي، الاجتماعي ...إلخ، وعليه سوف نتطرق للعنصر الثاني الإطار المفاهيمي للاستيطان.

ثانيا: الإطار المفاهيمي لعملية الاستيطان: خلال هذا المحور سوف نتطرق فيه إلى مفهوم الاستيطان لغة واصطلاحا.

1- **لغة:** الاستيطان لغة: اتخاذ المكان وطنا، يقال وطن المكان أوبلد أقام به واستوطنه واتخذه وطنا أي محلا ومسكنا يقيم فيه[4].

---

[1] – عبد الرحمن العيق، سياسة الاستيطان الإسرائيلي الخليل أنموذجا، دراسة حالة جامعة القدس اعتمادا على الدراسات العليا، معهد الدراسات الإقليمية، 2009، ص 92.

[2] – شويتام أرزقي. سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914م. *مجلة التاريخ المتوسطي*.:2.2 ,2021 .. 190-214.

[3] – رحيم محياوي، دراسة مستقبلية للاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، الجزائر، عنابة، منشورات جامعة باجي مختار، 2006، ص 06.

[4] – محمد بن موسى، بن مصطفى الوالي، الوطن والاستيطان، دراسة فقهية، مج 1، مكتبة الراشد ناشرون، ط 1، الرياض، سنة 2013، ص 134.

وأيضا يعرف لغة: هو اتخاذ الأرض موطنا، فيقال أوطنت بالأرض أي اتخذتها موطنا[1].

2- **اصطلاحا**: هو السعي للإقامة بالمكان الصالح للمعيشة على وجه التأكيد مع نية عدم الانتقال[2].

بالإضافة الى ذلك له العديد من التعاريف منها:

-عملية اجتماعية اقتصادية تهاجر فيها جماعة بشرية من أرضها إلى أرض أخرى لإقامة مجتمعات بشرية[3].

-انتقال كتلة بشرية من مكانها وزمانها إلى مكان وزمان آخر، حيث تقوم الكتلة الواحدة بإبادة السكان الأصليين أو طردهم أو استبعادهم أو خليط من كل هذه الأمور[4].

-الاستيلاء الأجنبي المحتل على الغطاء الجغرافي ونزع الأراضي من أصحابها الأصليين وإعطائها للمعمرين وجعل البلد المحتل موطنا لهم[5].

-"أنه عملية الاستيطان تعد إسكان مكان ما جماعات بشرية بغية تملكه واتخاذه بلدا"[6].

-وهو عند عبد لهاب بن خليفة: "عبارة عن عصب الحياة الاقتصادية والسياسية والإدارية في الجزائر، وقد ظهرت تبريرات كثيرة للاحتلال والاستيطان. فنجد مثلا: يسعى الكثير من مفكريها لإيجاد الأرض الخصبة والملائمة للاحتلال الأجنبي"[7].

إذا أمعنا النظر فيما تقدم من تعريفات مختلفة نجد أن مدلول كلمة الاستيطان تنسحب أو تنصرف إلى استخدام كافة الوسائل بما فيها المقننة للاستيلاء على أراضي المواطنين الأصليين، وضمها إلى المعمرين، بمعنى آخر انتزاع الأراضي وتمليكها إياهم، وغرضهم في ذلك إنعاش الحياة الاقتصادية باعتبارها عصب الحياة، ولهذا استخدمت جميع الإجراءات التعسفية كالقوة، والعنف، والتشريد والقتل المهم الحصول على الأراضي بأية طريقة وهذا من أجل استغلال ثرواتها سواء كانت فوقية أو باطنية من طرف المستعمر المستبد وذلك تحقيقا لمنفعة كبيرة لأن في نظرهم أن الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا.

---

[1] – الموسوعة العربية العالمية، سوريا، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ص 720.

[2] – محمد بن موسى، بن مصطفى الوالي، المرجع نفسه، ص 35.

[3] – الموسوعة العربية، المرجع نفسه، ص 720.

[4] – عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، دمشق، دار الفكر المعاصر، 2002، ص 111.

[5] – صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية ما بين الحربين (1910-1939)، الجزائر، دار الثقافة، القسنطينة، 2015، ص 25.

[6] – محمد حسين، الاستعمار الفرنسي الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 4، 1984، ص 80.

[7] – عبد الوهاب بن خليفة، الاستعمار والمذاهب الاستعمارية، مصر، دار المعارف، 1957، ص 38.

فالاستيطان مُنح تجربة التأسيس لمشاريع صناعية وزراعية على الأراضي الجزائرية، وهو ما أشار إليه الجنرال كلوزيل بتاريخ 10 أوت 1835 مخاطباً الأقليات الأوروبية، قائلا بقوله: "لكم أن تُنشِئوا من المزارع ما تشاؤون، وأن تستولوا عليها في المناطق التي تحتلّونها. وكونوا على يقين أننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة. وبالصبر والمثابرة، سينشأ شعب جديد، سينمو ويتكاثر بسرعة تفوق ما شهده الشعب الذي عبر المحيط واستقرّ في أمريكا خلال بضعة قرون."[1]، وكذلك أشار فرحات عباس في كتابه "ليل الاستعمار" إلى ما أورده الكاتب "فاران"، أحد منظّري فكرة فرنسة الجزائر، حيث قال: "آن الأوان لاتباع سياسة تمنح الأولوية للمصلحة العليا للبلاد، وسنّ قوانين هدفها الأوحد توسيع الاستعمار الفرنسي. وينبغي ترك العرب يخوضون معترك الحياة وهم مسلحون بأسلحة مماثلة لتلك التي يملكها الأوروبيون. ولا يليق بنا أن نجعل من إفريقيا مجرّد مستودع تجاري، أو ثكنة عسكرية مربوطة بجيشنا، أو جمعية خيرية يشرف عليها أهل البر والإحسان من أبنائنا، بل يجب أن تكون هذه البلاد أرضًا يعمّرها الفرنسيون في أسرع وقت، ويعيدون تشكيلها بما يضمن أن تصبح إلى جانبنا أداةً لتسوية القضايا الجوهرية."[2].

من خلال هذا النص يتضح لنا أن فرنسا جعلت الجزائر قطعة أرض فرنسية، واعتبرها مختلفة عن المستعمرات، فلهذا وجب تطبيق عليها قوانين خاصة على مصالحها أو تحقق أهدافها المتمثلة في مشروع الاستيطان للأقليات الأوروبية، لكن المشكل الذي كان يدور في أذهان السياسيين ما هي الطرق والسبل المتخذة للتخلص من سكانها، هل يكون عن طريق الإبادة لجماعية أم غير ذلك، ولكن السياسة التي كانت متبعة وممنهجة بتعمير الأوروبيين وذلك باستعمال جميع الوسائل من أجل إلحاق الجزائر إدماجا شرعيا وهذا عن طريق نزع الأراضي ومصادرتها من الجزائريين وإخضاعهم لقوانين الأقليات، ولو كان هذا الأمر على حساب المبادئ والقيم الأخلاقية والأعراف مستعمرة بصفة دائمة مستمرة وهذا ما ذكره فرحات عباس نقلا عن المؤرخ فاران: "يجب علينا أن نستولي شيئا فشيئا بدون هوادة، ولا شفقة أن جميع مراعيهم تثقل كلها بضرائب مرهقة، حيث يتعذر عليهم الحياة فلا يجدون ما يسدون رمقهم فيصبحون حينذاك بين رأيين لا ثالث لهما، إما يثوروا وإما ينخرطوا في جيش فرنسا

[1] – أندري جوليان، أندري بوشي، إين لاكست، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح منصف عاشور، الجزائر، 1984، ص 333.

[2] – فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، المغرب، ص 43.

للدفاع عنها"[1]، ويقول أيضا: "إن نزع الملكية من يد الأهالي هو الشرط الأساسي الذي لا مناص منه الاستيطان الفرنسي"[2].

من خلال هذا القول يتضـــح لنا أن فكرة عملية تهجير الأقليات الأوروبية المختلفة نحو الجزائر، كانت راسخة في عقول هؤلاء الشخصيات البارزة للفرنسيين ولذلك اتسعت وتعددت الإجراءات والأساليب والطرق ولم نتقيد بالعنف أو القوة العسكرية أو الاقتصادية، بل فكرت أن تجعل هذا الوطن "أي الجزائر جزءا لا يتجزأ منها"[3].

فهنا يتبين لنا أن فرنسا اتخذت أسلوب القوة والسيطرة لاغتصاب الأراضي الخصبة من أراضي الجزائريين وإعطائها للأوروبيين، وذلك بأســاليب مغرية من مزارع ومســاكن وهذا من أجل يكون عونا لها وعيونا لتزداد قوة وثباتا لها: معنى هذا أن الفكر الفرنســي منذ البداية، كان يفكر بالاحتفاظ بالجزائر لا يكون ممكنا إلا بالســيطرة والهيمنة بمصــادرة أراضــيها الزراعية، وتثبيت عملية الاســتيطان بها، وفي حالة عدم توفر هذا الشــرط الأســاســي والجوهري، فإن وجود فرنسـا في الجزائر يبقى مؤقتا يهدد وجودها، وعلى هذا الأسـاس قامت السـلطات الفرنسـية بجميع وسائلها للامتلاك الأراضي الزراعية هو الضمان الوحيد لعملية مشروع الاستيطان ومن هنا نستنتج لا معنى لمشروع الاستيطان بدون امتلاك الأراضي.

ثالثا: أنواع مشــروعات الاســتيطان: فعملية الاســتيطان الفرنســي في الجزائر اتخذت عدة أنواع مختلفة ومتنوعة، من الأقليات الأوروبية فمنهم اللصــوص البطالين والمعارضــين الســياســيين، والطامعين، حيث ذاقت بهم السبل في أوروبا فأصبح الملجأ الوحيد هو الجزائر، نظرا لموقعها الاستراتيجي، فكان أهدفها تغليب وامتياز الجانب العنصــر الأوروبي وهذا خاصــة في الأرياف والمناطق الزراعية، ذو نوعية وخصــبة جيدة، وبذلك ظهر مجتمع أوروبي جديد في أسلوبه، وعاداته وثقافته وأخلاقه[4]، فعملت الإدارة الفرنسية على تشجيع الحركة الاستيطانية بعد مصادرة الأراضي التي سهلت عملية وإقامة القرى الجديدة في شكل مستوطنات ساعدت على استغلال واستثمار الأرض، بما يخدم المصلحة الفرنسية والمستوطنين، أما الشعب الجزائري فقد أخضعته مجموعة من القوانين الاستثنائية شديدة القسوة والاضطهاد وتجريده من مقومات الشخصية، وأرزاقه وممتلكاته وكافة الحقوق التي يتمتع بها المواطن الفرنسي

[1] – فرحات عباس، المصدر السابق، ص 45.

[2] – محمود شـاكر، التاريخ الإسـلامي، تاريخ المعاصـر للبلاد، المغرب، ج 14، ط ح، الكتب الإسـلامي، بيروت، 1992، ص 216.

[3] – فرغلي علي تسن هويدي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف الاستعمارية والاستقلال، دار العلم والايمان، ص 30.

[4] – أنظر: عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، د م ج، بن عكنون، الجزائر، 1967، ص 72.

لأن القوانين التي صدرت لا تسمح له بحق المواطنة[1]، حيث الإدارة الفرنسية مارست نوعين من الاستيطان في ظل النظام العسكري إلى نوعين هما: الاستيطان الرسمي والحر.

1.الاستيطان الرسمي (1830-1840): في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر انحصر الاستيطان الرسمي في المناطق الشمالية، وهذا يعود لأسباب متعددة، ومنها تخوفهم من مقاومة الأمير عبد القادر، وقوته العسكرية فجعلها تعيد النظر في سياستها بشكل كبير، في باقي المناطق الأخرى، إلى الجانب المادي، والمعنوي الذي حظي به أولئك المستوطنون الأوروبيون من طرف الإدارة الفرنسية، التي راحت تسن ترسانته من القوانين لصالح نفسها، والمهاجرين الأوروبيين، كما أصدرت دليل الكولون الجدد في الجزائر يضمن جميع التسهيلات والضمانات الحمائية، وذلك بإجراءات قانونية لفئة المستوطنين وهذا شجعهم للمجيء إلى الجزائر، وجعلها مستوطنة فرنسية[2].

ويذكر إحصائيات المتحف الوطني للمجاهد، كانت في البداية بسلب حوالي 1000 هكتار تابعة لحوش حسن باشا وهذا بضواحي الحراش، حيث قدمت إلى القوات العسكرية في فترة حكم الجنرال كلوزيل وأطلق عليها اسم المزرعة النموذجية الإفريقية، وتوطين حوالي 400 مهاجر بمرسوم 21 ديسمبر1932، من خلال تقسيمهم إلى مجموعتين، الأولى تتضمن خمسون عائلة وهذه أول مستوطنة تقيم في دالي إبراهيم حيث بلغت مساحتها 1314 هـ، أما المجموعة الثانية تكونت من ثلاثة وعشرون مستوطنة بمنطقة القبة التي بلغت مساحته بـ 93 هـ[3].

ويذكر فرحات عباس أن عملية الاستيطان توسعت وانتشرت بشكل كبير، وهذا عند صدور قرار 22 جويلية 1832م، لما سيطرت فرنسا بقواتها العسكرية على تلك الأراضي فجعلتها ملكا لها، وهذه السيطرة أعطتها قوة دافعة للبحث خارج العاصمة، حيث بلغ سنة 1832م، خمسة وعشرون ألف أوروبيا، فمنهم ألفين وخمسمائة منهم أوروبيون موجودين في الريف أي ما يعادل 90 % من المستوطنين يقيمون في المدن[4]، ويذكر بن داهة عدة، أن الإدارة الفرنسية لاحتلال جلبت إلى الجزائر مجموعة من سكان ذات الطبيعة الجبلية إلى الجزائر من النمسا لأنهم يتميزون بتحمل الأتعاب، والمشاق حيث استخدمتهم ألمانيا قبلهم في المشاريع الزراعية، وهذا استغلالا وضمانا للاستقرار والأمن، لأن مشروع فكرة الاستيطان يعد حربا حقيقية وطويلة، ولهذا اقترحوا اللجوء إلى المجندين باعتبار

---

[1]- بلعربي نور الدين، الاستيطان الأوروبي في الجزائر، (1830-1962)، مجلة القصور، ع 2، خميس مليانة، 2013، ص 127.

[2]- يحي جلال، المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، ح 3، بيروت، دار النهضة العربية، مصر، 1989، ص 133.

[3]- إحصائيات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر العاصمة، 2001.

[4] - فرحات عباس، ليل الاستعمار، تع: أبو بكر رحال، المغرب، د ت، ص 95.

المهام الاقتصـــادية للجيش لا تقل أهمية عن المهام العســـكرية، ولذا أمر الفقيد مارنقو (Marngo) لتســـخير المحكوم عليهم من السجناء للقيام بأعمال الاستصلاح والتشجير في ضواحي العاصمة، ولهذا وضع تخطيطا محكما للمجموعة الأولى من الأقليات الأوروبية تحت إمرة رئيس مجموعة تكون له خبراء في شؤون الزراعة وهذا تحديد لمدة خمس سنوات راجع لسبب جهل الأوروبيين الزراعية[1].

ويذكر أيضـا أن خطة عملية مشـروع تثبيت الاسـتيطان اعتمدت على بناء القرى، والمراكز الاسـتيطانية واسـتصـلاح الأراضـي، من طرف القوات العسـكرية حتى تسـتطيع إتمام تهجير المسـتوطنين من فرنسـا، وأوروبا إلى الجزائر بشكل مكثف، وإخضاعهم للعمل الجماعي لفترة تداوم خمس سنوات، وبعدها يحزون على هذه الأراضي، ويصـبحوا ملاكا حقيقيون، وكذلك أن الاحتلال الفرنســي تميز بثلاث خصــائص منها اســتعمارية واســتيطانية وعسكريا ودينيا، ويتضح من هذه الخصائص أرادت الإدارة الفرنسية المحتلة خلق مجتمع أوروبي مسيحي يرتبط بقوة شديدة بالأرض الزراعية[2].

أما الجنرال كلوزيل (Glouzel) فقام بتطبيق سـياسـة الاسـتيطان الحر والرسمي، وهذا تأييدا كبيرا بل إنه يشـجعها، إذ اسـتغل منصـبه، فطلب من فرنسـا إنشـاء خطة منتظمة بأن السـفن تسـير كل أسـبوع بين مرسـيليا والجزائر، وكذلك استخدام البواخر، وهذه كلها تسـهيلات لاستقدام الكثير من الأوروبيين الوافدين من فرنسـا نحو الجزائر، وبالفعل جاءت أفواجا عديدة، ومتنوعة من بينهم إسـبانيا، إيطاليا وسـويسـرا، وكانت الغالبية من الفقراء، وإن لم يكن الفقر هو السـبب الوحيد لمجيئهم نحو الجزائر بل جاءت من الصـعاليك، والمنحرفين، وذوي السـوابق العدلية وعدد رجال الأعمال، والرأسماليين، فالجنرال كلوزيل دعم عملية الاســـتيطان بجميع الإمكانيات اللازمة والمتاحة وتقديم الأراضـي، والماديات، والفتنة للأفواج القامة، رغم ذلك لكنها سـياسـة باءت بالفشـل، بل كانت هناك شـــكاوي كثيرة من طرف المســـلمين الجزائريين الذين انتزعت من بين أيديهم انتزاعا ولهذه اتهموه باســـتغلال سلطته بشراء الأراضي لنفسه بأبخس الأثمان[3]، وكذلك ما ذكره عبد الحميد زوزو أن هدف الإدارة الفرنسية تقديم جميع الإمكانيات اللازمة والمادية والمعنوية من أجل تغليب، وامتياز العنصر الأوروبي، وتشجيعه للهجرة نحو الجزائر،

[1] – أنظر: بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، (1830-1962)، ح 1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 41.

[2] – بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 42-43.

[3]– عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962)، وزارة الثقافة الجزائرية، 2013، ص 27.

وخاصة في المناطق الزراعية بالأرياف، ومنحهم أراضي ذو نوعية أو خصبة جيدة حتى يظهر مجتمع أوروبي بجميع مواصفاته في أسلوبه وثقافته وعاداته وتقاليده[1].

ولعل خطاب كلوزيل في 03 أوت 1935 دليل على تثبيت عملية مشروع الاستيطان بقوله: "يجب أن تعلموا أن هذه القوة العسكرية التي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية، وذلك أنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا بالجزائر إلا بواسطة الهجرة فقط.

ومن هذا المنطلق فقد بدأ الاستيطان يتوسع في مختلف المدن الأخرى سواء من الجهة الشرقية أو الغربية في شكل مزارع ومراكز استيطانية وخاصة في مدن الجزائر، وهران، عنابة، بجاية، ستغانم، سطيف وسكيكدة[2].

ويذكر يحي بوعزيز أن منتصف الثلاثينات شجعت السلطات الاستعمارية الفرنسية للأقليات الأوروبية المهاجرة نحو الجزائر بشراء الأراضي بأسعار رمزية، حيث لا يتعدى الهكتار الواحد سوى 47 فرنكا، وخفضت الضيعات الريفية إلى 38 فرنكا[3].

وذلك ما شجع من الأقليات الأوروبية أن تهاجر من أوطانهم الأصلية وتأسيس وطن جديد نحو الجزائر بتدفقات كبيرة على أراضي الجزائريين، حيث يمنح للأقليات الأوروبية رقم قطعة أرضية من أجل القيام بنشاط عمله، ويتم بناء بيت يؤدي إليه ثم يقوم بعملية الاستصلاح الأراضي الوعرة[4]، ولكن الصعوبات والعراقيل التي لتلقتها القوات العسكرية من طرف المقاومات الشعبية المتتالية فيما بين (1832-1847)، حيث تقلصت سياسة عملية الاستيطان إذ وقعت فوضى وعدم الاستقرار في مراكز الاستيطان، فهذا أدى إلى عدم الاستطاعة في عملية توسيع فحدث عودة الهجرة بشكل كبير إلى ديارهم[5].

2.**الاستيطان الحر الشامل ما بين (1840-1870)**: خاطب بيجو (Beaugeaut) سكان أهل المدينة الجزائر "بأن الغزو عن طريق القوة العسكرية لا يكفي وحده بدون استيطان سيكون عقيما كما سبق، وصرح أمام مجلس النواب في 16 جانفي 1840 "إننا بحاجة إلى جحافلى جهاد المعمرين الفرنسيين الأوروبيين"[6]،

---

[1]- عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، د م ج، بن عكنون، الجزائر، 1967، ص 72.

[2]- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 14.

[3] - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعمار والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، الجزائر، د.م.ج، 1985م، ص 25.

[4]- الصادق دهاس، الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19 في أشغال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي الجزائري، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص 35.

[5]- عبد اللطيف بن أشنهو، ترجمة نخبة من الأساتذة، تكوين التخلف في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1979م، ص 88.

[6]- الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007م، ص 185.

ومن ثم شهدت هذه الفترة توسعا وانتشارا واسعا لنشاط الاستيطاني وهذا تحت قيادة الجنرال "بيجو"، حيث كان علك إستراتيجية توفير إمكانيات بشكل كبير وهائل مكنته من تطبيق سياسته وتوجهه للتصدي جميع الحاجيات لتلبية رغبات الأقليات الأوروبية المتوجهة نحو الجزائر من أجل توفير الأمن والاستقرار، وبالفعل قد تم إنشاء حوالي 123 مركز استيطانيا في هذه الفترة[1]، فأصعب فترة عرفها المجتمع الجزائري فيما يخص عملية النشاط الاستيطاني هي فترة الجنرال بيجو الذي رفع شعار متحديا به المحراث والسيف، ففي سنة 1817 ألقى كلمته أمام مجلس البرلمان، حيث قدم مشروعه الاستيطاني، وبدأ يشرح ويبين معالمه ومحاوره الكبرى التي تضمنت من توفير مائة ألف جندي لمعمرين بشرط أساسي أن يقدم لكل فرد منهم عشرة هكتارات، مع توفير سكن لهم، أما بالنسبة للجنود الفرنسيين أن ينضموا إلى الخدمة بسبع سنوات فيعتبر فيها كمعمر لمدة ثلاث سنوات قبل تحريره[2]، ولهذا كان يردد بقوله: "عندما ينتهي المستوطن من بناء مسكنه وخدمة الأرض التي استفاد منها لأربع أو خمس سنوات عندما يرى بأن عينيه الأشجار التي غرسها ورآها تثمر ثمارا طيبة لم يرها في وطنه الأصلي، عندما يرزق بولدين أو أكثر على هذه الأرض التي يملكها، حينئذ لا يمكن على الإطلاق تصور احتمال التخلي عن هذه الحالة من الرخاء والنتيجة تكون هو أنه وأبناؤه وأحفاده يرتبطون بهذه الأرض إلى الأبد[3].

نستخلص أن الشرط الوحيد لفكر الجنرال بيجو لتفعيل عملية الاستيطان هو أن يقوم المعمر بنشاطه المتمثل بخدمة الأرض والتعلق بها تعلقا شديدا بحيث ملكيته، وكذلك الجنرال بيجو كانت نظرته وأفاقة المستقبلية يتضمن استمرارية السيطرة التي تتضمن الاستثمار والإسراع من أجله، حيث يرى أن الجندي العسكري له مهام وأهداف الحرب مقابل حفظه على الاستقرار والأمن والسيطرة على المجتمع الجزائري[4].

ويقول أيضا في مجال السيطرة "إنني أضع ضمن أولياتي سيطرتنا على الحرب، ومن دونها لن نضمن السلم، والسلامة للسكان الأوروبيين، ولا أي تقدم في مجال الاستيطان[5]، ففي سنة 1843م تدفقت الهجرة نحو الجزائر

---

[1]- حميدة عميراوي، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1962)، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، 2007م، ص 94.

[2]- الصادق دهاس، المرجع السابق، ص 116.

[3]- نصر الدين بن داود، "مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية"، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي. ص 56.

[4]- نصر الدين بن داود، المرجع السابق، ص 59.

[5]- عبد المجيد بوجلة، "مصادرة الأرض وحركة الاستيطان: دراسة في فكر الماريشال بيجو"، ضمن أعمال الملتقى الأول والثاني حول "العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي". ص 94.

حيث وصـــل عددها أربعة عشـــرة ألف مهاجر 12006 من الفرنســـيين والباقي من الأقليات الأوروبية المختلفة الأجناس أما سنة 1844م يلفت حوالي 28 مستوطنة، وفي سنة 1845م بلغ عددهم بستة وأربعون ألف مهاجر وفي 1846م بلغ أكثر من 120 ألف[1].

ويمكن تلخيص مشاريع الجنرال بيجو المتعلقة بالاستيطان الأوروبي في الجزائر في النقاط الآتية:

1-مصادرة الأراضي والأوقاف الإسلامية.

2-مصادرة أراضي المخزن وأراضي البايلك.

3-وضع الحراسة القضائية والإدارية عن الأراضي الغاريت والهاربين.

4-تفتيت أراضي الأعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسيم.

وعندما رحل الجنرال بيجو 1847م في شهر سبتمبر خلف وراءه 109400 مستوطنا أوروبيا من بينهم 15000 شخصا من المستوطنات الريفية الداخلية، و47247 من أصل فرنسي ينادون ويصيحون بضرورة إنهاء وصاية العسكريين عليهم إلحاق الجزائر بفرنسا كما ينص على ذلك قانون أفريل 1845م والقوانين السابقة له[2]، وكذلك شـجع الاسـتيطان الأوروبي هو الحرب الفرنسـية الروسـية التي نتج عنها انفهام الإدارة الفرنسـية بتهجير عائلات كثيرة من الإلزاس واللورين إلى الجزائر، وقدمت لهم الأراضـي مجانا مقابل الإقامة الجبرية، وذلك رغبة في أن تبقى هذه العائلات فرنسية، ولكن لم يستقر منهم لممارسة الفلاحة سوى 387 عائلة من ضمن 1183 عائلة مهاجرة فكانت إدارة لسـلطات الفرنسـية قد أنفقت عليها مبالغ ضـخمة، وفي الحقيقة أن حركة الاسـتيطان قد شهدت نشاطها المكثف، وهذا بفضل قانون وراني (Warner) الصادر في 26 جويلية 1873م الذي عرف بقانون المستوطنين الذي كان يستهدف القضاء على الملكية الجماعية.

رابعا: أهداف الاستطان: تتمثل أهداف مشروع عملية الاستيطان الفرنسي في الجزائر فيما يلي:

1-يعد الاسـتيطان العمل القاعدي للاسـتعمار ورابطة الصـلة العليا للبلاد الذي اسـتعمر هذه المناطق فلفرنسا مصلحة كبرى بالجزائر اعتبرها الحل الوحيد للمشاكل اللامتناهية التي كانت تعاني منها فرنسا[3].

[1]- فرحات عباس، المرجع السابق، ص 96.

[2]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 11.

[3]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 94.

2-فسياسة الاستيطان في الجزائر كانت تهدف إلى خلق ظروف سياسية وثقافية ديمغرافية اجتماعية اقتصادية من أجل القضاء على الشعب الجزائري أو تهميشه واستبداله بسكان قدموا من فرنسا ومختلف البلدان الأوروبية بمعنى الجزائر أوروبية فرنسية[1].

3-تعتمد عليها الإدارة الفرنسية في تسيير مختلف الأنشطة الفرنسية المتحورة حول تشجيع الزراعية والصناعة التي تتطلبها فرنسا.

4-استيلاء فرنسا على الأراضي الجزائر وخيراتها واستنزاف أهلها وتهجيرهم وإبادتهم.

5-استقرار فرنسا في الجزائر، وذلك بما تعانيه من الاضطرابات الاجتماعية الداخلية والتخلص منها وتعويضها لما تتميز الجزائر من موقع استراتيجي وسياسي واقتصادي[2].

ولهذا سخرت السلطات الفرنسية كل جهودها لمساندة الأوروبيين المتواجدين بالجزائر، وتحضير البقية على الاستيطان فنجدها وفرت لهم كل ضروريات العيش الكريم، والجو المناسب من استقرار وآمن وامتيازات مادية كالحصول على الأرض دون أي شرط تعجيزية بعد انتزاعها من أهاليها ومشاريع استثمارية مدعمة إياها بقروض ميسرة ومرافق ضرورية كسكك الحديدة وتعبيد الطرقات وغيرها من خدمات اجتماعية أخرى مثل التأمين الصحي والتعليم وهكذا كله خدمة لمصلحة الأقلية الأوروبية، والاعتماد عليهم على السكان المحلين، والقبائل للحصول على معلومات كافي حول الوضع السلطات الفرنسية مراقبة شديدة على الأوروبيين المتعاونين مع إدارتها[3]، كذلك هناك أهداف أساسية وجوهرية، وهي الظروف التي آلت إليها فرنسا سواء السياسية والاقتصادية التي كانت تتخبط فيها الكثير من الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر جعلتها أن تقوم بمهمتها وفتح المجال، وتوجيه العديد من هؤلاء الأوروبيين المختلفين الجنسيات الاتجاه نحو الجزائر، فاستغلت السلطات الفرنسية هذه الظروف.

وعملت على تشجيعهم وتحفيزهم نحو الجزائر وهذا الأمر يهدف لتحقيق مشروعها في جعل الجزائر قطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا، وهذا الهدف لا يتحقق إلا باستخدام العنف والقوة والقتل السكان الأصليين واستبدالهم بأوروبيين آخرين، مدعمين بالقوات العسكرية والسيطرة والتحكم على السكان الأصليين وذلك بتقديم

[1]- أحمد مهساس، الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، ص 195.

[2]- عبد العزيز الفيلالي، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة (1830-1850)، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، ص 17.

[3]- بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، لبنان، 1987م، ص 167.

مساعدات وإمكانيات بشكل كثير وهائل للأقليات الأوروبية، وجعل إدارة السلطات الفرنسية تعمل جاهدة على وضع إستراتيجية منظمة[1].

[1]- حسنة كمال، هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر، ص ص 538-539.

الفصل الأول

التركيبة البشرية للأقلية الأوروبية في الجزائر

- أولا: تحديد مفهوم الأقليات
- ثانيا: تطورات الهجرات الأقلية الأوروبية نحو الجزائر
- ثالثا: التركيبة البشرية للأقلية الأوروبية في الجزائر
- رابعا: تأثير الأقلية الأوروبية على المجتمع الجزائري

في هذا الفصل، سنعالج موضوع الأقليات من جوانب متعددة، بدءًا من التعريف اللغوي والاصطلاحي، وصولًا إلى الجوانب القانونية، والتاريخية، والشرعية.

أولا: تحديد مفهوم الأقليات: يتحدد مفهوم الأقليات عبر أربعة أبعاد رئيسية، تبدأ بالتعريف اللغوي والاصطلاحي الذي يحددها كجماعات بشرية متميزة عن الأغلبية في مجتمع معين. يضاف إلى ذلك البعد القانوني الذي يستعرض كيفية تعامل القوانين الفرنسية مع هذه الجماعات وحقوقها، والبعد التاريخي الذي يتتبع تطور نظرة المجتمع الجزائري إليها عبر التاريخ الاستعماري.

1.مفهوم الأقليات لغة واصطلاحا:

أ.المدلول اللغوي:

ورد لفظ الأقلية في العديد من المعاجم والمراجع اللغوية، إذ يعود أصل الفعل قلّل، وقلل الشيء جعله قليلا، ويقال تقلل الشيء، واستغله، إذا رآه قليلا أو القلة، غلاف الكثرة، وقلل من الناس أي أناس متفرقون من قبائل شتى، أو غير شيء، فإذا اجتمعوا في مكان فهم قلل، ولأقلية تقابل الأكثرية[1].

أما المعاجم الأجنبية فقد وردت مفاهيم متنوعة اللفظ للأقلية نذكر منها ما ورد في قاموس (La Rousse) الفرنسي كلمة (minorité) مشتقة من الجذر اللاتيني (minor) وتعني أصغر، ثم استعملت في اللغة الفرنسية للدلالة على المرحلة العمرية من قبل البلوغ، حيث يكون الشخص فاقد الأهلية القانونية[2].

أما معجم المصطلحات القانونية (Lexique des termes) فيرى الأقليات سكان يتميزون بالأغلبية الوطنية عرقيا أو لغويا، ودنيا، وصاغ قاموس (En carte) مفاده أن الأقلية هي مجموعة أشخاص تحمل مميزات خاصة عرقية أو دينية أو لغوية أو اجتماعية يتميز بهم عن بقية السكان الذين لهم وضعية خاصة، ويمكن الحديث عن الأقلية متى ظهرت هذه المميزات مصحوبة بشعور حقيقي بالاختلاف وعدد كاف لاعتبارها مجموعة، بالإضافة إلى تعرضها للاضطهاد والذي كان ملاصقا لها عبر التاريخ[3].

أما الأقلية في نظر القانون الدولي، ليس هناك تعريف موحد أو معترف به حول المسألة القانون الدولي إلا أن هناك بعض المحاولات التي يمكن ذكرها في هذا الإطار، أنها مجموعة أدنى عدديا على بقية السكان في الدولة،

[1] – لسان العرب لابن منظور، ج5، ص 376 عن المعجم الوجيز، ط1، وزارة التربية، 1998م، ص: 513.

[2] - Mathien plesiat, introduction minorité nationnal evolution d'une notion et eyeux de définition afrère progue, p 09.

[3] I. Pospisil, *The protection of national minorities: the concept of minorities in EU law*, Communication présentée à l'ECPR, Université Paris européenne Biliger, Istanbul, septembre 2006. P1

بحيث يكونوا غير مهيمنين، عن باقي المجموعة لها، الأقلية خصـــوصـــية عرقية أو دينية أو لغوية تختلف عن باقي السكان تعتمد على أساس الشعور بالتضامن من أجل الحفاظ على ثقافتهم، وتقاليدهم، أو دينهم أو لغتهم[1].

والمقصود أن القانون جاء بحضارة يتميز بمبادئ وقيم وتدعو إلى مبدأ المساواة بين البشر جميعا فيمارسهم، وهذا استندا للكرامة الإنسانية وعدم التفرقة، والتميز أيا كان سببها لأن الدين الإسلامي اعترف بشيء واحد من الأقليات وهي الدينية[2].

أما من حيث المصـــطلح الشـــرعي: "تعتبر الأقلية الأوروبية خليط من الأجناس متعددة بدافع المغامرة، وكسب المال"[3].

2.المدلول الاصطلاحي: ففي المصطلح تداول وفق مجالين أحدهما سياسي والثاني اجتماعي.

أ.**الجانب السياسي**: أنها مجموعة من رعايا الدولة ما تسمى من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية السكان، وتعرف أيضا بأنها جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية، أو عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل، ونشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين نتيجة التميز السياسي والاجتماعي، والاقتصادي ضدهم مما يؤكد تضامنهم وتدعمه[4].

ب.أما الجانب الاجتماعي: اعتبرت الأقلية جماعة من الناس تختلف عن الآخرين في مجتمع ما من حيث العرق والقومية أو الدين، واللغة، وترى هذه الجماعة نفســها كجماعة متميزة، ومن ثمة نتيجة لبعدها عن الســلطة تعتبر عرضة للاستعباد والتميز والمعاملة المختلفة[5].

أما الأقليات في المجال الإســلامي فيختلف مفهومها وتصــورها عن القوانين الوضــعية، بحيث أنها ارتبطت التعددية بشريعة الدين الإسلامي اعترف بشيء واحد من الأقليات هي الأقلية الدينية[6].

من خلال هذه المفاهيم المختلفة، والمتنوعة نســـتنتج أن هذه الأقلية هي الفئة الأقل عددا، حيث تبرز في ثنايا المجتمع كفئة تعاني من كل أنواع التميز العنصري، فتشعر بالقهر والاضطهاد، والمعاملة اللإنسانية، وهو ما يحتم

---

[1] – أزار هرمز، وصادق رشيد، حقوق الأقليات، بغداد، مطبعة الزاوية، بدون تاريخ، ص 99.

[2] – محمد عمارة، الأقليات الدينية والقومية تعدد بوحدة أم تفتيت وافتراق، النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1997م، ص 13.

[3] – حماميد حسنة، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية (1954–1962)، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2011، ص 02.

[4] – وائل أحمد بوعلام، حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي، دار النهضة العربية، مصر، ط2، 2012م، ص 13.

[5] – المرجع نفسه، ص 13.

[6] – محمد عمارة، المرجع السابق، ص 13.

على هذه الجماعات اللجوء طلب الحماية، واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الوضع، باعتبار أن هذه المشكلة مشكلة سياسية، حيث يعاملون معاملة سيئة على أساس أنهم غرباء في هذا المجتمع. إلا أن الإسلام تعاطى مع هذه الفئة خلاف ذلك، حيث يقر بوجودها، ويعمل على إذابة ونزع الفوارق التي تؤدي إلى الكراهية، والشـــحناء. وهذا ما جاءت به الوثيقة الدســتورية البنوية التي اعتبرت الأقلية اليهودية مواطنين مفهومي لهم الحقوق والحريات، وممارســة شعائرهم.

ونحن بصدد دراسة الأقلية الأوروبية التي جاءت نحو الجزائر مختلفي الجنسيات من: الإسبان، الإيطاليين، المالطيين والسـويسـريين... وهذا ليس غريبا، أن يكون سـلوكهم مخالفا للشـعار الذي جاءت به الثورة الفرنسـية، (الحرية، المسـاواة، الإخاء) بين فئات المجتمع، وعلى حسـب ما ذكره المرؤخ أبو القاسـم سـعد الله: "إن الفرنسـيين عند قدومهم إلى الجزائر قد قدموا أنفسهم إلى الجزائر على أنهم محررون، وكذلك ادعى الفرنسيون بأن حريتهم كانت تسـتهدف القضـاء على الطاغية الداي فقط، وأن كل الممتلكات وقضـايا الأسـرة، والبلاد نفسـها سـتبقى في يد الجزائريين، وأن المسـاجد، والأماكن العبادة سـتحترم بصـفة نافذة، وأنهم سـيحورون الجزائر من الطغيان التركي ثم أمضى كل من الداي، والقائد الأعلى للجيش الفرنسي معاهدة باتفاق الجزائر وتضمنت ما يلي[1]:

-حرية العمل بالدين الإسلامي.

-ضمان حرية جميع الطبقات والأديان.

-احترام كامل للمرأة الجزائرية.

-احترام المساجد، رغم أن المعاهدة نصّت على احترام المساجد ومنع الجنود الفرنسيين من دخولها، إلا أن هذا الاتفاق سـرعان ما أصـبح حبرًا على ورق .فبمجرد أن وطأت سـلطات الاحتلال الفرنسـي أرض الجزائر، وجدت نفسـها في مواجهة مباشـرة مع شـعب يختلف عنها جذريًا في لغته وثقافته ومبادئه، بل وفي حضـارته بأكملها .وبدلًا من احترام التعهدات، قررت فرنسـا ممارسـة الحكم المباشـر والسـعي نحو المحو التام للهوية الوطنية الجزائرية.

وهذا عبر اتباع الإجراءات التالية:

-تشجيع الاستيطان الأوروبي على الأرض والسكان الأصليين.

-سياسة الجهل والقضاء على اللغة العربية.

[1]- سـعد الله أبو القاسـم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط2، القاهرة، معهد البحوث الدراسـات الوطنية، 1977م، ص 24.

-سياسة التنصير وتعظيم المؤسسات المالية.

ثانيا: تطورات الهجرات الأقلية الأوروبية نحو الجزائر: لقد أدركت السلطات الفرنسية الرسمية، أن استمرارها وتواجدها وتثبيتها على أرض الجزائر، لابد من تحقيق عملية التوطين لمشروع، لابد أن يتوفر فيه عنصرين أساسيين هما توطين الاستيطان داخل المجتمع مع القوة العسكرية، لأن الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تعيشها معظم الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، كان لزاما على فرنسا أن تسهل وتوجه هذا العدد الهائل من المستوطنين إلى الجزائر، وهذا التوظيف لا يتأتى، ويتحقق إلا عن طريق تشجيع وتحفيز الفجوات الأوروبية، ولهذا باشرت السلطات الفرنسية بتوافد جماعات الأوروبيين من دول مختلفة كل من فرنسا وإيطاليا وكوريين وإسبانيا وغيرها، كانت بداية الاحتلال الفرنسي الجزائر حيث عملت على التوسع العسكري ثم عملية الاستيطان هدفه إنشاء وتثبيت وطن جديد لهم في شمال إفريقيا وخاصة هذا الأمر، عند صدور قرار إلحاق الجزائر بفرنسا بأنها جزء لا يتجزأ شرقا وغربا، وشمالا وجنوبا لم تستطيع الإضلال تعمير هذه الأراضي بإمكانياته، فلابد الاستعانة بالدول الأوروبية الأخرى لدعمها وتقديم خدمات سهلة لتحقيقها، وبالفعل كان أغلبهم الفرنسيين المتواجدين بالمستعمر القادمين من عمالات الجنوب من خط بوردو، وجنيف، مشكلة الجزء الأكبر من الطبقات البرجوازية، فكانت فرنسا عن طريق الأقليات الأوروبية توظف الموظفين القروين لإدارتها[1].

حيث صرح تشارلز فورييه*(Charles Fourier) قائلا: "مع الوقت سوف نحصد ما زرعناه في هذه الأرض الإفريقية الخصبة، إن إرادة الربّ تجعل منا فاتحين جدد لهذا البلد سيساعد الأوروبيين لتعميره وسف يستمعون بصد العقبات، والنمور والحيات...، جهزوا أنفسهم بقصد الهجرة للهيمنة على هذا البلد وسكانه ليس من أجل فرنسا فحسب، وإنما من أجل العالم بأكمله"[2].

فتصريحات تشارلز فورييه ، روجت لها السلطات الفرنسية بإتقان وخاصة خلال المرحلة الأولى من الاحتلال. وكما هو معلوم كلما تحسنت الأوضاع واستقرت ولم يكن هناك وجود للاضطرابات والفوضى، مع لقضاء على المقاومة الشعبية، ارتفعت هجرة الأقليات الأوروبية، وكلما كانت الأوضاع متدهورة والظروف غير

[1] كمال حسنة، هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر القرن التاسع عشر، مجلة العبر الدراسات التاريخية الأثرية في شمال إفريقيا، ع2، الجزائر، 2016، ص 54.

– شارل فوزلي: من مواليد 1772-1837، هو فيلسوف واقتصادي واجتماعي، وأحد رواد المذهب الاشتراكي الطوباوي، وتُعد أفكاره أساسًا نظريًا سبق أفكار كارل ماركس. كما كان له ولأتباعه دور في الترويج للحركة الاستعمارية في الجزائر. النجفي حسن، القاموس الاقتصادي، ط1، بغداد: مطبعة الإدارة العلمية، 1977. ص20.

[2] Jeonson Froucis, *L'Algerie hors la loi*, Gnay edition Alger, 1993, p 42.

مستقرة تعكرت أجواء الهجرة. ولهذا اتهم المهاجرون الاوربيون الأوائل الجيش بعدم ضمان الأمن لهم، وهذا نتج من ورائه آثار سلبية في تذبذب وتيرة الهجرة خلال المرحلة الأولى للاحتلال[1]، ومع سعي الجيش الفرنسي لاتخاذ حزمة من الإجراءات الصـــارمة بدأ تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة ولم يتوقف خلال مرحلته الأولى، وحتى مع االكثير من الفوضى والاضطراب.

وهذا دليل على عدم وجود خطة مرسومة لعملية التوطين المنظم من قبل السلطات الفرنسية، مما دفعها الى التفكير في رسم خطة إستراتيجية جديدة لاستغلال الوافدين من الأقليات الأوروبية وهذا بما يتناسب والإمكانيات والمستلزمات اللازمة والمتاحة. فقامت السلطات باتخاذ إجراءات قانونية، وذلك لاحتواء جميع المشاكل للأقليات الجديدة، وتحسين مستواهم المعيشي بل وضع إشراعيته وبرنامج لتحديد شروط لازمة ومواصفات محددة لانتقاء المهاجرين ومعرفة مدى قدرة في تأقلمهم مع الظروف المناخية الحياتية في شمال إفريقيا، ومن أجل ذلك أصـــدرت الجهات الوصـــية قوانين للهجرة تمثل فيما يلي أولا قرار 15 نوفمبر 1830 وثانيا قرار يوم 25 أفريل 1831، حيث نص على نقاط أساسية تضمنت الحصول على جواز السفر مع الإقامة في الجزائر وامتلاك مبلغ مالي حتى تستطيع أن ينفق على نفسه حتى يتحصل على وظيفة، إلا أن هذه الإجراءات القانونية باءت بالفشل، بل تدفق المهاجرين كل من المعارضـين السـياسـيين وغير المرغوب فيهم، بحيث أصـبحت عبور سـهلة المجيء، وهذا يعود لأسباب متعددة منها تواطؤ ربان السفينة بإخفاء المهاجرين، وكذلك تزوير شهادات حسن السيرة للحصول على جواز السفر والإقامة[2].

وكما هو معلوم أن الهجرة ليست طريقا سهلا وهيناً، لأن المهاجرين الذين وصلوا إلى الجزائر ليصطدموا بالواقع وما قيل لهم، حيث انكسرت أحلامهم نظرا للظروف القاسية والمتدهورة لاستقبالهم، ولهذا يذكر أحدهم في مذكرته عن تجربته العويصة في رحلتهم الاستيطانية نحو الجزائر، قائلا: "انطلقنا في باخرة من مارسيليا نحو مدينة الجزائر في 25 سبتمبر، وكانت الرحلة بداية للعذاب الذي عانيناه، ولما وصلنا إلى مدينة الجزائر تم تجميعنا في أحد المنازل الجاهزة التي خصصتها لنا الحكومة لمدة 5 أيام، ثم تم نقلنا إلى المستوطنة التي تقرر العيش فيها عبر عربات خشبية تجرها البغال، وكانت مدة السفر قد استغرقت ثلاثة أيام وتمثل مبيتنا في المناطق التي توقفنا فيها اسنطلاق الخيول، وكانت أسرتنا أكوام التبن، ولما وصلنا إلى المنزل المخصص لنا لم نجد أدنى ضروريات الحياة البسيطة، ولم

[1] - Jeonson Froucis, Op-Cit, p 42-43.

[2] -Sessions (Jennifer), les colons avant la republique peuplet et mettre en valeur l'agerie W : Histoire de l'algerie a la periode colonal (1830-1962) sans la derction de abderrahmane Boumedienne Jean pierre peyronlou edition de la decouverte, Paris, 2014, p 117.

تتحســـن الظروف إلا بعد مضـــي عدة أيام ليتم تزويدنا بأدوات الزراعة والمتمثلة في محراث وثور وقليل من بذور القمح لنبدأ في نشاطنا الجديد الذي فرض علينا ولم نريده يوما"[1].

فمن خلال هذا التصريح يتضح لنا أنهم وجدوا ظروف العيش ظروفا قاسية أو صعبة في الأعمال الزراعية الشـاقة، ورغم النداءات الإغرائية والمسـاومات من طرف أنصـار الحركة الاسـتعمارية وتشـجيع عملية مشـروع الاستيطان من قادة سياسيين وعسكريين ببقائهم، لكن هؤلاء المهاجرين زادهم حقدا وكراهية في أوساطهم اتجاه السلطات الفرنسية وأن تريميكي هو أحد مشجعي عملية الاستيطان فراح يردد بخطاباته وكلاماته الرنانة لعله يجلبه بالبقاء والاطمئنان هؤلاء المستوطنين قائلا لهم: "سيصبح المستوطنين الفلاحين أذرع من فولاذ وحديد ووجوه ذهبية للدلالة على قدرتهم على التأقلم مع الطبيعة الجديدة"[2].

رغم ما قامت به السلطات الفرنسية من تسهيلات وتوفير الإمكانيات، ووضع قوانين في صالحهم وذلك من أجل جلب عدد كبير من الأوروبيين إلا أنهم فشلوا وذلك راجع للاضطرابات والقلق الذي أصاب الكثير من المهاجرين للعودة إلى بلدانهم حيث كليم ودي فارنو Clement Duvernnois وهو أحد رجال السـلطات الفرنسية في حكومة نابليون الثالث فأرجع هذا الفشلر إلى السياسات المتخذة من إدارة الاحتلال الفرنسي للجزائر حيث وصفها باستخدام البيروقراطية والإقطاعية والقوات العسكرية في وضع خطة إستراتيجية تتوافق وتتناسب مع الوافدين من الأوروبيين نحو الجزائر وتلبية حاجياتهم ورغبتهم، وتقف حاجزا في عودة الكثير إلى بلدانهم[3]، ومن خلال هذه التجربة قامت السـلطات الفرنسـية بالبعد عن التجارب السـابقة واتخاذ إسـتراتيجيات جديدة، حيث قامت بتوطين الوافدين من المهاجرين الجدد إلى مراكز استيطانية قريبة من الثكنات العسكرية وبنيت قربهم مساكن وهذا لتوفير الأمن والحماية لهم، من الغارات القبلية وخلق قوة موازية دعما وســـندا لها، ومن دواعي الأســـباب الرئيسية والمهمة التي حفزت، وشجعت الأوروبيين للهجرة نحو الجزائر، خلال القرن التاسع عشر، هو عدم وجود العنصر الكافي الذي يستطيع أن تحتل هذه المنطقة الشاسعة والواسعة لوحدها، وظف إلى ذلك الحروب الكبرى والحملات الاستعمارية التي أنهكتها[4].

---

[1] -Loubollej (claude) les colons en algerie histoire d'une famille ordinaire , p 46.

[2] -Goutier (M.E.F), L'évolution de l'Algérie de (1830-1930) publication du courite metropoletique du centre aire de l'Algérie pans, p 18.

[3] -De Girardin Emile, la civilisation de l'Algérie imprimerie séries paris, 1860, p 65.

[4] – عمار هلال، احتلال الجزائر من خلال أدب الرحلة الألمان في القرن التاسع عشر في مجلة الثقافة، ع 72، 1982م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 14.

وكذلك هناك سببا آخر يتمثل في ازدياد الأزمات الاقتصادية، وانتشار البطالة، التي عايشها الكثير من الأوروبيين، وهذا مما أدى إلى عملية تشجيع الأوروبيين نحو الجزائر وأمريكا، بحثا عن مستقبل أفضل خارج وطنهم[1]، ويذكر عمار هلال أنه من الضروري لفرنسا أن يستعين بالأوروبيين الأجانب لتعمير الجزائر فلذلك تدفقت كل من الإسبان والإيطاليين والمالطيين وغيرهم[2].

ومن خلال هذا نستنتج أن فرنسا أدركت بتفكيرها، وتخطيطها المسبق والظروف السياسية والاقتصادية التي يعيشها أغلب الدول الأوروبية، لا يمكن بقائها على هذا الحال لابد من توجيهها، وتسهيل مهمة فتح المجال للهجرة لتكوين وطنا جديدا في إفريقيا ألا وهو مشروع الاستيطان في جعل الجزائر فرنسية، ولهذا صرح بيجو Bugeaud بمناسبة وصوله للحكم كحاكم عام للجزائر 03 فيفري 1943 حيث قال: "إن الغزو دون الاستيطان سيكون عقيما"[3].

ومن هنا يمكن تقسيم الأقلية الأوروبية للمهاجرين إلى قسمين هما:

أ.المهاجرين المستغلين المستثمرين من التجار والصناع وأصحاب المهن الحرة من الطبقة الميسرة داخل المجتمع الأهلي الجزائري الذي يوفر لهم اليد العاملة المنتجة ليصبحوا فجاءة قادة ومسرولين.

ب.الطبقة الكادحة من الفقراء جاءت بهم من فرنسا للموازنة بين السكان الأهالي والمهاجرين ومن أوروبا فمنحهم عدة امتيازات[4]، وذلك من أجل مجابهة السكان المحليين وخلق قوة موازية تكون دعما وسندا لها، ومن دواعي الأسباب الرئيسية والمهمة، التي حفزت وشجعت الأوربيين للهجرة نحو الجزائر، خلال القرن التاسع عشر هو عدم وجود العنصر الكافي الذي يستطيع أن يحتل هذه المنطقة الشاسعة والواسعة لوحدها فالسلطات الفرنسية قدمت مساعدات مالية كبيرة للبقاء لأقليات أوروبية وتمسكهم بالأراضي الزراعية.

وهذا ما كان يتمناه المستوطن على تحقيق أحلامه إلى حقيقة باستغلال الثروات والأموال الطائلة، وذلك يكون عن طريق الإمكانات التي توفرها وتقدمها له السلطة الفرنسية[5].

---

[1] - (J) Dejeux et (DU° Paglaux les pagne et Algérie a 20 sreche contact celleur et rekation leterairen, ed lumination, Paris, 1985, p 42.

[2] – عمار هلال، المرجع السابق، ص 13.

[3] – صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1900)، (د.م.ج)، الجزائر، 1984م، ص 76.

[4] – كمال حسنة، المرجع السابق، ص 547.

[5] – محفوظ قداش، جزائر جزائريون تاريخ الجزائر (1830-1945)، تر: محمد المعراجي، الجزائر، منشورات 2008، ص 195.

ويذكر عاطف غيث أن الهجرة هي عبارة انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى وطن آخر للارتزاق، وكسب وسائل العيش[1]، حيث بلغ عدد هؤلاء الأقليات الأوروبية بتاريخ 31 ديسمبر 1830، 602 مستوطن، ليتطور فيما بعد بشكل متصاعد حسب تزايد عدد المساحات، والمناطق المحتلة ومدى قدرة السلطات الفرنسية لتشجيع الهجرة[2]، ففي الأشهر الأولى من الاحتلال كان تدفقهم مرتفعا ميزته حالة من الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار وسوء السيرة للهجرة مما أجبر الحكومة الفرنسية على إعادة التفكير في خطط وإستراتيجية جديدة لجلب المعمرين بصفة منتظمة[3]. أما الأوائل الأقليات الأوروبية إلى تدفق إلى بلاد الجزائر حيث كانت من بين أدنى الطبقات الاجتماعية تميزهم مواصفات واضحة متمثلة في الانحلال الخلقي والخروج عن القانون ولم تكن لهم صفة من صفات النخب أغلبهم شدود الإدمان وشرب الخمر، والممارسات اللاأخلاقية، من دعارة وعدم الاعتقاد الديني[4]، ومنهم أيضا المجرمون والمعارضين السياسيين غير المرغوب فيهم، وهناك من تم تهجيرهم إلى الجزائر خلال فترات الحروب والأزمات مثلما حدث مع لاجئي منطقة الألزاس واللورين أثناء الحرب الألمانية الفرنسية[5].

ومن هذا نستخلص أن الحكومة أعطت ومنحت اهتماما كبيرا، وخاصة لعملية تثبيت، وتوطين عملية مشروع الاستيطان لأنها أدركت وتيقنت منذ بداية الاحتلال أن القوة العسكرية أنها غير كافية، وإنما تحتاج إلى سند آخر، ألا وهو تجسيد والسيطرة على تلك المناطق الشاسعة تحتاج فتح المجال للأوروبيين نحو الجزائر، وتوفير لهم جميع الإمكانيات اللازمة للبقاء فيها وجعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا وهذا يتطلب إلى مجهودات كبيرة من أجل جلب الأوروبيين المسيحيين، وذلك لمجابهة السكان المحليين، ويذكر يحي جلال إن التسهيلات القانونية وإجراءاتها التي رسمها الجنرالات، والقادة السياسيين إجراءات ارتجالية مثال الجنرال كلوزويل وغيرهم، كانتا حافزا لاستقدام الكثير من الأقليات الأوروبية بأعداد هائلة من الوافدين الأوروبيين نحو الجزائر من داخل فرنسا وأوروبا، وأتت أفواج عديدة منهم اليهود، وإسبانيا والمالطيين والإيطاليين، والألمان، وكان معظمهم فقراء وصعاليك، ومنحرفين، وذوي

---

[1]- محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع، دار الكتاب، الإسكندرية، 1970م، ص 203.

[2]- صالح فركوس، مشروع بحث التشريعات المنظمة الاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثاره على المجتمع الجزائري، 2013م، ص 20.

[3]- فاتح زياني، الواقع الاجتماعي والثقافي المستوطنين الأوروبيين في الجزائر (1871-1945) وأثره على الأهالي، 2020، ص 15.

[4]- محفوظ قداس، جزائر جزائريون تاريخ الجزائر (1830-1945)، تر: محمد المعراجي، الجزائر، منشورات 2008، ص 197.

[5]- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، ص 106.

السوابق العدلية، وكذلك مجيء عدد من رجال الأعمال الرأسماليين، وقد قامت هذه الأفواج القادمة من أوروبا عامة، ومن فرنسا خاصة بالاستيلاء على الغابات والقوى، والمباني، وخاصة المناطق الساحلية بشكل فوضوي لا مثيل له بعد أن طردوا منها سكانها وأرغموهم على النزوح والهجرة[1].

ويذكر أبو القاسم سعد الله إن عملية الاستيطان تثبت دون أدنى شك أنها لم تكن حدثا عفويا، وإنما كانت إستراتيجية مخططة عبر مراحل، وكان الهدف البعيد الأساسي، هو تحقيق الجزائر فرنسية كامتداد لفرنسا جنوب البحر المتوسط لأن الاستيطان لم يكن عملية ملء الفراغ، فقد كان الأوروبيين وقادتهم العسكرية إفراغ الجزائر من سكانها حتى تسهل عملية المصادرة ولذلك فإن الوسائل جميعها كانت متاحة في الفترة ما بين 1830-1841م بما فيها العنف والشدة[2]، وكما هو المعلوم أن الجنرال كلوزيل هو أول من استولى على الأراضي الزراعية لحسابه الخاص، حيث أراد أن يجعل من مزرعة حسين باشا مزرعة نموذجية، وفتح شهية بالنسبة للأقليات الأوروبية من تحفيزهم وتشجيعهم، فوزع عليهم الأراضي مجانا، فكان للجيش الفرنسي مطلق الحرية في تسيير الجزائر باعتبارها ميدان حرب، وفي سنة 1831 حول اتجاه من الألمان والسويسريين الذين كانوا في ميناء الهافر في طريقهم إلى أمريكا نحو الجزائر ووطنهم بالقبة ودالي إبراهيم حيث عرفت الجزائر حركة استطانية فردية ظلت متواصلة طوال القرن التاسع عشر، قوامها أولئك الذين هاجروا إلى الجزائر بمفردهم، وكانوا يلقون التشجيع والمساعدة المادية ويحصلون على الأراضي مجانا[3].

ويذكر بن داهة عدة أن الحكومة الفرنسية كلفت وكلاء لدعوة الفرنسيين الأوروبيين وذلك عن طريق وسائل متعددة ومتنوعة كالمناشير والصحف من أجل ترغيبهم في الهجرة نحو الجزائر[4]، ويذكر حمداني عثمان خوجة في كلامه "...لقد سكن عدد كبير من الجوانب، والكورنالات وغيرهم من خارج المدينة فكانوا يتسابقون الاختيار أجمل الحدائق، والمساكن الأكثر الملائمة بينصبون فيها سادة لا ينازعهم منازع، ولم يعد المالكون قادرون على الدخول إلى ممتلكاتهم ولم ينفق فرنكا واحدا الإصلاح أبسط الأمور، وإنما كانت المصاريف تخصص للاقتلاع الأشجار والتخريب[5]، ولم يكن الاستيطان الفرنسي في الجزائر مجرد الاستيلاء على حوالي خمسة ملايين هكتار من

---

[1]- أنظر: يحي بوعزيز، المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، ج3، بيرون، النهضة، 1999م، ص 133.

[2]- سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، ص 83.

[3]- تواتي دحماني، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الجزائري، 2012م، ص 82.

[4]- داهة بن عدة، الهجرة الألمانية إلى الجزائر (القرن التاسع عشر 1830-1900)، مجلة المواقف، ع4، ديسمبر 2009، ص 09.

[5]- حمدان عثمان خوجة، المرأة، تح: محمد العربي الزوبير، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2006، ص 206.

الأراضي الصالحة للزراعة والغابات من جملة سبعة ملايين هكتار، بل إن الواقع كان أعمق من ذلك هو المظهر المادي الواضح للاستيطان إلا أنه في واقع الأمر هو الذي يشكل السياسة الفرنسية في الجزائر حتى يمكن القول أنه ترك بصمته الواضحة على نواحي الحياة في الجزائر.

ويذكر عبد الحميد زوزو بأنه ظهر في الجزائر مجتمع أوروبي جديد دخيل وغريب في عادته وأسلوب حياته وأخلاقه أو ما يصطلح عليه الأقدام السوداء، وتطلق هذه التسمية على المستوطنين الأوروبيين الذين سكنوا وولدوا بالمغرب العربي عموما أو خصوصا إبان الاحتلال الاستعمار الفرنسي[1].

نستخلص من خلال هذه الفجوات التطورية نحو الجزائر من هذه السياسة الاستعمارية الماكرة تريد بكل مجهوداتها، إيجاد شعب بديل الجزائر، بحيث الجزائر تكون فرنسية، وذلك عن طريق التشجيع والتحفيز، بكل الوسائل والآليات المتاحة وفتح المجال التسهيلات في مجال القوانين من أجل تثبيت عملية مشروع الاستيطان داخل المجتمع ومن أهم هؤلاء الأقليات من المستوطنين المختلفين الجنسيات المتنوعة والمتعددة نحو الجزائر وهذا ما نتعرف عليه في العنصر الموالي عن تكريبه.

ثالثا: التركيبة البشرية للأقلية الأوروبية في الجزائر: يذكر محمد حربي إن التركيبة البشرية للأقليات الأوروبية في الجزائر تمثل قاعدة النظام الاستعماري المستفادة، والمشكلة عن تدفقات المهاجرين الأوروبيين نحو الجزائر، حيث أطلق السكان المسلمين على الوافدين الجدد باسم النصارى أي بمعنى إتباع عيسى ابن مريم أو الروم الفرنسيون، ولم تكن المجموعة الأوروبية تتميز بانسجام كبير، فكان يوجد فيها الفرنسيون الأصليون والأوروبيون الشماليون، والسويسريون أكثرهم يأتي من البحر المتوسط، وهم الذين يتكونون من طبقة الإقدام السور، بينما يعرف أهالي البلاد الأصليين بالعرب المسلمين والأهالي مع ما في هذه التسميات من نزعة احتكارية[2].

حيث اعتمدت فرنسا في تشجيعها للهجرة الأوروبية على توزيع المناشير، حيث عرضت على المتوافدين من الأوروبيين ذوي الأصول اللاتينية منهم الإيطاليون، والإسبان، لكن هؤلاء المهاجرين لم يكونوا من خيرة المجتمع فبعضهم من المجرمين أو المعارضين السياسيين أو العاطلين عن العمل[3]، ومهما يكن من آمر يتطلب التوسع وإتباع سياسة متميزة بذاتها مؤسسات ومدارس فكرية ركزت اهتماماتها بالإجابة على الأسئلة الرئيسية مثل كيف يتم إقناع الهجرة الأوروبية بالانتقال إلى مدينة وضواحيها وإقناع الحكومة الفرنسية في باريس بقبول الهجرة الأوروبية بدلا

[1] – عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار الجزائر في إفريقيا وآسيا، (د م ج)، بن عكنون، 1997م، ص 72.

[2] – حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ص 81.

[3] – سعد الله أبو القاسم، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، عين مليلة، 2004، ص 68.

الهجرة الفرنسية فقط، وهل بالإمكان الاعتماد على العنصر الفرنسي، الخالص لتعمير المدينة دون غيره من العناصر[1]، وكانت التركيبة الاجتماعية لهذه الفئات بالنظر إلى مواطنهم الأصلية القادمين منها إلى الجزائر تتكون من عناصر بشرية مختلفة تجمع بينهم المصالح فقط، وهذه العناصر تشمل العنصر الفرنسي ويأتي على رأس القائمة، ثم يليه الإيطاليون والمالطيون والكورسيكون، والسويسريون، والإسبان والألمان، إضافة إلى الأقلية اليهودية التي كانت موجودة منذ سنة 1831[2].

فقام مشروع الاستيطان للأقليات الأووربية على الهجرة نحو الجزائر التي هي عبارة عن ظاهرة بشرية تاريخية مرتبطة بعدة ظروف وعوامل وهذه بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة المتغيرات الاقتصادية والسياسية، حيث تعد الجزائر حسب موقعها الإستراتيجي أهم الحقول الخصبة للهجرة في شمال إفريقيا التي لها علاقة بنجاح البرجوازية في أوروبا، هذا الأمر أدى للبحث عن مواطن وأماكن خارجية للتصدير والمصادر، فكانت سنة 1830 بداية قوية للهجرات الأوروبية وهدفها البقاء في الجزائر، فظهر المستوطنون بجانب المواطنين ولهذا التوسع المدني مخططون منفذون فرنسيون وأوروبيون، إذ انطلق هذا التوسع من فكرة وخطة مفادها أن الأراضي غير الأوروبية تعد مناطق خالية من الحضارة فهي ملائمة للاستعمار، وكان وراء تنفيذ هذه الفكرة مدارس كثيرة منها المدرسة الألمانية التي يعتمد على مبرر المجال الحيوي وتشجيع الهجرة الأوروبية نحو المناطق الساحلية، حيث أقامت السلطات الاحتلال الفرنسي مراكز عمرانية ثم مصادرتها من أصحابها الأصليين بتقدم الأقلية الأوروبية الراغبة الاستقرار في الجزائر[3].

حيث تم نقلهم نحو مناطق الاستيطان المخصصة لهم الاستقرار في أحياء المدينة المنجزة على النمط المعماري الأوروبي من قبل الجيش الفرنسي، أو في أرياف حيث وفرت الإمكانيات وشروط اللازمة لنجاح عملية الاستيطان الفلاحي، الأمر الذي ساعد على تشكيل طبقة الإقطاعية الأوروبية في طبقة برجوازية أوروبية مسيطرة بالجزائر[4]، أما فرنسا حاولت اتخاذ جميع الإجراءات من أجل توطين أعداد كبيرة من الأقليات الأوروبية لتحويل الجزائر إلى مستعمرة، وهذا امتداد لفرنسا عبر البحر، ولم تكن عملية تثبيت الاستيطان مجرد الاستيلاء على

[1] – عميراوي أحميدة، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004م، ص 68.

[2] – فرحات عباس، الاستعمار حرب الجزائر وثورتها، ص 22.

[3] – انظر: عميروة أحميدة، المرجع السابق، ص 66-67.

[4] – فرحات عباس، المصدر السابق، ص 20.

الأراضي الزراعية والحقول الخصبة والغابات، بل ظلت هناك علاقة وطيدة أو لاصقة، ولها تأثير كبير بين الاستيطان من جهة والتشريع والسياسة الأصلية من جهة أخرى[1].

وظهرت أسطورة الأراضي الشاغرة التي أرادت فرنسا استصلاحها وزراعتها، حيث لجأت إلى طريق أخرى للسيطرة على أراضي جديدة كالإيجار أو البيع الصوري عن تطبيق مرسوم 1844 الذي جعل الوثائق العرفية وثائق الرسمية، وكذلك القوانين الصادر 1846-1863.

وخلال السنوات ما بين 1845-1850م حيث تضاعف عددهم 11507 فردا نهاية عام 1845 بلغ 24612 فردا وفي تاريخ 31 ديسمبر 1850 ليصل نهاية 1851 إلى 27382 مهاجرا ليكون نهاية 1856 إلى 33979 فردا[2].

من خلال هذه الإحصائيات يتضح لنا أن الأقليات المستوطنة الأوروبية يمثلون في البلاد الجزائر طبقة مستفيدة من امتيازات مرموقة، بينما أصحاب البلاد الأصليين أبعدوا إلى مناطق التي كانوا يعيشون فيها، حيث قامت السلطات الفرنسية بتسخير كافة الموارد بتدعيم الأوروبيين وتمكينهم من إخضاع البلد لنفوذهم، وسيطرتهم، وعندما اكتملت مرحلة الإدماج تلتها مرحلة جلب المهاجرين، ومنحهم أراضي خصبة، وأنجزت لهم القرى الاستيطانية في الريف لتأتي مرحلة الحكم الذاتي الذي استفادت منها الأقلية الأوروبية تسمح لها باستعمال كل الوسائل لفرض نفوذها على الجزائريين، والتحكم عها وعمل الأوروبيين على سد الأبواب في وجوه الجزائريين بعدما قهرهم بالسلاح، وأخذوا منهم الأرض بالقوة حتى لا يتحروا، ولم يقبلوا شركاء في تسيير شؤون بلدهم[3]، من ضغوطات السياسية القوية في باريس رافضة كل إصلاح، وراغبة في البقاء الوضع على حاله[4].

وكما تجدر الإشارة أن الأقليات الأوروبية المهاجرة نحو الجزائر كانت من جنسيات مختلفة، ومتنوعة حيث كانت قبل احتلال الجزائر متجهة نحو القارات الجديدة المكتشفة كأمريكا الشمالية، والجنوبية وأستراليا المحببة إليهم، ولكن عند احتلال الجزائر تغيرت الوجهة، وقد تدفقت إلى الجزائر العديد منهم، ومن أهم هذه الأقليات الأوروبية منها الفرنسية، والألمانية، الإسبانية المالطية، والسويسرية، وضف إلى ذلك الأقلية اليهودية وسف نتطرق للتعريف كل واحدة منهم أين كانوا يتمركزون، وما هو نشاطهم المخصص لهم.

---

[1] -Menlemau Yohan, le constectemas entre les deux guerres mondiales l'evaluation économique et social de la politique manuelle, 1984, p 199

[2] -Nomschi Audrè, Euquete sur le niveau des population de le ceriquettes jusqui 1919, Paris, 1961, p 190.

[3] – بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 200.

[4] -Rotman Patauck, L'enneur internne, edition Chihab dur Seul, 2002, p 17.

أ.**الأقلية الفرنسية:** كما تجدر الإشارة أن يكون أول المهاجرين إلى الجزائر هم الفرنسيون، لأن الاستعمار الفرنسي تبنى فكرة مشروع عملية الاستيطان لذلك نجده في بداية احتلال يشكل الأغلبية من عمالات الجنوب في خط بوردو، وأيضا من منطقة الميدى الفرنسي[1].

حيث بلغ عدد هؤلاء الوافدين نحو الجزائر لعشرات الآلاف، ولهذا سماهم الجنرال جيرار "فائض سكان غير مرغوب فيهم"[2]، وفي عام 1848 حيث ازداد عددهم كثير خاصة بعد قيام ثورة العمال الفرنسية، وفي تاريخ 22 فيفري 1848، ونتيجة لتصادم بين المتظاهرين، وأنصار الملك لويس فليب، حيث أزمة سياسية حادة من عزل، واستقالات لوزراء، وقتل حوالي 800 جندي، وكذلك إبعاد مائة ألف معمر للجزائر وهذا فهم الأساسي للتخلص من شعبهم، وإيجاد عمل لهم في أرض الجزائر، وكان أكثر المهاجرين إلى الجزائر منهم العاطلين عن العمل جاء ومن مناطق زراعية وفقراء[3].

حيث كان بيجو يؤمن بطريقه الاستعمار الروماني وعلى هذا المنوال مدت إليهم أراضي شاسعة وواسعة لهؤلاء الذين كانوا يسببون قلق واضطراب لقوات الأمن لفرنسا وصرح أمام البرلمان الفرنسي قائلا: "أينما وجدت المياه الصالحة الأراضي الخصبة يجب إقامة المعمرين بدون استفسار من أصحاب هذه الأراضي"[4]، حيث وصل عدد السكان بالنسبة للأقليات الأوروبية الفرنسية 11% من مجموع السكان وهم من أصل الألزاس واللورس والألب، وكورسيكا حيث تركزو في متيجة والعاصمة[5]، أما الفترة ما بين 1832 إلى غاية 1847م، حيث استوطنت هؤلاء الجنود الذين انتهوا من خدمتهم العسكرية والذين بلغ عددهم تقريبا 394 ألف جندي، أما المناطق الذين تركزوا فيها وأقاموا لهم إحياء إيزلي، وباب عزون، وهذه الأحياء تمتاز بامتيازات خاصة من حيث البناء وغالبية سكانها من الملاك أو مسيري المدينة، ومن خلال تلك الهزيمة الشنيعة لفرنسا عن طريق ألمانيا، وفي

[1]- كمال كاتب، أوروبيين أهالي يهود (1830-1962) رمضان زيادي، دار المعرفة النشر الجزائري، ط1، 2011م، ص 244.

[2] – ليون فيكس، الجزائر حق الاستعمار، تر: محمد عيناني، مكتبة المعارف، بيروت، (د.ط)، ص 33.

[3] – ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث المعاصر، دار المعرفة، ص 84.

[4] – سعدي زيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة والنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2005م، ص 22.

[5] – حكيم بن الشيخ، مدينة الأوضاع الاجتماعية والأنتولوجية (1945-1950)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2013، ص 126.

عام 1870م حيث شـهدت الجزائر تزاحم كبير كل من المناطق الألزاس واللورين فاسـتوطنت المرحلة الأولى حوالي 500 شخص في العاصمة[1].

وبعدها بدأ يزداد عددهم حتى وصـــل إلى 246000 إلى 376000 مســـتوطن وهذا خلال ســـنة (1871-1881م) وهؤلاء كانوا أغلبهم من أصـحاب الحرفيين والصـناع، ولكن نظرا للعراقيل والمشـاكل المتمثلة بعدم تأقلمهم مع البيئة، وكذلك عوامل المناخ الذي نتج من ورائهم إتلاف الكثير من محاصـــيلهم الزراعية بقلة الأمطار وانتشار الجراد، لكن الحكومة الفرنسية قدمت لهم خدمات جليلة من خلال ما حدث لهم، حيث منحت لهم أراضي ومساحات شاسعة وعبّدت لهم الطرق والسكك الحديدية وطورت حركة الاستيطان للأقليات الأوروبية، ونتج من خلال فترة سنوات 1871م، إلى غاية 1900م، ثم إنشاء أكثر 364 مركزا منها 110 في متيجة وادي الشـــلف وشمال التيطري[2]، وكذلك بعد المحادثات والتعديلات المســـتمرة وهذا بتاريخ 16 أكتوبر 1871، حيث الحاكم العام قد منحت له صـــلاحيات مطلقة بعملية التحكم والتعرف في مصـــادرة الأراضـــي الزراعية لصـــالح المستوطنين المستفيدين بها[3]، بشرط أن يقدم للاستفادة بهذه الأراضي دفع مبلغ إيجار قيمته واحد فرنك مقابل كل هكتار لمدة عشـــر ســـنوات وعند انتهاء هذه المدة المخولة لهم يتم التنازل وتصـــبح ملكا له الحق في التصـــرف والاستغلال والانتفاع[4].

وبعد اتفاق على الآليات والإجراءات لعملية الترحيل من ســـكان الألزاس واللورين، الذين لهم رغبة في الهجرة فنظمت مجموعة من رحلات، حيث انطلقت من ميناء مارســـيليا، فكانت الأولى تمت في شـــهر فيفري 1872م نقلها النقيب زيقلر (Zegler) من ميناء مارســـيليا إلى ســـكيكدة فبلغ عددهم 167 مهاجرا من الألزاس واللوريين، لكن وجدوا هناك معاناة وصعوبات كبيرة التي تمثلت بإهمالهم من طرف إدارة السلطات الفرنسية وهذا خلال المرحلة الأولى في الجزائر استياء شديد وانتقادات لاذعة ليس في فرنسا بل في الدول الأوروبية، الأخرى كألمانيا وبريطانيا وأيضا من أهم الرحلات هما الرحلة في شهر جوان 1872م، حيث نقلت 1360 مهاجر منهم

[1]- بوعزة بوضـرسـاية، الجرائم الفرنسـية والإبادة الجماعية للجزائر خلال القرن 19، منشـورات المركز الوطني للدراسـات في الحركة الوطنية ثورة 1954، الجزائر، 2007، ص 277.

[2] - أحميدة عميراوي وآخرون، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطان في المجتمع الجزائري (1830-1954م)، سلسلة المشاريع الوطنية للدراسات والبحث منشورات المركز الوطني، 2004م، ص 96.

[3] - Wahel (Alfred), L'insertion des emigaouts Alscience lanauns la genese de la colonisation revue Algerainste N° 100 Grenoble 2002, p 19.

[4] -Vignon (Louis), La franceen Afrique du nord Algerie et tunisie le broure Gullaumin et ce paris, 1887, p 40.

977 من الألزاس و383 من اللوريين ضمت 36 عائلة وثلاثون من الألزاس استقروا معظمهم في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة وهذا يوضحه الجدول الآتي[1]:

المقاطعة	الألزاسيين	اللوريين	المجموع
مقاطعة الجزائر:			
ريبفال Rebeval	30	22	52
بال فونتان Belle Foutoune	81	83	164
ذراع الميزان	46	64	110
باليسترو Palestro	09	04	13
بيار Saint Pierre	68	05	73
بلاد قيطون	31	98	129
كلو لدى بني عايشة	03	09	12
مقاطعة قسنطينة			
رينيون Reunion	100	85	185
بني زياد	600	00	600
مقاطعة وهران			
مندار Mendez	05	02	07
تيرني Terney	03	11	14
إينكرمان Incermaun	01	00	01
المجموع	977	383	1360

Source: Wheb Alfred, Op-Cit, p 24

أما الرحلة الثانية تكفلت بها الجمعية من أجل حماية واحترام حقوق المهاجرين الألزاس واللوريين حيث كتب عنها "غي نيمار" عن المجهودات المبذولة من طرف أنصار وتوطين عملية الاستيطان بالنسبة للأرونيس والظروف التي تتبعت هجره حوالي 2494 مهاجرا وهذا بتاريخ 31 أكتوبر 1872م، فجاء في تقريرها كالآتي خلال إقامتي بمدينة مارسيليا يوم 30 نوفمبر وقبل خروجي من الجزائر التقيت بالسيد والي عماله بوش د يروون Bouches du Rhoue بالمشرفين على مؤسسة مساعدة مهجري الألزاس واللوريين ومن خلال حصولي على جميع المعلومات فإنه قد تم إرسال 2494 في 31 أكتوبر 1872م وهم 365 رب أسرة و363 زوجة

[1] - Wheb Alfred, Op-Cit, p 24.

يرافقهم 1100 طفل من أبنائهم إلى جانب 44 إمرأة أرملة و622 رجل وامرأة وزعوا في أجاء مختلفة من الجزائر"[1].

ب.**الأقلية الألمانية في الجزائر**: تحققت أحلام فرنسا بأهدافها المنشودة المتمثلة باحتلال الجزائر فكلفت الحكومة الفرنسية وكلاء، وذلك عن طريق آليات ووسائل مختلفة ومتنوعة منها المناشير والصحف وذلك من أجل ترغيبهم، وتحبيبهم للهجرة نحو الجزائر[2].

وأيضا يذكر أبو العيد دودو إن الهجرة الأقلية الأوروبية الألمانية دلالة على مكانتها الاجتماعية بعدم التقدم والتطور الصناعي الذي عرفته أوروبا خاصة انجلترا وفرنسا في القرن التاسع عشر ميلادي وبقائها بلد زراعي لم تبدأ فيه حركة التصنيع الاجتماعي[3]، وبالإضافة إلى السياسة الاستعمارية الجديدة المنتهجة والتي كانت الدول الكبرى الأوروبية تحاول من خلالها إستراتيجيتها فرض السيطرة والهيمنة ليس على القادة فحسب، بل نطاقها الخارجي أيضا، أما الناحية السياسية فكانت ثورة جوان 1830 ومارس 1848 سببا ودافعا مباشرا لهذه الهجرة، حيث كانت الجزائر العثمانية تمتاز بمكانتها الرفاهية وموقعها الجغرافي فلهذا عرفت ألمانيا على إثرها زيادة في عدد المهاجرين من ألمانيا إلى الجزائر وخاصة بين سنتي (1851-1860)، حيث تراوح العدد حوالي 59200 شخص سنويا[4]، ولهذا نجد الرحالة الألمان كتبوا عن الجزائر وما شاهدوه من واقع حتى تبقى هذه الكتابات مصدرا أساسيا ودليلا قاطعا لمن أراد من مواطنهم الهجرة إلى الجزائر لإنشاء المستعمرات والإقامة بها إقامة دائمة تحت ظل الاحتلال الفرنسي إضافة إلى أنها كانت أقرب إليهم من أمريكا، وهذا ما ذكره الكاتب الرحالة الألماني فيلهلهم شيمير في مؤلفه التاريخ الجزائر، حيث وضح بعض النصائح لأهله من يريد الهجرة نحو الجزائر فيوصيهم بعدم الاختلاط ويبين لهم المناطق الجزائريين، وكذلك يبين لهم كيفية المعاملة والتصرف عند مجيئهم سواء من حيث الحصول على رخص عملية الاستيطان وعلى الأسعار المتداولة هناك[5]، وكذلك كانت هناك بعض الشائعات والتي انتشرت بين أوساط الألمانيين على أن الجزائر توجد فيها أخطار كثيرة ومتنوعة منها الأفاعي السامية والخطيرة،

[1] - Guynemer (M), Situation des alsa, Ed Algérie, imprimerie centrale des chemins, Paris, 1873, p 05.

[2] – أبو العيد دودو، المؤرخون الألمان والجزائر والأصالة، الجزائر، ع14-15، الجزائر، 1973م، ص 23.

[3] – أبو العيد دودو، الجزائر مؤلفه الرحالين الألمان (1830-1858)، مطابع الشركة الوطنية، الجزائر، 1975م، ص 87.

[4] – أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص 18.

[5] – عمار هلال، المرجع السابق، ص 60.

وكذلك القردة التي تحتاج للحقول وتختطف لأطفال إلا هذا الأمر لم يقف عقبة وعائق للهجرة نحو الجزائر لأن كانت هناك ضرائب باهضة وثقيلة على الألمان فما عليهم إلا التوجه إلى مستقبل أرقى عندهم[1].

وكذلك العنصر البشري الغير الكافي والمستوفي، فكان لزاما على فرنسا أن تتخذ جملة من التدابير للحفاظ على المصلحة العامة أن تستعين بهؤلاء الجنسيات المختلفة من الأوروبيين لتعمير الجزائر واستغلالها[2]، فلهذا استخدمت فرنسا اليد العاملة الأجنبية لاستغلال الجانب الفلاحي لأنه العنصر الجوهري لاكتفاء الذاتي وبعث الاستقرار والأمن بطرقها وإمكانياتها الجديدة والبعد عن الفكر التقليدي السابق واستخدام طرق جديدة من أجل تحقيق أكبر عدد ممكن، لذلك استعملت شتى الطرق لجلب الألمانيين إلى الجزائر لأنهم كانوا ينظرون إلى الشعب الألماني أنه ميزته يتأقلم مع الأوضاع، إضافة إلى ما يتمتعون من القوة البدنية، وهذا ما يقوله فيكونت دي فرنتناي السفير الفرنسي "أنهم فلاحون جيدون رجال هادتين متدنينين ومطبقين للقانون"[3].

فكان أسلوب فرنسا لترغيب الألمان شكلت تجمعات سكنية في الجزائر، وهذا بداية سنة 1843، حيث ينتمون إلى نفس التركيبة العرقية منها مركز بوادي الحمام 164 مهاجرا ألماني من إقليم رينانيا يتألفون من أربعة وعشرون عائلة، ولقد تم توظيف هؤلاء في أعمال متمثلة بإنجاز الطريق الإستراتيجي الواصل بين وهران ومعسكر، حيث منحت لهذه العائلة 400هـ ومن الأراضي الزراعية، واستفادت كذلك من 26 ثورا، و16 عربة و32 محرابا، و30 منجلا ومجرفة واحدة[4]، وكذلك يذكر شارل أندري جوليان أن عدد المستوطنين كان يبلغ عددهم 47274 حيث شكل منهم كل من الألمان والسويسريين تقربا 8624[5].

ويذكر أيضا بن داهة عدة أن نشاطهم العملي كان يعتمد على التجارة والحدادة، والخياطة، واشتهروا أكثر بالفلاحة خاصة زراعة البطاطا وهذا ما يحصل عليه الألمان لاوسترتاغ من جائزة مالية وهذا سنة 1864م قدرها 60 فرنك، وهذا نتيجة المجهودات المقدمة على جودة محصول البطاط بمنطقة البرواقية، وكذلك اشتهروا ببيع الخمور (Berre) [6]، حيث استفاد الألمان في سنة 1865م لقانون سانوسن كونسلت الذي ينص على قانون الأحوال الشخصية أن الأوروبيين الغير الفرنسي لهم الحق بالمطالبة بالتجنس وهذا بعد مرور ثلاث سنوات من إقامتهم

---

[1] – المرجع نفسه، ص 60.

[2] – المرجع نفسه، ص 63.

[3] -Emille Temine, Op-Cit, p 33.

[4] – داهة بن عدة، الهجرة الألمانية إلى الجزائر، المرجع السابق، ص 11-14.

[5] – شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 434.

[6] – داهة بن عدة، المرجع السابق، ص 15.

بالجزائر[1]، وكذلك قال الكاتب الفرنسي إن (Reine إن الألمان في هذه الفترة أي ما بين سنتي 1865-1877م حوالي 177 ألماني[2]، فنجد فرنسا قد وعدت هؤلاء المهاجرين بأشياء كثيرة لتوفير الإمكانيات اللازمة، ولكن في الحقيقة لم تطبق، وتأخذ بعين الاعتبار فتدنى المستوى المعيشي، وهذا ما يصفه الرحالة سنيمر حالة الألمانيين في مستوطنة دالي إبراهيم.

"...وزرت الخيام الموجودة بها خيمة بعد أخرى، وهناك وقفت على بؤس كبير، المرض، الفقر، وعلى هذا لم يستطيع الألمان العيش في الجزائر ومقاومة الأمراض المميتة (Paludusue frère) حيث بلغ وفاة من الألمان ما بين 1853-1876 أربعون ألف فقرر بعضهم الرجوع إلى أوروبا تاركين أراضي لم تعد لهم بفائدة[3]، وضف إلى ذلك أن الإدارة الفرنسية العسكرية، كما كانت تعاملهم معاملة عنف وشدة، وقهر، وهذا ما ذكره سيمار "على الساعة السادسة صباحا تقرع الطبول إيذانا ببدء العمل ثم يقوم الرقيب الفرنسي بفرز الأشخاص، وبالتحقيق من حضورهم أو غيابهم، أما الغائبون فكانوا يعاقبون معاقبة فظيعة[4]. نستخلص أن الأقلية الألمانية تعتبر رائدة لفكرة مشروع الاستيطان، لأنها كانت لديها مدارس شجعت ذلك، حيث قدم المثقفون والمغامرون والقساوسة لتعمير الجزائر، وكان معظمهم من مناطق (Bavier)، وكان سبب قدومهم عن البحث العمل والمستقبل، واستقروا ضواحي الجزائر العاصمة، تلمسان، وعنابة وصل عددهم عام 1855م حوالي 576 ألماني، حيث اشتغلوا الأعمال الحرة وصناعة الخمور الزراعية، حيث كان أغلب الأقلية الألمانية تنحدر من بافاريا وبادونيا فكان نشاطهم العملي يركزون على الزراعة والتجارة، أما استقرارهم فاستقروا في المناطق الساحلية كعنابة، الجزائر، وهران[5].

وهذا الجدول يوضح لنا أعداد الأقلية الألمانية من خلال مرحلتي 1833 إلى غاية 1876[6].

السنة	1833	1836	1841	1851	1856	1861	1866	1872	1876
العدد	692	783	1.547	2.554	5.440	5.816	5.436	5.933	5.722

[1] - Gury Bornet, navsauce d'1 population europienne migration multialite dons l'Algérie colonnel de secoud imprime université, Lyon, p 69.

[2] -Reine Dicaux, Op-Cit, p 35.

[3] -Emille temine, Op-Cit, p 36.

[4] – عمار هلال، المرجع السابق، ص 67.

[5] -Rène Ritaux, Op-Cit, p 13.

[6] -Fillias Achille, Dictionnaire des communes Ville et village inpremière de typogrophique et lithographique, J.Lavagne Alger, 1878, p 131.

فالأقلية الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر شكلوا عددا كبيرا وهائلا، حيث جلبتهم الدعايات الفرنسية، فقدموا أفواجا أفواجا حتى شكلوا كتلة رئيسية، حيث بلغ عددها 1855 10000 ألماني وهذه الأقلية اندمجت مع سكان الألزاس واللوريين في سنة 1871م[1].

ج.الأقلية الأوروبية الإسبانية: الأقلية الإسبانية ليست وليدة الاحتلال، وإنما كان تواجدها منذ تاريخ الحملات الإسبانية التي شنتها إسبانيا لغزو السواحل الشمال الإفريقي وعلى إثر دعوة الإدارة الفرنسية لتعمير الجزائر عن طريق مشروع الاستيطان قدم هؤلاء بأعداد كثيرة إذ تمثل ثلثي سكان الأوروبيين[2]. فكانت الأقلية الإسبانية من الأوائل المهاجرين إلى الجزائر، حيث كان أغلبهم من جزر البليار بالأخص من جزيرة مينوركا (Menorque) وقرطاجة، وكاتليونيا واستقر بمناطق وهران والجزائر العاصمة وقسنطينة، أما نشاطهم فقد عملوا كسائقين العربات، تهيئة الطرقات وعمال مزارعين وفي المواصلات...الخ[3]، وذكرت حياة قنون إن مجيء الأقلية الإسبانية كانت محاذية للمناطق البحر الأبيض المتوسط خاصة إقليم فالونس (Valance) وجزر اليليار ومورسي والميريطو (...) وهذه الأقلية الإسبانية، حيث السلطات العسكرية قدمت لها مساعدات كثيرة منها قطعا أرضية حولوها إلى مزارع، وفي سنة 1845م، بلغ عددهم خمسة وعشرون ألفا يمارسون كفلاحين ومزارعين للبقول، ويقومون بعملية الاستصلاح الأراضي والخدمات الأولى التي قدمتها الأقلية الإسبانية، أما الجهة الغربية من الوطن الجزائري وهذا بحكم قربها من إسبانيا فإن هذه المنطقة استفادت بسرعة من هجرة الفلاحين الإسبان إليها، واعتمدت على زراعة التبغ واستقرت واستأجرت أراضي زراعية وساهموا في تطوير هذه المادة في الجزائر[4]. ويذكر بعض الكتاب إن الذي فتح المجال أمام الهجرة الأوروبية إلى الجزائر ومع ضرورة طبيعة الاستعمار أنه في حاجة ماسة لمسألة العدد، فكانت الاستعانة بهم من مختلف الجنسيات[5].

وكذلك كانت ضرورة تهدف إلى إنجاح المخططات الاستعمارية من تدعيم التواجد الفرنسي من المناطق الساحلية في الجزائر، وهذا من أجل استقدام الأقلية ضد الأصليين وهذا ما ذكره جون بول سارتر أن الإدارة الاستعمارية عملت من أجل إنجاح سياستها الاستيطانية وذلك عن طريق تهيئة الوضع الذي سيتم إفراغ فائض

---

[1] -Verdes – Leraux (Jeannire) L'Algerie la France editions Robert laffourt, Paris, 2009, p 513.

[2] – عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسة تحليلية في الحركة الوطنية على ضوء وثائق د.م.ج، (د.ط)، 2010، ص 310.

[3] -Rene Ricoux, Op-Cit, p 12.

[4] – حياة قنون، الجالية الإسبانية في السياسة العقارية الفرنسية بالغرب الجزائري، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ط 2007م، ص 193.

[5] - Rivieve et Meleco manuel pratique de l'aquicellure Alger, Paris, 1920, p 131.

الفرنسيين من السكان، ومن مجموع الأوروبيين[1]، فكان العنصر الجوهري والأساسي متمثل في الأرض فراح باستخدام القوة والعنف والقتل من أجل إخضاع السكان الأصليين الثائرين الاستيلاء على أراضيهم وطردهم إلى الأماكن البعيدة كما صدرت عدة مراسيم وقوانين الغرض منها الاستيلاء على الأراضي وامتلاكها وتطورها للأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2]، ويذكر يحي جلال أن العوامل التي ساعدت هذه الأقلية الإسبانية للمجيء إلى الجزائر وذلك إحياء التواجد الحنين القديم في المنطقة، حيث احتل الإسبان معظم السواحل الجزائرية في القرن التاسع عشر وكانت أولى الاحتلال المرسى الكبير وهران (1505-1509)م ودام احتلالهم ما يقرب ثلاثة قرون، إلا أنهم أخرجوا وطردوا منها نهائيا على يد الباي محمد عثمان الكبير[3].

نستخلص من هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت عليها إسبانيا تستدعي الهجرة إلى الجزائر تهدف إلى إيجاد حياة ومستقبل أفضل رغم أن السلطات الفرنسية، قامت بتطهير عمالة وهران من المستوطنين ومتشردين وتم إعادة بعضهم إلى بلادهم بل لم يكن مرغوبة في أغلب مهاجريها من الإدارة الاستعمارية إلا أنها تفاضت وأغفلت عن تواجدهم في الجزائر وذلك بعدة أسباب منها:

-قدرة هؤلاء المهاجرين على التأقلم والمقاومة المعروفة.

-استخدامهم في الأعمال الشاقة كحمالين وعمال في الموانئ، والسكك الحديدية، ومزارع أيضا.

-قطف الحلفاء وهذه الأعمال كانت صعبة وشاقة بالنسبة للفرنسي4، وكذلك يذكر ريني ريكو (Rene Ricoux) أن المعيشة الإسبان غير مكلفة فإنها تتميز بالبساطة، حيث يسكنون مساكن متواضعة وأكلهم لحم الخنزير والسمك المملح والزيتون.

-تلبتهم للقرار اللجنة سنة1833م الذي كان ينص بقوله: "يجب الإصرار على الجودة ونحن بحاجة إلى الكمية"، وكذلك جاء في خطاب بيجو "ابحثو عن معمرين في كل مكان بأي شكل أتوبهم من المدن والأرياف فأنتم بحاجة إلى ذهاب بسرعة للاستعمار"[5].

---

[1] - شلبي شهرزاد، الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية، مصر، ع11، 2011م، ص 84.

[2] - حياة قنون، المرجع السابق، ص 197.

[3] - ابن سحنون الراشدي، الثغو الجمالي في أقسام الشغر الوهراني، تح: المهعدي البوعبدلي، مطبعة البحث، الجزائر، 1923م، ص 09.

[4] - Emille Temine, Op-Cit, p 40.

[5] - Rénie Ricaux, Op-Cit, p 43.

-ويذكر يحي جلال "أن الأقلية الإسبانية كانوا يشكلون الأغلبية في مقاطعة وهران، حيث بلغ عددهم خمسة وعشرون نسمة وهذا في أواخر 1839 منهم 11000 فرنسي، وكان هناك 14000 أوروبي في مدينة الجزائر و5000 وهران 13000 والباقي موزع بين بجاية وعنابة وقسنطينة فشكل أكبر أقلية أجنبية في وهران 2300 نسمة[1].

فقامت السلطات اللفرنسية سنة 1843م بعدة تنازلات مجانية بمدينة وهران، لكن نجد قليلا مقابل عدد الإسبان المتواجدين، والذين يقدر بـ 4433 وهذا راجع إلى الميزانية المالية المفروضة والتي شكلت عقبة أمام الكثير من الأقلية الإسبانية التي كانت فقيرة، ولكن رغم ذلك قررت الإدارة الفرنسية في سنة 1847 بإنشاء مراكز استيطانية إسبانية منها أرزيو، ولكنها باءت بالفشل وهذا راجع السياسة التراجع وعدم الالتزام بالانتقال، وذلك لنقص الميزانية الأموال[2]، حيث شكلت الأقلية الإسبانية المقام الثاني من حيث العدد وتاريخ الوصول إلى الجزائر، حيث يقول كمال كاتب "إن الإسبان قدموا في حقائب الجيش الفرنسي، حيث كانت السفن العسكرية الفرنسية تتخذ من جزر البليار الإسبانية كمحطات قبل الرسو في الموانئ الجزائرية، بالإضافة إلى هؤلاء كان هناك الإيطاليين والمالطيين الذين قدموا إلى الجزائر تلقائيا بغرض الاستقرار[3].

فكانت أول هجرة منظمة للأوروبيين هي هجرة الماهون المنحدرين من جزيرة مايوركا وتعود لعدة عوامل أساسية تمثلت في الفقر الشديد الذي تماشى منه سكان الجزيرة، ونقص الموارد نتيجة الجفاف ونظرا لهذه الحالة التي ألت إليها، قام موظف بالقنصلية الفرنسية في سيوداديلا خوان أوليفار (juan olivar) وهذا بتاريخ 02 فيفري 1832 بكراسلة قنصل فرنسا بجزر البليار مبينا الأوضاع والظروف القاسية التي وصل إليها منطقة الجزيرة طالب منه التوسط من أجل تقديم مساعدات، بفتح مجال الهجرة نحو الجزائر والتي جاء فيها "يتوجب على أن ألفت انتباهك لموضوع المهاجرين الذين ترغبون في توطينهم في مدينة الجزائر، فمنذ احتلال الجيش الفرنسي لمدينة الجزائر، لم يتوقف سكان جزيرة مايوركا بمطالبتي للتوسط لديكم لمساعدتهم على الهجرة والاستقرار في الجزائر ... إنهم يتضررون جوعا وقطعة الخبز من الشعير لم تعد تسد رمقهم إنهم على حافة المجاعة، وهذا ما يتطلب منا إنقاذهم من الموت المحقق ..." [4].

---

[1]- يحي جلال، المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، ج3، النهضة العربية، لبنان، 1981م، ص 158.

[2]- حياة قنون، المرجع السابق، ص 197.

[3]- بلعزوز العربي، اللاجئون الإسبان في الجزائر خلال (1936-1962)، وزارة الثقافة، ط1، 2013م، ص 17.

[4] - tudury (guy) , la prodigieuse histoire des mahonnais en algerie de minorque en algerie a partie 1830 édition la cour, vimes 2003, p86.

ومن خلال هذه الرسالة استجاب الجنرال كلوزيل على هذا الطلب باعتبار أنهم في حاجة ماسة إلى اليد العاملة، ففتح باب الهجرة فكانت مجموعتين الأولى ما بين 1830-1835 حيث كانت غير منظمة ومقطربة انطلقت من ميناء سيودايلا ومن ماهون عبر سفن متكدسة من السلع كالخمور والملابس وكأنها جاءت لتقوم بغزو جديد لمدينة الجزائر حيث استغلت السلطات الفرنسية هذه الطاقات البشرية في خدمة مشاريعها والأعمال الشاقة كاستصلاح سهل متيجة والأعمال الزراعية والبناء مستفيدة من خبرة وبنيتها القوية.

والمجموعة الثانية كانت ما بين 1825-1836 حيث أشـــرف عليها بارون فيلا[1] (vialer) قام ينقل المزارعين في الفلاحة من هامون نحو الجزائر من أجل العمل في مزارع المستوطنين الفرنسيين، ورغم في هذه بظروف الحقبة والشاقة استطاع هؤلاء الفقراء بإدخار المال ثم شراء أراضي لأنفسهم لتتحول إلى مراكز استطانية صغيرة حول مدينة الجزائر كل من برج الكيفان (fort de l'eau) عين طاية، فاســتقروا في الجزائر العاصـــمة، وقاموا بنشـاطهم الزراعي لدى الطبقة البرجوازية الفرنسـية[2] وكما تجدر الإشـارة إن أهم المناطق التي اسـتقر واسـتوطن بها الإسبان هي القطاع الوهراني حسب إحصاء 1936م دائرة وهران 45.00، دائرة سيدي بلعباس 9.331 دائرة معسكر 3.770 دائرة تلمسان 3.712

د.الأقلية الأوروبية الإيطالية: يذكر شارل روبير أجرون أن هذه الأقلية تنحدر من صقلية ومناطق نابولي ويلام (pulaune) حيث اهتمت هذه الأقلية بالصيد البحري، والمناجم، والبناء أما من حيث تمركزهم في المدن، والموانئ، قد وصـــل عددهم خمســـة وأربعون ألف إيطالي وزعوا على المناطق الآتية ففي الجزائر قدرت 6.3% أما قســـنطينة 6.2% اما ممارســـتهم للحرفة تنوعت واختلفت من ممارســـة نشـــاط الزراعة إلى الســـكك الحديدية، والمواصلات وعملوا أيضا في البساتين[3]. ويذكر أيضا كمال كاتب أنهم استقروا في المناطق الآتنية في القالة وعنابة وبلغ عددهم 39.792 إيطالي وفي سنة 1881 أما في عام 1911 بلغ عددهم 37.00 إيطالي فيهم الصقليين والسردين والكورسيين[4]. وبهذا يأتي المهاجرين الإيطاليون في المرتبة الثالثة من حيث العدد الذين هاجروا نحو الجزائر خلال القرن التاسع عشـر، بعد كل من الفرنسـيين والإسـبان، وهذا ما توضـحه سـجلات الشـرطة الإيطالية،

[1] – فاتح زياني فاتح، المرجع السابق، ص ص 30-31.

[2] – مهدي إبراهيم، القطاع الوهراني ما بين 1850-1919م، دراســة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية، منشــورات دار الأدب، وهران، 2009، ص 13.

[3] – شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 124.

[4] – كمال كاتب، المرجع السابق، ص 244.

والمعطيات الممنوحة إن المهاجرين الإيطاليين أنهم جاءوا إلى الجزائر بطريقة غير شرعية حيث سلكوا دروبا بحرية وبرية غير آمنة وأقل مراقبة فاختاروا تونس لتسهيل عملية لاختراق الحدود الجزائرية التونسية للاستقرار في الجزائر بل تجد الكثيرين منهم وصلوا المغامرة الهجرة إلى الجزائر واستمر ذلك إلى غاية الاحتلال الإيطالي للسياسة 1911[1].

وكما هو معلوم إن الهجرة الإيطالية في بداية الاحتلال لم تكن بشـــكل كبير، وإنما نهاية الأربعينات فقد أحصت جريدة لوهو نيتور الجيريان (le moniteur algerien) فكان عدد المهاجرين سنة 1852 بـــــ 7607 مهاجرين من بين 132980 مهاجر أوزلي حل بالجزائر خلال تلك الســـنة ومن جهة أكد جول ريفال وهو أحد المتتبعين لتاريخ الهجرات الأوروبية نحو العالم بأن عقد الخمســـينيات والســـتينيات يمثلان أكثر تدفقات الأقليات الإيطالية اتجاه الجزائر حيث بلغ عددهم نهاية الخمسينيات 12756 مهاجر أي حوالي 5000 مهاجر جديد كل سنة في الفترة الممتدة ما بين 1852-1860 ليستمر طيلة الستنيات[2].

أما لوث قصـــته يذكر بان يعدد الإيطاليين تراجع باســـتمرار فيعدما كانت الجزائر تجلب إليها العناصـــر الإيطالية المتنقلة للمراكز الجديدة المخصـصـة لهم خاصـة السـاحلية هروبا من الأزمنة الاقتصـادية وسـيطرة رجال الإقطاع عليهم، وفقو المناطق التي وفدوا إليها بشـــكل جماعي خاصـــة الجنوب الإيطالي للعمل في القطاعات الاقتصـادية تناسـيهم كالمناجم والبناء والأشـغال الكبرى كالصـيد البحري ويعد الحرب العالمية الأولى تحولت الهجرة الإيطالية إلى مناطق أخرى مثل ليبيا اسـتقر فيها حوالي 120 ألف إيطالي ثم انتقلوا إلى إفريقيا الشـرقية الصـومال الحبشة[3].

هـ.الأقلية الأوروبية السويسرية: فالسلطات الفرنسية شجعت الأقليات الأوروبية ومنها السويسرية باتجاه نحو الجزائر حيث مارست العمل الفلاحي، وخاصة ركزت على زراعة الكروم والتبغ وهذه الأقلية تركزت، واستقرت بالشـرق الجزائري، وهذه خاصـة سـنة 1852 حيث أعطيت لها امتيازات، وذلك بتأسـيس قنصـلية لهم بالجزائر العاصمة، أما سبب مجيئها كان عن طريق الشركات السويسرية جنيف، وشركة لاجيفور حيث قدمت لهم الآلاف من الأراضي من أجل إسكانهم وتعميرهم من خلال سياسة عملية مشروع الاستيطان المتبعة[4]، وكما يجدر الإشارة لدور الذي لعبه المستوطن بريشي (bruchet) وهو أحد أساتذة السويسريين في الجزائر إذا لعب دور المفاوض

[1] - lainers (lamou) les italieurs eu afrique du nord levue des puplications de l'école fransaise de laue N° 94 lavie Italie 1986 P 748.

[2] – زياني فاتح، المرجع السابق، ص 37.

[3] - lath goston, le peuplement italien algerie et eu tunisie paris 1905 P503

[4] – عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة، بيروت، ط6، ج4، 1983م، ص 296.

والمتحدث بين السلطات الفرنسية والسويسرية حول الآليات والطرق لهجرة السويسريين وتوليه الأشراف عليهم، من بدايتها إلى نهايتها وأرسل رسالة إلى حكومته شكرا عن سعادته لهجرهم إلى الجزائر أملا بأن يكون مثلا لكثير من أبناء بلدته من السويسريين ومن خلال دعايته وإشهاره استطاع أن يؤثر في نفوس الكثيرين للمجيء ففي سنة 1850م كانت الهجرة نحو الشرق الجزائري فاستقرت في سكيكدة وعماله قسنطينة[1].

ولما نجحت عملية الهجرة بالنجاح كبير تشجعت عائلات سويسرية أخرى لركوب البحر والتوجه نحو الجزائر في دفعة ثالثة حتى وصل 54 سويسريا إلى مدينة الجزائر العاصمة وهذا ما بين 05 و 10 أفريل 1850م، ولكن وقع خلافات ومناوشات بين القنصل السويسري في الجزائر ووالي عمالة الجزائر العاصمة حول ظروف إيواء هؤلاء المهاجرين الجدد بسبب معاناتهم وترحيلهم إلى مستوطنة بعيدة حسب ما اختبر من قبل ولكن رغم ذلك لم تكن هناك عقبة من عملية استمرارية حركة العجوة السويسرية نحو الجزائر، في ماي نظمت رحلة بحرية جديدة حيث حملت 215 مهاجرا سويسريا فريع وزعت 58 منهم إلى مستوطنة حمر العين والباقي استقر في مناطق مختلفة من الجزائر[2]، ولكن رغم ذلك تراجعت هجرة السويسريين بسبب تراجع وثيرة المهاجرين نظرا لسياسة الإمبراطورية نابليون لثالث لتطبق الخناق حول عملية الإستطان.

و.الأقلية المالطية: هذه الأقلية نجدها استقرت في الجزائر لممارسة المهن والحرف المختلفة منها صغار التجار كوسطاء بين الأهلية، حيث امتازت هذه الأقلية شخصيتها بخشونة التعامل، فهذه الميزات والتصرفات حيث اشتكى الكثير منهم الفرنسيون ومجيئهم لما كانوا رعايا للبريطانيين وكذلك أنهم تركوا بلادهم هروبا من المستوى المعيشي المزري، فكانت هذه الفرصة بالنسبة إليهم من أجل استيطانهم في الجزائر ففي نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين قد جاء وبتلك التقاليد وثقافتهم التي اكتسبوها عبر العصور[3].

والمالطيون توجه إلى الجزائر مبكرا حيث لعبت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة وصغر الجزيرة وافتقارها للموارد الطبيعية، والمساحة ضيقة وتأخرها عن الركب الصناعي الذي عرفته الدول الأوروبية وقربها من البلدان الشمال الإفريقي سهل لها العجوة نحو الجزائر، حيث يلم يسمح لهم بالمجيء، ولكن الفشل الذي أصاب الفرنسيين بعدم جلب العدد الكافي من المهاجرين ترك المجال لتوافدهم إلى الجزائر لأن رغبة السلطات الفرنسية الحفاظ على نقاوة العرق الفرنسي من الاختلاط بالأجناس الأخرى فشهادة القنصل الانجليزي في الجزائر عام

[1] - challauel aine paris, 1865 P33.

[2] – زياني فاتح، المرجع السابق، ص 40-41.

[3] – توفيق صالحي، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة، المرجع السابق، ص 63.

1832م حينما وجه رسالة إلى الحكومة البريطانية ذكر فيها "لا يجد الفرنسيون المهاجرين المالطين إطلاقا، ولا يطيعون أي فرصة لإذلالهم وإهانتهم إذا بدا منهم أي تصرف غير لائق إنهم يضايقونهم في معظم الأحيان لإجبارهم على الرحيل"[1].

وتذكر حياة قنون أن العجوة المالطية شهدت تطورا ملحوظا خلال الحقبة الاستعمارية مليئة وتركزوا في البداية بالمناطق الوسطى ثم توزعوا بالمناطق الغربية.

ز.الأقلية اليهودية في الجزائر: إنّ الحديث عن الأقلية اليهودية من أهم العناصر الجوهرية والأساسية التي ساهمت الكثير في عملية مساندة الاحتلال الجزائر وهذا ما ذكره إسماعيل العزلى بقوله "إنّ الطائفة اليهودية في الجزائر عبر العصور تمثلت في ثلاثة عناصر أساسية، الأولى تمثلت في الأهالي الذين احتفظوا بعقيدتهم وكانوا جزائريين يدينون بالولاء لوطنهم الجزائر، وثانيا اليهود الأندلسيون الذين تعرضوا للاضطهاد الإسباني، وهاجروا إلى الجزائر واستقروا فيها وتأقلموا مع أوضاعها، وثالثا اليهود المعاصرون الذين هاجروا إلى الجزائر من مختلف المدن الأوروبية في أوائل العهد العثماني بحثا عن الثورة والاستغلال التجاري، والنفوذ السياسي وأبقوا على علاقتهم الوطيدة مع مختلف البلدان الأوروبية"[2] فرغم اختلاف مشاريعهم إلا أنهم يميلون إلى السلطات الفرنسية بغية الحصول على امتيازات، وهذا ما أشار إليه سعد الله أبو القاسم بقوله: "إنّ الطائفة اليهودية أظهرت ميلا عندهم من ذوي الخطوة والجاه وخصهم قائد الحملة العام بالرعاية وتحصلت على امتيازات كبيرة، وعلى الرغم من الشعور بعض الفرنسيين بأن اليهود كانوا على استعداد لبيع الجيس الفرنسي في سبيل مصالحهم، رغم ذلك ظلت السلطات الرسمية تميل إليهم"[3].

نستخلص من هذه المقولة رغم استشعار فرنسا بما يحمله اليهود من حقد وكراهية، ولكن حينما تكون المصلحة، فكل شيء ينتهي، وهذا دلالة على تعداد اليهود الوافدين إلى الجزائر، وهذا ما ذكره صموئيل أنيجر "إنّ عدد اليهود بالجزائر أثناء الغزو الفرنسي في سنة 1830م لا يتعدى سبعة عشرة ألفا ينتشرون في المدن الأربعة الكبرى، وهي الجزائر خمسة الآلاف، وتلمسان ألف وخمسمائة كما أن مدن ميديا والبليدة ومستغانم ومعسكر مليانة مناطق قد شهدت استيطان بعض جماعات من اليهود"[4].

---

[1] -temine (emil) op-cit P38

[2]- إسماعيل الغربي، دور اليهود في الدبلوماسية الجزائر في أواخر عهد الدايات، مجلة حضارة المغرب، ع 12، جمعية التاريخ الجزائرية، 1994م، ص 37.

[3]- سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال الجزائر، ط1، 1982م، ص 61.

[4]- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود اليهودية والصهيونية نموذج تفسيري جديد، القاهرة، 1990، ص 251.

نستخلص من هذه الأقاويل إن يهود الجزائر كانوا يحتلون مرتبة متميزة داخل المجتمع الفرنسي بالجزائر وساعدهم ذلك الميول الفرنسي إليهم، وتقلبهم الثقافة الفرنسية الاستعمارية وأيضا يذكر عبد الوهاب المسيري "إنّ ميزة اليهود كانوا يعيشون في البدو، وفي أطراف الصحراء جنوب قسنطينة، وكذلك منطقة مزاب، وكانت أعداد كبيرة من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر يهودا أتوا من فرنسا، وكان أهمهم مدير المدارس اليهودية في مدينة الجزائر من مدينة مارسيليا الفرنسية جماعة من اليهود كان على رأسها عضوان بارزين هما ألترس وكوهن"[1]. وكتب أحدهم بقوله: "لا تستطيع إسرائيل أن تحمل شيء لليهود في كل أوضاعنا إننا فرنسيون منذ أمد طويل، ومن الصعب أن تستجيب لنداءات الصهيونية إننا نعتبر الرحيل عن فرنسا نوعا من الجنون المحض، حيث نضطلع بكل شرف وجب لهذه الجنسية، وقد وجدنا بفضل اندماجنا بالمجتمع الفرنسي مستوى عاليا من الثقافة والحضارة ... ويؤكد معظم اليهود الجزائرية على قولهم لا نحن فرنسيين بالدرجة الأولى، وإسرائيل وطننا الثاني"[2].

ويذكر أحمد سميع حسن إسماعيل أن الحركة الصهيونية بالجزائر فشلت في توجيه الجماعات اليهودية هناك للهجرة إلى فلسطين، وهذا تسبب بنجاح الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا إستطانية تهدف إلى السيطرة على الأرض والسكان معا في آن واحد[3]. ويذكر عبد الشافي غنيم في المؤتمر الذي عقده في مدينة بازل بسويسرا برئاسة تيودور يرتزل الذي يقول: "هدف الصهيونية هو خلق وطن قومي لليهود ويتم الحصول عليه طبقا للقانون العام"[4] فكانت وضع الطائفة اليهودية في الجزائر كانوا بعيدين عن التأثر بالفكر الصهيوني الذي كان في بدايته، ثم أنهم كانوا فرنسيين بالتجنس، ومبعدين عن أصولهم الجزائرية منسلخين من مجتمعهم، وقد أسلفت السلطات الفرنسية هذه الإمكانيات الضعيفة وتركت لهم المجال للقيام بأساليب القمع والقهر ضد المسلمين وقدمت بذلك خدمة جليلة للحركة الصهيونية، فبدأ يهود الجزائر يفكرون في مصيرهم ومستقبلهم وحلمهم الذي ينتظرونه إما الهجرة إلى فلسطين أو إلى فرنسا للعمل والتخطيط والتفكير في وضع إستراتيجية لتأسيس وطن قومي لليهود لجمع شتاتهم في كيان واحد، موحد على أرض واحدة، فقامت السلطات الفرنسية بتغذية تلك الطائفة اليهودية بين المسلمين الجزائريين واليهود بلوغا لأهدافها المتمثلة بقمع هؤلاء الجزائريين الذين ينادون بالتحرر والإصلاح الاجتماعي،

---

[1]- صمويل نيجر، تاريخ اليهود في البلدان الإسلامية، يسرز القدر، 1986، ص 363.

[2]- نورى شاكر، الحركة الصهيونية في فرنسا منذ درلغوس ديغوس في الوقت الحاضر، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد 1869، ص 84.

[3]- أحمد سميح حسن إسماعيل، الاستيطان اليهودي في الجزائر 1890-1913، ج1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2014، ص 111.

[4]- عبد الشافي غنيم، موقف القومية العربية من الصهيونية، دار الكتب، 1961م، ص 06.

والثقافي وبحقهم في العيش الكريم، وهذا أدى إلى كراهية المسلمين للأوضاع السائدة، وسخطهم على اليهود وتصرفاتهم المخالفة لجميع المبادئ والأخلاق، فكانت المصالح السلطات الإدارة الفرنسية هي المتسببة في هذه النزاعات، والتحرشات بين الطرفين، فما على الإدارة الفرنسية إلا القبض على هؤلاء الجزائريين بتهمة الانتقام من اليهود، والهدف من هذه التصرفات والأساليب التي اتخذتها فرنسا كله من أجل إشارة التفرقة بين المسلمين واليهود في الجزائر[1].

ومن عائلاتهم، العائلات ذات الأصل الليفوربي، وقد كدست ثروات وأموال كبيرة وذلك عن طريق ممارستها بتجارتها في البحر الأبيض المتوسط، أمثال عائلة بكرى، وبوشناق ودوران الذين كانت لهم وساطة أو محاباة، وجاه، وهذه المعاملة كانت سببا مباشرا في مساعدة الاحتلال الجزائر وكذلك ميزتها، الاحتكار في تجارتها كل من صناعة المعادن الثمينة كعائلة شيشورتين ببوسعادة وعائلة بورتنو بخنشلة، وعائلة علوش بعين البيضاء[2]. كذلك أثناء الاحتلال تغيرت أحوالهم الاقتصادية والسياسية.

فبدأ التحديد في الكثافة السكانية، حيث ارتفع عددهم واختفت الذي كان منخفضا سرعان ما ارتفع عددهم، واختفت تلك الصناعات التقليدية السابقة وبعد قرار كريمو الذي قدمت لهم الجنسية نتج من ورائه، امتيازات في جميع الميادين مما أدى إلى خلق شعب بينهم وبين الأقليات الأوروبية المنافسة الخاصة باستعمال عملية التقسيط، وهذا نتجت من ورائه نتائج وخيمة على ممارس التجارة، وهذا مما أدى إلى صراع الكراهية والقطيعة، حيث كثرت وتعددت حرفهم كل من صناعة الذهب، والفضة والسمسرة، ومنهم من عمل في الإدارة وكأن لهم نفوذ هي الاقتصاد الجزائري، حيث بلغ عددهم لسنة 1872 حوالي خمسة وثلاثين ألف يهودي بموجب قانون كريمو ونستخلص من ذلك أن الحركة الصهيونية هي حركة تقوم بها جماعات منظمة، ومخططة، والعمل على تحقيقها على أرض الواقع وتتخذ من الدين وسيلة للوصول إلى مبتغاها من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أراضي لم تكن تابعة لها يذكر عيسى شنوف أن اليهود الفرنسيون حيث تحول بعضهم إلى نشاطات متعددة منها من يتقنون اللغة العربية وهذا يدل على معرفتهم بالمجتمع العربي، ومكلفين بالترجمة اللغتين الفرنسية والعربية، وتمكن اليهود من الإبقاء على مستوى معيشتهم الرفيعة فيهم يقطنون مساكن اللائقة والكثير

[1]- انظر: يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر (1897-1962)، دار هومة، الجزائر، 2014، ص ص: 122-123.

[2]- عيسى شنوف، يهود الجزائر، 2000 سنة الوجود، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 78.

منهم أخذ يقتني مساكن بالأحياء الأوروبية الأنيقة حتى القديس اوجين على شاطئ البحر ومساكن على وجه الخصوص بالأبيار وحيدرة وبمرتفعات المدينة[1].

وهذين الجدولين يوضحان التركيز السكاني للأقلية اليهودية في بعض المناطق الأساسية من خلال السنوات 1830 إلى غاية 1851م والجدول الثاني يبين لنا التوزيع السكاني لليهود وهذا عام 1941م حيث يمثل المقاطعات والدواوير وهما كالآتي:

الجدول الأول: يمثل عدد السكان للأقلية اليهودية في الجزائر[2].

السنوات	الجزائر	وهران	قسنطينة	تلمسان
1830	5000	-	-	-
1833	5942	2371	-	-
1839	6065	3364	3036	-
1841	6088	3192	-	-
1842	6090	4500	-	-
1847	5758	4287	3105	5108
1849	2758	2805	2363	1770
1851	5758	5073	3436	2688

الجدول الثاني: يمثل عدد سكان اليهود سنة 1941 حسب المقاطعات والدواوير[3].

المقاطعات والدواوير	الفرنسيون	الأجانب	المجموع
الجظائر	30258	732	30990
المدية	1284	54	1338
مليانة	1367	7	1374
لورليس الشلف	855	5	860
تيزي وزو	179	1	180
وهران	26798	2714	29512
معسكر	3189	175	3364

[1] – عيسى شنوف، المرجع السابق، ص 87.

[2] – فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، ج2، دار الأمة للنشر والتوزيع في الجزائر، 2010، ص 104.

[3] – عيسى شنوف، المرجع السابق، ص 144.

مستغانم	2869	65	2931
سيدي بلعباس	2971	168	3159
تلمسان	7934	259	8193
تيارت	2179	75	3254
قسنطينة	14099	155	14254
باتنة	1961	17	1978
عنابة	3139	87	3226
بجاية	774	2	776
قالمة	1509	18	1527
فليب فيل سكيكدة	665	13	668
سطيف	3152	33	3185
منطقة الجنوب	4350	1785	6115

والجدول الثالث يوضـــح لنا عدد الأقليات الأوروبية في الجزائر خلال ســـنة 1846م حيث كان العدد الإجمالي يتراوح ما بين 109400 مستوطن موزعين كالآتي:

الفرنسيون	الإسبان	الإيطاليون	المالطيون	الألمان	السويسريين
47274	31528	8175	8788	5386	3238

من خلال هذه الإحصـائيات يبين لنا هذا العدد المهاجرين الأوروبيين لمختلف الجنسـيات نتيجة تحفيزات وتشجيع السلطات الفرنسية، وفي عهد الجنرال بيجو 1840-1847 حيث صرح بضرورة تشجيع سياسة عملية مشروع الاستيطان حيث قال لابد من توفير الإمكانيات المناسبة والملائمة كالمناطق التي تتوفر فيها المياه والأراضي الصالحة للزراعة، وتوزع على أساس ملكية خاصة، وهذا غصبا عنهم بمصادرة أراضيهم[1].

رابعا: تأثيرات الأقلية الأوروبية في الجزائر: خلفت السـلطات الفرنسية أثارا كبرى على أوضـاع الجزائريين ومنح امتيازات هائلة للأوروبيين المهاجرين، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

[1]- أرزقي شوتيام، مرجع سابق، ص 198.

1- هجرات الأقلية الأوروبية نحو الجزائر، تعتبر دخيل على المجتمع الجزائري، ففرض سيطرته وهيمنته لتحقيق مصالحه، أما الأهالي فليسوا بالجنس الراقي مثل العنصر الأوروبي الذي يجب على العنصر في المستوى الأدنى أن يخضع ويتبع لهم[1].

2- السيطرة الاستعمارية الاستيطانية من جميع النواحي، اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، قائمة على النظرية المعروفة في علم السياسة بأن الدولة تتضمن عناصر من إقليم والشعب، وسيادة ولكن الاستعمار خالف هذه العناصر، واستخدم القوة، والعنف على حساب التطور ونمو الديمغرافي على حساب الأهالي الأصليين[2].

3- الاستعمار الفرنسي أقام مشروعا استيطانيا مبنيا على تثبيت نفسه في هذه الأرض، معتمدا على العنصر الأوروبي وفتح المجال للهجرة نحو الجزائر بمختلف الجنسيات وسيطرتهم على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية[3].

4- عمل على التميز العنصري بين الأقليات الأوروبية في الجزائر والمواطن الأصلي، وبناء المراكز الاستيطانية يجلب تدفقات أخرى من المهاجرين من مختلف الحساب وهذا الأمر أدى إلى اختلال في التوزيع السكاني ومصادرة الأراضي الخصبة والصالحة ومنحها للمستوطنين من أجل استنزاف خيراتها وثرواتها[4].

5- تفقير الشعب الجزائري وتجدير من أراضيهم حيث قامت السلطات الفرنسية بمصادرة الأراضي الخصبة بدعوى أن ملكيتها إما البايلك أو شاغرة أو أملاك الثائرين، والأوقاف فيجب دمجها إلى أملاك فرنسا، وهنا ما فعله الجنرال بيجو لقوله "المدفع بفتح الطريق المحراث"[5].

6- استمرار مصادرة الأراضي بالقوة، والوسائل المتعددة بل استخدمت باسم القانون فوضعت جملة من القوانين والمراسيم والقرارات التي تهدف إلى مصادرة الأراضي من أصحابها ومنحها للأقليات الأوروبية في الجزائر، وهذا من أجل تفتيت القبيلة التي تجمع الجزائريين، فنتج من ورائها إلى انقسامها إلى كتلتين احدهما مع المقاومة، والأخرى مع الاحتلال الفرنسي.

---

[1] – عبد الملك التميمي، المرجع السابق، ص 72.

[2] – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 146.

[3] – أحميدة عميراوين المرجع السابق، ص 45.

[4] – محمد الملك التميمي، المرجع السابق، ص 73.

[5] – محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني للجزائرن مقارنة التاريخ الاجتماعي والثقافي، الجزائر، دار تالة، 2005، ص 59.

7- السلطات الفرنسية استطاعت أن تحقق بعد سياسيا بالمقابل البعد الاجتماعي، بمعنى تحول سلطة الجماعة أي القبيلة إلى صراعات داخلية أو تابعة للاحتلال، حيث القبيلة كانت تجمعها المصالح المشتركة الدين اللغة التاريخ، الأرض ففككها الاستعمار الفرنسي فجعلها عبيدا وأقنان للأقليات الأوروبية في الجزائر[1].

8- مشروع عملية الاستيطان للأقليات الأوروبية أدى إلى نتائج وخيمة منها انتشار الأمراض والأوبئة والفقر والبؤس، بل الغبن في السكنات القصديرية والأكواخ أما المستوطنين لا يبالون بأي شيء اتجاههم[2].

وقد عبر أوجين إيتيان عن هذه الحالة لقوله "الأهالي جائعون وفي حالة حادة من الجوع"[3].

9- هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية لقد أدى مشروع الاستيطان إلى جملة من التأثيرات المختلفة لشعب الجزائري من حيث البنية الاجتماعية تمثلت في تفكيك القبيلة والأعراش التي كانت عبارة عن كتلة واحدة متناسقة وسيد القبيلة هو الذي يمثل النظام الاجتماعين فأندثرت هذه الفكرة وجعلتها السلطات الفرنسية تابعة لها بلا معنى ارتباطها الجماعي.

10- أدت الوضعية الاقتصادية إلى أزمات داخل المجتمع حيث عانت الزراعة كثيرا من اكتساح الجراد لها والبؤس وخاصة بين سنتي (1866-1870) فظهرت عدة جماعات وقحوط، تركت أثارا هائلة من أمراض كالتفيس، الكوليرا فأدت إلى ضياع المدخرات وبيع العقارات تحت ضغوط مختلفة كالديون التي تراكمت بسبب الضرائب فقضت على عشرات الآلاف الجزائريين وحسب ما ذكر صالح عنتري قائلا مجاعة سوداء لم يسبق مثيل، وقد حصل الضعفاء عامة الخلق بل وإلى الكثير من حواضرهم وأيضا بادية وحاضرة من التشتت وأكل الحشيش ونحوه[4].

11- أما الوضعية الاجتماعية قد عانى منها الشعبي الجزائري وذاق الويلات منها تفكك قبائل المجتمع، انتشار ظاهرة الفقر التي مست حتى الطبقة البرجوازية، وكذلك نزوح الكثير من سكان الأرياف إلى المدن، وانتشار ظاهرة الهجرة الجزائرية إلى الخارج، وفي المقابل انتعاش وازدهار الرأسمالية[5].

12- بث عناصر أجنبية داخل المجتمع الجزائري فيذكر بن داهة عدة لقد تطلب الاستيطان للسلطات الفرنسية بتجهيز قوية بشرية مختلفة الأجناس من داخل أوروبا نحو الجزائر وفتح المجال لهم للحصول على امتيازات

---

[1] - jeau paul sarterre, le colanisation et le systéme un conute d'action des nutelectuells contre la par suite de la guerre en Algérie du nord guerre d'algérie et coloniste paris 1956, P63.

[2] - محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص 60.

[3] - charls robert ageron, les algérienne et la française paris, P.V.F 1968 , P11.

[4] -صالح عنتري، مجاعات قسنطينة تح رابح بونار ش و ن ت، الجزائر، ص 54.

[5] - بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 34.

خيرية لهذا البلد فكان هذا الأمر مشروعا أوروبيا أكثر منه فرنسا حيث قامت على شعار ليكن الاحتلال فرنسيا لكن الاستيطان يجب أن يكون أوزلى[1].

في الختام، يتبين أن "الاستدمار البغيض" قد منح الأقليات الأوروبية امتيازات ونفوذًا على حساب الشعب الجزائري الأصيل. فالمحتل الغريب، الذي جاء بـــ"السراق وقاطعي الطرق" ليعلن نفسه سيدًا للأرض، همّش وأقصى أهلها الحقيقيين.

هذه الأحداث لا تجسد فقط ظلم الاستعمار، بل تروي أيضًا قصة صمود الشعب الجزائري وتمسكه بهويته وأرضه في وجه كل محاولات الطمس.

[1]- جيلالي صـــاري، ومحفوظ قداش، المقاومة الســـياســـية، 1900-1954، تر عبد القادر بن حراث، الجزائر، 1987، ص 189.

الفصل الثاني

الآراء والتوجهات الفكرية السياسية للقادة العسكريين الفرنسيين ما بين 1830-1870 وعلاقتهم بالأقلية الأوروبية في الجزائر

- أولا: الفكر السياسي للقادة العسكريين
- ثانيا: إميتيازات الأقلية الاوربية في الجزائر
- ثالثا: الأقلية الأوروبية في الجزائر أهم مراكزها
- رابعا:دور الأقلية الأوروبية والسلطات الفرنسية في المجتمع الجزائري

لقد اتبع قادة الوحدات العسكرية الفرنسية، والسياسية قانون الغاب، أي سياسة القوة والعنف ضد السكان الجزائريين، وانتشر مداها بصورة تدريجية منذ بداية الاحتلال، واستمرت طيلة ما يسمى بمرحلة التهدئة، وهذا وفق ما يحقق مناخ ملائم لبلوغ مآربهم السياسية والإيديولوجية، ولهذا سوف نتطرق للحديث عن الفكر السياسي والعسكري خلال الفترة ما بين 1830-1870.

أولا: الفكر السياسي للقادة العسكريين: خلال هذا العنصر سنتناول فيه جملة من الآراء والأفكار المختلفة والمتنوعة التي طبقها القادة العسكريين والسياسيين على أرض الجزائر المحتلة فتمثلت فيما يلي:

أ- إستراتيجية الجنرال كلوزيل* **(1835-1841)**: لقد كانت إستراتيجية السلطات الفرنسية، منذ بداية الاحتلال على دراية تامة أنه لا يمكن بقائها، وتواجدها في أرض الجزائر، دون تثبيت عملية الاستيطان مدنيين سواء كانوا جنسيات مختلفة فرنسية أوروبية أخرى، وهذا من أجل تدعيم القوة العسكرية، وهذا ما أشار إليه كلوزيل بندائه وجهه للمعمرين الوافدين للجزائر مشجعا إياهم على الخطوة التي قاموا بها قائلا: "عليكم أن تعلموا أيضا إن هذه القوة العسكرية التي هي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية، وذلك لأنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية"[1]، فكانت هناك حماسة كبيرة لعملية الاستيطان لدى الجنرال كلوزيل، حيث قام بعملية القتل والقمع التي شهدتها منطقة متيجة والغرب، لأنها كانت نقطة اضطراب وقلق للقوات العسكرية ولتثبيت عملية مشروع الاستيطان، حيث صرح الحاكم العام للجنرال باتريزان (Berthezene) عن تعبيره عن حالة الهلع في توسيع الاستيطان نحو المناطق الداخلية قائلا: "إن متيجة هي مستنقع واسع، ومقبرة لكل من يفكر في استغلالها، ولا يمكن وضع حجر الزاوية لأي مؤسسة خارج إقليم الساحل"[2].

ويذكر أيضا ألكس دوطوكفيل "الاستيطان بلا احتلال سيكون غير مكتمل، وخطرا في نظري"[3]، ولذلك انتهجت فرنسا سياسة تسيير وفق شؤون الأقليات الأوروبية في الجزائر على قاعدة عسكريين أكفاء وأصحاب

---

* **- كلوزيل**: يعتبر أكبر الضباط الفرنسيين تحمسا لسياسة الاستيطان الأوروبي بالجزائر لأنه عاش الوقت في أمريكا الشمالية وشهد هناك تجارب الانجلوسكسون في عمليات التهجير والاستيطان الأوروبي، وتوهم تلك التجارب ستنجح في الجزائر. يحي بوعزيز، سياسة السلطة، المرجع السابق، ص 08.

[1] - صالح عياد، المعمرون السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1900، الجزائر، د.م.ج، الجزائر 1998م، ص 06.

[2] -Goutier M.E.F, L'evolution de l'Algerie (1830-1930) publication du courité métropolitique de centre aire de l'Algerie, Paris, p 65.

[3]- ألكس دوطوفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، الجزائر (د.م.ج) الجزائر 2008، ص 60.

خبرة، من أجل تشكيل قاعدة ديمغرافية لتدعيم الجانب العسكري، وكانت بدايتها مع الجنرال كلوزيل الذي كان متحمسا لفكرة مشروع الاستيطان فما عليه إلا أن مهد له تلك الإجراءات المتمثلة بإقناع التجار والفلاحين الفرنسيين بالمجيء للاستيلاء على أراضي الجزائريين ومصادرتها[1].

كما أرسل رسالة إلى وزير الحربية جيرار يوم 29 أوت 1830 طالبا منه ضرورة تحويل مدينة الجزائر مستوطنة مصغرة، فكان ردا مقبولا بأن السلطات الفرنسية موافقة على إقامة مستوطنات كبيرة[2].

لكن السنوات الأولى من غزو القوات العسكرية للجزائر مرت بمرحلة صعبة وعويصة، حيث كانت فرنسا بمرحلة التردد بالاحتفاظ أو التخلي، فأصبح الأمر بين قوتين بمدى قوة القوات العسكرية الفرنسية وصبر الأقليات الأوروبية على تحمل الصعوبات ولكن الأقليات عاشوا نوعا من الاضطرابات والتوتر حيث اتهموا الحكومة الفرنسية بالتخلي عنهم، وعدم توفير الإمكانيات اللازمة لحمايتهم، ولهذا نجد رئيس المجموعة يرسل رسالة يوم 14 ماي 1836م إلى الماريشال كلوزيل قائلا: "يؤسفني أن أطلع سيادتكم بالأنباء التي وصلت لأسماع المجموعة الكولونيالية حول نية البرلمان تخفيض الميزانية الخاصة الموجهة لنا، كيف يمكن للاستيطان أن يستمر بهذا الشكل؟ لقد أراد عدد من أرباب المال وأصحاب شركات التوجه والعمل في الجزائر، وتقدموا بطلبات للحصول على أراضي للاستثمار أهمهم فيليب أوفور (Philippe Ouffor)، وهو أحد المالكين في أستافور (Astaffort)، ديبري بالاند (Duprè Ballonde)، تاجر من بوردو، مونصير (Moncer) من أفينيون (Avignon) والذي أراد شراء 1500 هكتار من الأراضي في متيجة لقد عبر هؤلاء وغيرهم عن قلقهم حول ما سيصوت عليه البرلمان[3].

فالسلطات الفرنسية منذ المرحلة الأولى، اعتمدت على مشروع عملية تثبيت الاستيطان كعنصري جوهري، وإيجاد مجتمع أوروبي دخيل على المجتمع الجزائري، ولهذا قدموا خدمات كبيرة، بتشجيع وتحفيز، وتقديم مساعدات مالية من أجل هجرة الأوروبيين إلى الجزائر، ومصادرة أراضيهم وأملاكهم وعقاراتهم، وذلك من أجل تلبية حاجيات الأقليات الأوروبية المختلفة الأجناس في الجزائر[4].

---

[1]– عمار بحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962 لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط4، سنة 1997م، ص 503.

[2]– فاتح زياني، سياسة الجيش الفرنسي في دعم الاستيطان الأوروبي في الجزائر خلال حكم الماريشال كلوزيل وبيجو، 1847/1830، مجلة الأحياء، ع26، 2020، ص 650.

[3]- Anonyme, colonisation d'Alger causes qui arretent les progres impremerie, p 45.

[4]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعمار والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954 وتلبية سياسة الاستعمار خلال حزب الشعب الجزائري 1830–1954، دار المونة، (د.ن.ت)، ص 07.

ولذلك فرنسا فضلت اختيار الجنرال كلوزيل لأنه يعتبر أكثر الضباط تحمسا لسياسة الاستعمار والاستيطان الأوروبي بالجزائر، وسبب اختياره يعود لتجربته التي عاشها في أمريكا الشمالية وشاهد هناك تجارب الأنجلوسلكسون، معتقداً أنه سوف ينجح في الجزائر، ولذلك أصدرت الحكومة الفرنسية بتاريخ 08 سبتمبر 1830 أوامرها بالاستيلاء على أملاك الدولة العثمانية، والأوقاف الإسلامية، والأسر العثمانية بالجزائر[1]. فعين الجنرال كلوزيل في فترة حكمه الثانية ما بين (1835-1837) لعل تجربته ونشاطه يمنح قوة دافعة لتثبيت مشروع الاستيطان الريفي في الجزائر، حيث أسس أول قرية قريبة من مخيمات القوات العسكرية ببوفاريك تضم 173 قطعة فلاحية، وقدمت لكل واحد منهما مساحة تقدر بـــ أربع هكتارات مجانا للمهاجرين الأوروبيين، وفي مدة سنة بلغ عدد المستفيدين من الأراضي مجانا في منطقة بوفاريك لوحدها ستة وسبعون أوروبيا لكل واحد منهم على 110 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وخصبة[2]، وقد أعطى لها اسما خاصا بالمزارع التجريبية في إفريقيا، وأيضا فتح المجال بالسيطرة والهيمنة على المناطق القريبة من بابا علي وضم إليها مزرعة حوش حسن باشا القريب من واد الحراش، حيث بلغ مساحته حوالي 1000 هكتار، وبذلك صدرت جميع أراضي الأهالي بل طردت تلك القبائل بالنزوح من تلك المنطقة وأهمها قبيلة حجوط القاطنة غربا بمتيجة[3]، فتفقدت أفواج من المهاجرين الأوروبيين مختلف الجنسيات كل من إسبانيا، إيطاليا، وجزر البليار سويسرا وباريس مرسيليا[4].

وبذلك فتح المجال للهجرة الأوروبيين نحو الجزائر، حيث تم إغرائهم بشتى الآليات والوسائل، فبدأت المجموعات الأولى من الأوروبيين تصل إلى أراضي الجزائر على متن السفن من مختلف الجنسيات، وتعود هذه أولى محاولة الاستقطاب وجلب الاستيطان المدني الرسمي سنة 1832، فوصلت إلى المرسى الجزائر باخرة تحمل على متنها 400 سويسري، وألماني، ووزعت عليهم قطعا من الأراضي مساحتها بلغت الكلية 320 هكتار ليأتي من بعدهم الفرنسيين والإسبان، كما أن الإيطاليين استوطنوا في إقليم الشرقي الجزائري، أما الإسبانيين فاستوطنوا في إقليم الغربي في أقاليم متفرقة، وضف إلى ذلك وجود كل من أبناء الألزاس، واللورين والسويسريين والألمان[5].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 07.

[2] Henni Ahmed, La colonisation agraire et le sans developpement eu algeire Enaz, Edition Alger, 2009, p 30.

[3] – سلوان رشيد رمضان، الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871، مجلة جامعة تكريب للعلوم، مج20، ع4، العراق، 2013، ص 288.

[4] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 08.

[5] – عمارة عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، الجزائر، ج2، دار المعرفة، 2009م، ص 243.

ورغم الخدمات والمساعدات التي قدّمها الجنرال كلوزيل للأقليات الأوروبية، من منحهم الأراضي الخصبة، وتزويدهم بالآلات والحيوانات والمياه، فضلًا عن توفير الأمن والاستقرار، فإن هذه السياسة باءت بالفشل، ولم تحقق الهدف المنشود في ترسيخ مشروع الاستيطان. وبناءً على ذلك، تحولت إستراتيجية السلطات الفرنسية إلى نهج جديد يستهدف أصحاب الإمكانات المادية، من خلال تشجيع الاستيطان الحر، وذلك في عهد الحاكم العام لفين، خلفًا للجنرال كلوزيل، بتاريخ 1 ديسمبر 1837. غير أنّ السياسة التي انتهجها لفين لم تكن موفقة؛ إذ تسببت في انتشار الاضطرابات والفوضى نتيجة اعتراضات حادة على منعه بيع الأراضي في منطقة قسنطينة، وفرضه شروطًا تعجيزية لتأسيس المستوطنات وتمليك الأراضي الفردية والمصالح المشتركة. ومع فشل هذه السياسة أيضًا، انتهت عمليّة الاستيطان العشوائي.[1]

كانت السلطات الفرنسية تعتبر هذه الخطة بمثابة الإستراتيجية العامة لعملية الاستيطان، فاعتمدت نهجًا جديدًا تمثّل في فتح المجال أمام الشركات والمؤسسات الفرنسية، ومنحها كامل الحرية في شراء الأراضي، مع توفير جميع المستلزمات والإمكانيات المناسبة، وتحمل التكاليف كافة من نقلٍ وسكنٍ وغيرها. وقد ارتكز الاستيطان في هذه المرحلة على عنصرين أساسيين: إنشاء مستعمرات عسكرية، واستقبال الأقليات الأوروبية القادمة من مختلف الدول الأوروبية. غير أنّ هذه الفكرة والإستراتيجية كان من الصعب تنفيذها نظرًا للجبايات الباهظة وتكاليف ميزانية الدولة التي لم تكن قادرة على تحملها، فضلًا عن عجز القوات العسكرية عن مواجهة هذه الصعاب.[2]

وخلال الفترة الممتدة من عام 1830 إلى 1840، لم يحقق الاستيطان الأهداف التي رسمتها السلطات الفرنسية، ويعود ذلك جزئيًا إلى التركيبة السكانية المتنوعة للأوروبيين المستوطنين. فقد كان الفرنسيون يشكلون نسبة 41% فقط، بينما بلغت نسبة الإسبان 32%، وتوزع الباقي على جنسيات أخرى كالإيطاليين والإنجليز.[3].

فسياسة الجنرال كلوزيل استخدم أساليب المراوغة، والإغراء بالمناصب، وذلك من أجل كسب الأعيان، ورؤساء، مثل ما قام به الحاج باي قسنطينة فبعث له رسالة يغريه بتوليه بابا قسنطينة تحت راية الفرنسيين بشرط الأساسي أن يلتزم ما تفرضه عليه السلطات الفرنسية، كدفع الضريبة غير أن الحاج باي لم يغره المنصب، ورفضه

[1] – فركوس صالح، المرجع السابق، ص 37.

[2] -Discours prononcè par la maire de constantine a l'amangination de la statie du marechel Valée, XJ pagraphie de lerus marle , Constantine, 1866, p 11.

[3]– حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830–1930، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014م، ص 63.

لأنه يدرك سياسة عدوه، فكانت نتيجته عزله وطرده من مدينة قسنطينة[1]، ولم يكتف إلى هذا الحد، وإنما استخدم أيضا أسلوب التقرب والتودد إلى الشخصيات الفعالة والمؤثرة، وصاحبة القرار، وكذلك راح يكسب الشخصيات الدينية بمالها من تأثير ودور داخل المجتمع الجزائري وذلك عن طريق منح المناصب، الهدايا، والعطايا، وفي حالة الوفاة يرسل لهم التعازي للتقرب إليهم، وهذه الأساليب كلها تخدم السياسة الاستعمارية الفرنسية[2]، بل سياسته انتقلت إلى الطرق الصوفية التي كان للبعض منها دورا هاما وخاصة في وقوفهم ضد المقاومة، وهدفه من هذه السياسة فرق تسد باستعمال الدين الإسلامي، وبالفعل استطاع الكونت كلوزيل بفكره، وإستراتيجية وجهده تحقيق ضمان ولاء العديد من النخب الإسلامية، والأعيان بمنحهم مكتسبات، وامتيازات ومصالح شخصية.

فمنذ أن وطأ الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر فقدت الكثير من الطرق الصوفية والزوايا دورها السياسي والثوري في المجتمع الجزائري، ولم يعد بالامكان الحديث والكلام عن الزاوية كملجأ للثوار أو مؤسسة ثقافية متحررة من كل ارتباط مع السلطة الرسمية للاحتلال، وصارت وسيلة للسيطرة والهيمنة النفسية على المجتمع الجزائري لصالح الاستعمار لتتحول إلى حركة هدامة بما تنشره من خرافات وأساطير، وشعوذة تعمل على ترسيخ الأساطير والخرافات داخل المجتمع الجزائري وإبقائه تابعاً للسلطات الاستعمارية الفرنسية[3].

وكذلك يذكر أبو القاسم سعد الله: "قد وجدت ضالتها بالتعامل مع شيوخ الزوايا والطرق الصوفية لجعلهم المخدر لعقول الجزائريين من خلال لاتحصيل المجتمع الجزائري، وأن الاستعمار قضاء وقدر، وأن من يحارب الاستعمار قد قضاء الله في الأقدار، ونلتمس أن الكونت كلوزيل قد استعمل النخبة أو الفئة الصحيحة للاستهداف المقومات الدينية والثقافية للمجتمع وطمس معالمها"[4].

وأيضا موريس وحل (Mouris Wahl) يقول في هذا النطاق ما يلي: "إن العقبة الرئيسية التي صادفت الاحتلال الفرنسي خلال غزو الجزائر هي بث الطرق الصوفية والزوايا التحريض حول الاستعمال لأجل حرب لغير المؤمنين، فالسلطة كان التخوف منها أكثر من الأشخاص"[5].

---

[1]- عثمان زقب، المرجع السابق، ص 58.

[2]-المرجع نفسه، ص 125.

[3]- أنوشي لاكوست بريان، الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المهاجرة ومراحله، تر: رابح اسطنبولي وآخرون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1984م، ص 237.

[4]- أنوشي لاكوست مرجع سابق، ص 240.

[5]- عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1914م)، المرجع السابق، ص 55.

خلال هذه الأقوال والأفكار نستنتج أن الكونت كلوزيل استخدم جميع الأساليب والإجراءات للوصول إلى الأعيان، والشخصيات الدينية، والطرق الصوفية، واكتسابهم إليه، أما الذين يرفضون التعامل معه، وعدم الاستجابة والخضوع فتشوه صورتهم لدى العامة من الأهالي، بل يتهمون بالتحريض على السلطات الاستعمارية، والمساس بأمن الدولة والزج بهم في السجون كوسيلة للتخويف، وهذا الأسلوب للقضاء، والتصفية على الأعيان بطريقة غير مباشرة لأنها تمثل خطرا على السلطة الفرنسية.

أما الأعيان الذين استجابوا لسياسته، قد منحهم امتيازات منها خمسين شخصا من أبناء الأعيان مدينة الجزائر ببعثات إلى فرنسا بحجة تعلمهم اللغة الفرنسية، ولكنها في الحقيقة ما هي إلا وسيلة مسمومة يراد من ورائها استدراجهم، وأخذهم كرهائن وضغوطات على هؤلاء الأعيان.

ويذكر دي طوكفيل في مسألة التعامل مع الأعيان والأشراف، والخضوع للسلطات الفرنسية قائلا: "إنه عندما يستحيل استمالة الأشراف إلى قضيتنا علينا أن نخطفهم، ونبعدهم بالمناطق التي يملكون فيها شبكاتهم التقليدية، من أجل وضع حدا لتأثيرهم السلبي، وتهديدهم لاستقرار المستعمرة[1]. فكانت فكرته القيام بعمليات الاختطاف، وحجز الرهائن المسلمين الجزائريين من الرؤساء والأعيان، وذوي الجاه[2]، فالكونت كلوزيل نفذ وطبق هذه السياسة لزرع الهلع والخوف في نفوس الجزائريين، وكسب الأعيان، والشخصيات ويذكر بقوله: "انطلقت من مليانة وشرشال...بهدف التخريب واختطاف أكبر عدد من قطعان الغنم وعلى الأخص اختطاف النساء والأطفال وإرسالهم إلى فرنسا بهدف تلقي الفزع في قلوب السكان"[3]. فأصدر كلوزيل قرار 22 جويلية 1831 الذي أعلن سيطرة القوات العسكرية على ممتلكات الداي، وممتلكات مدينة الجزائر، وجعلها أملاكا فرنسية، إذ شجعت هذه التعليمة الأوروبيين على الاستعداد للهجرة نحو مدينة الجزائر، وبحثها عن أراضي بالمدن الساحلية وصرح بقوله: "إن الجزائر مصدر، وصلنا إليه من مصادر عظمتنا...إنها أرض فرنسية يجب استطانها في أقصر وقت ممكن[4].

ركّز الكونت كلوزيل على هدف أساسي تمثل في توطين الأراضي وتوزيعها على الأقلية الأوروبية الوافدة إلى الجزائر، بغرض الدعاية والترويج وتحفيز المزيد من المهاجرين. وقد نشرت "الجريدة الإفريقية" مقالًا مؤيدًا لهذا

[1]- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، المرجع السابق، ص 234.

[2]- عثمان زقب، المرجع السابق، ص 112.

[3]- المرجع نفسه، ص 113.

[4]- مؤيد محمود محمد المشهداني، الاستيطان الأوروبي في الجزائر (1830-1871م)، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج20، ع4، أوت 2013م، ص 05.

القرار، تضمّن تشجيعًا صريحًا لما أقدم عليه كلوزيل، وجاء فيه: "إن إمكانيات الجزائر لا حد لها فكما في أمريكا أجناس ضاعت...وبالنسبة إلينا أن نستمتع باحتلالنا في أمن، وهو أوّل شرط لأي احتلال...فعلينا بالاستعمار...الاستعمار؟ لنا متيجة لنا السهول لنا كل هذه الأراضي من النوعية الجيدة هي لنا وحدنا ذلك لأنه لا يمكن الاندماج مع العرب"[1].

ويقول أحد الكتاب الفرنسيين من محبين عملية الاستيطان بقوله: "حيثما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة يحق للأوروبيين الإقامة فيها دون البحث عن مالكها، وبما أن الجزائريين سوف يدافعون على أراضيهم بكل قوة ولن يتخلوا عنها بسهولة للمستوطنين الأوروبيين يجب أن ندفعهم للصحراء، وهناك لا يستطيعون العيش وعندئذ سوف يرجعون خاضعين ليكونوا خدما يعملون بثمن بخص عند الأوروبيين، وهناك نستطيع أن نمكن المعمرين من الأرض بكل حرية[2]. فتفكير وإستراتيجية كلوزيل أنه سعى إلى تطبيق سياسة الاستيطان لإقامة وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين، ويطرد السكان الأصليين الجزائريين منها وإرغامهم على النزوح إلى مناطق أخرى وكتب مقال في 14 أكتوبر 1836 تحت عوان إعلان للمهاجرين يعطي فيه أرقاما مطمئنة للمستوطنين، حيث تشجع بكلامه بعض النبلاء، والأمراء نذكر منهم الأمير البولوني دومير ميسكي الذي اشترى 4300 هكتار في حوش راسوتا Rassoulta الواقع في قسنطينة بعد احتلال أراضي أولاد غريب، ما بين سنتي 1835-1836[3].

فخلاصة القول إن فكر وإستراتيجية الكونت كلوزيل كانت تهدف إلى تثبيت مشروع الاستيطان، وإنشاء القرى، حتى يستطيع التغلغل داخل أوساط المجتمع الجزائري لتحطيمه وتفكيك البنية الاقتصادية، والاجتماعية، وإحلال مكانه العنصر الأوروبي المتدفق نحو الجزائري لتشجيعه، وتحفيزه على العمل الزراعي والفلاحي وخاصة زراعة المحاصيل الجديدة، لزيادة الإنتاج الفرنسي، وجعل الأقلية الأوروبية في الجزائر لها نظام إداري تابع للإدارة الفرنسية.

ب.إيديولوجية الجنرال بيجو (Beugeous) (1841–1847): تبيّن للجنرال بيجو، من خلال استراتيجيته وتخطيطه، أن الحكومة الفرنسية قبل سنة 1840 لم تقدّم ما يكفي من خدمات ملائمة للأقليات

[1]- عبد الحميد بوجلة، المرجع السابق، ص 103.
[2]- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، المرجع السابق، ص 16.
[3]- بن دهة عدة، المرجع السابق، ج1، ص 129.

الأوروبية الوافدة إلى الجزائر، لذلك طرح فكرة مغايرة لتلك التي انتهجها الجنرال كلوزيل. حيث استخدم مشروعه الاستيطاني وفقا للشعار المتمثل في "المحراث والسيف"، والذي فتح الاستيطان الرسمي بتاريخ 1841، وهو التاريخ الذي أعلن فيها الحرب الشاملة، وفتح معه سياسة الأرض المحروقة ولذلك الفرنسيون أعطوه الاسم الأب التاريخي للأسطورة الجزائر قطعة فرنسية[1]، فكان اهتمامه وتخطيطه لنظرية الإبادة الجماعية للجزائريين، من أجل تحقيق مشروع الاستيطان وتثبيته على الواقع، وذلك باستقطاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين الأوروبيين، حيث جاء في خطابه الذي تحدث به أمام غرفة السلطة التشريعية الفرنسية، وهذا بتاريخ 16 نوفمبر 1840 قائلا: "يجب أن يتحقق غزو فرنسي وأوروبي كبير، وأن نستوطنهم في أفضل الأماكن، وأخصب الأراضي وأينما توجد المياه العذبة"، فاعتمدت سياسة الجنرال بيجو الاستطابية على قضية أساسية وهي السيف والمحراث السيف على رقاب الأهالي، والمحراث بيد المستوطنين المحتل وذلك بإشراك القوات العسكرية في عملية الاستيطان عن طريق تأسيس قرى استطانية تحفيز وتشجيع الجيش على زراعة الأراضي المجاورة لمعسكراتها وتمليك الأقليات العسكرية لأغلبية الأراضي التي تملكها الحكومة وعلى تزويج الفرنسيات اليتيمات، وتهيئة وسائل الراحة كالمال والمسكن والدواب[2].

كان هذا المسؤول يؤمن بأسلوب الاستيطان العسكري القائم على استخدام القوة، وهو نهج يُشبه الطريقة الرومانية. وبناءً على ذلك، أسس عدة مدن ساحلية مثل بني مراد، حيث أُسكن فيها الجنود المسرّحون، وتم تزويجهم بنساء فرنسيات جُلبن من تولون.كان هذا المسؤول من أبرز الداعمين لمشروع الاستيطان، سواء بصفته نائبًا في البرلمان أو حاكمًا عسكريًا في الجزائر. وقد أطلق حملة ترويج واسعة في فرنسا بين عامي 1841 و1844، واعدًا المهاجرين بكل المساعدات والتسهيلات. نتج عن ذلك توافد المهاجرين من إيطاليا، وألمانيا، وسويسرا، وغيرها. وفي السياق نفسه، ساهمت الأزمة الاقتصادية وما تلاها من اضطرابات عمالية واحتجاجات سياسية في باريس في زيادة أعداد المهاجرين، حيث رأت الجمهورية الثانية أن الحل للتخلص من "عناصرها الخطيرة" هو توجيه موجات الهجرة نحو الجزائر. [3]

وكذلك صرح بقوله: "مهمة الجيش لا تنحصر في الجري وراء العرب، لأن ذلك لا يجدي نفعا وإنما منعهم من زرع أراضيهم"[4]. مفاده ذلك أن فكر الجنرال بيجو حول الضباط والجنود عند إحالتهم لتقاعد إلى فلاحين

[1] Pièrre l'affantn, Histoire de la françe en Algerie, Plan Paris, 1980, p 120.

[2] – سلوان رشيد رمضان، المرجع السابق، ص 289.

[3] – تواتي دحماني، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر، ص 35.

[4] -Abed el Ghani, Meghrebi la payson merie Algerienne National d'un Alger, 1979, p 28.

ومزارعين، على أساس أن الجندي له تجربة قبلية، وهو أقدر على تحمل مسؤوليته أو صعاب الحياة نتيجة مشاركته مع الجيش وتدريباته ويستطيع أن يدافع عن مزرعته[1]، وهذا كله من أجل الحصول وجلب عدد كبير من المهاجرين الأوروبيين نحو الجزائر ويكمن طموحه بالتوسع دائرة عملية الاستيطان ولهذا صرح في غرفة السلطة التشريعية وهذا بتاريخ 14 ماي 1940 "إننا في حاجة إلى أكبر عدد ممكن من المستوطنين الفرنسيين والأراضي ولكن يجلبوهم، فلابد أن نعطيهم أخصب الأراضي أينما وجدتم مياهها تتدفق وأراضي خصبة ومراحي جديدة أنزلوها للمستوطنين غير مبالين بأصحابها بحيث توزعت على الأوروبيين حتى يصبحوا أربابها وكذلك عام 1844 أصدر قرار مفاده مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها لهؤلاء الجزائريين الثائرين ليستفيد بها المهاجرين الأوروبيين، حيث أنشئ 123 مركزا استعماريا، وهذا من أجل حماية المدنيين[2]، فسياسته كانت مبنية على القوة والسلاح، وذلك لتحقيق أهدافه الاستيطانية وهذا ما قاله بصراحة "إن المعمر الإفريقي لا يجب عليه مطلقا بندقية لتصل بل يجب عليه تركها مستعدة لإطلاق النار واستعمالها بمهارة"[3].

وكذلك عرف الاحتلال والاستدمار الشامل بقوله: "إن الحرب مستمرة إلى غاية الإبادة" وهذا مفاده أن القوة العسكرية المتمثلة في الجيش هي إحدى الركائز الأساسية والوحيدة لسيطرة، وضبط شعبا يخالفنا في العادات والدين، وهو كذلك السند الذي يفتح لنا أبوابا متنوعة من التجارة وزيادة وتيرة الاستيطان والتعمير، ويذكر أبو القاسم سعد الله إن سياسة بيجو استمرت عن طريق التنكيل والإبادة، والتقتيل الجماعي عدة أشهر، حيث استعملت السلطات الفرنسية نفس الأساليب والطرق للقضاء على قبيلة الصوفية وأولاد رباح، حيث قرر الحاكم شارون إرسال حملة فقامت فرنسا بمحاولتين فاشلتين على المقاومة الأولى والثانية 1849[4].

وعند انتهاء مهمة الجنرال بيجو في الجزائر في سبتمبر 1847، خلف وراءه 109,400 مستوطن أوروبي. من بين هؤلاء، كان حوالي 15,000 مستوطن يعيشون في المناطق الريفية الداخلية. مع تزايد أعداد المستوطنين، خاصة ذوي الأصول الفرنسية الذين بلغ عددهم 47,247 شخصًا، بدأت الأصوات تتعالى للمطالبة بإنهاء وصاية العسكريين على شؤونهم. كان هؤلاء المستوطنون يطالبون صراحةً بضرورة إلحاق الجزائر

[1] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 47.

[2]– أحميدة عميرو، المرجع السابق، ص 94.

[3]– محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجزائر الفرنسية أثناء الحكم العسكري (1830-1870)، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص 38.

[4]– سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 330.

بفرنسا، وذلك وفقًا للقوانين السابقة ولقانون أبريل 1845. وقرارات الإدارة الفرنسية في وقت سابق، وتحديدًا في 15 أبريل 1845، كانت حكومة الجنرال بيجو قد بدأت بالفعل في تنظيم الإدارة في البلاد بشكل صارم. أكدت هذه الإجراءات على هدف إلحاق الجزائر بفرنسا وتقسيمها إلى مناطق إدارية[1]:

أ–منطقة مدنية معناه إن الإدارة تخضع للمدنيين وتشمل المدن والقرى الساحلية التي يكثر فيها العنصر الأوروبي.

ب–منطقة مزدوجة أو مختلطة: يقل فيها العنصر الأوروبي تماما وتشمل الهضاب العليا والصحراء فيخضع فيها الأهالي للحكم العسكري وقسمت هذه إلى ست وحدات إدارية على رأس كل منها ضابط فرنسي يساعده عدد من زعماء الأهالي بألقاب الأغوات، الباشا، القياد والمشايخ وقد أكثروا فيها المكاتب العربية لتساعد الضباط على حكم الأهالي وهدفهم ضبط سياستهم ومراقبتهم، واستخلاص الضرائب منهم، والاستعلام عن أحوالهم وتحركاتهم.

وأيضا اعتبر الجنرال بيجو غايته الأساسية من احتلال الجزائر هو مشروع الاستيطان، وتثبيته وجعلها قطعة فرنسية فقال في تصريحه: "إن الحرب تحقق لنا شيئا واحدا وهو الاستيطان، وبدون ذلك ماذا تعني؟ الحرب بلا نهاية وبلا نتيجة". ولهذا ركز السعي نحو تحقيق الغاية الجوهرية والأساسية والأسمى في تأسيس فكرة الجزائر جزء من فرنسا بل يؤكد أن مشروع الاستيطان يحافظ على احتلال الجزائر، فقال كلنا نرغب في البقاء فإن الاستيطان هو الذي يحافظ لنا على الاحتلال ويحرر شيئا فشيئا جنودنا، حيث يفتقد اعتمادا جازما بأن السيطرة الشاملة تكمل في جلب أكبر عدد ممكن من الأوروبيين والعمل على تهجير الأهالي وتعويضهم بأخرى[2]. فأهمية الاستيطان عند الجنرال بيجو هو ما صرح به قائلا: "عندما ينتهي المستوطن من بناء مسكنه وخدمة الأرض التي استعاد منها لأربع أو خمس سنوات عندما يرى بأم يعينه الأشجار التي غرسها تثمر ثمارا طيبة لم يرها في وطنه الأصلي عندما يرزق بولدين أو ثلاثة على هذه الأرض التي يملكها، حينئذ لا يمكن على الإطلاق تصور إجمالي التخلي عن هذه الحالة من الرخاء والنتيجة تكون هو وأبناؤه وأحفاده سيرتبطون بهذه الأرض إلى الأبد[3].

[1] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 11.

[2] – محمد عيساوي، نبيل شريحي، المرجع السابق، ص 85.

[3] – إبراهيم لونيسي، الاستعمار الاستيطان خلال القرن التاسع عشر منطقة سيدي بلعباس نموذجا، مجلة العصور، ع6-7، جامعة وهران، الجزائر، جوان ديسمبر 2005، ص 64.

ولتحقيق هذا الهدف ينبغي التأكيد على شرط أساسي وجوهري هو تمليك الأرض المستوطنين فيرى الجنرال بيجو بأن نجاح عملية مشروع الاستيطان يتوقف على نقطتين هما ضرورة تدخل الدولة ودعمها للاستيطان ومرجعه ضرورة وجود القوة العسكرية ولهذا يعتبر بيجو من رواد فكرة مشروع الاستيطان بامتياز[1].

من خلال هذه السياسة المتبعة للجنرال بيجو، وما حققه لكن كانت هناك مشكلة تؤرقه دائما، وهي انعدام الكفاءة والخبرة والدراية بالنسبة للجنود والأقليات الأوروبية الذين يرافقونهم في النشاط الزراعي، صحيح نظرا للظروف الطبيعية القاسية والصعبة إلا أن في مثل هذه الظروف كان ينبغي انتقاء أوروبيين أصحاب خبرة يلازمون الجيش ويشكلون فرق عسكرية تسمى بالعساكر المستوطنين دورهم خدمة الأرض وحراسة القوى الاستيطانية في آن واحد[2].

ولهذا نجد الجنرال بيجو اشترط شروطا يجب أن تتوفر في المتطوعين من الأقليات الأوروبية في الجزائر، والقوات العسكرية تعمل فيما يلي:

-لتحقيق فكرة مشروع الاستيطان الجندي والمستوطن جب القيام بدعم الجهد الهائل سواء ماديا أو معنويا، ومساهمة الدول في تقديم مساعدات مالية وتقديم عقارات وأراضي زراعية.

-أن تكون هذه الفرق العسكرية أصول فرنسية ولديهم كفاءة وخبرة في القتال وبلا سوابق.

-أن يكون المتطوع متزوجا وصاحب أسرة من أجل صبره وتحمله الظروف الصعبة.

-التمتع بخبرة في ميدان الزراعة[3].

حيث عبر الجنرال بيجو في مذكراته التي كتبها كرستيان وهو السكرتير الخاص لبيجو قائلا: "إذ قارنا بيننا وبين الانجليز فإننا نجد بأن الاستيطان الانجليز يقوم على دعم لشركات مالية وتجارية، أما نحن فإننا نعقد للدعم المالي ونفتقر لمساعدة الأرستقراطية الفرنسية لنا في مواجهة طبيعة قاسية وبلاد متمردة يجب علينا جمع كل القوى لجلب النصر والوقت حاليا ليس مناسبا لفتح إفريقيا لتوافد المهاجرين الضعفاء والجيش في إفريقيا استطاع أن يجلب نصف الانتصار والباقي يجب أن تتكفل به الدولة[4].

[1] – صالح حيمر، المرجع السابق، ص 66.

[2] – زياني فاتح، المرجع السابق، ص 45.

[3] – دوطوكفيل الكس، المرجع السابق، ص 73.

[4] -Putrs Christion, Souvenirs de Marechal Bujeand de l'Algerie et Maroc, T1, Alerandre Cadot, Ed Paris, 1845, p 121.

وعليه فإن سياسة الجنرال بيجو مبنية على فكرة، وإستراتيجية قائمة على قواعد وأسس سياسية غسكرية، ويمكن تلخيصها في ثلاث نقاط أساسية وهي كالآتي:

-السيطرة على العرب لضمان الأمن والاستقرار.

-فرض النظام الإداري على العرب.

-الاستيطان، ونظام الإداري لتسيير شؤون الأوروبي[1].

وإن إستراتيجية الجنرال بيجو التي ركزت على الجندي فهذا الأخير أصابه الممل والكراهية واليأس، حيث كان ينظر بأن الأرض ليست ملكه ونشاط الزراعة ليس من ضمن مؤهلاته واختصاصه، والظروف الصعبة في مجابهة القتال، ولهذا نجد أحد الجنود راسل الجنرال بيجو ليوضح له المآسي والمعاناة التي يعانونها وهم داخل الميدان، حيث يقول فيها: "سيدي الجنرال لتعلم أن الجنود مرهقون، ويشعرون بالضيم، فهم مسخرون للقتال وبعد أن يفرغوا من مهام الحرب ينتقلون لورشات البناء، وأشغال الطرق وتجفيف المستنقعات، وقطع الأشجار، وشق القنوات وخدمة الأرض، وغيرها من الأعمال التي لا تنتهي كل ذلك من أجل المستوطنين فيما يقبع أبناؤنا في المستشفيات يعانون الأوبئة والأمراض الخطيرة لقد أخبرك أحد جنرالاتك بأن الجندي هو غزال المستوطن لكنه لم يقل بأنه هو الحيوان الذي يستغله المستوطن، سيدي الجنرال إن وظيفة الجندي هي الحياة العسكرية وليست أي وظيفة أخرى..."[2].

لقد أراد الجنرال بيجو استخدام جميع الوسائل من أجل استمرار عملية مشروع الاستيطان، ولهذا كتب يقول: "إن ما ندعيه عن قوة جيشنا وتنظيمه وصرامته العسكرية، وعن ضعف القبائل العربية وتشتتها ليس حقيقيا، إن القبائل العربية تستميت من أجل البقاء، والحل هو طردها نحو الجنوب وليس لنا إلا أن نقول بأن مراكز مستوطنينا في خطر، والحاجة تدعونا باستمرار إلى توفير المزيد من الحماية لهم لكن كيف للجيش أن يوفر تلك الحماية في الوقت الذي نطالبه فيه بممارسة أعمالا زراعية"[3]، فكان الهدف من الجنرال بيجو العمل على مصادرة الأراضي للأهالي وجعلها تحت تصرف الأقليات الأوروبية المهاجرة، وذلك بمراقبة الدولة وهذه الإجراءات

[1]- نصر الدين بن داود، مصادر أرضي الجزائر وسياسة بيجو الاستيطانية، أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص 56.

[2]- Desjo Bert (A), Lettre d'un vieux soldat de marechal Bugeau, 7 mars 1845, ed Typographie de firmirs, Didot paris, 1845, p 03.

[3] - Roubourd Pierre, Mesure radical de securité en Algerie In L'assocation Ouvriere fantane Alger, 1881, p 06.

والأساليب كانت لها صدى بقبول من طرف باريس وتأييدها لها[1]، لأن الجنرال بيجو عشية تعينه حاكما بمدينة الجزائر، فكانت فكرته وهمه الاحتلال الشـــامل والتنمية، رغم أنه له الخبرة والكفاءة الحربية، كذلك توجد له الخبرة على كيفية تسيير الإدارة والاحتلال معا، وحول جميع المسائل المتعلقة بالحكم والاستيطان والاستغلال وكانت أيضا لديه معتقدات وأفكار راسخة في فكره[2]، فقد تميزت فترة حكمه سياسة القهر والعنف والإبادة والتدمير والنفي التي مارسها ضد الشعب الجزائري، وهذا كله من أجل تهيئة وضع أرضية التوطين المهاجرين الأوروبيين، لأن فكرته واعتقاده وإيمانه بضرورة توطيد الاستعمار الفرنسي بالجزائر مع ترسيخ الاندماج، وذلك بالقضاء على مقومات المجتمع الجزائري وتفكيكه وإحلال محله المقومات الفرنسية، ولتطبيقها على أرض الواقع أصدر جملة من المراسيم الزجرية، منها قوانين تحديد الملكيات للاستيلاء ومصادرة أراضي الجزائريين[3].

وكذلك أعطى امتيازات وتوسيع صلاحيات المكاتب العربية، وجعلها أداة مستخدمة لتنفيذ سياستها لمشروع الاستيطان مع الأهالي، وأيضا أعطى أوامر قاسية تمثلت بالحرائق، وإتلاف الأرزاق ونفي الزعماء والقادة الوطنيين والمشتبه فيهم خارج حدود الوطن الجزائري مع ارتكاب مجازر قطيعة وتسليط العقوبات الجماعية، فيذكر صالح حيمر يقول إن القوة الدافعة التي أعطاها الجنرال بيجو لمشروع حركة الاستيطان، جعلت الكثيرين يعتبرونه أحد أكبر منظري الفكر الاستيطاني الرسمي، إن لم نقل أكبرهم على الإطلاق[4]، وهذا ما يتضح بتصريحاته قائلا: "إن وجودنا في الجزائر يجب أن يخضع لمثل ما تعرضت له ثورة باريس من ترميمات، وإن الكبار يرتكبون أخطاء على نفس درجتهم لذلك إذا أردنا الاحتفاظ بالجزائر فإنه من الواجب العمل بأكثر جدية لأنه السبيل الوحيد لجني الثمار...والحل الممكن هو في التوسع واحتلال الأراضي بالقوة شريطة القضاء النهائي على قوة ونفوذ الأمير عبد القادر[5].

فخلاصة القول إن فكرة الجنرال بيجو اتبع سياسة مدروسة، تمثلت بالإبادة، والقتل والإجرام، وسلب والنهب، ومصادرة الممتلكات للجزائريين كرها وقوة، ولهذا أطلق عليه إستراتيجية الأرض المحروقة، وحرب الإبادة،

---

[1] – كاتب كمال، المرجع السابق، ص 182.

[2] – شارل أندري جوليان، تاريخ المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 316.

[3] -Narcisse Fau con, Livre dor de Algerie, Brojyaphie, Paris, Challemel, 1889, p 143.

[4] – صالح حمير، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930م)، رسالة مقدمة درجة دكتوراه علوم، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014م، ص 65.

[5] – نصر الدين بن داود، المرجع السابق، ص 51.

وفس نفس الوقت أصدر مراسيم منها مرسوم نص على تأسيس نظام المكاتب العربية ليكون شريكا بين الطرفين الجزائريين والسلطة الاستعمارية، حيث يهتم بأمورهم، واهتمامتهم بشرط تحت السيطرة الفرنسية، فبرزت فكرته العسكرية التي تمثلت في إضعاف مقاومة الأمير عبد القادر، وإيجاد عنصر أوروبي وإحلال مكان السكان الأصليين.

ج. فكر وأيديولوجية قيام الجمهورية الثانية (1848–1852):خلال رحيل الجنرال بيجو الذي استشعرت فيه الأقلية الأوروبية في الجزائر بالملل خلال حكمه، حيث فكرته ارتكزت على إيجاد مستوطنين حقيقيين، وليسوا أصحاب منافع ومصالح، ولهذا نتجت خلافات وصراعات داخلية، فالأقلية الأوروبية بدأت تحتج للبحث عن تسوية هذه الوضعية السياسية[1].

فقامت الجمهورية الثانية والتي استمرت على نشاط عملية مشروع الاستيطان الرسمي، حيث جعلت إستراتيجية وخطة محكمة تمثلت بتهجير الفرنسيين نحو الجزائر، حيث بلغ عددهم مائتين ألف، وخصص مبالغ مالية قدرها خمسون مليون فرنك فرنسي من أجل تنفيذ المشروع، والبحث عن الأسباب والعوامل التي أدت بالحكومة الفرنسية أن تصل إلى هذه الظروف الغير الملائمة منها السياسية والاقتصادية[2]، فقيام الجمهورية الثانية أعطى قوة دافعة لتحقيق عملية الاستيطان، وذلك بإدخال تعديلات جوهرية على الإدارة الفرنسية بالجزائر[3]، بل طالبوا بإدماج الجزائر بفرنسا بصفة رسمية على أن يكون لهم البرلمان الفرنسي بحصولهم على أربع مقاعد[4]، أما العنصر الجوهري الذي أعطى حماس لعملية الاستيطان تمثل في انتقال القوات العسكرية بعملياتها إلى الصحراء، ومنطقة القبائل حيث قاموا بمصادرة الآلاف من الأراضي الزراعية للأهالي فبدأ التفكير لتكثيف عملية التعمير بالنسبة للأوروبيين فركزت على الريف لتعميره بالعدد الكثير من المستوطنين وذلك من أجل تطويره وازدهاره والاهتمام به والنهوض بنشاط الزراعة[5]، وكذلك فكر أصحاب القرار في إخضاع الأهالي الجزائريين الذين انتزعوا أراضيهم، وتجميعهم في مناطق ضيقة بعيدة عن المناطق التي يسكنها المستوطنون، قريبة من ذلك النظام الذي أقره

[1] – خلف التميمي عبد الملك، المرجع السابق، ص 20.

[2] – العربي بلعزوز، السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 203.

[3] – يحي جلال، المرجع السابق، ص 170.

[4] – بوعزة بوفرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830–1930) وانعكاساتها على المغرب العربي، الجزائر، دار الحكمة، 2010م، ص 93.

[5] -Jennifer sessions, Op-Cit, p 118.

الأنجلو ساكسون ضد الجنود في شمال القارة الأمريكية تحت تسمية "تجميع القبائل" الكانتونات وبالرغم لم يصدر أي قانون في هذا المجال بل شهدت هذه الفترة تنفيذه على يد الوالي العام راندون الذي كان أصعب وأشد المتحمسين لإقراره في الجزائر[1].

وكذلك هناك عنصر آخر المتمثل في الوضع السياسي والاقتصادي المزري بعد ثورة الكمون عام 1848م، فبعد السيطرة الفكر الاشتراكي على النظام الفرنسي، حيث السلطات الفرنسية أعطت وعودا لتطبيق النظام الاشتراكي في مجال الصناعة، لكن هذه السياسة المتبعة لقيت عراقيل غير مهيئة لتطبيق الأفكار الاشتراكية التي لم تكن واضحة محددة، ولما وقعت اضطرابات واحتجاجات داخل العمال فوجدت السلطات الفرنسية نفسها مجبرة على تشجيعهم وتحفيزهم على الهجرة إلى الجزائر، فنظرا للعدد الكبير للعمال ونقلهم في هذه الظروف فواجهت عراقيل التي أدت إلى فشلها، لكن السلطات الفرنسية لم تيأس، وإنما استمرت بنشاطها لدعم عملية الاستيطان، ولكنها لم تستطيع أن توفر الإمكانيات اللازمة من استقرار الأمن، وتوطين، وهذا أدى إلى عدم تحقيق آمال العمال فنتج عنها الرجوع أغلبهم إلى فرنسا، فمن مجموع ثمانيون ألف من الفرنسيين الذين هاجروا إلى الجزائر لم يستقر منهم سوى 15 ألف[2]، ثم حثت السلطات الفرنسية رجال الأعمال على الاستثمار في الجزائر، وهذا أعطى حركية استيطانية واسعة، حيث قسمت عليهم في الفترة ما بين (1850–1860) واحد وثمانون امتيازا بلغت مساحتها أكثر من خمسين ألف هكتار[3].

فرغم ما قدمته إدارة الاحتلال من الامتيازات وتشجيع، فكانت مطالب المستوطنين يطالبون أكثر، وذلك من أجل حصولهم على خيرات البلاد وحكم الجزائر حكما مدنيا يخدم مصالحهم، ويثبت أقدامهم، وهذا ما نتج سنة 1870م لتحقيق هدفهم، فكانت سياسة عملية الاستيطان للجمهورية الثانية وكان هدفها التخلص من العمال والعاطلين والثائرين في فرنسا، حيث بلغ في شهر 1848 من باريس مائة ألف فكانوا مدرا قلق، واضطراب للبرجوازية التي تريد أن تحتكر السلطة لوحدها، فما على السلطات الفرنسية أن ترسل إلى الجزائر حوالي 1200 من هؤلاء، ومنحت لكل واحد منهم قطعة من أرض، حيث تتراوح مساحتها ما بين 8 و10 هكتارات ومسكنا

[1] – قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م، ص 113.

[2] – خلف التميمي عبد الملك، المرجع السابق، ص 20.

[3] -Depeyerinholf, Euquete sur les resultaux de la colonisation officielle, Alger, 1906, T1, p 35.

وحاجيات الضرورية لمدة ثلاث سنوات فجاء بالفوج الأول من المثقفين من باريس في جو من المظاهرات الحماسية، فأردت الطبقة البرجوازية أن تجعل قضية قومية وطنية[1].

وفي شهر أكتوبر ستة وعشرون وصل أوائل الأقليات الأوروبية المهاجرة الجدد إلى سانكلور (وهران) حيث وجدوا في استقبالهم اثنين وأربعون مركزا استطانيا وسكنوا منها اثني عشر في منطقة الجزائر، وتسعة في وهران وثمانية في مقاطعة قسنطينة[2]، ومن خلال هذه الممارسات التي قام بها المستوطنون أعلنت الحكومة المؤقتة في 02 مارس الاندماج التدرجي للمؤسسات الجزائرية وجه خطابا للمستوطنين "أيها المعمرون بالجزائر إن الحكومة المؤقتة منشغلة جدا لوضعكم الخطير الذي ترديتم فيه منذ زمن طويل وهي تعرف أن جل حيرتكم متأنية من فقدان اليقين المخيم إلى الأب على مستقبل الجزائر، إن الجمهورية ستدافع على الجزائر كدفاعها على الأرض الفرنسية وسيقع النظر في مظامنكم المادية والمعنوية لتحقيقها[3]، وخلال فترة 1848-1851 صدر مرسوم 9 ديسمبر ألفي نظام البلديات المختلطة فأصبحت العمالة مقسمة، وأصبح للحق الجزائريين التمثيل النيابي في المجلس الفرنسي[4]، فكانت الخطوة الثانية إقامة النظام المدني في الجزائر دون مشاركة الجزائريين وهذا يعود لأسباب عديدة منها الحملة للأوروبيين من الاحتجاجات والمظاهرات والاضطرابات من عدم مشاركتهم في السلطة، ولكن هذه الفكرة تلاشت وزالت، بعد حدوث انقلاب، ومجيء الإمبراطور نابليون وفي هذا الشهر 22 سنة 1851 تم إعلان نفسه إمبراطورا في السنة الموالية[5]، فسياسة نابليون الثالث كانت ترمي وتدعو الأوروبيين إلى عملية توسيع مشروع تثبيت الاستيطان بقوله "الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى التام ولكنها عربية مثل الكولون لهم في حمايتهم"[6].

وكذبك خطابه في مدينة بوردو قائلا: "إننا في مدينة مارسيليا تقابلنا في الواجهة مملكة واسعة علينا ضمها إلى فرنسا"[7]، ففي هذه الفترة عادت السلطات الفرنسية بقوتها العسكرية بقيادة الحاكم العام راندون فركز بدوره

[1] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 12.

[2] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 14.

[3] – شارل برنيار وآخرون، المرجع السابق، ص 326.

[4] – أحمد خطيب، حزب الشعب الجزائري جذور التاريخية والوطنية والنشاط السياسي والاجتماعي (م.و.ط)، رغاية الجزائر، ج1، 1986م، ص 26.

[5] – صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين الجزائر (د.م.ج)، 1999، ص 34.

[6] – عمار بحوش، المرجع السابق، ص 152.

[7] – شارل روبر أجرون، المرجع السابق، ص 75.

على عنصر أساسي ألا وهو مشروع الاستيطان وأعطى له ميزة وأهمية كبيرة[1]. فاتخذ أسلوب المتمثل في تضييق الخناق وحصر أراضي القبائل في منطقة ضيقة مستندا إلى قانون 16 جوان 1851، وهذا أعطى تسهيلات وتحفيزات لعملية مصادرة الأراضي من طرف الجزائر كرها وعنوة على إساءة استخدام السلطة ومنحها للأوروبيين المهاجرين، حيث هذه الفترة امتازت بعدم الاستقرار الأمني، والاضطرابات من حين إلى حين وهذا راجع للإجراءات والآليات التي قام بها نابليون الثالث محالوة إرضاء الأهالي الجزائريين من خلال الإصلاحات الضئيلة، ومن جهة أخرى تحفيزه وتشجيع الاستعمار الرأسمالي عن طريق الشركات من جهة أخرى[2]، إلا أن هذه الشركات لم تقم بشروط المتفق عليها اتجاه الأوروبيين، وإنما راحت تستغل اليد العاملة من الجزائريين وذلك راجع لانخفاض أجورهم[3]، وكذلك مختلف الممارسات التي قام بها المستوطنين هي تلك المراسيم والقوانين التي لعب فيها الدور واضحا ودقيقا، ووضع الملكية العقارية في الجزائر[4]، وكذلك قانون الجمركي، وبنك الجزائر، وبورصة التجارية (1851-1852) وذلك من أجل تحقيق فكرة الاستيطان الريفي[5]، ومن خلال هذه الممارسات بدأت الأقليات الأوروبية تقوم بحملات صحفية ضد خطة وإستراتيجية نابليون الثالث[6]، ومن خلال ضغط عليه عن المظاهرات والشعارات أجبرت نابليون الثالث أن يرضخ لمطالبهم، وبالفعل تم إلغاء الحكم العسكري واستبداله بوزارة الجزائر المستعمرات (1858-1862)[7].

ففي هذه الفترة تم إلغاء منصب الحاكم العام واستحدث منصب قائد الأعلى للقوات العسكرية الذي كان مقره بالجزائر، أما الوزير مقره بفرنسا، وعين على رأسه ابن عمه جيروم نابليون (Jeroume Naplone) الذي اتخذ إجراءات صارمة وسريعة متمثلة في تطبيق سياسة إدماجية واضحة المعالم تهدف إلى إقامة مشروع عملية الاستيطان، وكذلك قام بوضع مجلس أعلى، ومجالس إقليمية في كل مقاطعة يعالج جملة من القضايا المتخصصة بالجانب العسكري والمدني والإمبراطور من خصوصية تعيين أعضاءه متشكلين من موظفين وملاك عقار وضباط[8].

[1]- Mezhoura Hocine L'Hadj, Napolione sproget of the orolakugdon in Algeri 1852-1870, p 30.

[2] – صالح عباد، المعمرون السياسية، المرجع السابق، ص 14.

[3] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 14.

[4] – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص240.

[5] – يحي بوعزيز، سياسة السلطة، المرجع السابق، ص 19.

[6] – يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق ال الجزائرية، المؤسسة الوطنية، 1986م، ص 135.

[7] -Achille Fullas, Histoire de la conquette et de localusation de l'Algerie 1830-1860, France, Oronld de vresse lebraire, Ed, p 30.

[8] – نادية طرشوف، سياسة نابليون الثالث العربية، مجلة دراسات وأبحاث، ع26، 2017، ص 75.

وفي يوم 31 أوت 1858 قام الوزير جيروم نابليون بقوله: "نحن أمام قومية مسلحة صلبة يجب إخمادها بإدماج[1]، فتمثلت مهام هذه الوزارة على توحيد الحكومية والهيئات المتواجدة في الجزائر وربطها مباشرة بالسلطات الرسمية المركزية المتواجدة في باريس، والنقطة الثانية اعتمدت على طريقة جديدة في عملية التنظيم، حيث قسمت إلى نظامين الأول المدني، والثاني عسكري.

فكانت علاقة الأقلية الأوروبية في الجزائر مع القوات العسكرية معظمها معارضة ورافضة لمشاريعه السياسية، نتيجة استغرابهم لأفكاره المتمثلة ببناء المدارس وكذلك لفكرة المملكة العربية، بل قامت الصحافة الفرنسية المعارة بنقل مشاكلها وانشغالاتها إلى مجلس البرلمان معبرة عن فكرة مفاطها الإمبراطور يضحي بمواطنيه من أجل حقوقهم الجزائريين ويشجع ما يسمى أو ما يدعيه بالجنسية العربية وباحتقار الشعب القبائلي، وينشئ الإقطاعية العربية[2].

بل وصل الأمر إلى بعض النخب رافضة لسياسته مثل الدكتور وارينة الذي عاش طويلا في الجزائر فجمع أصدقائه وأنصاره ضد هذه السياسة لأنهم كانوا ينظرون أن العقل المدبر له هو إسماعيل عربان[3]. والمحامي لويسي (Lucet) وأيضا بعض المتعصبين الذين أدانوا سياسة نابليون الثالث ووصفوها بالسياسة المعادية للاستعمار واستطاعت الأقلية الأوروبية في الجزائر بطفولتها أن تسمع لها مطالبيها وفي يوم 31 ماي 1870 أدخل تعديلات على نظام ولايات الجزائر، حيث أصبح والي تابع للحاكم العام، وليس للجنرالات، ثم جاءت فكرة نكسة سيدان ووقوع نابليون الثالث أسير في يد جيوش بيسمارك فأتيحت الفرصة لقادة النظام الجمهوري الجديد وزعماء الأقلية الأوروبية بالجزائر[4]، وكذلك كانت هناك بعض التقارير إلى إرسالها المفتش 1865 كعناية عن تنازل حول الأراضي التي تتعلق بشركة جزائرية العامة عن 3000 هكتار[5].

نستخلص أن الأقلية الأوروبية في الجزائر مع القادة العسكريين كانوا أسياد المواقف في الجزائر في عهد سياسة نابليون الثالث الذي أراد أن يفرض فكره وسياسته وإقناعه بها، وهي في الحقيقة لم تأت بالجديد لتحسين أوضاعهم، فالمعارضة شكلت جدارا منيعا لتطبيق أفكارها وسياستها على أرض الواقع، رغم محاولاته المتكررة،

[1] – أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 152.

[2] -Charls Robert Agron, Op-Cit, p 330.

[3] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 52.

[4] – بوضر ساية بوعزة، المرجع السابق، ص 91.

[5] – انظر الملحق Social Servual Algerie

فالمعارضة هي من أهم أعوامل فشل سياسة نابليون، وأيضا في سنة 1867 السيد المحافظ العام أرسل إلى الشركة العامة الجزائرية عن تمرير التعليمة للاستحواذ على التحقيقات الملكية التكميلية التي يجب القيام بها لصالح الشركة العامة الجزائرية[1].

وكذلك الحاكم العام أنه قدم طلب رسمي من طرف ممثلي الجمعية العامة بخصوص الأراضي وقبول الموافقة من طرف الهيئة[2]،

فنابليون الثالث أعادة زيارة الثانية للجزائر في فترة حكم ماكماهون الذي كان حاكماعاما، وهذا بتاريخ 1 سبتمبر 1864، وبقي فيها لمدة أكثر من شهر فزار الكثير من المناطق وعند زيارته التقى مع الأقلية الأوروبية في المناطق المختلفة، واستمع لمطالبهم وكان يصاحبه كل من توماس، إسماعيل عريان فكان مترجمه ومستشاره، ونابليون أصر على فكرته وسياسة لا يمكن أن تتغير، وهذه الزيارة الثانية كانت لها دوافع سياسية، حيث استشعر بخطورة الأمر اتجاه المشاريع أنها تواجه مشاكل وعراقيل للمسيرة والاستمرارية وهذا ناتج عن الاتصالات التي كانت تبعث إليه وتعلمه بالأوضاع السائدة في الجزائر، وهؤلاء الذين كانوا يبعثون الرسائل كذلك كانت لهم أحقاد وظفائف اتجاه الأقلية الأوروبية في الجزائر الذين لا يقبلون سيطرة المستوطنين عليهم، والشيء الذي جعل الأقلية الأوروبية في الجزائر أنها تغضب، تعود للرسالة المطوية التي أرسلها نابليون الثالث إلى الحاكم العام خصوصية[3]

والتي جاءت عبارة عن كتاب صغير يحتوي على عشرون صفحة، وهذا سنة 1865 وحمل عنوانها سياسة فرنسا في الجزائر، والبعض يشك أن الرسالة قد كتبها إسماعيل عربان، حيث جاء في الرسالة عن فكرة وإيديولوجية جديدة بفتح المجال للجزائريين وتهدئة الأوضاع بالتعاون مع الأوروبيين ليستفيدوا من الوجود الاستعماري دليل على أن الاختلاف في الدين والعادات لا يشكل خطرا أو عائق الاندماج كما تكررت عبارة "مملكة عربية ومستعمرة أوروبية ومعسكر فرنسي"[4]، وفي هذه الرسالة قد مدح العرب وصفهم يمتازون بالشجاعة والبسالة والذكاء وصرح قائلا أنه يرفض أن تبيد ثلاثة ملاين كما فعل الأوروبيون مع الهنود في أمريكا وفي نفس الوقت أيضا يرفض فكرة ترحيل العرب نحو الصحراء وتفريغ الأراضي الزراعية منهم، بل أمر ماكماهون بأن حكومته يجب عليها أن تسير عن طريق التعايش والتشارك بين الطرفين والعمل على تقريبهم من القوانين بأن الجزائريين رعايا فرنسيون ولكنهم

[1] – انظر الملحق 02، GGA. Catter 3L. 23

[2] – انظر الملحق 03.

[3] -Charles Robert Agron, Op-Cit, p 34.

[4] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 20–21.

يخضعون لأحكام الشرع الإسلام، فإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية فإنه يحصل عليها، ولكن يجب عليه أن يخضع للقانون الفرنسي[1]، فكيف كان مصير المشروع وعلاقته بالأقلية الأوروبية في الجزائر؟

فمشروع نابليون خلاله فكرته وإستراتيجيته نجده كان أكثر إنصافا للجزائريين ولكنه كان مجرد حبر على ورق ولم يظهر إلى النور، ويقال بعض المؤرخين أن عدم ظهوره راجع للقادة كل من بيليسيه وماكماهون، الذين لم يضع الثقة في إسماعيل عربان ولا يشجعان سياسة نابليون وكذلك على توافق مع الأقلية الأوروبية المتواجدة في الجزائر، ومن المؤرخين من يلوم نابليون نفسه أن فكرته لم تكن واضحة فلهذا فشلت[2]، وكذلك أن الذين كانوا مسؤولون على عملية تطبيق وتنفيذ المشروع لم يتحمسوا له، الأمي رجيروم رفض الإقامة في الجزائر وبقي مقيما في باريس على أربعة أشهر في السنة، وكذلك أن الإدارة أصبحت في يد القوات العسكرية سنة 1860 بإسنادها إلى بيليسيه ثم ضاع علم المملكة العربية إلى غير رجعة على إثر الحرب الفرنسية الألمانية وهزيمة الجيش الفرنسي ثم العودة إلى سياسة الاندماج والاستعمار والقمع والقهر[3].

ولكن بتاريخ 7 مارس 1859 اشتد الصراع عن طريق معارضته لسياسته المنتهجة، حيث رأوا أن الجزائريين قد منحوا لهم امتيازات، والمفروض يتم تجريد الأهالي من أراضيهم والاستحواذ عليها للأقليات الأوروبية المتواجدة في الجزائر، ولهذا تولى بعده الجنرال ماكمهون، حيث جاءته توصيات من طرف الأمير جيروم يقول فيها ما يلي: "يجب إحالة الجزائر للمجلس الحربي لمحاكمتهم لأن القوات العسكرية لم تعد بإمكانها إصدار القوانين والأحكام ضد المتهمين بالجرائم وإحلال الأمن، وكان وراء هذا إقصاء المكاتب العربية التي كانت السلطة المطلقة على الأهالي والتظاهر بإعطاء فرصة للجزائريين للدفاع عن أنفسهم لكن بعد المناورات بين مكماهون والمكاتب العربية ألقى جيروم تعليماته وأنشأ بدلها لجنة انضباطية تقوم بدراسة حالات الجزائريين المتهمين ونفيهم من الجزائر بحجة تشكيل خطرا عليهم"[4]، وبالفعل هذا التغير الذي أضافه جريوم لم يعط نتيجة راضية للقوات العسكرية

[1] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ال مرجع السابق، ص 22.
[2] – مسعود مجاهد، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 24.
[3] – أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 100.
[4] – سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 323.

الفرنسية[1]، وفي يوم 07 مارس 1859 قدم جيروم استقالته من منصب وزارة الجزائر المستعمرات، وبعده عين كونت شاسلولويا في 24 مارس 1859 تحت رئاسة الحاكم العام للقوات البرية والبحرية[2].

لقيت هذه السياسة المتبعة من طرف وزارة الجزائر معارضة واحتجاجات بشكل هائل، من طرف القوات العسكرية وضباط المكاتب العربية، ولما زار نابليون الثالث الجزائر بينوا له السلبيات، وعند دراسة نابليون وإعادة النظر فألغى وزارة المستعمرات بتاريخ 26 نوفمبر 1860[3] فعين الجنرال بيليسي وهذا بتاريخ شهر نوفمبر 1860 حاكما عاما، حيث أمره بتحقيق التوازن بين السلطتين، السلطة المدنية، والقوات العسكرية، فأتبع سياسة راندون التي تمثلت بمصادرة الأراضي وتهجير الأوروبيين فيينا سنتي 1861-1864.

تأسست إحدى عشرة قرية استيطانية من أجل تقديم مساعدات وخدمات مشاريع اقتصادية والسياسية للأقليات الأوروبية في الجزائر[4]، فبعث نابليون رسالة إلى بيليسي في 06 فيفري 1863 يحث بتوقف عن مصادرة الأراضي، والعمل على المساواة وعدم التميز بينهما، بل إقناع الجزائريين إن السلطات الفرنسية لم تأت للاستخدام القوة والعنف، وإنما جاءت بحضارة وهذا ما قاله "إن الجزائر لم تكن مستعمرة فرنسية ولكن مملكة عربية، وإن الأهالي في ظل حماية فرنسا لهم نفس حقوق الكولون، وأعلن بذلك نفسه إمبراطور على العرب بقوله كما أنني إمبراطور للفرنسيين كذلك فأنا إمبراطور العرب[5].

لقد أدرك فنابليون أن قيام ثورة أولاد سيدي الشيخ يعود سبب فشل سياسته وفي 22 ماي 1864 توفي، فعين الجنرال ماكمهون 1864-1870. فسياسته كانت بخضوع الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاث للفيالق العسكرية الذين سيطروا قوتهم العسكرية على الجزائر، ولكن هذه السياسة استنكرت من طرف الأقليات الأوروبية المتواجدة في الجزائر[6]، هذا الأمر ترك نابليون أن يزور الجزائر، فكانت زيارته من الأيام 3 إلى 7 سنة 1865، فزار أهم المدن حاملا معه فكرة الكيان الجزائر، ولما رجع إلى بلده حرر رسالة تحتوي على ثمانية وثمانون

[1] - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 504.

[2] - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 114.

[3] - يحي بوعزيز، سياسة السلطة، المرجع السابق، ص 19.

[4] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص 142.

[5]- جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 180-1962م، تر: عبد السلام عزيزي، مصطفى مافي، دار القصبة، الجزائر، 2009م، ص 208.

[6]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 722.

صفحة بعنوان سياسته الفرنسية في الجزائر، حيث أجمع فيها سياسته الجديدة وأرسلها إلى الجنرال ماكمهون بتاريخ 20 جوان 1865، حيث نصت على ما يلي: "إنه طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشرة نظاما لم يأتي منها سوى الغموض، ولذلك يجب تطبيق الحكم المدني، والاعتماد على الجزائريين في عملية التطوير، فلا يمكن القضـــاء على ثلاثة ملايين من الجزائريين أو رميهم في الصـحراء...وإن الجزائر عبارة عن مملكة عربية مستعمرة فرنسـية ومعسـكر أوروبي وفتح المجال الجزائريين الراغبين في الجنسية الفرنسية وفتح الوظيف العمومي أمامهم وهجر 9580 مستوطنا جديدا"[1].

فتميزت سياسة نابليون الثالث بتخفيف الهجرة، وكذلك منح التنازلات المجانية من الأرض وإدخال سياسة جديدة اتحاد الأهالي تقوم على الاعتراف لهم بحق الإقامة على أرض أجدادهم التي توارثوها عنهم جماعيا، وما يعكس هذا التوجه هو انخفاض عدد المهاجرين الفرنســيين خلال هذه المرحلة إذا لم يزداد بشـــكل كبير إذا انتقل عددهم من 103.322 إلى 129.898 نسـمة فقط مقارنة بالسـنوات لماضية ونفس الشـيء بالنسـبة للأجانب فعلا يلاحظ عليهم الزيادة على العدد المذكور سابقا 76300[2].

وكذلك نابليون الثالث أعطى اهتماما كبيرا للجانب التعليمي، حيث اسـتفاد من المسـتشـار إبربان والتي تهدف إلى عملية تهيئة وتحضير نخبة من الجزائريين، وهذه العملية كانت مساندة من طرف المكاتب العربية، رغم أنها كانت غير قابلة الفكرة من قبل الإدارة المدنية، ففي هذه الفترة ســـاد التقدير والاحترام للدين الإســـلامي، فهذا ســـاعد على بناء الكثير من المدارس، والمســـاجد وإعادة فتح مجال رحلات إلى البقاع المقدســـة، واحترام العلماء والأعيان البارزة، ورفض عملية انتشار التبشر النصراني، وأيضا شهدت فترته تأسيس عدة مدارس فتحت أبوابها من جديد مدارس ابتدائية قرآنية في الإقليم العسـكري، حيث وصـل في سـنة 1863 حوالي 2000 مدرسـة[3]، وفي المقابل كذلك توجد مدارس فرنســـية وعربية وهذه فتحت في المدن وكان البرنامج صـــباحا تدرس اللغة العربية، ومسـاءا اللغة الفرنسـية، ثم فتح مدرسـة عليا في الجزائر ولكنها مخصـصـة لعملية التكوين المعلمين بالعاصـمة، ففي

[1]– عبد الله مقلاتي، المشـــروع الفرنســـي الصـــليبي لاحتلال الجزائر وردود أفعال الوطنية 1830–1862، (د.ط)، دار الثقافة، (د.س)، ص 56.

[2] – بوضرساية بوعزة، سياسة نابليون الثالث نحو الجزائر (1848–1870م)، مجلة تاريخ المغرب العربي، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، مج5، ع1، 2019م، ص 91.

[3] -Charles Robert Ageron, Op-Cit, p 33.

1865 تم تكوين عشرون معلما فرنسيا وعشرة مسلمين، وأصبحت البلدية مفتوحة للأطفال العرب لكن لم يأتوا إليها.

د– الفكر الاستشراقي وعلاقته بالسلطات الرسمية: لقد أدرك قادة الغرب الدور الإيجابي للاستشراق والمستشرقين في خدمة ألوان الاستعمار، والإمبرالية، وهذا ما صرح به وزر الخارجية بريطانيا سابقا اللورد بلوفر: "إن المستشرقين والمبشرين هم ساعد جميع الحكومات المستعمرة وعضدها في كثير من الأمور المهمة ولولاهم لتعذر على تلك الحكومات أن تذلل كثيرا من العقبات، ولذلك فإن حاجة إلى لجنة دائمة تعمل لما فيه صالح هؤلاء"[1]. ومفاد من هذا القول أن الحكومات الاستعمارية تقوم بعملية تشجيع الاستشراق بصورة شتى، وأن تكون علاقتهم وطيدة بينهم لتأدية المشروع الذي يراد تطبيقه على أرض الواقع، ويذكر أبو القاسم سعد الله أنه يراد من هذا التصريح معرفة الثقافات المسلمين ولغاتهم ومعارفهم الدينية والاجتماعية والتاريخية، وبالفعل أسست مدارس خاصة لدراستها وإلحاقها بالمكتبة الوطنية، حيث شكلت مدرسة دي ساسي والتي أصبحت تعرف باسمه المخبر الرئيسي لإمداد الحكومة الاستعمارية الأوروبية سنوات عديدة مترجمين وأدلة للنفوذ للبلاد الشرقية[2]، وقد لعب الاستشراق الفرنسي دورا كبيرا في الاستعمار الفرنسي للجزائر إذ يتبين لنا اتجاهين هما فني رومانسي، وفكري دراسي موازين للقوات العسكرية الفرنسية.

ذ.الحركة الاستشراقية الفنية الرومانسية: إن الرجوازية الفرنسية وجدت نفسها في موقع حرج في اضطرابات، وعدم الاستقرارا داخليا، وذلك إثر انهيار طموحاتها النابولونية في الشرق، فما عليها إلا الاتجاه نحو الجزائر، وذلك من أجل تعويض خسائرها المعنوية والمادية، وذلك بتوفير محفزات جديدة، وأحاسيس جديدة ومنفعة مادية في آن واحد، حيث رافق الحملة الفرنسية نحو الجزائر عند احتلالها سنة 1830 عددا من المستشرقين الفنانين والرسامين، والمغمورين والموهوبين، وهذا تقليدا لحملة نابليون على مصر فزاد اهتمام الطبقة البرجوازية الفرنسية بمصالح أن تكون خارج نطاق الأرض الفرنسية، أعطت دفعا قويا للحركة الاستشراقية الفنية الرومانسية باتجاه ازدياد الطلب على تصوير رائعة المشاهد الجزائرية وأصبحت الجزائر بمثابة صورة رائعة بل موضة للقوات العسكرية، وأصحاب رؤوس الأموال، وبعدها تم تشكيل القناة الإعلامية الاستعمارية التي من خلالها الدعاية الإشهار بعروض مغرية عن موقع الإستراتيجي للجزائر من حيث خصائصها الطبيعية والمناخية، والبشرية، وذلك

[1] – عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، دار القلم، بيروت، ط2، 1980م، ص 42.
[2] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائري الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998م، ج6، ص 09.

من أجل تحريك الرغبة، والحب لإقناع شعوب فرنسية بضرورة السيطرة على الجزائر. وذلك بنقل مشاهد مثيرة، ومعجبة، ومغرية عن البيئة الطبيعية والاجتماعية البشرية، وتمثيل المعارك الحربية وساحات الوعي البشرية، وتمثيل المعارك الحربية وساحات الوعي إلى أوساط الغربية الفرنسية والأوروبية عبر معارض متكررة[1].

ومن أبرز تجليات الأداء الوظيفي للاستشراق الفني في أدائه الإغرائي والعمل الفني السيكولوجي منها.

1. الاستشراق الفني الإقناعي السيكولوجي: يشير الكثير من المؤرخين والباحثين أنه منذ المرحلة الأولى للاحتلال السلطات الفرنسية للجزائر، فقد التحق بالحملة الفرنسية طائفة من الفنانين، والرسامين، حيث وظفها الاستعمار الفرنسي خدمة لأهداف القادة، إذ كان يراد منهم تخليد المعارك والانتصارات الفرنسية، وذلك من أجل تمجيدها وارتقائها نحو التاريخ، والتخليد الانتصارات التي اجتاحها الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري، ورافق كل من إيزابية وتونيبي) القوات العسكرية تنفيذا لأوامره وزارة الأسطول البحري ثم انضم كل من غيرين وواشمت، وفيليوتو، ولانفلوا، ودي بولفيل، وطرحت أمامهم مهمة واضحة، ودقيقة أن وظيفتهم تكمن بمثابة المؤرخين للحملة والتصوير مشاهد المعارك الرئيسية، فكانت وظائف هؤلاء الفنانين أن يقوموا بتكرار الصور المعارك، والحروب التي تم فيها الانتصار فكانوا يقومون بتشويه الحقيقة بما يناقض الواقع وكانت معظم تقوم أعمالهم على الدعاية للحملة الجزائرية على المستوى السيكولوجي، في صفوف الشعب الفرنسي عامة، والشرائح المترددة في جدوى الحملة على الجزائر بالنسبة للوضع في فرنسا، لكنها عرضت لوحات في صالون العرض عام 1831 التي من مقاصدها تزوير المعارك التي كان يخوضها جيشهم ضد الشعب الجزائري بقيادة الأمير عبد القادر، كما فعل أنفلو في لوحته معركة سيدي فرج وجيبير في لوحته قصف الجزائر، فكانت مخيلة هؤلاء تستخدم دائما ضد الحقيقة في تصوير المعارك، وتصوير الجندي الفرنسي منتصرا دائما والجزائري في صورة المهزوم[2].

2. الاستشراق الفني الإغرائي: اعتمد هؤلاء الفنانون على رسم وتقديم صور المناطق مختلفة منها الطبقة الجزائرية، والحياة الاجتماعية، ثم التركيز على المرآة الجزائرية مثل ما فعل دي لاكرو (Delacraix) في سعيه والعمل على إيجاد عقيدة فنية بصورة جديدة في ألواح ذات ألوان دافئة في موضوعها تتواءم مع المهمة المتعلقة بكشف الخصائص العقلية والنفسية والاجتماعية للبنية التحتية للشعب الجزائري خاصة أو الشعوب الشرقية عامة،

[1]- انظر: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، آثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات مركز الدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 125.

[2]- انظر: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المرجع السابق، ص 124-125.

وكذلك صور مشاهد لحفلات الزواج في المجتمع الجزائري التي كان المرأة حضورا بارزا فيها فكانت رسائله إلى أصدقائه، والأهالي بفرنسا كل من (بييره وغوليرمارده) التي استعرض فيها وقفاته بوهران ومدينة الجزائر، وذلك من بأجل إغراء للهجرة الاستيطانية نحو الجزائر[1]. كما أن لوحات المستشرق الفنان أوغيست روبير حيث شكلت عروضا مغرية لكثير من الإقطاعين، والقادة العسكريين والسياسيين الفرنسين، فتناول موضوعات كثيرة منها الجواري – الحريم والعاريات في تصوير للخصائص لكل امرأة، فالفنانين المستشرقين لعبوا دورا وعلاقة وطيدة مع السلطات الفرنسية وخاصة الأقلية الأوروبية المستشرقة التي رافقت الحملة الفرنسية على الجزائر منذ سنة 1830م دورا بارزا في إثارة البرجوازية الفرنسية بمصالحها خارج نطاق الأرض الفرنسية الذي دفع دفعة قوية للازدياد الطلب على تصوير المشاهد الجزائرية، وأصبحت الجزائر موضة للهجرة الأوروبيين نحو الجزائر والاستيطان فيها[2].

2. الاستشراق الدراسي: لعب هذا الصف دورا كبيرا على وجه الخصوص الأوروبيين ككتائب استطلاعية لحركة لأطماع الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، والشمال الإفريقي على حد سواء فتجده بسبق الأحداث ليجمع المعلومات، وعينا آمنة بأداء مهمته التي تتمثل بجمع جميع المعلومات الكافية من حيث ترجمة النصوص، من النص العربي إلى الفرنسي وتفسير التاريخ والأساليب الحضارية والأديان والعقليات والتقاليد وعلاقة الأسر الحاكمة، ومظاهر حياة المسلمين، ويذكر أبو القاسم سعد الله أنه كلما توسع الاستعمار وثبت أقدامه، وأحكم سيطرته على شعب من الشعوب الإسلامية، كلما زاد اعتماده على الاستشراق لمؤسسة تابعة له تسانده وتدعمه في تلك الشعوب، وتسهل له إخضاعها، وهذا ما أكد عليه المستشرق الهولندي كريستان في قوله: "إن الشريعة الإسلامية موضوع مهم للدراسات الاستشراقية ليس فقط لأسباب تجريدية متعلقة بتاريخ القانون والحضارة والدين وكذلك لأهداف عملية وذلك أنه كلما توثقت العلاقات بين أوروبا والشرق الإسلامي وكلما زاد عدد البلاد الإسلامية التي تقع تحت السيادة الأوروبية كلما زادت الأهمية بالنسبة لنا نحن الأوروبيين لنتعرف على الحياة الفكرية وعلى الشريعة وعلى خلفية المفاهيم الإسلامية"[3]، فكانت هناك علاقة وثيقة بين الأقلية الاستشراقية والسلطات الفرنسية الرسمية.

[1]– زينات بيطار، الاستشراق في الفن الرومانسي، عالم المعرفة، الكويت، ع175، سنة 1992م، ص 129.
[2]– سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المرجع السابق، ص 129.
[3] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998م، ص 09.

ويتجلى ذلك دور المترجمين والمستشارين حي زاد نفوذ الفرنسيين، وازدادت حاجتها إلى فريق من المترجمين والخبراء فأمدتها مدرسة دي ساسي للغات الشرقية بباريس بقوافل من المستشرقين والضباط العسكريين الذين تعلموا اللغة العربية ولهجات المجتمع الجزائري، فزودوا السلطات الفرنسية بالمعارف والمعلومات الكاملة عن طبقات الشعب الجزائري. فكانت الأقلية الأوروبية الاستشراقية ارتباطا بالسلطات الفرنسية وذلك يعود إثر نجاح الحملة في إخضاع مدينة الجزائر لسيطرة بخبرائها وفنانينها ومترجميها الذين رافقوا الحملة الفرنسية من أجل دعم الحركة الاستيطانية الاستعمارية ومكاتبها العربية في المجتمع الجزائري وغيرها من المعلمين والجند والمستوطنين شتى الطرق للتعامل مع الأهالي الجزائريين[1]. أما في مجال التعليم حيث أغشى الكثير من الأقلية الأوروبية من المستشرقين الفرنسيين وغيرهم من المدارس الاستشراقية الغربية بتعليم اللغة العربية، ولهذا يقول فيرون: "إن الفرنسيين قد فهموا مدى أهمية اللغة العربية، وأنها واسعة الانتشار بين الأهالي ورغم عدم مبالات الفرنسيين باللغات الأجنبية قد اضطروا إلى دراسة العربية الدارجة كما البعض قد درس المكتوبة أيضا"[2].

وأيضا يشخص المستشرق برنار لويس قائلا: "إن ما يقودنا عليه في الرب أن يزداد تمسكنا بمثلنا الغربية كلما ازدادا اتجاه العرب الشرقيين إلينا وذلك يجعل أنفسنا مثالا للفضيلة والتقدم الحضاري فإذا تشبه الشرقيون بنا فذلك جيد والعكس يعد عندنا شرًا فالتقدم هو في محاكاتنا والتقهقر والسقوط هو في عدم التشبه بنا"[3].

ج- الفكر المسيحي، وعلاقته بالسلطات الفرنسية: الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان هدفه الجوهري والأساسي هو احتلال أرض الجزائر، ثم بعدها الغزو الفكري، فقام في بدايته استخدام أسلوب القوى العسكرية للسيطرة والهيمنة على مدينة الجزائر، ثم غرضه الثاني أسنده إلى رجال الدين، بل هناك من السياسيين والعسكريين المتعطشين والمتحمسين لهذا، فأثناء الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م، اصطحب الغزاة مع أهل رجال الدين، وهذا حتى يكتمل الغزو العسكري بالغزو الفكري[4].

وهذا ما كان يأمل إليه الملك الفرنسي ووزراءه، أن يعقب الانتصار العسكري، انتصار المسيحية، فعندما سقطت مدينة الجزائر في جويلية 1830م ودخلها الفرنسيون، صرح الجنرال دوبورمون للقساوسة ورجال الكنيسة قائلا: "إنكم أعدتم معنا فتح الباب المسيحية في إفريقيا، ولنأمل أن تضيء قريبا الحضارة التي انطفأت في هذه

[1] - انظر: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المرجع السابق، ص 134-135.

[2] - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحضاري، المرجع السابق، ص 167.

[3] - برنار لونيس، الإسلام والغرب، تر: قسم التأليف، بدار الرشيد، دار الرشيد، بيروت، ط1، 1994م، ص 58.

[4] - عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، وزارة المجاهدين، ط1، الجزائر، 2015م، ص 66.

الربوع"[1]، فالقوات العسكرية يعتقدون في أنفسهم أنهم لهم رسالة حضارية يقومون بنشرها تحت راية المسيحية وفور سقوط مدينة الجزائر بيدهم أمر حكامهم ومسؤولهم قوتهم العسكرية للنهب والتدمير بتحويل المساجد إلى كنائس[2]، فالفرنسيون ميزتهم لا يهدمون المساجد بل يتخذونهم اسطبلا للخيل، أما الانجليز ينشئون بجواره اللهو والفجور والخمر ليجذب الشباب والرجال أو لينتزعهم من رحاب الدين، أما الإيطاليين فيهدمون المساجد حتى لا يستطيع المصلون يؤدون الصلاة[3].

فالعلاقة كانت وطيدة بينهما، حيث كانت القوات العسكرية تقوم بإلغاء شرعية الأعياد الدينية الإسلامية، والاستيلاء على الأوقاف الإسلامية، وإحلال مكانها، وفسح المجال للمبشرين لإرجاع هذا الشعب إلى حضيرة الدين المسيحي[4]، فنظرة الاستعمار الفرنسي للدين الإسلامي والشعور العقائدي للجزائريين عملية استفزازية فأهانوا بيوت الله كالسير على الأقدام في المساجد وتحويلها إلى كنائس، ومستشفيات، وملاجئ، وإلحاق الأوقاف بالإدارة الفرنسية أي أملاك الدولة، وذلك من أجل ضرب التعليم العربي الإسلامي في الصميم، وجعل مقابر المسلمين طرقات عمومية، وإرسال رفات الأموات إلى مرسيليا لصنع فحم العظام[5]، فبعد انتصار القوات الفرنسية العسكرية على المقاومة الوطنية، اشتدت حركة الإرساليات البشرية التي وجدت الباب مفتوحا على مصرعيه، والتحفيز والتشجيع الكامل من العسكريين الفرنسيين، فكان منهم بعثات رسالية منظمة مدروسة كالإخوان، والأخوات البيض وهذا ما يذكره حسين رايس، وإخوان المذهب الكاثوليكي وغيرهم، كما عين لأول مرة الاسقف دبوش (Dupuch) للقيام بنشر الدعوة المسيحية والدعاية لها بين الجزائريين، فقد ترك لويس فيلو (L.Veillot) في كتاباته ما يلي: "إن الإنسان يكون أعمى إذا لم يدرك أن العناية الإلهية تعمل للقضاء على الإسلام... وقتها تصبح الجزائر مملكة مسيحية ولن تكون مسلمة"[6].

وأيضا أن الملك الفرنسي قال: "إن العرب لن يكونوا فرنسيين إلا عندما يصبحون مسيحيين، أما لامورسيير (Lamor Ciere) فقد قال اعتزار بعض أن نجح في إخماد بعض الثورات الجزائرية "لقد رأيت الآباء

[1] – عبد الجليل التميمي، التفكير الديني والتبشيري، المجلة المغربية التاريخية، ع1، 1974م، ص 14.
[2] – عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 67.
[3] – المرجع نفسه، ص 67.
[4] – عبد الجليل التميمي، دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1830-1881م، المجلة المغربية، ع3، 1975م، ص 15.
[5] – رايس حسين ، بعض جذور الإشكالية الثقافية حاليا بالمغرب العربي، شؤون دينيةن ع30، ص 32.
[6] – رايس حسين، المرجع السابق، ص 31.

يعملون، لقد أجبتهم، وقد علموني أنه يوجد انتصار آخر فوق كل انتصار هو ذلك الذي ننتصر فيه أكثر من أي انتصار لقهر العالم"[1]، فالجنرال بيجو اشتهر بسياسته المعروفة بوجهين بسياسة الأرض المحروقة والتدمير الثقافي والحضاري للمجتمع الجزائري، ومن جهة أخرى يقدم مساعدات ضرورية للمبشرين الذين ازداد نفوذهم في هذه الفترة لأنهم لاقوا كل الدعم والصدر الرحب والاستقبال الجيد من العسكريين والسياسيين على حد سواء، وفي إحدى هجومات بيجو المسلحة على القرى الجزائرية انتزع هذا الأخير مائتين وخمسين طفلا من قرية بوفاريك بعد أن فتت وشتت عائلاتهم، وشردها، وقام بتقديم هؤلاء الأطفال إلى الأب بريمو (Brumeauld) مخاطبا إياه "إنهم يتامى لقطوا في ساحات الوغى ربوهم واجعلوهم مسيحيين"[2].

ولا شك أن المبشرين لديهم أساليب وطرق واضحة ومدروسة لتحضير عملية الاستعمار الكاملة، فالبلاد العربية حافلة بهذه الإرساليات والبعثات البشرية والهدف الأساسي من وراء هذا كله القضاء ومحاربة الإسلام باعتباره العنصر الخطير بالنسبة إليهم، إذا تغلغل داخل المجتمع لا يمكن التغلب عليه إلا عن طريق التحايل، والمراوغة، وهذا ما عبر عنه الاستعمار الفرنسي عن قلقهم وخوفهم من هذا الإسلام فيقول "إن المسلمين إذا اعتنقوا الدين المسيحي فإنهم سيظهرون لنا الطاعة ويصبحون إخوانا لنا...ألا تتطلب سعادة هؤلاء الأشقياء أن تقوم بهذه المحاولة إننا عندما نقدم لهم العقيدة الجديدة سنضع حدا لهذا الفيض الشنيع لطبائعهم وأخلاقهم والذي يمتاز به هؤلاء الذين يسيرهم القرآن"[3].

نستنتج من هذه المقولة أنه وجود علاقة وطيدة ومتكاملة بين الاستعمار الفرنسي، والمسيحية عندما يتعلق الأمر بمحاربة الإسلام والمسلمين بل المسيحية تطورت كثيرا حينما وجدت تهيئة الأرضية، والدعم والاهتمام والمساندة من طرف أصحاب القرار الحاقدين والكارهين الدين الإسلامي والعروبة، فتعاونت تعاونا كبيرا في هذا الميدان مع الهيئات التبشيرية المسيحية من مختلف أنحاء العالم للقضاء على الإسلام الذي وقف أمامها مانعا وحاجزا لاختراق المجتمع الجزائري، فطلت أحوال شؤون الدين الإسلامي منذ الاحتلال حتى الاستقلال خاضعة تحت وطأة الاستعمار[4].

[1] – عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 68.
[2] – رايس حسين، المرجع السابق، ص 33.
[3] – عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 68.
[4] – المرجع نفسه، ص 69.

ويذكر شارل روبير أجرون أنعه كلما تولى حاكما عاما في الجزائر إلا زاد الأمر سوءا على سوء، ولا تختلف سياستهم، وإنما هدفهم واحد هو تحويل وتعريف الشعب الجزائري عن دينه والعمل على تنصيره، حيث فرض الحاكم شانزي هو الآخر رقابة شديدة على رجال الدين الإسلامي عامة في إطار مشروعه القضاء على المدارس الإسلامية، وإعطائها الطابع الفرنسي المحض، ولم يتسامح مع تعليم القرآن الكريم، بل أصدر قرارات صارمة وشديدة تمثلت بمراقبة ومتابعة المدرسين وإعطائهم رخص التنقل، ويمنع منعا باتا أن تفتح مدرسة قرآنية بدون مشاوراته وموافقته، وذلك يتم وفق إجراءات وتحقيق اللازم حول شخصية المدرس، فإذا وافق الشروط التي يمليها عليهم فمنحت له رخصة، وإذا لم يوافق على الشروط منع من فتحها[1].

فالحكام أعطوا اهتماما ودعما لحركة التبشير والتنصير في الجزائر، وكذلك الجمعيات الدينية المختلفة فهنا الأقلية الأوروبية في الجزائر رفضت هذا الامتياز والاهتمام الكثير، بل حتى النواب، وخاصة المدارس الدينية التي تكفل بها الكاردينال لافيجري والمبشرون، حيث طالبوا قروض ومساعدات مالية من الكاثوليك الفرنسي والأجانب فاستجاب أحدهم اسمه ميلو (L'Abbe Millot) مصرحا بكلامه أمام جمعية الكاثوليك الفرنسيين بتاريخ: 1877/4/6 إن سياسة التنصير هي وحدها الكافية لإدماج الجزائريين وعملا لله سنوحد ونجمع مصالح ديننا مع مصالح الوطن[2]. وخلال هذا الموقف المساند والمدعم، استطاعت الحركة التبشرية والتنصير أن تفتح مدارس دينية حرة تنتشر في الجزائر لتساعد المدارس الحكومية، وخاصة في بعض المناطق التي كان يصعب الوصول إليها لتأسيس مدارس رسمية كمنطقة الصحراء[3].

فالمحاولات التبشيرية استطاعت أن تتوسع في بعض المناطق كمنطقة الأوراس، ورقلة، والأغواط، ولكنها فشلت في بعض المناطق مثل غرداية، وهذا يعود لتمسك المدينة بدينهم الإسلامي، ولم يلتحق بها الجزائريين بل التحق بها الأطفال اليهود في هذه المدن الذين كانوا يتلقون بعض التعليم التربوي والمهني، ولكن الموجة الحقيقية والفعلية التي بدأت بطريقة مدروسة وممنهجة لتنصير الأمة الجزائرية خصوصا مع وصول الكاريدنال لافيجري إلى أرض الجزائر، الذي يعد الأب الروحي للتبشر في الجزائر، بل في إفريقيا قاطبة حيث سنة (1866-1867) ظهرت أحداث صعبة وشديدة على الشعب الجزائري ألا وهي ظاهرة المجاعة، فالشعب الجزائري برمته عاش في هذه الفترة مرارة الفقر والجوع، والمرض فاختنمت الجمعيات الدينية المسيحية التودد والتقرب للجزائريين بتقديم خدمات

[1] -Charles Rober Ageron, Op-Cit, p 308.
[2] -Charles Robert Ageron, Op-Cit, p 303.
[3] - Merad (A), Regard sur l(euseignement des muslumans en Algerie 1830-1960 engleunt juin – juillet 1963, p 599.

جليلة ومساعدات منها الأكل والمشرب والتمريض واستهداف فئة الأيتام، فمصادر التمويل كانت متنوعة منها المساعدات التي كانت تمنحها السلطة الفرنسية لهؤلاء، وكذلك كانت مصادر تمويل مستقلة التي يتم بها شراء قسيسين، ورجال الدين أراضي زراعية، وتوظيف عوائدها المالية في خدمة المسيحية، وأيضا الاعتماد على التبرعات وهبات وذلك من أجل تنصير الشعب الجزائري، ولنطرح السؤال: هل نجح التبشر الفرنسي في الجزائر لتحقيق المشروع الاستيطاني؟ وما علاقة الكاردينال لافيجري بالسلطات الفرنسية؟

فالحملة الفرنسية جذورها تعود إلى الحقد والكراهية للدين الإسلامي نظرا للصراعات التي كانت قائمة من قبل الحروب الصليبية والإسلام، فالسلطات الفرنسية جعلت نفسها خادمة للمسيحية والكنيسة الكاثوليكية، واحتلالها للجزائر كان من أجل نيل وسام شرق البابا في أوروبا وهذا ما صرح له وزير الحربية كليرمون نير (Clermont Tonner) وهو عقيد لهيئة الأركان جرى حوار ونقاش بينه وبين الملك شارل العاشر سنة 1827 "يمكن لنا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نمدن الأهالي، ونجعلهم مسيحيين"[1]، وأيضا بتاريخ 2 مارس 1830 بين أهداف الحملة "يجب أن يرضي ذلك شرف فرنسا ويرجع بفضل العناية الإلهية بالفائدة على المسيحية"[2].

فالسلطات الفرنسية أنها كانت تدرك أن المدرسة هي القوة الصامتة لتأثير عليهم بالتعليم المسيحي أكثر من أي قوة ثانية، وهذا التأثير يؤثر على الإطارات السامية في أوطانهم، ومن بين الأساليب والأدوات التعليمية للتبشير والتنصير منها:

- إنشاء المدارس والمعاهد، وذلك من أجل إقامة منظومة تعليمية بطابع تنصيري منظم، ومعظم الأساتذة هم من رجال المسيحيين، وهذا التعليم كان موجه للتعليم الجزائريين تحت إشراف ثلاث جمعيات وهي الآباء اليسوعيين، والآباء البيض، ومبشرو ميل دماي البروتستانية، حيث تمكن المنصرون من بناء مدارس في ظل التعليم التبشري، فقد أنشؤوا أكثر من خمسة عشر مدرسة بين ابتدائية ومهنية تحتوي على 1000 طالب تتركز معظمها في منطقة القبائل والتي كانت نقطة انطلاق العمل التبشري بالجزائر[3]. ويذكر يحي بوعزيز "بأنه لم يقف الأمر عند هذا الحد بل أن السلطات الفرنسية كانت تنزع الأراضي من أصحابها الجزائريين، والتي تبيعها بدورها للمستوطنين الأوروبيين

[1] - بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية في الجزائر (1830-1871م)، الجزائر، دار حلب، 2009م، ص 15.

[2] - شاوسحباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي في الجزائر (1830-1962م)، الجزائر، دار هومة، 1998م، ص 12.

[3] - عبد القادر بوحوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص 67.

في حالة عجزها المالي"[1]، حيث وصف القنصل الأمريكي بالجزائر قبل الاحتلال شارل ويليام مدينة الجزائر بقوله "إذا نظرت إلى مدينة الجزائر من البحر فستبدوا لك في شكلها، ولونها أشبه ما تكون بشراع سفيتنة ينتشر في مرج أخضر اللون والجبل المشرف عليه، والأراضي المزرعو المحيطة بها، والتي تغطيها المنازل البيضاء وبعضها من المباني الضخمة تترك في نفسك انطباعا وأنت تقترب منها بأنك تشاهد واحدة من أجمل شواطئ البحر المتوسط[2].

وأيضا يذكر أبو القاسم سعد الله، يقول "نشطت حركة الهجرة بعد ذلك فتقرر تهجير مائة ألف أوروبي، واعتمد على المجلس الوطني الفرنسي بـــ خمسون مليون فرنك لإنشاء مراكز ومستوطنات، وتم تخصيص أراضي للمهاجرين تتراوح ما بين 12 إلى 20 هكتار ومعها منازل وحيوانات والآلات الزراعية، حيث بلغ عدد القرى الاستعمارية المنشأة فيها ما بين سنوات 1850-1857م، الكثير من القرى والمستوطنات[3].

وخلا نشاطه وتعامله استقبل لافيجري من طرف الأقلية الأوروبية، جمع غفير ومن الجزائريين، وأيضا رجال الدين الاكليروس، وممثلي الجمعيات الدينية المسيحية بالجزائر، وهذا الاستقبال كان له أثر بليغ في رفع المعنويات، وتحديد الأولويات نشاطه التبشري بالجزائر[4].

ويذكر مصطفى الأشرف "أن هذه الجمعية الدينية نوه إليها بيجو بالعلاقات المتينة الكائنة بين الراهب نوه إليها وعبر عنه يقينه بقوله "إن الخصال الحميدة على استمالة قلوب العرب إلينا بعد أقصفناهم بقوة السلاح"[5].

وكذلك المجلة لعبت دورا كبيرا للاطلاع الرأي العام المسيحي في الجزائر وفرنسا على نشاط التبشري، والتي استطاع من خلالها فرض وجوده، وجلب أنصار عديدين إليه وعمل عليها شخصيات دينية لامع حتى تكون سندا قويا له أثناء نشاطه بالجزائر[6]، فالعلاقة بين السياسية التبشرية المسيحية كانت وطيدة، إذ أنهما وجهان لعملة واحدة، وهدف واحد، وهذا يتضح ما قاله لافيجري بقوله "إن المسلمين يمثلون حجرة عشرة أمام التبشير المسيحي لذلك وجب التغلغل في وسطهم بتحفيز وتشجيع تقبلهم المسيحية بشكل جماعي، وهذه العملية تدوم قرونا

[1] – يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ص 107.

[2] – شارلر ويليام، مذكرات شارلر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)، تعريب وتعليق: إسماعيل العربي، ش و ت، الجزائر، 1892م، ص 74.

[3] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 109.

[4] -Bounrard (m), le gardinal lavigerie t1, libraire pausseelgne, paris, 1998, p 6.

[5] – مصطفى الأشراف، الجزائر والأمة، المرجع السابق، ص 175.

[6] – سعيد مزيان، المرجع السابق، ص 67.

كاملة[1]، نستخلص أن الكاريدنال لافيجري أراد يهيء الجو الملائم ويؤطر بتنظيماته وتخطيطه من أجل إدماج المجتمع الجزائري بالترقية الاجتماعية، وهذا يتم عن طريق التعليم والأعمال الخيرية، ومساعدتهم لجلب المواطنين إليهم، ولقد عرفت سياسة الكاردينال لافيجري جملة من المشاريع منها:

- تشجيع لعملية الاستيطان في الجزائر، فلما عين مطرانا كان عدد الأوروبيين يصل إلى 92 ألف مستوطن دون حساب العسكريين، والباقي خليط من إسبان والمالطيين والألمان والسويسريين وغيرهم[2].

وعليه نطرح جملة من التساؤلات، كيف توافدت هذه الفئات المختلف إلى الجزائر، لأن الأقلية الأوروبية هي السند للقوات العسكرية، ضد أي حركة جزائرية مناهضة للاستعمار وأن الحكومة الفرنسية تنظر من الواجب أن تبقى الجزائر بلدا فلاحيا حتى لا تضايق الصناعة الفرنسية من جهة، وتبقى سوقا لتعريف المنتوجات الصناعية الفرنسية ومصدرا للمواد الأولية من جهة أخرى[3]، وكذلك أن لافيجري أرسل رسالة تعبر عن حزنه الشديد لما رآه من الأقلية الأوروبية، وهم يجوبون الشوارع، ويعيشون حياة البؤس والشقاء، نتيجة الإهمال والتعسف في حقهم خاصة أولئك الذين أبعدوا من عائلاتهم أو من كانت عائلاتهم بعيدة عنهم، فأنشأ ملاجئ ووضع قوانين محكمة تسيره، ويحتوي الملجئ على مائة سرير بحيث أن يستقبلوا مجانا ويضمن لهم التكفل التام حتى الممات والفحص عليهم بعناية، ولهم حق الأولوية داخل المؤسسة[4]، وذلك راجع للاهتمام الكبير بفئة الأقلية الأوروبية الذين تدفقوا نحو الجزائر وبلغوا الشيخوخة، وحتى يطمئن لافيجري الأقلية الأوروبية من الضياع والتهميش فقال لهم: "إني سعيد بإعلامكم رسميا عن تأسيس دار العجزة والمرضى الحوادث المهنية بمستعمراتنا الجزائر...مقرها يا عالي بوزريعة[5].

ثانيا: امتيازات الأقلية الأوروبية في الجزائر: خلال هذا العنصر سوف نتحدث فيه عن نقاط أساسية تتمثل فيما يلي:

أولا: الملكية العقارية، ثنايا الجانب الإداري، ثالثا أهم مراكز الاستيطان ثم علاقة الأقلية الأوروبية في الجزائر.

---

[1] - المرجع نفسه، ص 68.

[2] - يحي بوعزيز، سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر من خلال أقواله ووسائله (1852-1870م)، ع50، 1979، ص 16.

[3] - سعيد مزيان، المرجع السابق، ص 110.

[4] - Charles Lawigerie, Œuvres Charies t2, Le braire paussulgue frere, Paris, 1884, p 573.

[5] - سعيد مزيان، المرجع السابق، ص 158.

1- الملكية العقارية: تعتبر الملكية ظاهرة اجتماعية واقتصادية وإنسانية، حيث ظهرت بظهور أول تجمع إنساني، بل مع ظهور الإنسان على هذه الأرض، كما أنها تطورت في كل جوانبها بتطور المجتمعات البشرية، وعلى هذا اهتمت بها الشرائع القديمة والحديثة بحق الملكية، وهذا انطلاقا من غريزة حب التملك لدى الإنسان، وحقه الطبيعي والأساسي في الملكية، وعليه نطرح السؤال ما مفهوم الملكية العقارية، وما هي أهم التشريعات التي جاءت بها السلطات الفرنسية.

1-1- مفهوم الملكية العقارية: الملكية العقارية لفظة مركبة من كلمتين هما الملكية والعقار، فالملكية نسبة إلى الملك، وجاء في لسان العرب لابن منظور "الملك ما ملكت اليد من المال، والملك احتواء الشيء والقدرة على الاستبداد به"[1]، وأيضا جاء في قاموس المحيط من ملك يملك ملكا، وهو احتواء الشيء، والقدرة على الاستئثار، ومالك الشيء هو صاحبه، وهو مالكه الإنسان من الأموال سواء كانتا عيانا أو منافع أي بمعنى حيازة الشيء والانتفاع والانفراد والترصف فيه"[2].

وعرفها المشرع الجزائري في مادته 674 ق.م، على أن: "الملكية هي حق التمتع والتصرف في الأشياء بشرط أن لا يستعمل استعمالا تحرمه القوانين والأنظمة"[3].

ومن خلال هذا التعريف نستخلص أن خصائص الملكية تتميز حق استئثاري في أساسه يكون مقصورا على صاحبه دون غيره، وثانيا أنه حق جامع بمعنى أن للشخص على الشيء ما دام محل الحق، وثالثا أنه دائم بمعنى أنه ليس مؤقت بطبيعته، وهذا مفاده أن الملكية هي الاستغلال والتصرف والاستغلال على وجه الدوام، والمشرع الفرنسي في مادته 544 هي سلطة المالك في أن يتصرف في ملكه تصرفا مطلقا[4].

1-2- مفهوم العقار اصطلاحا: فهو كل مال ثابت في حيزه لا يمكن نقله من مكان إلى آخر دون تلف حسب المادة 1/683.

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، م3، بيروت، لبنان، ج3، ص 528.

[2] - الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج3، ص 320.

[3] - المادة 674 ق.م

[4] - بلحاج العربي، الحقوق العينية في القانون المدني الجزائري في ضوء إحداث الاجتهاد القضائية المشهورة للمحكمة العليا، دراسة مقارنة، دار هومة، ط3، 2017م، ص 42-43.

أما الجانب الفقهي هو ذلك الشيء المستقر في مكانه بوضعية تجعله غير قابل للتنقل منه مكان آخر دون تلف[1].

ومن هذه التعاريف نستخلص أن هذه العقارات تكون حسب طبيعتها، وعلى سبيل المثال الأراضي عموما، وما يلتصق بها من الأبنية والمقالع والمحاجر والأشجار، وإما أن تكون عقارات بتخصيص وهي المنقولات التي يضعها مالكها في عقار له بشكل فعلي لخدمة العقار واستغلاله، ومن ثم يعامله معاملة العقار لأنه ثابت، وقد تكون عقارات غير مادية كحق الانتفاع، حقوق الارتفاق، وحق الشفعة.

1-3-أهم التشريعات الملكية العقارية: كانت الملكية العقارية قبل الاستعمار الفرنسي مقسمة ما يعرف بأراضي العرش، وهي تلك الأراضي التي تستخدم جماعيا من طرف جماعات عرش معين، فكانت أغلب الأراضي من هذا الشكل، ثم أراضي ملك وهي تلك الأراضي التي تملكها أشخاص، أو عائلات بصفة فردية أو مشاعة بينهم، ولكن ليس لها عقود والنوع الآخر الأراضي الحبوس أو الأوقاف، وهي تلك العقارات التي حبست لفائدة مشاريع دينية أو خيرية، أما في المرحلة الاستعمار الفرنسي تميزت بالاستيلاء على أراضي الجزائريين بشتى الطرق، والوسائل المادية، والقانونية[2]، ومن بين أهم النصوص الصادرة في شأن التشريعات حيث عملت السلطات الفرنسية من أجل نجاح مشروع عملية الاستيطان على تهيئة وتحضير الجو المناسب والملائم لتوطين الأوروبيين المهاجرين نحو الجزائر، فعملت السياسة الاستعمارية الاستيطانية إخضاع هؤلاء الثائرين عن طريق المقاومة، بالاستيلاء على أراضيهم ومصادرتها بالعنف والقمع وطردهم إلى أماكن بعيدة، حيث جعلوا من امتلاكهم للأرض هي العنصر الجوهري والأساسي لتثبيت مشروع الاستيطان الفرنسي في الجزائر فسارعت السلطات الفرنسية عن تقرير الهيمنة والسيطرة على أملاك الجزائريين من خلال العديد من التشريعات والقوانين[3].

ولمعرفة كيفية استطاعت إدارة السلطات الفرنسية تمكنها من مصادرة الأراضي الجزائريين وتجريدهم منها، ثم نقلها إلى الأقليات الأوروبية في الجزائر من خلال جملة من التشريعات القانونية والمراسيم والتنظيمات، وذلك وعلاقتها بالأقليات الأوروبية لتوسيع وانتشار ظاهرة الاستيطان وتطوره.

---

[1] - المادة 40 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المؤرخ 02/25 آخر تعديلات 2008، ج.ر، ع26، 2008/04/23.

[2]- بن عبيدة عبد الحفيظ، إثبات الملكية العقارية، والحقوق الهيمنة العقارية في التشريع الجزائري، ط8، دار هومة، الجزائر، سنة 2013، ص 09.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، ج1، المرجع السابق، ص 76.

-قرار 1830/09/08 تميز بالاستيلاء على الأراضي الجزائريين منها البايلك، وأراضي الموظفين الأتراك الذين تركوا البلاد وأملاك الحبوس، هذه الأراضي تقود للإدارة الفرنسية التي حلت محل الأتراك.

-قرار 1831/09/10 الذي خص فئة معينة تمثلت بأملاك الداي والبايات الذين غادروا البلاد.

-مرسم 1834/07/22 وهذا المرسوم تضمن بالاحتفاظ بالجزائر، وهذا بناء على توصيات اللجنة الإفريقية التي جاءت إلى الجزائر، والتي نصت بقرار في 1841/03/30 الذي نص بحجز أراضي القبائل الموجودة بمدينة معسكر[1].

-أمر 1844/10/01 ثم أمر 1846/07/02 الأول يتعلق برقع كل اعتراض على أموال الحبوس، وإخضاع المنازعات المتعلقة بها المحاكم الفرنسية، كذلك هذا الأمر ينص على شرعية ما كانت تملكه الأقليات الأوروبية، من قبل وصادق على العقود العقارية السابقة، سوف تكون محل رعاية القانون الفرنسي مستقبلا، وهذا الأمر حدد وضمن الحقوق العقارية للأوروبيين الحائزين على أراضي زراعية[2]، والثاني تعتبر الأراضي الغير المملوكة للأشخاص معينين بدون مالك وبالتالي تؤول ملكيتها إلى الدولة الفرنسية، وكان الغرض من هذين الأمرين الاستيلاء على الأراضي الحبوس، وأراضي المواطنين الذين لا يملكون حينها عقود الملكية لأن الأرض كانت تستغل معظمها جماعيا من طرف سكان القرية أو القبيلة أو العرش[3].

-قرار أكتوبر 1845 نص هذا القرار على أولئك الثائرين، والمشاركين في المقاومة سواء عن طريق حمل السلاح أو تأييدها أو اتخاذ أي موقفا سلبيا ضد السلطات الفرنسية سواء قريبا أو بعيدا.

-مرسوم 1848/09/19 ينص في مادته الأولى بتقديم مساعدات مالية تقدر بخمسون مليون فرنك فرنسي لوزارة الحربية من أجل تغطية جميع النفقات خلال السنوات ما بين (1848-1851) التي تخص المصلحة العامة المتمثلة في تأسيس مستعمرات فلاحية زراعية في الجزائر، من ازدهار ورفاهية الأقليات الأوروبية المتواجدة في الجزائر، أما المادة الثانية نصت على تقسيم الأراضي إلى قطع التي تتراوح مساحتها ما بين اثنين إلى عشرة هكتارات حتى يتناسب مع أفراد العائلة، من جميع النواحي من حيث الأراضي المقدمة والمساعدات المالية الضرورية وتوفير الأمن والاستقرار أما المادة الرابعة والخامسة فإنها تنصان على شروط معينة ومحددة الامتلاك الأراضي، وفي حالة

[1]- سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، ص 78.

[2] -Mohamed eyses ; les origines de crise agricole en Algérie du constamment de 1846 à la natiorma lezation les 1962 Alger, P 10.

[3]- بن عيدة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 10.

عدم استقلالها لمدة ومحددة الامتلاك الأراضي، وفي حالة عدم المادة العاشرة المستوطن المتحصل على قطعة أرض يجب عليه الالتحاق فورا[1].

-قانون 1851/06/16 نص على ثلاث نقاط أساسية للملكية العقارية وهي كالآتي:

1-من حق السلطات الفرنسية للقبيلة لأشخاص أجانب عنها ولا يجوز تحويلها للدولة فالمشرع لديه قصد متمثل في عدم الخروج عن مبدأ شرعية القانون.

2-عدم انتقال الملكية العقارية للقبيلة لأشخاص أجانب عنها ولا يجوز تحويلها للدولة فالمشرع لديه قصد متمثل في عدم الخروج عن مبدأ شرعية القانون.

-يجب الانقياد للقواعد الإجرائية وعدم مخالفتها كما سمح للأهالي لرجوع لقوانين الشريعة الإسلامية[2]، وهذا ما جاء في نص المادة الثانية التي تنص بما يلي: "الاعتراف بالوقفية العقارية للأهالي، التي كانت موجودة عند الاحتلال أو التي تم تسويتها أو توثيقها بعد الاحتلال بصفتها أراضي ملك أو أراضي لها حق الشفعة التابعة للخواص أو القبائل أو ملحقة القبائل أما الرابعة عشر تنص حق القبائل في التمتع يمتلكها ومنع الاستيطان في أراضيها حيث ينص على ما يلي: "كل أرض تقع في حدود أي قبيلة تعد ملكية أو تم منحها في إطار الانتفاع، لا يسمح بمحنها لأي شخص أجنبي كائن ما كان[3].

ما نستخلصه من هذا النص القانوني هو تقسيم الأراضي والممتلكات العرش والقبيلة إلى ممتلكات خاصة، وإخضاع جميع المعاملات التي يكون أحد أطرافها أوروبيا إلى القانون الفرنسي، أما بين الأهالي الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية حيث اعتمد هذا القانون إلى فكرة القبيلة ليس حق الملكية الأرض.

بل لهم حق الانتفاع بها فقط مع دفع الضريبة الجبرية وذلك لتسهيل وضع طريقة جديدة في نظام خاص على غرار ما كانت عليه الدولة العثمانية[4].

---

[1] -Bultetui officiel des actas du gravement de Algérie, 1946, P 249.

[2]- أنظر: قنون حياة، الاستيطان الفرنسي ومصادره ممتلكات الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسط، مجلة دولية مجلة مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية 2 حضارة المغرب الإسلامي، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، مج3، الع1، ص 151.

[3] -Merier (Emst) les propriété foncuere chez les musulmane d'Alger emst leraux éditeur , Paris , 1991 ; P 16.

[4]- بن سليمان عبد النور، المرجع السابق، ص 110.

*- أنظر: الملحق رقم 01 لقانون 1863/04/22 القرار المشيخي.

-قانون 1863/04/22 لسيناتوس كونصول* المستوحي من الإمبراطور نابليون الثالث الخاص بتقسيم أراضي العرش بين سكان القبائل لتصبح ملكا للأفراد، وبذلك ضمان وتحويلها إلى الأقليات الأوروبية بواسطة تنازلات فردية، ويمكن إلزام المالك بديع عقاره عن طريق الحفظ والتهديد أو التفقير والتحايل، وكذلك يعتبر منعرجا حاسما في مجال الهيمنة والسيطرة على أراضي الجزائريين لما أحدثه من تفكيك القبائل، والبيئة الاجتماعية والاقتصادية باعتباره إجراء ذو أبعاد سياسية عميقة، وهدف هذا القانون يرمي إلى رسم الحدود الأراضي القبائل وتفكيك كل عرش إلى دواوير، ثم توزيعها إلى ملكيان فردية بين أهالي كل دوار[1].

وكذلك يعد وثيقة دستورية لها أهمية في تاريخ الريف الجزائري منذ بداية غزو القوات العسكرية الفرنسية وتعود أعميته إلى عدة عوامل أساسية منها هدم البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري وثانيا وضع حد للاضطرابات وعدم الاستقرار للملكية العقارية[2].

ويمكن تلخيص أهداف القرار في ثلاثة نقاط أساسية أولا تفكيك القبائل، إلى دواوير فقيرة، ثانيا القضاء على الملكية الجماعية وتطبيق الملكية الفردية ثم تقسيم الأراضي حسب طبيعة ملكيتها[3]، وحسب ما يذكر إبراهيم لونيسي إن نتائج هذا القرار تمثل في عدة نقاط منها:

-عدم الاستطاعة لقيام والاستمرار في استغلال الأراضي وبالتالي بيعها كرها.

-تفكيك ملكية القبائل وإضعاف إمكانية أصحاب الأراضي بزراعتها واستغلالها.

-تسهيل عملية مصادرة الأراضي والسيطرة عليها لغرض عقوبات ومصلحة عامة من أجل شرائها.

-التخلص من روح التكاثف والتعاون وغرس الخلافات والصراعات الداخلية.

-إقرار استتاب الأمن واستقراره وإخضاع الجزائريين إخضاعا كاملا[4].

والغرض من هذه الأوامر والقوانين هو السعي وراء إنجاح مشروع عملية الاستيطان للأقليات الأوروبية المهاجرة نحو الجزائر، وحجته في ذلك أن الكثير من الهكتارات الأراضي غير مستغلية لذا وجب تحويلها إلى المستوطنين وتمكنهم من شرائها، وتحطم البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري عن طريق الاستيلاء

[1]- بن عيدة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 10.

[2]- طرشون نادية، المرجع السابق، ص 331.

[3] -Hamani menouba, l'ampact de la clanisation sur le forcier, le cas de c'est algérien revue options méditerranée, serie B etudes et recthecte N° 72 mourt pelier, 2015, P 37.

[4]- إبراهيم لونيسي، الملكية العقارية في الجزائر في العقار إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962).

الممتلكات والأراضي، واستخدام واستغلال المهاجرين الأوروبيين تحقيق لهم الأمن والاستقرار وحمايتهم وتوفير لهم الإمكانيات اللازمة من بناء والسكك الحديدية وإنشاء السدود، وحفر القنوات، وبناء الكنائس والمدارس ومقرات وهكذا كله تمهيدا وتهيئة لإنشاء مراكز استطانية للمهاجرين الأوروبيين نحو الجزائر، ومن جهة أخرى ضرب وحدة وتماسك القبيلة والعرش بعدما تعرضت للتخلي عن أرزقهم وأراضيهم عن طريق القتل التشريد والاضطهاد.

وهذا الجدول يوضح لنا ما حققه القرار المشيخي 1863/04/22م من تفكيك القبائل[1]:

المقاطعة	اسم القبائل	عدد سكانها	مساحتها
الجزائر	حسن بوعلي	4.600	22.552
وهران	هاشم بن دراوع	1.822	4567
قسنطينة	أولاد عطيه	4440	4.050

هذا القرار استهدف لقبائل الكبرى لتفكيكها وعدم تماسكها مع بعضها البعض نظرا لقوتها وتماسكها وامتدادها الواسع الجغرافي حيث هذه القبائل الكبرى تكتسب سمعة هائلة في أوساط المجتمع وحصول على أراضي شاسعة واسعة حوالي سبعة وأربعون ألف هكتار.

ويذكر المؤرخ شارل أجرون كان التقنيون المكلفون بالمسح يقومون بعمليات سطحية بتعداد بالنظر وكانت المساحات تقدر على وتيرة بسرعة حلقة الثأر ولم تكن المراسيم القديمة التي تحدد الملكيات تحظى بأي اهتمام يذكر، وكانت المعالم توضع حسب ثروات العاملين وتراضيهم[2].

ثالثا: الأقلية الأوروبية في الجزائر وأهم مراكزها: قامت السلطات الفرنسية بتقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم ذات أهمية كبرى، حيث عمدت أولا دراسة طبيعة البلاد الجزائرية والتعرف على ظروفها الاجتماعية والاقتصادية لشعبها، وها هي الآليات، والوسائل المستخدمة، إزاء هذه القضية، فالسلطات الفرنسية، وضعت نصب أعينها، منذ بداية الاحتلال مسألة مصادرة الأراضي الزراعية كجزء من استراتجيتها التي تهدف إلى توطين المهاجرين الأروبيين في الجزائر، وعلى هذا الأساس كان لابد لها من توفير المساحات الأرضية الكافية لإستعاب المهاجرين، وتأمين مصادر العيش.

[1]- صالح حمير، المرجع السابق، ص 127.

[2] -Charls Robert Ageron, Op cit, P 75.

وبذلك كان ظهور أهم المراكز الاســـتطانية التي يؤول إليها المهاجرين الأروبيين نحو الجزائر، وهي كالآتي: إقليم الجزائر العاصمة، الإقليم الوهراني ثم الإقليم القسنطيني[1].

1- مركز الإقليم منطقة الجزائر العاصــمة: حيث قســمت الســلطات الفرنســية المناطق إلى أربعة مناطق وتتمثل فيما يلي:

منطقة دلس (dellys): أنها خضــعت تحت الغزو الفرنســي نتيجة الحملة العســكرية التي قادها الجنرال بيجو عام 1844، وبلغ عدد سكانها في سنة 1864 حوالي 3552 ساكن، واستوطنت هذه الأقليات الأروبية في كل من نشــود (98 مســتوطن)، توارقة (2747) بني تور (4087) وهي حاليا تابعة منطقة تنس (tenes) هذه المنطقة تتميز بأثار قديمة ورومانية، حيث خضــعت تحت الإدارة الاســتعمارية ســنة 1843 فبلغ عدد ســكانها 5759 ساكن من الأروبيين والأهالي ومن أهم قواها الاستيطانية نجد كل من دلس القديمة التي تقدر بعدد سكانها (886) ومونتينون 319 ساكن معظمهم أروبيين وعرفت باسم (cartenna) وحاليا تابعة لشلف.

منطقة الأربعاء: وهي تبعد عن الجزائر العاصمة حوالي 22 كلم تم تأسيسها من طرف المهاجرين الأروبيين سنة 1849[2].

وكذلك هناك مراكز رئيســية تمركزوا فيها المهاجرون الأروبيين بشــكل هائل ومنهم بلدية الشــراقة بئر خادم دالي إبراهيم.

منطقة الشــراقة: في ســنة 1842 تأســســت من طرف الأقليات الأروبية المتواجدة في الجزائر ففي البداية كانت الهجرة إليها بشكل ضئيل، ولكن في سنة 1864 بدأت تتوسع عملية الاستيطان بشكل هائل، حيث بلغ عدد سكانها الذين استوطنوها حوالي 1048 ساكن ومن بين المناطق التابعة لها نجد بيانام (153)، حيث أشرف الكونت "غيو" سنة 1842 على استفال بناء وتوسيع هذه المستوطنات بمساعدة مجموعة من الاختصاصين في الهندسة المعمارية[3].

منطقة بئر خادم: أنتشئت هذه المنطقة قرب نافورة للمســاه، حيث قدر ســكانها ســنة 1864-1212 ســاكن وضــمت إليها عدة مناطق منها بير مندرايس بعدد ســكان يقارب 1019 ســاكن والمحاولة 693 ســاكن معظمهم أروبيون.

---

[1] – زياني فاتح، المرجع السابق، ص 78.

[2] - terssier (octave) opcit, p50.

[3] – زياني فاتح، المرجع السابق، ص 79.

دالي إبراهيم: هذه المنطقة تعد من الأوائل التي هاجر إليها الأروبيين واستوطنوا فيها وهذه منذ سنة 1832 حيث بلغ عدد سكانها سنة 1838م ما يقارب 400 أروبي، وقد بلغ عدد المساكن التي بنيت ب 100 مسكن[1]. أما في سنة 1864م ازداد عدد سكانها وصل إلى 661 ساكن أما العاشور 197 ساكن، وأولاد فايت 268 ساكن[2].

وهناك مستوطنيات كثيرة أخرى منها مستوطنة بوفاريك، مستوطنة شرشال ومستوطنة مليانة.

2– مركز الإقليم الوهراني: في عهد الجنرال بيجو ومساعديه كل من كافينياك، والعقيد بيليسى ولامور سبير قاموا بتوسيع عملية مشروع الاستيطان بشكل هائل في منطقة الغرب الجزائري، وهذا بعد السيطرة، والتحكم في الإقليم، عن طريق القوات العسكرية بالقيام سياسة استيطانية منظمة بمشاركة الجيش والتي تبنها منذ سنة 1841 حيث تم تأسيس مزارع عسكرية في منطقة تسرغين من قبل السبايس في معسكر التين التابع للغليق الأول الخفيف للمشاة استقر المستوطنون ثم شكلت مخيمات سكنية الأمر ببناء قرى استيطانية. أما دي لامور بسيار فكر في تنفيذ استراتيجية مشروعه في إقليم وهران المتمثل في ثلاث مناطق محورية نجد كل من وهران ومستغانم، ومعسكر، وهنا من أجل إسكان عدد كبير من المهاجرين الأروبيين الذي بلغ عددهم حوالي خمسة الآلاف عائلة فلاحية توزعت على اثنين وعشرون منطقة من أراضي تبلغ مساحتها بـــ 80000 هكتار، قدمت إلى الرأسمالية لتحمل مسؤوليتهم بتقديم نفقات متنوعة من إنشاء الطرقات وحصون وسدود الخ، ولتحقيق هذا المشروع راسل لاموربسيار من الحكومة مساعدته بإمداد قروض مالية حيث بلغت 200000 عائلة من أجل توطين أكثر 2332 عائلة طالبا من السلطات الفرنسية تهيئة المكان والمساحة وشق الأبار وبناء الأحواض والسدود لسعى الأراضي الزراعية[3].

وبذلك أصبح إقليم الغرب الوهراني المركز الأساسي لعملية توطين الاستيطان في الجزائر، بل اعتبرت من أهم المدن لجلب استقطاب الأقليات الأروبية المهاجرة نحوه وهذا منذ بداية الغزو القوات العسكرية وخلال سنوات (1837–1846) بدأت الهجرة الأروبية تدفق نحو جنوب وهران وكذا المناطق الداخلية وهذا عند إخماد القوات العسكرية كل من قبيلتي الدواوير والزمالة اللتان استسلما قدرها 140000 هكذا امتدت من وهران إلى عين الترك، وحتى غرب عين المالح المعروفة خلال الفترة الاستعمارية بريو صالادو حيث من الغرب الخميس وجنوبا

[1] -klein henri, les premiers clons, revue les feillets déldjazair, volume 06, alger 1913, p135.
[2] -terssier (octave) opcit, p53.
[3] – انظر: فركوس صالح، المرجع السابق، ص 60.

تسالا فأصبحت هذه المناطق مراكز أساسية لاستقبال المهاجرين الأروبيين نحوها وبعدها تم إنشاء الكثير من المراكز الاستطانية نجد كل من مسرغين وفالمين وغيرها فالأقليات الأوروبية استقرت في مستغانم وأرزيو وتلمسان وبعد مرور من الزمن أصبحت هذه المناطق مدنا مثل سيدي بلعباس، عين تموشنت، ومغنية وبعدها أصبح إقليم ترارة مركزا الجلب لأروبيين والذين كانوا سببا وعائقا لمغادرة القبائل إلى المناطق الصحراوية بعد تجريدهم من أراضيهم[1].

ففي 31 ديسمبر 1845 بلغ عدد المراكز الاستيطانية بإقليم وهران سبعة مراكز أساسية هي تيارت، سيدي بلعباس (1843م) السانية مزغران (1844) سيدي شامي سانت دونيس بسيق وأرزيو (1845) وخلال السنوات 1846 إلى 1851 تم إنشاء وتوسيع خمسة وثلاثين مستوطنة جديدة هي مزغران المرسى الكبير نيمور، سان لوى، رسان كلود، سان لو فالمي، أركول، ما نجان، حاسي بونيف، حاسي بن عقبة بن فريح، حاسي عمور، فلوريس، ميفسور، كلبير دامسم، سوق الميتو، كروبة تونين، عين نويسي، غيفولي، أبو قبر، بليسى، نفزلي، بريا، سفساف المنصورة، عين الترك، تافراوي، سان أندري بمعسكر سان ايبوليت[2] رغم مصادرة الأراضي وتقديمها للأروبيين لإسكانهم فكانت قليلة بالنسبة إليهم حيث وزعت عليهم ما بين 8 و 15 هكتار، والأمراض التي المتنوعة التي انتشرت مثل الكوليرا التفيس الخ ومغادرة الأوربيين، إلا أن السلطات الفرنسية بذلك مجهودات كبيرة لتعويض هؤلاء الذين غادروا البلاد الجزائر وبالفعل تم تمكنوا الحصول على الكثير من الأراضي وبنائها من جديد وزالت حالة البؤس التي كانت عليها من قبل، وإعادة نشاط الحياة من جديد بازدهار وخلال السنوات ما بين 1850-1860 تم تأسيس ثلاثون مركزا استيطانيا جديدا هي بلاد التواريه عين تدليس، عين سيدي الشريف، عين بودينار، جسر الشلف هيناية عين تموشنت (1851) أورياح (1853) بوسفر (1854) بوتليليس، الأندلسيات بوصالح (1855)، عين كيال ولورمال 1856 غليزان 1857، لا تينيراح دوليسر، لا مليطا بيريفو، عينا لعربة تامزوراح 1858، لامور سيير العليل، ريو صالادو، سيدي لحسن، سيدي إبراهيم إلا أن عملية مشروع الاستيطان توقف في فترة الستنيات راجع للمقاومة أولاد سيدي الشيخ 1864 والمجاعة 1867، ونتيجة فكرة

[1] – انظر: الواعر صبرينة، المرجع السابقن ص 244-245.

[2] – فركوس صالح، المرجع السابق، ص 60.

نابليون الثالث حول المملكة العربية حيث لم تؤسس بوغيرت، موكتادوز ليطرمبل، سيدي خالد واد أمبار، باليكا وأنكرمان[1].

ويذكر بن داهة عدة "أنه ارتبط استقرار المستوطنين بهذه المراكز بتوزيع أراضي زراعية على الأقليات الأوروبية الجدد، وتوفير المياه لهم عن طريق حفر الآبار أو جلبها إليهم من جهات أخرى وكذلك منطقة مستغانم تميزت بخصوبة أراضيها وفرة مياهها أنشئت مستوطنة زراعية 1848 وغرست بها الأشجار بمساحة تقدر بـ 45هـ وألحقت أيضا مناطق أخرى كمزغران الوريعة وكريستل وأنشئت بها مراكز جديدة منها خير الدين، وعين تادلس، وحاسي ماماش"[2].

ومن المستوطنات التابعة لإقليم وهران هما مستوطنة دائرة معسكر والتي في سنة 1864 لم تكن سوى قريتين استطانيتين هما سانت أندرى (saint andie) إيبلوليت (saint hyppalite) وضمت مستوطن في حين ضمت سانت إيبولت 178 وسان أندرى 418 وأكثرهم أوريون، أما تلمسان فقد بلغ عددها حوالي ثلاثون ألف ساكن الفرنسي في دائرة تلمسان نجد هينايا، المنصورة صفصاف بريا تيقري وتبقى أهم المستوطنيات من حيث الأهمية الاقتصادية مستوطنة الغزوات نظرا لموقفها الاستراتيجي والجغرافي التجاري من الأسباب لممارسة الصيد حيث أنها قريبة من إسبانيا والمغرب وكذلك كانت أعداد هائلة من المهاجرين[3].

رابعا: دور الأقلية الأوروبية والسلطات الفرنسية في المجتمع الجزائري: خلال هذا العنصر سوف نتناول فيه جملة من الآثار السلبية على المجتمع الجزائري منها الجانب الديني، ثم الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي.

1. الجانب الديني: يعتبر غزو السلطات الفرنسية على الجزائر لعدة اعتبارات، منها الدينية، والاقتصادية، والاجتماعية، فاعتبر الفرنسيون هذا الاحتلال فتحا جديدا للمسيحية وإعادة ذكريات أمجاد الماضي، وتحقيق الفكرة القديمة إفريقيا المسيحية، حيث تحدث أحد الأساقفة قائلا "لقد رأينا الصليب يظهر من جديد على يد أنقاض مقدسة اكتشفت بمعية فرجة منطقة النظير"[4]. فكان هدفهم الوحيد هو طمس ومحو الشخصية الإسلامية بكل الطرق والوسائل، ونقض معاهدة الاستسلام التي كانت تتضمن احترام الدين الإسلامي، وعدم المساس بالمقدسات، وهذا دلالة على كراهية ومدى الحقد الصليبي الذي تمثل بهدم المساجد، والاستيلاء عليها وهذا ما

[1] – انظر: زياني فايتح، المرجع السابق، ص 86.
[2] – بن داهة عدة، المرجع السابق، ج1، ص 114.
[3] – زيان فاتح، المرجع السابق، ص 89.
[4] – عبد الله خليفي، سياسة التنصير في الجزائر، مجلة المصادر، ع9، د.ط، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008م، ص 12.

صرح به وزير الحربية الفرنسية كليرمونت ونير للقائد بورمون لاستعداد لانطلاقه من الميناء الفرنسي مصرحا له: "إن العناية الإلهية تدعو للانتقام في نفس الوقت لدين الملك شارل العاشر والإنسانية وإهانات المسيحيين...إنني أوسل إليك باسم أغلى مصالح الوطن...أن تعزمو على الانتقام للمسيحية...أنه يكون لنا الشرف بجعلهم مسيحيين"[1].

خلال ترسانة القساوسة ظهرت النزعة المسيحية بشكل دقيق التي رافقت القائد دي بورمون، والمتكونة من ستة عشر قسيسا، ونظرا للامتيازات التي امتاز بها رجال الدين، ولهذا القائد الحملة صرح بقوله: "إنكم أعددتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا ولنأمل أن ستعود قريبا الحضارة، والتي انطفأت في هذه الربوع"[2].

نستنتج من هذا التصريح أن المسيحية عملت للقضاء على الدين الإسلامي في الجزائر، وهذا يتضح لنا من صلاتهم المسيحية التي أقيمت في الساحة الرئيسية للقصبة والاحتفال بمناسبة الانتصار وهذا بتاريخ 11 جويلية 1830م كما وجه الملك الشارل العاشر رسالة إلى أساقفة باريس، وهو يؤدي الصلاة في الكنيسة السيدة الإفريقية ويخبره عن انتصارهم لغزو الجزائر يصرح بقوله: "سيدي الأسقف اعتمد على العناية الإلهية لم يخيب أملنا السماء باركت جنودنا وانتصرت العدالة الدين والإنسانية وسقطت الجزائر الخلود الأبدي إلى كل القوى التي توجت بهذا النصر المبين نفتخر بانتزاع إفريقيا[3]. فلما احتلت فرنسا الجزائر في بدايتها قام الجنرال الكونت دي بورمون بتحويل المساجد إلى كنائس، وإلى متاحف على سبيل المثال مسجد ميزو مورتو الموجود في باب عزون حيث حوله إلى مستشفى في البداية ثم بعدها إلى كنيسة خرقا لمعاهدة الاستسلام بل قام بتهديم وتخريب، وانتهاك حرمة المساجد ومقدساتها، حيث يقول السيد بيشون وهو من أقطاب الإدارة الفرنسية في الجزائر الذي كان موجودا في عهد الجنرال دي بورمون قائلا: "إنني منذ وصولي وشروعي في العمل سمعت أن اللجنة المكلفة بالحملات العسكرية لم يابلوا بنظر في الحكومة، فهم يريدون القضاء على المساجد وعلى الدين الإسلامي"[4].

نستنتج من هذه الآراء والأفكار أنهم استخدموا جميع الطرق والأساليب منها حرق المصاحف، نبش القبور وأخذ عظامها لاستخدامها في صناعة السكر ليتم بيعها بالأسواق التجارية في مدينة مرسليا وهذه

[1] – صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، دار الزيتونة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1989م، ص 204.

[2] – عبد الله خليعي، سياسة التنصير، المرجع السابق، ص 133.

[3] – حباسي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية الاستعمار الفرنسي بالجزائر (1830-1962)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008، ص 12.

[4] – حباسي شاوش، مظاهر الروح الصليبية الاستعمار الفرنسي بالجزائر، مجلة الدراسات التاريخية، ع10، جامعة الجزائر، 1997، ص 171.

الانتهاكات الخطيرة تعبر لنا عن مدى حقد وكراهية المسيحية للديانة الإسلامية، ويذكر حمدان خوجة "أن السلطة الاستعمارية منذ دخولها استولت على مساجدنا ومعابدنا، ولم يبق من الأماكن سوى الريع"[1]. وأيضا كتب طوكفيل مصرحا: "أن المسيحية هي ديانة الرجال الأحرار...وأن الفكر المسيحي يجعل كل الناس يولدون سواسية وأننا نحن المسيحيين قضينا على الطبقة وسوينا بين الناس أمام القانون، ونحن الذين ألغينا الرق فافتح الجزائر على مصراعي المسيحية"[2].

وكما تجدر الإشارة أن الجنرال دي بورمون تجد أحد الأساقفة يحرضه، ويشجعه بسياسته وأسلوبه القمعي ضد القضاء على الدين الإسلامي وهو يردد بقوله: "شكرا لكم المساعدة والإجراءات الخيرية التي قدمتها لتحويل المساجد إلى كنائس لصالح المذهب الكاثوليكي حتى يقوم رجال الدين بواجبهم في نشر روح الإنجيل تجربة ونجاعة"[3]. وأيضا تحدث ممثل أساقفة باريس بحرقة وحقد صليبي وهو يمدح الملك شارل العاشر في كنيسة السيد الإفريقية قائلا: "مولاي كم من كرامة اجتمعت في واحدة أي موضوع أحق باعترافاتنا بالجميل، بإعجابنا غير الذي يقوم بهجلالتكم في بيت الإله وعلى أقدام هيكل مريم إن فرنسا قد انتقمت لنفسها وأدركت أنها يمكن أ، تعتمد عليكم مرة أخرى سواء في إعلان أو في تحقيق سعادتها...لقد انتصرت الإنسانية على الإيمان...بابن (سان لوي) أي مشروعه أكبر من ترضية وإفراغ قلبكم الكريم والشريف هكذا أعان الإله القوي الملك المسيحي الذي طلب عونه إن يده معه يا مولاي فلتردد روحك الكبيرة يقينا إن ثقتكم في العون القدسي وفي حماية مريم أم الإله لكم لن تذهب سدى"[4].

خلال هذه الأعمال البشعة من طرف السلطات الفرنسية بالقضاء على الحياة للمؤسسات التعليمية التقليدية والمتمثلة في المساجد والزوايا والكتاتيب، حيث التعلم منذ احتلال الاستعمار الفرنسي أصبح شبه معدوم وخاصة أن المصدر الوحيد لتموين الكتاتيب والتعلم من الأموال الوقفية، فأصبحت بعد ذلك تحت تصرف الخزينة العمومية للسلطات الفرنسية[5].

---

[1]- حمدان خوجة، المرجع السابق، ص 130.

[2]- خديجة بقطاش، الحركة العسكرية الفرنسية في الجزائر (1830-1871)، دار دحلب للنشر، ط1، الجزائر، 1977م، ص 10.

[3]- صالح عوض، المرجع السابق، ص 204.

[4] - صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، المرجع السابق، ص 204.

[5] - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 316.

وفي خضم هذه السياسة الفرنسية التعليمية التنصرية فتح المجال التعليم للمهاجرين الوافدين نحو الجزائر واستقروا فيها فأشرفت على تنظيم القاعات وأماكن التدريس كما خصص لهم مبالغ ضخمة وتشجيعهم على ذلك، حيث أنشئت خمسة مدارس في مدينة الجزائر لاستقبال أطفال الفرنسيين والأوروبيين وكذلك الجزائريين من أراد الالتحاق بها[1].

نستخلص أن الأساليب والوسائل التي اتخذتها السلطات الفرنسية من قمع وهدم المساجد وزوايا وإغلاق بعضها عن طريق أسلوب القوة والعنف والأقوى تمثلت خلق مجتمع أوروبي دخيل على المجتمع الجزائري من أجل تجريد المجتمع الجزائري من هويته وثقافته وإضعاف البنية الاجتماعية وتفكيكها وهذه السياسة تبين لنا الحقد الفرنسي والصليبي.

2. الجانب االاجتماعي: فالسلطات الفرنسية كانت تهدف للاحتفاظ بالجزائر وأنها جزء لا يتجزأ منها إلى الأبد، وهذا يحتاج إلى دراسة تخطيطية وعلمية من جميع الجوانب فانتهج قادتها أسلوب التخريب وتمزيق البنية الاجتماعية وتفكيكها نظرا للعلاقات المجتمع الجزائري المتبنية وتربطه العقيدة الإسلامية المنبثقة من تعاليم الدين الإسلامي ومبادئه فقامت بشتى الوسائل منها:

أ.تفكيك وتمزيق شبكة العلاقات الاجتماعية: فعملت القوات العسكرية الفرنسية على نهب الأرض ومصادرتها من أجل تحقيق مشروع الاستيطان الأوروبي للأقليات الأوروبية وبسط نفوذها وسيادتها العسكرية والثقافية والسياسية على تحطيم البنية الاجتماعية وتمزيق وحدته المتماسكة على مقوماتها مثل التاريخ اللغة والوطن الواحد[2]. وأيضا أن الاستعمار قام بتحويل عدد هائل من الأوروبيين نحو الجزائر على ما تحتويه من خيرات وأرزاق[3]. فكان من وسائله طرد أصحاب الأملاك من أراضيهم وجعلهم مشردين إلى مناطق صحراوية، وجبلية، وخلق مجتمع جديد ممثل في الأغوات والباشوات والعمل ترسيخ الأقليات الأوروبية المختلفة الأجناس بكل ما تحمله من اختلافات من حيث الثقافة والأخلاق والفكر داخل المجتمع الجزائري المسلم[4].

من خلال هذه الأساليب نتجت نتائج وخيمة منها تفشي البطالة داخل المجتمع الجزائري، وهذا الذي وضحته صحيفة النجاح بقولها: "إذا مررت بشوارعنا ومقاهينا تجد السواد الأكبر بالقال والقيل الجلوس على

[1] – جمال قنان، التسليم العملي في الجزائر في عهد الاحتلال (1830-1944)، المرجع السابق، ص 21.
[2] – عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ط1، دار الشهاب، بيروت، 1999م، ص 33.
[3] – مصطفى الإشراف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 22.
[4] – عبد الرشيد زروقة، المرجع السابق، ص 34.

المقاهي فتحتار في أسباب أرزاقهم وأيضا بقوله: "البطالة في الأمة فاشية جدا فلو توجهت يوما إلى أمكنة المنزهة وعرجت على المقاهي العربية لقلت كيف تتصور أن لهؤلاء عائلات وكيف ننسى لهم وهم مخطرون إلى الإنفاق أن يجدوا لوازمه فنح نرجوا من الحكومة أن نلفت أنظارها إلى مسألة البطالة وفشوها بين الأهالي بعضه أوجبت شقاوتهم[1].

وكما استخدم المستعمر مبدأ قديم للفكر الروماني بعبارة (فرق سد) على سبيل المثال تفكيك العشيرة والقبيلة والأفراد، وهذا يؤدي إلى الانقطاع والانعزال على تماسك الحياة الاجتماعية والأسرية[2].

ب.تحفيز وتشجيع مشروع الاستيطان: القوات العسكرية الفرنسية قامت باستئصال السكان الأصليين وإحلال محلهم المهاجرين نحو الجزائر أن يجعلوها إقليميا من فرنسا لموجات هائلة من الأقليات الأوروبية، وذلك بقرارات ومراسيم إدارية من طرف السلطات الفرنسية لنزع ملكيات الأراضي من أصحابها الفلاحين وتخصيصها للمهاجرين الأجانب[3]، حيث عملت فرنسا لدعمهم بجميع الإمكانيات ومنحتهم أفضل الأراضي الخصبة، وذلك لإشعارهم ما قدم لهم فيكونوا مخلصين لحكوماتهم، وفي المقابل تجويع المجتمع الجزائري فينشرون المفاسد، وقد حاولوا تحرير المرأة وإفسادها من فطرتها السليمة ألا وهو الدين الإسلامي[4].

وكذلك هذه القرارات أدت إلى نقص ممتلكات الفلاحين الجزائريين واستيلاء الاستعمار عليها عن طريق الهجرات الجماعية للجزائريين وهجرتهم من أراضيهم نتيجة القمع والقتل والتشريد وسياسة الأرض المحروقة فما بقي للجزائريين سوى تلك الأراضي الغير الخصبة، أما الأقليات الأوروبية استفادوا من الأراضي الخصبة والجيدة، وضف إلى ذلك القروض الفلاحية التي حرم منها أبناء الجزائريين[5]، وكذلك الخسائر والأرواح المرتفعة بشكل هائل، فكانت عواملها متعددة منها، أثار المقاومة وأيضا حدوث الأوبئة والأمراض عبر جهات عديدة، إضافة إلى مجاعات عامي 1867 و1868، حيث تشير الكثير من الإحصائيات الاستنزاف الديمغرافي الحاد الذي شهدته الجزائر، فمن ثلاث ملايين تعدد السكان في سنة 1830م لم يبق منهم إلا 2.462.900، فلم يصل عدد السكان إلى نسبة ثلاث ملايين إلا في سنة 1880، وحسب دراسات الإحصائية أن مجاعة 1867 و1868 قضت على ما

[1] – عبد الحفيظ بن الهاشمي، كثرة الازدحام على المقاهي دليل فشو البطالة، جريدة النجاح، ع850، سنة 1930م، ص 01.
[2] – مالك بن نبي، آفاق جزائرية، مكتبة النهضة الجزائرية، دون تاريخ نشر، ص 195.
[3] – أحمد عميروة وآخرون، المرجع السابق، ص 32.
[4] – محمد شاكر، التاريخ الإسلامي، ج8 العهد العثماني المكتب الإسلامي، ط3، بيروت، 1991م، ص 529.
[5] -Jacque Gauter, Algerie and France 1830-1963, Ball State university in Deana, 1961, p 10.

يقارب مليون نسمة من الشعب الجزائري، أما عدد ضحايا المجاعة ما بين سنة 1886 و1888 حيث بلغ بنصف مليون نسمة، وأيضا ضحايا القتل والقمع من طرف السلطات الفرنسية[1].

ج.الهجرة إلى الخارج: خلال الظلم والتعسف الذي قامت به السلطات الفرنسية اتجاه المجتمع الجزائري، فجرده من كل شيء حتى من شخصيته، وفي نظر القانون الفرنسي لم يبق للفرد الجزائري فردا جزائريا، حتى يرضى أن يندمج إلى فرنسا بمعنى عدم اكتساب الجنسية، وبالتالي لا وزن له ولا قيمة له، فيصير غريبا في مجتمعه شريد ولا بيت يسكنه ولا قانون يحميه لا في مجتمعه ولا رفي بلاد أخرى[2]، فالمجتمع انقسم إلى فئتين الفئة الأولى أنها تقطن بالمدينة وهو عاطل عن العمل وإما أن يبيع العقاقير، وأيضا أن يكون خادما لفرنسا إما محاميا أو صيدليان أما الفئة الثانية تقطن بالبادية بدون فلاحة وماشية وأرض ولا حرث[3]، وهذا أدى إلى تدهور عام وشامل نتجت من ورائه أمراض ومجاعات فتاكة، وقاتلة لأن الفرد الجزائري في نظر المستعمر "أنه لا يصلح إلا أن يكون جنديا أو ليدفع الضرائب الفادحة ولو يبيع آخر معزة يرضعها أبناءه".

3. الجانب الاقتصادي: يعتبر الجانب الاقتصادي من أهم الأسباب الرئيسية لغزو الفرنسي الجزائر، منذ بداية الاحتلال لضرب البنية الاقتصادية وتحطيمها، وتطوير التنمية الاقتصادية على حساب المجتمع الجزائري، وتتمثل الآليات والوسائل المستخدمة لضرب الاقتصاد الجزائري وتحقيق مشروع الاستيطان للأقليات الأوروبية فيما يلي:

أ. مصادرة الأراضي وسلبها: فالسلطات الفرنسية منذ احتلالها استخدمت أسلوب العنف والقوة للاستيلاء وسلب ممتلكات الفلاحين الجزائريين من أراضي ومحلات وعقارات وضمها إلى أملاك السلطات الفرنسية واستقلالها وإما لبيعها بثمن بخس الأقليات الأوروبية، وبناءا مراكز استيطانية وشركات ومحلات تجارية، وهذا ما حدث في عهد الجنرال كلوزيل بإصدار جملة من القوانين بكل أشكالها من الممتلكات الحبوس والوقفية وانتقالها الخدمة مصالح السلطات الفرنسية، حيث صدر قانون أوت 1830 الذي يتعلق بمصادرة أملاك الدولة العثمانية

[1] – الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، المرجع السابق، ص 189.

[2] – فرحات عباس، ليل الاستعمار، المرجع السابق، ص 67.

[3] – مالك بن نبي، شروط النهضة، تر: عمر كامل مسقاوي عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1986م، ص 76.

وأعيانها وهذا أدى إلى فتح المجال للأوروبيين الوافدين نحو الجزائر للمغريات المقدمة لهم[1]، وأيضا قانون سبتمبر 1830، الذي يمنح للأوروبيين امتيازات للاستيلاء واستغلال الأراضي الوقفية وضمها إلى مزارعهم[2].

ب. سياسة فرض الضرائب: استخدمت السلطات الفرنسية السياسة الضريبية في الجانب الاقتصادي عن الطريق القوة وإثقال كاهل الأهالي الجزائريين وإرغامهم بدفع ضرائب جديدة على الفرنسيين والأوروبيين المتواجدين داخل المجتمع الجزائري[3]، وهذا ما ذكره الجنرال كلوزيل في كلامه لتدعيم الأقليات الأوروبية بقوله "قد تمثل دورنا إلى حد التمسك الشديد بالضريبة التي وجدناها صارمة أثناء احتلال البلاد وقد حافظنا بالنظم الذي وضعه أحمد باي وواصلنا في كل من وهران لتطبيق سياسة التي انتهجها عبد القادر[4]، وأيضا ذكر الجنرال سانت أرنو يجب أن نثقل كاهلهم بضرائب مرهقة حتى يتعذر عليهم الحياة فلا يجدون ما يسدون بهم يتعذر عليهم الحياة فلا يجدون ما يسدون بهم رمقهم فيصبحون بين خيارين لا ثالث لهم إما أن يثوروا وإما أن ينخرطوا في الجيش الفرنسي[5]. ولتحقيق هذا الهدف قامت السلطات الفرنسية بسلب ما بأيدي الفلاحين الجزائريين من أراضي بشتى الطرق والوسائل وتقديم للمهاجرين الأوروبيين الوافدين إلى الجزائر ومن أبرز الطرق التي اتبعتها السلطات الاستعمارية لتحقيقها تمثلت فيما يلي:

- استغلال السلطات الفرنسية عن عدم تقديم الفلاحين الجزائريين عقود الملكية لأراضيهم التي تثبت أنها لهم[6]. حيث أصدرت جملة من القوانين منها قانون في 01-10-1944 خاصا بالأوقاف والممتلكات العقارية ووزعت بنسبة هائلة من الأراضي على الأوروبيين الوافدين نحو الجزائر فوضعت يدها على كل الأراضي غير مزروعة والتي تقع في أماكن خصبة وجودة ثم أحيلت إلى لجنة تشكل على المستوى الولاية، وهذا أدى إلى إفتكاك أكثر

---

[1]- محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو والاحتلال دراسة في الذهنيات والبنيات والمالات ابن النديم للنشر، ط1، الجزائر، 2000، ص 191.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص 28.

[3]- عبد الحميد الإبراهيمي، تأملات حول التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة اقتصادية، ع 83 الجزائر، سنة 1984م، ص 18.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص 77.

[5]- الغالي غزلي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، ص 219.

[6]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني المجاهد، ط1، الجزائر، 1993م، ص 119.

من 168 ألف هكتار في المنطقة الجزائر وحدها[1] فكانت السلطات الفرنسية تسعى للاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة ثم المزروعات الصناعية الاستعمارية فمثلا كان اهتمامهم وتركيزهم بزراعة القطن، والتبغ، والدخان حتى أنهم قالوا "إن الفلاحة هي أولى مصالح الدولة بل ينبغي القول أنها أولى الإنسانية، والأراضي الإفريقية تفسح المجال للزراعة الحرة وذلك لخصوبتها الزراعية وفضلا عما تملكه تلك الأراضي من خيرات طبيعية فإن لاسيما هو استغلالها عن طريق العرب وذلك لتعليمهم استخدام الوسائل الفلاحية ولأجل هذا الغرض سعى إلى إنشاء صبغة نموذجية من طرف كل مكتب عربي ... حتى يصبح مدرسة فلاحية لتعميم طرقنا الفلاحية"[2].

- مصادرة أراضي كل من يقف ثائرا ضد السلطات الفرنسية أو الأعراش الجزائرية الموالية وكل من يمد خدمات للإدارة الاستعمارية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأيضا الجنرال بيجو في 18-02-1946 والذي يتضمن مصادرة ممتلكات الأراضي الشاغرة والمتروكة بلا سبب والهدف الأساسي يتمثل في القضاء والسيطرة على المقومات المادية للأهالي وأيضا هدف سياسي يعمل على عزل المجتمع الجزائري عن مقاومة الأمير عبد القادر.

نستخلص من هذه السياسة المنتهجة من طرف الإدارة الاستعمارية أنها عملت على تفكيك وتحطيم البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، وتشريد الممولين للمقومات الشعبية وإحلال محلهم الأقليات الأوروبية الوافدة نحو الجزائر وطرد السكان الأصليين، وخاصة ما تعلق منها بمصادرة الأراضي ونزعها، وهذا زاد الأمر سواء حيث نتج من ورائه الأزمات الاقتصادية نتيجة اكتساح الجراد فكان هم الأقلية الأوروبية هو تجريد الأهالي من أراضيهم بمختلف السبل وخاصة المجاعات التي تركت أثارا سيئة على السكان من انتشار الأوبئة الفتاكة فأدت إلى بيع العقارات والأراضي تحت ضغوط مختلفة كالديون وتراكمت بسبب الضرائب.

[1]- جريدة النجاح، مقال الجنوب في الجزائر، ع2091، 4 جانفي 1938.
[2] - الغالي غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 211.

الفصل الثالث

الأقلية الأوروبية في الجزائر وعلاقتها بالسلطات الرسمية الفرنسية في ظل النظام المدني (1870–1954)

- أولا: الأقلية الأوروبية في الجزائر امتيازاتها ما بين (1870–1914م).
- ثانيا: الأقلية الأوروبية في الجزائر وعلاقتها بالسلطات الرسمية ما بين الحربين (1918–1945م)
- ثالثا: ثالثا: الأقلية الأوروبية وعلاقتها بالسلطات الفرنسية ما بين (1945–1954)

خلال فشل سياسة نابليون الثالث وقيام الجمهورية الثالثة التي تبنت فكرتها على إلحاق الجزائر بفرنسا، ثم انتقال السلطة من النظام العسكري إلى الأقليات المتواجدة في الجزائر، وتمكين اليهود من الجنسية الفرنسية، وعليه سوف نتناول خلال هذا الفصل جملة من العناصر الآتية:

أولا: الأقلية الأوروبية في الجزائر امتيازاتها ما بين (1870–1914): استطاعت الأقليات الأوروبية في الجزائر في ظل النظام المدني أن تستحوذ على زمام مختلف الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والإدارية حيث كانوا يمثلون الأكثرية في قوائم الناخبين الفرنسيين، وفي هذا الجانب كتب جانين فيرديس ليروا عن الأصول التين ينحدر منها هؤلاء قائلا مصرحا "ثمة ثلاث مجموعات بارزة هي الإسبان الإيطاليون، المالطيون، بينما عدد الوافدين الألمان لا يكاد يذكر.

حيث أن معظم المستوطنين الفرنسيين بالجزائر يجهلونهم أولم يكونوا يفرقون بين الألمان والإلزاس ذلك ما لاحظته شخصيا ويضاف إلى هؤلاء بعض مجموعات متفاوتة العدد ممن وفدوا من سويسرا لوكسمبورغ، والبلاد الاسكندنافية ورومانيا، وبلجيكا، وروسيا، وهولندا، وبلغاريا وإيرلندا واليونان وبولونيا والنمسا وصربيا، وشكل الأسبان أكبر المجموعات التي وفدت خلال القرن التاسع عشر وخاصة سنة 1872، 71.366 ن إلى سنة 1886 1.44.530 ن[1].

ويتمحور العنصر الجوهري والأساس لمهمة السلطات الفرنسية بالجزائر حسب ما يريده السياسيون الفرنسيون هو الأخذ بيدها نحو التحضر والتحرر، وهذا مهمة إنسانية، ولكن هذا يحتاج إلى بذل جهد كبير يتمثل على توفير الوسائل المادية والبشرية، ولكن حب ما يوضحه جانين فيرديس ليروا في أحد مؤلفاته قائلا "...تدر الإشارة إلى أن معظم الوافدين الأوروبيين البالغ عددهم 485000 شخص كانوا فقراء معوزين علاوة عن كون معظمهم لا يحسنون القراءة والكتابة، وأيضا كتب جرمان تيون عن هذه الفئة التي تتكون من أقلية حيث تقدر 1.042.409 ن حيث يقول "أما عدد الذين تنطبق عليهم تسمية مستوطن فلعلا لا تتجاوز 12.000 ن من بينهم 300 شخص من الأغنياء، وقرابة عشرة أشخاص من الأثرياء جدا...".

وإذا أضفنا إلى عدد 12.000 مستوطن أفراد عائلاتهم تكون 4500 ن، أما بقية المستوطنين البالغ عددهم واحد مليون جلهم من الحرفيين والموظفين، والمستخدمين وسائقي السيارات الأجرة... لم تكن هذه الحقيقة

[1] - Jeanine verdes leraux, les fransais d'Algérie de 1830 a aujourd'hui une page d'histoire de cirée éd foyard, paris 2001, p 13.

خافية على أحد ... سرعان ما تم تجاهلها[1]، نستخلص من هذه أن السلطات الفرنسية قامت باستخدام جميع الوسائل والطرق للتفرقة بين السكان الجزائريين، والإقناع الفرنسيين منهم الإيديولوجية الاستعمارية وكسب تأييدهم وإشراك أكبر عدد ممكن من الأصول الأوروبيين من أجل نجاح مشروع لاستيطان الاستعماري.دليل أن العلاقة كانت وطيدة بينهما رغم وجود الاختلافات بكن المصالح المنفعية تربطهم.

وكما تجدر الإشـــارة أن الحكومة الجمهورية الثانية قررت بإلغاء المكاتب العربية، حيث تم إلغاؤه بموجب قرارين صـــادرين بتاريخ 24 أكتوبر و10 نوفمبر 1870، بتحويل المناطق التابعة للنظام المدني الذي تتواجد به الأقليات الأوروبية في الثلاث المناطق الكبرى كل من قســـنطينة، وهران الجزائر، ومنها ما بقي في مناطق محدودة ونائية محصورة بالمنطقة العسكرية في الجنوب لا تدخل اهتمامات المستوطنين بل تقوم بتهيئة إستراتيجية من توفير المواصـــلات والتجارة[2]، وكذلك يذكر عمار بوحوش إن تاريخ 21 جوان 1871، المجلس التشـــريعي الفرنســـي أصدر قانون متضمن منح الأراضي تقدر بمائة ألف هكتار للمهاجرين الجدد المتدفقين كل من الالزاس واللورين، أما الجنة البرلمانية قدمت أراضي مجانا تقدر بـ 340.000 هكتار، أما بداية سنة 1872 صدرت عدة امتيازات ومراسيم تهدف إلى إرساء النظام المدني في الأقاليم القوات العسكرية بحيث تكون تابعة للبلديات، ودوائر والولايات والمحاكم، وهذا نتج من خلال السيطرة والهيمنة والإبادة الجماعية للسكان الأصليين، ولكن هذه الآليات والوسائل زادت الشعب الجزائري تمسكه بتبلور فكره ووعيه لاختيار سبيله.[3]

كما تجدر الإشارة للتساؤل لماذا فضل هؤلاء العيش والاستقرار في مستعمرة فرنسية بدلا من المستعمرات الإيطالية والإسبانية أو غيرها من المناطق.

فالإجابة تكمن في طبيعة العروض الســخية التي قدمتها لهم الســلطات الفرنســية المكلفة بتنفيذ مشــروع الاســـتيطان الاســـتعماري باســـتفادة المهاجرين الأوروبيين الوافدين نحو الجزائر من مزايا مادية عديدة مثلا اقتناء الأراضي المخصصة للمشروع الاستيطاني والحصول على قطعة أرض بعقد ملكية بصورة دائمة مع استمرار شرط وحيد هو التزامه بعدم بيع قطعة أرضه أو التنازل عليها، كذلك هناك امتيازات متحصلون عليها تفوق ما هو متوفر

[1] – علي بشيرات، ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر (1830-1962)، المرجع السابق، ص 265.
[2] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 140.
[3] – صالح فركوس، المرجع السابق، ص 414.

للفرنسيين في وطنهم الأم، وتبقى الحقوق الممنوحة ثابتة ومكتسبة بثورة شرعية أي بفضل الوعد التي قطعها لهم النظام الاستعماري[1].

فسياسة الجمهورية الثالثة أعطت امتيازات وصلاحيات واسعة للأقليات الأوروبية، وذلك بتقديم مساعدات معنوية، ومادية متمثلة بمصادرة الأراضي والاستيلاء عليها، وكذلك تقسيم مساعدات مالية كقروض مالية وهذا من أجل توفير جميع الإمكانيات والوسائل المتاحة من أجل تثبيت عملية مشروع الاستيطان وتجسيد هذه السياسة على أرض الواقع لأنهم لم يحصلوا أو يعثروا على مواطنين فرنسيين فاضلين متحمسين وصبورين للمشاركة في إنجاح هذا المشروع الاستيطاني لأن الكثير من الأغلبية الفرنسية الساحقة قد امتنعت من المشاركة في عمليات الاستيطان وهذا يعكس عم الثقة في وعود الحكومة الاستعمارية، أما الأقليات الأوروبية في الجزائر تجاوبوا بحماسة مع الإغراءات السياسية الاستعمارية فهؤلاء أجدر بالتشجيع والتحفيز والدعم والحماسة في نظر انفنتان لأن ذلك يسمح لهم كل تبجيل واحترام أكثر من الفرنسيين الماكثين في الوطن الأم، فالوافدون تحصلوا على الجنسية الفرنسية بعد استقرارهم بالجزائر ففضلوا العيش والاستقرار في مستعمرة فرنسية بدلا من المستعمرات الإسبانية والإيطالية[2]، لذا سعت الأقلية الأوروبية في الجزائر بوضع برنامج مستقل لذاتها، وذلك من أجل تحقيق بسط نفوذهم داخل المجتمع الجزائري لتحقيق أهدافهم ومصالحهم، فلذا قام ممثلوا السلطة التشريعية بالضغط على الحكومة الفرنسية بالعرائض والاحتجاجات مستغلين فرصة مجيء الوافدين سكان الألزاس واللورين نحو الجزائر حيث ضغطوا على الحاكم العام "دوفيدون" الذي لقي مشاكل عراقيل خطيرة من طرف المهاجرين الأوروبيين، ومع القوات العسكرية الذين أنكروا عليه قبول منصب الحاكم العام وانقياده لمطالبهم المتمثلة بتشجيع هجرة الأوروبيين، ورفض منح الجنسية الفرنسية ومعارضة الشريعة الإسلامية وعدم موافقتهم على وجود مدارس تدرس فيها الدين الإسلامي، ومن بين هذه المراسيم التي اتخذها دوفيدون بتاريخ الخامس جويلية 1871 المتضمنة بمصادرة الأراضي التابعة للقبائل والأعراش التي يملكها الأفراد ووضع إجراءات لتسليمها للأوروبيين[3].

وخلال هذه الضغوطات التي قامت بها الأقليات الأوروبية المهاجرة نحو الجزائر دلالة على أن الحاكم دوفيدون كانت أهدافه تخدم مصالح الدولة الفرنسية والأقليات الأوروبية في الجزائر وأيضا ليبر تريني وقع تحت

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 138.

[2] – أنظر علي شريرات، المرجع السابق، ص 249.

[3] -charks robert aregon, les algérienne musulmane en la France 1871,1919.pu f paris, t2, p10.

ضـغوطات قوية فما كان عليه إلا أن يمكنهم بحكم طلق بالجزائر وبالفعل اسـتطاعت أن تحقق وتلبي جميع رغباتها المتمثلة بإلحاق جميع المصـالح الإدارية مرتبطة بالحكومة المركزية بباريس فنتج خلالها أن الحاكم العام بالجزائر وجوده شـكليا فقط، فمهمته نقل الأوامر من إلى الحكومة الفرنسـية بباريس من الجزائر، والسـبب يعود إلى تأثير الأقليات الأوروبية وممارسـتهم الاحتجاجات وتقديم العرائض وضـغوطاتهم لكسـب حقوق أكثر فأكثر من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية المرغوب فيها[1].

نعم تحقق حلم الأقليات الأوروبية في الجزائر بانتقال السلطة من أيدي القوات العسكرية إلى المدنيين بقيام جمهورية ثالثة وهذا بتاريخ 04 ديسـمبر 1870[2]، فكان ترحيب مفرحا للأقليات الأوروبية في الجزائر بهذا الوضـع الذي أثبتوه بمجهودات مسـتمرة بأنهم كلهم جمهوريون قائلين "إننا جمهوريون وأعداء النظام الإمبراطوري منذ أن صـرح نابليون بكلمة المملكة العربية"[3]، فكانت علاقة كراهية وحقد بل ناقمين من السـلطة العسـكرية لغرض سـلطتهم الكاملة على المجتمع الجزائري، وأصـبح مشـروع النظام المدني حقيقة وموجودة على أرض الواقع[4]، فأصبحت جمهورية فرنسية صغيرة للأوروبيين وكان الأميرال ديفيدون (de guedyoun) (1871-1873) يشاطر الأوروبيين في آرائهم على نطاق واسع بل حاول أن يوسع المنطقة الإدارية المدنية إلى 31250كم^2 ثم تولى بعده الجنرال شانزي (chonzy) (1873-1879) وهو ضابط سابق في المكاتب العربية مع مناداته بسياسة الإدماج والاستيطان حاول تهدئة مطالب المدنيين وإعادة الثقة إلى العسكريين ، ولكنه بعد ذلك خضع للأقليات الأوروبية وزاد في عملية توسـيع المنطقة 48760كلم^2، ثم عين الحاكم ألبرت قيرفي (Albert Grévy) (1879-1881) وهو أول حاكم مدني قام بالارتياح التام لدى الجمهوريين الجزائري، فسياسته دعت إلى اندماج الجزائر التي كانت بدايتها مع تطبيق النظام المدني التي دعا إليها المستوطنين التي حاولت الإمبراطورية تطبيقها لكنها فشلت وتتوج بتعيين حكم مدنيين[5]، فأصبحت الجزائر تعتبر ثلاث مقاطعات فرنسية بحتة مثل سائر المقاطعات وألفت النفوذ العسكري بصفة تامة فجعلته محصورا في الجنوب بعد أن ألف الجمهورية الثالثة بضربة واحدة الولاية

[1] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 89.

[2] – بشير ملاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1882-1930)، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 226.

[3] – شارل روبير وآخرون، المرجع السابق، ص 72.

[4] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 72.

[5] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1930، ص 232.

العامة ومجلس الحكومة وكل ما يتعلق بالإدارة الجزائرية[1]، وكانت سيطرتها وإدماجها في فرنسا، فكان مرسوم 04 أكتوبر 1870 يتضمن جميع القبائل أنها تنقاد وتخضع لسلطة المدنية المتمثلة بسلطة الأقليات الأوروبية في الجزائر.

-مرسوم 10 نوفمبر 1870 يتعلق بوضع المناطق العسكرية تحت سلطة متصرفين العاصمة، وهران قسنطينة.

-مرسوم 08 أكتوبر 1870 يتعلق بإخضاع القبائل في مناطق الاستيطان لسلطة مدنية.

-مرسوم 24 ديسمبر 1870 يتضمن بضم الأراضي القبائل الجزائرية المجاورة لمناطق الاستيطان إلى المناطق المدنية.

مرسوم كريمو 24 أكتوبر 1870 يتعلق بالتجنيس الجماعي لليهود[2]، فكان من نتائج إلحاق الجزائر بفرنسا فأصبح الوالي العام عبارة عن منفذ الأوامر عن طريق وزيره الفرنسي[3].

نستخلص من هذه المراسيم أن الأقلية الأوروبية في الجزائر ارتاحت ارتياحا كبيرا، لأن النظام السياسي المدني أعطى عدة امتيازات وصلاحيات وإمكانيات للمشاركة في المحاكم الجنائية المخولة لهم في إصدار الأحكام بخصوص الجرائم التي يرتكبها الأهالي ضد مصالح الأقليات الأوروبية المتواجدة بالجزائر حيث أصبح المستوطنون يمثلون الخصم والحكم في آن واحد مما شجعهم على إصدار أحكام قاسية جدا في حق الأهالي مقارنة بالأحكام وكذلك تجدر الإشارة لمحاولات الحاكم العام تيرمان، وخلال فترة ما بين 1881–1891، ربط المنظومة التشريعية والقضائية الفرنسية، وكان من وراء تلك المحاولات هي توحيد القوانين السارية في كل من فرنسا الوطن الأم والجزائر المستعمرة، وكانت مبادرة الحاكم العام تيرمان ترمي لوضع الأهالي المسلمين على قدم المساواة مع الأوروبيين ذوي الوضع المدني الفرنسي لكن المستوطنين رفضوا مقترحاته واعترضوا على المساواة بينهم وبين الأهالي سواء من حيث الحقوق وأمام القضاء، وكذلك تمت صياغة المرسوم سنة 1886، وكذلك المرسوم المؤرخ في 17 أفريل (1889) يتماشى مع رغبات ممثلي العدالة الفرنسية بالجزائر وعدد النواب الأوروبيين الذي يضم عددا من القضاة والنواب من المستوطنين وبالتالي كانت الأقلية الأوروبية تتولى بنفسها تعيين المجالات التي يجب تطبيق فيها الشريعة الإسلامية القانون الفرنسي من شأنه يساعد الإدارة الفرنسية على تجريد الأهالي من ممتلكاتهم والأعمال التي تخدم مصالح

[1] – أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا، مكتبة النهضة المصرية، 1956، ص 252.

[2] – شارل روبير وآخرون، المرجع السابق، ص 82.

[3] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 252.

الأقلية الأوروبية[1]، أما الجانب الديني قد تأثر نتيجة سلبيته، وهذا يعود لتدخل السلطات الفرنسية في شؤون الدين الإسلامي لم تكتف بمصادرة الأوقاف والمساجد بل بسطت نفوذها على جميع النواحي كتسيير الأئمة، أصبحت هي التي تشرف على المراقبة والتوجيه كتعيين الأئمة والقضاة وإعلان المراسيم الدينية[2]، ويذكر شاوش حباشي أن الحياة الدينية تدهورت وذلك بانتشار الفساد والجهل والأساطير والخرافات والشعوذة داخل المجتمع الجزائري ذلك بدعم السلطات الفرنسية بل حاولت تهديم المسجد الكبير بالعاصمة ولولا قيام الاحتجاجات والمظاهرات المتتالية وتدخل الحاكم العام الفرنسي جونار[3].

فكانت مبادرة الجمهورية الثالثة وهي ترحيل سكان الالزاس واللورين إلى الجزائر، حيث صدرت تقريبا ثلاثمائة ألف هكتار من أراضي الجزائر لتقديمها للأقليات الأوروبية في الجزائر ثم تنوعت وسائل مصادرة الأراضي لصالح المستوطنين وذلك من أجل تحطيم الملكية الزراعية والقضاء على موارد رزق الجزائيين، حيث صدر قانوني وورنر (werner) 26 جويلية 1873[4].

والذي تضمن بالسماح للأوروبيين التصرف بأراضي الجزائريين وتطبيق القانون الفرنسي على الإجراءات تطبيق بيع الأراضي وتحويل مصالح خاصة وذلك من أجل إثبات عقود ملكة خاصة للأفراد، وتحديد أراضي القبائل والأعراش، أما الفترة ما بين (1871-1895) حيث تم بناء تقريبا 248 مركز استيطاني جديد، وفي المقابل طرد الجزائريين من أراضيهم وتحويل المناطق العسكرية إلى مناطق مدنية تتحكم فيها الأقليات الأوروبية، وهذا أدى إلى ارتفاع عدد البلديات من 126 سنة 1873م إلى 249 بلدية سنة 1891م وتمخض عند تولي الأقليات الأوروبية في تسيير شؤون البلاد بارتفاع حجم الضرائب التي تعتبر مصدرا أساسيا لعملية تمويل البلديات، حيث ارتفعت نسبة إلى سبعة عشر مرة عما كانت عليه في عهد المكاتب العربية.

وكذلك أدى إلى فتح المجال وتشجيعه لهجرة الأوروبيين نحو الجزائر ومنح امتيازات لهم فهذا زاد ن تدفق بشكل هائل للأوروبيين فوصل عددهم في سنة 1900 حوالي 394257ن[5]، فسيطرتهم جعلتهم يقفون في وجه

[1] – علي شريرات، المرجع السابق، ص 440.

[2] – أحمد توفيق، هذه الجزائر، ط1، مكتبة النهضة المعرفية، القاهرة، 1956، ص 127.

[3] – شاوش حباشي، من مظاهر الروح العلمية للاستعمار الفرنسي بالجزائر، (1830-1962)، دار هومة الجزائر، 1998، ص 53.

[4] – أنظر الملحق قانون وورنر، 269 جويلية 1873م.

[5] – زوزو عبد الحميد، المصدر السابق، ص 146.

الجزائريين بعدم السماح لهم بمنح الجنسية الفرنسية، وأيضا فرضوا على الأهالي سياسة الخضوع والانقياد لسلطاتهم بل شـــجعوا قانون الأهالي (code de lubgue) بتاريخ 26 جوان 1881 التي تعتبر مجموعة من القوانين الأوروبية في الجزائر الحاكمة حيث سلطوا عليهم عقوبات متنوعة كالسجن ومصادرة الأراضي وفرض الضرائب، فكان هذا القانون وسيلة للسيطرة والهيمنة لقمع السكان الأصليين حتى بعض الفرنسيين المتعاطفين استغربوا منهم[1].

أما السياسة التعليمية في نظر الأقليات الأوروبية في الجزائر في عهد الجمهورية الثالثة قاموا بإغلاق المدارس العربية حيث كانت نسبة المتمدرسين من أبناء الجزائريين لا يتجاوز سوى 4.26% بل اعتبروا سياسة نابليون الثالث خطرا كبيرا على ترك تعليم الجزائريين وحتى المشرع دعوة لافيجري إلى المسيحية وتعليمهم، فكانوا أكثر حقدا وكراهية عكس الزوايا والمراكز الدينية[2].

بل تمادت الأقليات الأوروبية في الجزائر بسيطرتهم على الجانب السياسي والاقتصادي، فدفع هذا الأمر لبعض السياسيين لضغط على الحكومة الفرنسية لوضع حد أمام تدفق نفوذهم الذي شكل خطرا على مصالح فرنسا والسكان المسلمين، وهذا ما استدعى يوم 16 مارس 1891، النائب كول فيري بتأسيس لجنة برلمانية تشكلت من ثمانية عشر عضوا لوضع قانون خاص بالجزائر، كما تم تعيين جول كامبول في السنة ذاتها حاكما عاما في الجزائر رغم أنه قدم اقتراحات لإرســـاء إصـــلاحات وامتيازات مهمة لأهالي، فنظرا للنفوذ المؤثرة داخل مجلس الشيوخ وقفوا ضد هذه الإصلاحات وعدم تطبيقها فشكلت لجنة ثانية فترأسها جول فيري[3].

هذا الأخير قام بتحقيق عن الأوضاع والمشاكل من جميع نواحيها واستمع لكثير من الشخصيات المختلفة من عدة مناطق حوالي 102 منطقة وبقي فيها لمدة شهرين وبعد انتهائه من التحقيقات لخص كلامه قائلا "إن ما عمله المستوطنون يلطخ سمعة فرنسا، وأنه لا توجد عدالة ولا سياسة واعية وقد أشركت اللجنة الدكتور محمد العربي لنائب ببلدية الجزائر ومحمد بن رحال في حوار عن قضايا الإصلاح، وصاغت اللجنة مقترحاتها التي اشتملت على ثمانية عشر بندا وقدمتها لمجلس الشيوخ الفرنسي لتداول شأنها[4].

[1] - chérif ben rabeles, l'Algérie frome sauce vie par un indigène fondue frère Alger, 1914, p118.
[2] – عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 127.
[3] -Cambon jules, gouvernement l'Algérie, librairie champion éd, Alger, 1918, p 58.
[4] – مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص 122.

حقيقة سيطرت الأقليات الأوروبية على إدارة الشؤون داخل الجزائر وهذا خلال صدور قانون 19 ديسمبر 1900 المتعلق بمنح الجزائر استقلال ذاتيا مدنيا وماليا، فأصبح للجزائر بمقتضى هذا القانون ميزانية خاصة يعدها الحاكم العام تحت مراقبة البرلمان وينظمها مرسوم صادر من رئيس الدولة الفرنسية، بمعنى أن سياسة الإدماج في عهد الجمهورية الثانية هي أن الإدارة الفرنسية في الجزائر، قد طبقت جميع القوانين السياسية والإدارية والقضائية حيث مكنت هذه القوانين الأقلية الأوروبية، من تحقيق أهدافهم وسيطرتهم الكاملة على الشؤون الجزائرية، واستنزاف ثروات الجزائر وخيراتها وهكذا استطاعوا أن يحولوا الجزائر إلى جمهورية فرنسية صغيرة لهم وحدهم، بينما عانت الأكثرية من السكان الأصليين الجزائريين[1]، فتميز الوضع بالمجتمع الجزائري باستمرارية سيطرة الأقلية الأوروبية وانفرادهم بتسيير شؤون الجزائريين مستبعدا عن العمل المسلح، فلجأ بعضهم إلى النخبة المثقفة إلى العمل السياسي السلمي لعلهم ينالون بعض الحقوق السياسية والثقافية، وبذلك أصبحت سياسة الإدارة الفرنسية تعتمد على إظهار مشاركة الجزائريين في إدارة بلادهم، والحقيقة أن أغلبهم لم يكونوا يمثلون سوى مصالحهم الخاصة ويخدمون الإدارة التي عينتهم بإخلاص، وأصبح النواب الأوربيين يشرعون القرارات المالية التي تخدم مصالحهم ويوجهون سياسة الحكام لخدمة مصالحهم وتهميش الجزائريين[2].

فقد كان ممثلي الأقلية الأوربية له امتيازات تأثيرية بتسيير الشؤون في الوطن الأم، أما الجزائر لا يمكن تعيين أي حاكم إلا بموافقتهم، ولا يصدر أي قانون إلا بعد استشارتهم وكما تجدر الإشارة أنهم دائما يعارضون أي تفكير أو محاولة إصلاحات أو مشاريع لبعض حقوق الجزائريين بل قدموا ما قدموا من مجهودات لتوفير الحماية لمصالحهم وتحقيق أهدافهم المسطرة كاستقلالية المالية والمجلس المالي، وهذا ما عبر عنه فرحات عباس بقوله "أداة المستوطنين في القبض على زمام الحكم بيد من حديد وسن القوانين التي تخدم مصالحهم الرأسمالية"[3].

أما دور البلديات فسيطرت عليها بامتيازات وصلاحيات واسعة في التسيير المحلي، وإقامة الخدمات والمؤسسات الضرورية للسكان الأوربيين وتسليط عقوبات على الجزائريين الممتنعين عن دفع الضرائب فنتج عنه معاناة الشعب الجزائري الكثير من وسائل الاضطهاد من طرف رؤساء البلديات وقيادات ومستشارين الذين كانوا

[1] – عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، (1954-1962)، الجزائر 2013، ص 102.

[2]– شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص42.

[3]– فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها الأولى ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، الجزائر، 1962، ص 114.

يبالغون في تسليط طائلة العقوبات بمجرد ارتكاب المخالفات البسيطة ويرغمونهم على دفع الضرائب والتصويت لصالح العملاء وإظهار الطاعة اللازمة للإدارة فزادت تدهور وضعية المجتمع الجزائري من جميع جوانبه سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وتقييد جميع النشاطات من تجارة ونقل وهجرة[1].

ففي بداية القرن العشرين ظهر نضال سياسي من طرف حركة الشبان الجزائريين المثقفون الذين تكونوا بالمدارس الفرنسية، وأصبحوا يستشعرون بعدم المساواة بين الجزائريين والأوربيين، وعدم وجود أي تمثيل سياسي للجزائريين، فبادروا بمطالبة استرجاع بعض حقوقهم المغتصبة ويقول الأستاذ علي مراد: "هذه الطبقة فهم مثقفون مسلمون ولدوا في أغلبتهم في نهاية القرن التاسع عشر والذين بالإضافة إلى وظيفتهم الاجتماعية كان لهم اهتمام كبير بالمسائل السياسية، فقدر عدد هؤلاء الذين تحصلوا على تكوين جامعي أو على الأقل تكوين ثانوي بمائة شخص ينتمون إلى أسر ميسورة أو متوسطة الحال، ويشتغلون في المهن الحرة وأطباء معلمون محامون صيادلة[2]، فالمورثون الفرنسيون أعطوا اسما الشبان الجزائريين، بحيث يسايرون موضة العصر، فتكونت هذه النخبة عن طريق النوادي والجرائد، فقدمت عرائض ومطالب سياسية تعبر عن انشغالاتها بالوضع المزري الذي أصبح فيه مجتمعهم وخلال هذه الأوضاع المتدهورة قدمت هذه النخبة مطالب إلى البرلمان الفرنسي منها الحقوق إليهم بكل مواطن وحق التعبير والمشاركة في الانتخابات[3].

فهذه النخبة الشبانية بذات بتوسيع نشاطها في الميدان السياسي والثقافي خاصة في البلدان الكبرى، ومحاكاتهم مع المفكرين السياسيين الفرنسيين الذين يدافعون عن مبادئ والقيم الثورة الفرنسية وما تحمله من دعوة إلى تحقيق مبادئها داخل المجتمعات منها العدل، الحرية، المساواة...الخ فطالبوا الأقليات الأوروبية المتواجدة في الجزائر بالكف والتوقف عن استخدام وسائل الاضطهاد والسيطرة وحصول الجزائريين على حقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية، فتأسست 1912 جمعية الراشدية بالجزائر العاصمة ونادى صالح باي بقسنطينة، وجمعيات ونوادي أخرى كل من تلمسان، معسكر وعنابة وجيجل[4]، فهذه النخبة لم تبق مكتوفة الأيدي بل راحت تنشر أفكارها عن طريق الصحافة لما لها من أهمية ومن أهم جريدة التي أسسها الشبان الجزائريين هي جريدة "الحق" بعنابة

[1]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 85.

[2] - علي مراد، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، تر: محمد بحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 53.

[3] - العقون عبد الرحمن، الكفاح القومي والسياسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ج1، ص 36.

[4] - عمار هلال، المرجع السابق، ص 257.

1893، وجريدة "الصباح" بوهران 1904-1905، حيث وصلت سنة 1913 خمسة عشرة جريدة كلها ساهمت في تفعيل ونشر الصحوة السياسية رغم العراقيل والمجهودات التي تقوم بها الإدارة الفرنسية للتشويش عليها[1].

وبعد صدور قرار التجنيد الإجباري بتاريخ 3 فيفري 1912 الخاص بتجنيد الجزائريين في صفوف القوات العسكرية الفرنسية من طرف السلطة التشريعية الذي اتخذ الإجراءات الإجبارية واللازمة على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين وهذا القانون صدر خلال المناقشات والآراء العسكرية والسياسية التي ترمي إلى تجنيد الجزائريين[2]، فكان هذا الأخير نتيجة التطورات والتنافس الاستعماري ورغبة فرنسا لظروفها الملحة بغرض سيطرتها على المغرب الأقصى ارتأت السلطات العسكرية الفرنسية إلى قبول إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912 بهدف تعزيز قوتها العسكرية نظرا لقلة الشعب الفرنسي الذي كان لا يزيد إلا بمقدار ضئيل جدا إذا قارنه بتعداد الشعب الألماني، ولهذا كان لزاما القوات السلطات الفرنسية الاعتماد بتجنيد الجزائريين مقاتلين في صفوفها[3]، فالنخبة الشبانية ناقشت الموضوع، فهاجر وفد إلى باريس لمقابلة رئيس الحكومة بوانكاريه ورفعت عريضة عرفت باسم بيان الشبان الجزائريين طالبت بإدخال إصلاحات مقابل الخدمة العسكرية، ومنح الجزائريين حقوقا أساسية مثل إلغاء قانون الأهالي والمساواة بدفع الضرائب، والتمثيل السياسي بالمجالس المحلية والبرلمان الفرنسي[4].

ومن خلال هذه المطالب كيف تميزت علاقة الأقلية الأوروبية في الجزائر بالسلطات الرسمية بعد إصدار القانون، فتميزت العلاقة بالصراعات، والمعارضة والرفض وذلك راجع للآراء وجهات النظر المختلفة، فالأقلية الأوروبية ترى أن التجنيد الإجباري أنه لا يضمن الحماية الكافية لممتلكاتهم ومصالحهم الخاصة وعدم وجود الاستقرار والأمن[5].

[1]- اللزبير سيف الإسلام، واحد دان زهير شارع الصحافة الجزائرية، القاهرة، 1977، ج6، ص 67.

[2]- حميد آيت حبوش، قانون التجنيد الإجباري 1912م، دراسة في ظرف صدوره وموقف الجزائريين منه الحوار المتوسطي، مج9، ع2، 2018م، ص 279.

[3]- عبد العزيز سليماني النوار، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 408.

[4]- عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 65.

[5]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 702.

وكذلك رأوا فيه إهانة واحتقار لسيادة الحكومة الفرنسية فاتخذت وسيلة الصحيفة لتعبر عن رفضها ومعارضتها لأنهم يرون أنه أمر خطير، وأن هذه الإجراءات لا تطبق على أهالي الفرنسيين بينما أهالي الجزائريين يعتبرون أنهم رعايا حسب الإجراءات القانونية السابقة لمجلس الشيوخ[1].

بتاريخ الخامس جويلية 1907 اثارت صحيفة (La dépêche Algerienne) جملة من التساؤلات الخطيرة بكلامها وشعاراتها المصرحة بها قائلة "سوف تدربون الرعاع على استعمال البندقية، سوف تجتثونهم من جذورهم، وتزرعون فيهم بذرة النهب، والسلب، والإجرام، وفي نفس الصحيفة مناهضة ومعارضة لهذا القانون بقلم Juls Rounet"[2] من أجل فكرة المساواة بمرور الزمن سوف يساوى في الحقوق والواجبات[3]. وأيضا في رسالة رئيس بلدية الشلف الجريدة La dépêche Algerienne "إن تطبيق قانون التجنيد الإجباري سيؤدي حتما إلى المساواة بين الرومي والعربي، وهذا فيه تهديدا لنا ولأمتنا في مستعمراتنا الإفريقية قد يطلب منا في يوم من الأيام قراءة القرآن وترجمته إلى اللغة الفرنسية وتفسيره"[4].

أما وجهة الفرنسيين كانت مختلفة عن الأقلية الأوروبية بالجزائر، حيث أيدت فكرة التجنيد الإجباري للجزائريين وهذا راجع لضرورة ملحة، ومصلحة لفرنسا لتغطية النقص القوات العسكرية بتطبيق قانون التجنيد الجزائريين في المشاركة الحرب العالمية الأولى، وهذا ما كان يأهله أحد القادة العسكريين المسمى (Passols) للاستغلال تطبيقه، حتى يصبح في إطار إدماج العرقين العربي والفرنسي وهذا ما صرح به بقوله: "إن تطبيق قانون التجنيد الإجباري لتجنيد جنود من الأهالي الجزائريين من أقوى الوسائل المتاحة لتطبيق سياسة التقريب بين العرقين، حيث سيتعرف الأهالي في إطار الخدمة جنبا إلى جنب مع جنودنا، ويتخلون عن تحيزاتهم اتجاهنا خاصة بشرط إذا عرفنا كيف نقدم لهم في المقابل بعض التعويضات مثل التجنس والوظائف العامة"[5].

أيضا كانت علاقة حتى بين الفرنسيين أنفسهم متعارضة، فكان العديد منهم معارضين للتجنيد ومن أبرز هؤلاء المعارضين النائب البرلماني فريبال، يرى بأن تطبيق القانون التجنيد الإجباري سوف يمنح امتيازات للأهالي

[1]- ناصر بلحاج، موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912-1916)، المرجع السابق، ص 29.

[2]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1912)، المرجع السابق، ص 792.

[3]- ناصر بلحاج، موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912-1916)، المرجع السابق، ص 29.

[4] -Jules Rovonet, Le service militaire des indigènes, la dépêche Algérienne, N° 8193, Samedi 4 Juine 1908, p 6

[5] - Desachy T, L'Algerie et l'assimilation des indigène muslimans étude sur l'inutilisation des reaaon ces militaire de l'Algerie bulletin de la société de géographie d'Algerie et l'Afrique du Vard Tm leon iquipement typographie et ethographie, 1906, p 126.

الجزائريين من الحصول على الجنسية الفرنسية والمساواة في الحقوق السياسية، أما إذا كان عكس ذلك فإنه يرى لا بأس بتطبيقه[1].

نستخلص أن علاقة الأقلية الأوروبية بالجزائر بالسلطات الفرنسية الرسمية اتجاه قانون التجنيد الإجباري كانت متضاربة ومتعارضة وكل واحدة لها وجهة نظرتها، فالأقلية الأوروبية وقفت حائلا أمام تلبية المطالب وتجنيدهم، أما بالنسبة للسلطات الفرنسية فأيدت التجنيد الإجباري من أجل تعزيز قوتها العسكرية نظرا لقلة الشعب الفرنسي وأيضا إن سياسة الجمهورية الثالثة قد صوت بمرحلتين تميزت الأولى بامتيازات وصلاحيات واسعة للأقلية الأوروبية بالتحكم والسيطرة على المجتمع الجزائري رغم أنه توجد علاقات متعارض فيه، ولكن سرعان ما تعالج نظرا للمصالح المتبادلة بينهم.

ثانيا: الأقلية الأوروبية في الجزائر وعلاقتها بالسلطات الرسمية ما بين الحربين (1918-1945):بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى شهدت الجزائر تغيرات في الأوضاع السياسية، فراحت تنادي بشعارات، وهتفات تهدف إلى تحقيق مصير الشعب الجزائري في تقرير مصيره نتيجة الوعي السياسي، وظهور حركة سياسية نضالية مثقفة تبنتها طائفة من الأحزاب السياسية في إطار الحركة الوطنية الجزائرية، التي عملت بنشر الوعي داخل المجتمع الجزائري، ويذكر ابو القاسم سعد الله "إن النخبة من الجزائريين لم يكونوا منعزلين عن الأوضاع والأحداث الإقليمية، والمحلية والعالمية بمطلع القرن العشرين، حيث تأثروا بآراء وأفكار كل من الجامعة العربية الإسلامية بالمشرق، واحتكاكهم بالفكر السياسي الاشتراكي الأوروبي والتنافس أوروبا فيما بينها[2] إذا كانت سياسة الإدارة الفرنسية بالجزائر تعمل على ترسيخ أهداف سياسة تتمثل فيما يلي:

-جعل الجزائر مقاطعة فرنسية.

-طمس الهوية الإسلامية.

-مواجهة كل الثائرين سواء المقاومة المسلحة المنظمة أو الشعبية.

-جعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[3].

---

[1] - ناصر بلحاج، موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912-1916)، المرجع السابق، ص 37.

[2] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، دار الغرب الإسلامي،، ط1، لبنان، 1912، ص 100.

[3] - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي،، ط2، لبنان، 1998، ص 89.

فالسلطات الفرنسية استشعرت بالخطر الداهم، فما على الحكومة الفرنسية إلا اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ والبقاء على استقرار مستعمراتها، فعملت على تقديم مشاريع سياسية بدعوى إصلاح المجتمع الجزائري، فصدر قانون 4 فيفري 1919 في إطار الإصلاحات التي بادرت بها السلطات الفرنسية من أجل إرسائها بالجزائر، وهذا ترضية وتهدئة الجزائريين وأيضا نص هذا القانون على منح الجنسية الفرنسية للجزائريين وفق شروط تعجيزية ومنح حق التمثيل الأهالي غير المواطنين في المجالس الاستشارية، أما البلدية لم يتغير التمثيل، فالمجالس نسبتها ارتفعت من 20% إلى 30% ولم يمنح أي تمثيل للأهالي الجزائريين بالبرلمان الفرنسي بباريس، ويذكر أبو القاسم سعد الله أن هذا الإصلاح كان هاما في نظر البعض وخاصة الأهالي الذين وسع لهم حق الانتخاب، ومنح حق المشاركة للجزائريين في انتخاب رؤساء البلديات، ومن جهة أخرى لم يرض حركة النخبة التي كانت تطالب بالتجنس والاندماج الكلي بدل هذه الإصلاحات[1]، وعليه نطرح السؤال: ما هي المشاريع الإصلاحية التي بادرت بها السلطات الفرنسية؟ وكيف كانت علاقتها مع الأقلية الأوروبية بالجزائر؟

نتجت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى جملة من المشاريع الإصلاحية تمثلت فيما يلي:

1– مشروع إصلاحات قانون 4 فيفري 1919: بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، بدأت السلطات الفرنسية بمحاولتها وضع إصلاحات التي تهدف إلى إسكات أصوات الجزائريين نظرا لتبلور الفكر الإيدلوجي، حيث اقتنعت الحكومة الفرنسية لا مجال للانتظار قبل أن تضيع من يدها[2].

ويذكر فرحات عباس أن السيد موتي (Motet) سنة 1918 بمشروع قانون أمام غرفة النواب واقترح عليهم مجموعة من الإصلاحات منها منح الجنسية الفرنسية للجزائريين مع محافظتهم الأحوال الشخصية، فالقانون في بدايته لم يجد قبولا، فبقيت المفاوضات والمناقشات حوله حتى غاية 4 فيفري 1919 تم صدوره[3]، وأيضا يذكر جمال كريشني أن جورج كليمضو (George Clemeu Ceau) أرسل رسالة إلى رئيس المجلس شارع 15 نوفمبر 1915 جدار فرنسا بقوله "إن الساعة قد حانت للإصلاح في الجزائر وأن الأمر لا يتطلب التأخير وقد رد

[1] – أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 257.

[2] – المرجع نفسه، ص 215.

[3] -Farhat Abbes, La nuit colonal ministère la culture Auld are, Alger, 2009, p 89.

عليها بريان في 5 ديسمبر 1915 بعدم معارضته لهذه الإصلاحات، كما لقيت تأييد من جونار (Jonnar) الحاكم العام السابق غير أن اقتراحات كليميعو لم تعرف أي تطبيق ميداني[1] وكان محتواه يتضمن نقاط متنوعة منها:

-إلغاء القانون التعسفي الذي كان يمنع الجزائريين الرعي في الغابات.

-وضع حد لنهب ومصادرة الأراضي للجزائريين سواء أراض العرش أو القبائل.

-إلغاء القوانين الأهلية الزجرية في الشمال والجنوب.

- السماح للجزائريين بالتجنس بالجنسية الفرنسية بشرط التخلي عن أحوالهم الشخصية[2].

المساواة في الضرائب بين الأقليات الأوروبية والجزائريين، حيث كان الجزائريون يدفعون الضرائب أكثر من الأوروبيين[3].

الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية مع شهادة حسن السلوك يتحصل عليها في السلطات العسكرية.

-أن يكون قد بلغ سن الواحد وعشرين من أب جزائري متجنس بالجنسية الفرنسية[4].

يعتبر هذا القانون أول بعد قانون الينا توس كونيلست 14 جويلية 1865 الذي تضمن بتحسين المستوى المعيشي للأوضاع الجزائريين وتحقيق أهدافهم وطموحاتهم، فأشهر الأمير خالد نضاله ونشاطه السياسي ببرنامج إصلاحي متمثل بشرط عدم التخلي عن القيم ومبادئ ومقومات دينية، ونادى بتعليم اللغة العربية ورفع الغبن عن الجزائريين[5]، فواجه دعاة الإدماج التام، ومناوئه كل من الإدارة الفرنسية والأقليات الأوروبية وزعماء الأهالي، رغم ذلك نافسهم بمشاركته في الانتخابات البلدية وكان الفوز حليفه[6]، وكانت مطالبه واضحة المعالم بمنح للجزائريين الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بوضعيتهم وهويتهم الإسلامية ومطالبته بالاستقلال للجزائر[7].

[1] -Djamel Karchuni, Colonisature et politique d'asumilature en Algerie (1830-1962), Alger ed Gasba, 2004, p 52.

[2] – حمدي حافظ حمود الشرقاوي، الجزائريين الأمس والغد، د.ط، القاهرة، مصر، ص 38.

[3] – أحمد التوفيق، هذه الجزائر، المصدر السابق، ص 1652.

[4] – يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار العرب، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص 13.

[5] – جردية الأقدام، ع4، أوت 1922.

[6] -Mahfoud Keddadi, Histoire de nationalisme Algérienne 1910, Op-Cit, p 102.

[7] – أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص 49.

تعتبر هذه الشروط التي جاء بها شبه مستحيلة بالنسبة للجزائريين إذا تمنعهم من المشاركة في الترشح وعجزهم على إثبات شهادة حسن السيرة من الإدارة الفرنسية، مما يمنعهم من اكتساب الجنسية الفرنسية والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية[1].

خلال طرح هذا المشروع الإصلاحي شارع 4 فيفري 1919 تميزت العلاقة بين الأقليات الأوروبية بالجزائر والسلطات الفرنسية بالتوتر والاضطراب، حيث عارضوا هذا القانون جملة وتفصيلا لأن الأقلية الأوروبية رأت أنه خطرا على مصالحهم[2]، إذ تسارع كل من رؤساء البلديات من الأقلية الأوروبية إلى عقد اجتماع، والإعلان فيه عن رفضهم الصريح له، مصرحين بقولهم "إن حكام الجزائر والحكومة الفرنسية استفلت فرصة الحرب العالمية الأولى وغياب كبار المسؤولين خارج البلاد وإصدار هذا القانون فاستكانت السلطات الفرنسية أمام القومية العربية فازدات الانتقادات حول منح الانتخابات للجزائريين حسب الأقلية الأوروبية إذا بخلق حركة قومية إسلامية[3]، فرفضوا جميع الإصلاحات فاعتبروها مساس وانتهاك لمتلكاتهم ومصالحهم[4].

فقامت السلطات الفرنسية والأقلية الأوروبية بجميع الوسائل للوقوف أمامه بوضع عراقيل، واتهامه بنشر الفوضى والاضطرابات، حيث تأكدت السلطات الفرنسية من خطر هذا الفكر الذي يترأسه الأمير خالد على مستقبل، وآفاق الجزائريين، بل في الانتخابات جانفي 2021، التي كان ينافس فيها قائمة ابن التهامي، فالسلطات الفرنسية دعمت، وشجعت ابن التهامي بتزوير الانتخابات، وشنت ضده ضغوطات، وحملة تشككه في شخصه ومطامحه[5]، وأيضا هذا القانون يحدد لنا وضعية المجتمع الجزائري اكتساب الجنسية الفرنسية وحقهم في مشاركتهم في الترشح والتصويت، وكذا الحقوق المدنية والسياسية المتعلقة بهم[6]، وهذا المشروع جاء خلال

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 217.

[2] – أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص 62.

[3] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 62.

[4] – أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2003، ص 47.

[5] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 62.

[6] – أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمي الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 47.

التضحيات، والنضال النخبة الوطنية وضغوطات أيضا من طرف بعض النخبة المثقفة الفرنسية التي لم ترض بالوضع الراهن، حيث تضمن هذا القانون عدة بنود تمثلت فيما يلي:

- كيفية الحصول الأهالي الجزائريين على الجنسية الفرنسية وأيضا حق المواطنة الفرنسية، ولكن هذا الأمر يتطلب شروطا يجب أنم تتوفر على ما يلي:

- أن يكون يقيم ببلديته لمدة سنتين متتابعين.
- أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي.
- أن يكون يحسن الكتابة والقراءة باللغة الفرنسية.
- أن يكون متزوجا بواحدة.
- العمر لا يتجاوز خمسة وعشرين سنة.
- منع التصويت المترشحين المسلمين في المجالس المنتخبة[1].

نستخلص من هذا القانون الإصلاحات، أن الجزائريين الذين يكتسبون الجنسية الفرنسية، وفق الشروط والبنود المذكورة يتمتعون بالمواطنة الفرنسية بحقوقها السياسية والمدنية وأيضا لهم الحق العمل، وحصولهم على المناصب العسكرية والمدنية، أما الأشخاص الذين لم يستجيبوا لهذا القانون لا يمكنوا لهم الاستفادة والتمتع بالحقوق من هذا المرسوم، ولكن الواقع عكس ذلك رغم أن القانون منح بعض الامتيازات ووسع الحق الانتخابي، وألغى الضرائب كما أعاد العمل الجماعي في القرى، إلا أنه يبقى مشروع إغرائي، حيث لم يحقق المساواة الكاملة بين الجزائريين والفرنسيين والأقلية الأوروبية ببنوده التعجيزية المتمثلة بالتخلي عن مقوماته الإسلامية لاكتساب الجنسية الفرنسية[2].

ويذكر يحي بوعزيز أنه منح الجنسية لنخبة محدودة ومعينة وموالية لهم، فلهذا لم يبغير شيء من معاناة الشعب الجزائري[3].

أما الأقلية الأوروبية مع السلطات الفرنسية كانت علاقة صراع ومعارضة، ورافضة بشدة لذلك المشروع بل جعلته شيئا غير معقول، ومنطقي، بل وقفوا وقفة واحدة لمهاجمته عن طريق الصحافة والنواب، حيث اعتبروه أنه

[1] - عبد الرحمن بن براهيم العقون، الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، ط2، 2007، ص 80.
[2] - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 277.
[3] - يحي بوعزيز، سياسة السلطة، المرجع السابق، ص 124.

انتصار للحركة الوطنية الجزائرية، وجعلها موضع قوة، وهذا معناه خوفا على مصالحهم وممتلكاتهم، وامتيازاتهم وأيضا اعتبروه أمرا خطيرا وصعبا على مستقبلهم القادم في الجزائر[1]، فالسلطات الفرنسية بعد صدور هذا القانون عاشت اضطرابات وفوضى عارمة، بل أزمة حقيقية، حيث ظهرت الأقلية الأوروبية في الجزائر بمواجهة علانية رافضة لهذا المشروع، بل نادوا بشعارات وهتفات بمطالبة الاستقلال الذاتي للجزائر[2]، وفي خضم هذه الاضطرابات تعرض الحاكم جونار (Jonnar) إلى حملة عنيفة من طرف المستعمرين، حيث كتبت صحيفة شمال إفريقيا في عددها الصادر 15 ماي 1919م رافضة فيه بشدة السياسة المنتهجة اتجاه الجزائر مصرحا "لم يتردد في المشاركة عمل غير متبصر كان سيؤول عاجلا أم آجلا إلى وضع البصمة الإسلامية المفسدة على العبقرية الفرنسية، وأيضا كتب صحيفة لاديباس دي كونستوتين في عددها 16، 17، 22 جانفيي مقالات تحت عنوان "نحو الأهالي" مصرحة "...لن يسمح فرنسيو هذا البلد أبدا بتهديد السيادة الفرنسية...إن ما نسميه خطر باريس هو التقليد الذي يتمادى في إسناد مهمة تسيير شؤوننا إلى أناس يجعلونها[3].

وعلى هذا الرأي اتفق الجميع كل من رؤساء البلديات، والسياسيين بمعارضة انتخاب رئيس بلدية فرنسي من طرف الأهالي، ويجعلونه أمر غير منطقي، وفي هذا الصدد أجمع رؤساء الآخرين للسير على هذا النهج، بل طالبوا من الحكومة الفرنسية قبل اتخاذ أي إجراءات، وقرارات أن يأخذ الرأي الجزائريين الفرنسيين، وألحو من السلطات الفرنسية العليا من اتخاذ الآليات والوسائل اللازمة في أقرب وقت على ما كانت عليه سابقا[4]، خلال هذه المواقف من طرف الأقلية الأوروبية في الجزائر ما على الحاكم العام جونار إلا أنه قام بتهدئة الوضع مبينا طبيعة المشروع الإصلاحي، أنه لا يمكن الحصول على الجنسية الفرنسية إلا تحت قيود أكثر تعقيدا وصرح قائلا: "هذا القانون لا يحتوي على أي شيء من شأنه إغلاق الأقلية الأوروبية"[5].

رغم ما جاء به من التوضيحات إلا أن العلاقة استمرت بالانتقادات، والمعارضة لأن الأقلية الأوروبية المتواجدة في الجزائر تعتبر نفسها صاحبة الشرعية، والإصلاحات المقدمة للجزائريين تعتبر في تصورهم إهانة ونقص

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 124.
[2] – شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ط1، دار الأمة الجزائر، 1058، ص 489.
[3] – شارل روبر أجرون، المرجع السابق، ص 491.
[4] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 490.
[5] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 71.

لهيبة الإدارة الفرنسية[1]، ويقولون بان حق المواطنة واكتساب الجنسية لا يليق للمسلم لأن عقيدته لا تتطابق مع التطور[2].

نستخلص من مشروع الإصلاحي قانون 4 فيفر 1919كانت مجرد أكذوبة، وشكلية هزيلة لا ترقي إلى مستوى تطلعات المجتمع الجزائري، بل في عمقها استمالة، واستحواذ على نخبة مثقفة واعية من الجزائريين بإحداث انقسام بين صفوفها في ظاهرها منح الحقوق السياسية، والتمثيل البرلماني الفرنسي مع تخلي الجزائريين عن دينهم ولغتهم، وتاريخهم وعاداتهم...الخ، أما في باطنها تعمل على إرساء مشروع الاستيطان وتحويل الجزائريين إلى رعايا فرنسيين أو مواطنين من الدرجة الثانية محرومين من أدنى الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون أو الأقلية الأوروبية في الجزائر، وحسب ما ذكر أحمد مهساس، أن الأقلية الأوروبية قد برهنت على استعدادها لمنع أي إصلاح للجزائريين حفاظا على مصالحهم وتواجدهم وسيادتهم على الجزائر والجزائريين[3].

والحكومة الفرنسية أصدرت هذا القانون ما هو إلا ذر الرماد على العيون، وإسكات تيارات الحركة الوطنية ووسعت الانشقاق[4]، فإن الإدارة الفرنسية خلال هذه الإصلاحات كرست على منح امتيازات للعنصر الأوروبي على العنصر السكان الأصلي حتى يظل صوته غير مسموع[5]، صحيح أن حقوق المشاركة في الانتخابات للمجالس البلدية، والمجلس المالي للمسلمين الجزائري، بزيادة عدد المنتخبين للمجالس البلدية التي وصل إلى 40 شخص لكن في المقابل دون زيادة الأماكن، حيث ظلت الأقلية الأوروبية بشكل ضئيل، وضعيف جدا لا تسمح تمكنها أو وصولها[6]، فالعلاقة بين الأقلية الأوروبية والسلطات الرسمية رغم هذه الإصلاحات كانت عنصرية وامتازت باللامساواة إلا أنها كانت معارضة بلهجة شديدة، بل وصفتها بأنها تعتبر خرق للسيادة الفرنيسة، ل قام هؤلاء الممثلون في البرلمان بالتحذير والتخوف من الخطر القادم، بل ضف إلى ذلك تمت حملة ولاة المقاطعات الثلاث[7].

[1] – شارل روبر أجرون، المرجع السابق، ص 43.
[2] – محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 45.
[3] – أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 45.
[4] – شارل روبير أجيرون، المصدر السابق، ص 862.
[5] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 216.
[6] – ناهد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 67.
[7] – شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 51.

2- مشـروع بلوم فيوليت الإصـلاحي سـنة 1936: تعتبر فتر الثلاثينات، من القرن العشـرين، من أصـعب الفترات للحركة الوطنية ونشـاطها، في ظل النضـال السـياسـي من جهة، وظهور اتجاهات مختلفة، وإصلاحات عديدة في شكل مشاريع سياسية بدعوى إصلاح أوضاع الجزائريين تمثلت بمشروع بلوم فيوليت[1]، حيث استخدمت السلطات الفرنسية جميع الضغوطات على المجتمع الجزائري، ومقوماته وهويته، من ثقافة، ولغة وتاريخ فذكره محفوظ قداش في كتابه "إن فترة الثلاثينات شهدت سلسلة من الاضطرابات مست العمال المسلمين بمعنى هذه الفترة سادتها الفوضى، والاضطراب وعدم الاستقرار الاجتماعي"[2].

فكانت الأجور التي يتقاضـها الجزائريون فقد كانت ما بين من 6 إلى 8 فرنكات، وهذه بصـفة يومية ودائمة بمبلغ قدر 30 فرنك في الشـهر، وهذه الأخيرة تعتبر بالنسـبة إليهم بخيسـة للعامل الذي له العددي من الحاجيات الضرورية[3].

وأيضـا ما بين سـنة 1933-1934، تميزت بمظاهرات خاصـة في إطار الحريات الدينية وكذا تعليم اللغة العربية، وهذا ما أشـار إليه المستشـار البلدي ألوفي: إن المسنين، والعاجزين، والأطفال لا يمتلكون ضروريات الحياة إذا امتلأت الشـوارع بأقدامهم، وأيضـا قال فيروسـولان هو الآخر في هذا الشـأن "لا يمكن أن ننفي أن البؤس هو النتيجة الحتمية الدونية التي حكم بها على الأهالي أدبيا، وماديا تبعات للتوجيه السـيء الذي أعطى لتربيتهم الابتدائية"[4].

فشـهدت هذه الفترة ذكرى في نفوس الفرنسـيين باحتفالهم الذكرى المئوية بمرور مائة عام على احتلالهم للجزائر، وعليه سوف نتناول هذا العنصر جملة من العناصر الآتية:

---

[1] – موريس فيوليت كان حاكما عاما على الجزائر ما بين 1925-1927م وهو توجه اشـتراكي وبعدها أصـبح عضـوا في مجلس الشيوخ ساهم في الحياة السياسية وبالأخص الجزائر، فقدم للجنة مشروع سمي بمشروع بلوم فيوليت. ينظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 18.

[2]– محفوظ قداش، جزائر الجزائريين (1939-1957م، منشورات AWEP، الجزائر، 2008، ص 256.

[3]– علي مراد، الحركة الإصـلاحية الإسـلامية في الجزائر (1925-1947)، تر: محمد يحياوي، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 196.

[4]– يحياوي مرابط، المجتمع السلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين حقائق إيديولوجيات أساطير وتمطيات، تر: محمد المعراجي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2010، ص 206.

1. مفهوم الجبهة الشعبية وانتصارها: أنها تمثل تكتلات، واتجاهات سياسية متنوعة متكونة من الوسطين، واليساريين، وأيضا تشمل قوى ليبرالية أو برجوزية فضلا عن جماعات إشتراكية شيوعية، وديمقراطية[1]، فهذه الأخيرة تحالفت مع مجموعة من الأحزاب اليسارية والشيوعية، والإشتراكية والراديكالية، حيث سلمت السلطة بباريس بتاريخ: 4 جوان 1936م[2]، وعرفها بول رينوار "على أنها مأساة بين الحربين العالميتين، أما لوسان لمرور عرفها أنها جواب الاضطرابات 6 فيفري 1936م، أما جان كوترون أنها ستبقى أياما وأحداثا تاريخيا لدى الأطفال الصغار[3].

نستنتج بأن هذه الفترة برزت تكتلات وتحالفات سياسية في باريس، التي نتج من خلالها ميلاد، وائتلاف تيارات ثلاثة اشتراكية، راديكالية وشيوعية سميت بالجبهة الشعبية وصولها لعلها تعيد الأمل، والأمن والاستقرار لفرنسا ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، أما انتصار الجبهة الشعبية ووصولها إلى زمام السلطة، فكان أمر مهم للمجتمع الجزائري عامة والطبقة السياسية خاصة لأنها أعطت أمالا وآفاقا نظرا لمواقفها السياسية المفروضة لدى مختلف التيارات المشكلة للجبهة، والتي تدعوا إلى قضية سياسية لأنها أعطت أملا وآفاقا نظرا لمواقفها السياسية المعروفة لدى مختلف التيارات المشكلة للجبهة، والتي تدعوا إلى قضية أساسية متمثلة بالتحرر والاستقلال من السيطرة والهيمنة، وهذا تتطلب سلسلة من الاحتجاجات، والاضطرابات، حيث كان لها الأثر بالغ في الحياة الفرنسية، ومن أبرزها:

وقوع إضراب بمدينة لوهافر الفرنسية بتاريخ 11 ماي 1936، وأيضا اضطرابات العمال المتواجدين بالمصانع التعدين الذين وصل عددهم إلى مائة عامل مضرب[4]. وسبب يعود إلى فصل العاملين الذين تخلفا عن العمل في أول ماي، ولم يتوقف الاحتجاج والإضراب، حتى تم تلبيه مطالبهم التي تمثلت إعادة العمال المطرودين استغلت تيارات المشتركة الفرصة، من هذه الاضطرابات والصراعات، وبالفعل كانت هذه السبب الإضراب عن

[1]- أحمد بهاء عبد الرزاق، الجبهة الشعبية الفرنسية ودورها السياسي في فرنسا (1937-1945م)، مجلة كلية التربية للبنات العلوم الإنسانية، ع17، جامعة الكويت، قسم التاريخ، 2010، ص 04.

[2]- سعد بوزيان، أبو القاسم سعد الله، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا (1936-1956)، وزارة الثقافة، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 71.

[3] -Jeon Gramdmoning, Histoire vivent du frout populaire (1934-1936), ed Albin, Michel, p 06.

[4]- محمود آيت مدور: الحركة العمالية في الجزائر من بدايتها الأولى إلى غاية 1934م بين النضال الثقافي في الكفاح التحرري، أطروحة دكتوراه في تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، بوزريعة، 2013، ص: 101.

العمل[1]، حيث أشارت الإحصائيات الرسمية أن أشهر أفريل وصل العدد إلى ستة وثلاثين إضرابا، وفي شهر ماي خمسة وستون، وهذه الإضرابات تضمنت المطالبة بالبنود الآتية:

-إعادة النظر في الأجور.

-الاستفادة من أربعون ساعة، والعطل السنوية، مدفوعة الأجر[2].

فبتاريخ 24 جانفي 1936، سقطت حكومة "لافال"، وانتصرت الجبهة الشعبية بتاريخ 26 أفريل 1936، 1936، التي أفرزت نتائجها عن ميلاد بالجبهة الشعبية التي تمت باتفاق معظم الأحزاب على نجاح مشروعها الانتخابي بالتصويت الأول، أما بالتصويت الثاني، فقد ركزت الأحزاب أصواتها على المترشح اليساري الأقوى بينهما[3]، فيذكر أحمد الخطيب أنه كان انتصارا عظيما لجميع الأحزاب الشعبية، حيث تحصلت على ثلاثة مائة وثمانية وسبعون مقعدا، من مقاعد السلطة التشريعية الفرنسية التي بلغ عددها ستمائة، وثمانية عشر مقعدا، أما المقاعد المتبقية، فقسمت بين الحزب الوسطي واليمين، حيث أفرز التصويت عن النتائج التالية[4]:

تحصل الحزب الاشتراكي على 1.960.000 صوت، و149 نائبا، أما الشيوعيون فقد تضاعف عدد أصواتهم مقارنة سنة 1932م ليصل عدد الأصوات الإجمالي إلى 1.500.000 صوت و72 نائبا، أما عدد أصوات الحزب الراديكالي فتحصل على 1.420.000 صوت و109 نواب، ولكن مع حصولهم على 1.997.000 صوت كان الحزب اليساري الرائد من حيث الأصوات الشعبية، وبعدها تم إتفاق بين الشيوعيين والاشتراكيين في الجولة النهائية من أجل دعم الجبهة الشعبية فتحصلوا على ثلاثمائة وثمانية وسبعون مقعدا من مقاعد البرلمان البالغ عددها الإجمالي ستمائة وثمانية عشر مقعدا، وهذا ما يتضح في الجدول التالي[5]:

الأحزاب	المقاعد
المحافظون، اليمين	122
الوسط/ الجمهورية اليساريون والراديكاليون	116

[1] -Edouard Bonnefous, Histoire politique de la trasuieure republique, vers la guerre du fruit populaire a la conferance deMunich (1936-1938), presses universitaire de françe T6, 1965, p 4.

[2] – أحمد بهاء: المرجع السابق، ص: 04.

[3] -Michel Tirihran, The ocunpation of facitoris 1936 in society and university 2012, p 326.

[4] -Rene Andrien et Jean Effer, En feuilletant l'histoire du front populaire anos jours, Albin midrel, Paris, 1969, p 11-12.

[5] – أحمد بهاء عبد الرزاق: المرجع السابق، ص: 355.

الاشتراكيون	146
الشيوعيين	72
غيرهم	10
الاتحاد الاشتراكي وأحزاب اليساري	152
المجموع	**618**

الجدول التالي: يمثل قائمة وزراء الحكومة الفرنسية:

الاسم	المنصب
ليون بلوم (زعيم الحزب الاشتراكي)	رئيس الوزراء
ادوارد دالادييه (راديكالي)	وزير الدفاع (نائب رئيس ال وزراء)
كامي شوطان (راديكالي)	وزير الدولة
بول فو (سكرتير الحزب الاشتراكي)	وزير الدولة
موريس فيوليب (الاتحاد الاشتراكي)	وزير الدولة
مارك ريكار (راديكالي)	وزير العدل
روجي سالنكرو (اشتراكي)	وزير الداخلية
إيفون دليوس (راديكالي)	وزير الخارجية
فينست أوريول (اشتراكي)	وزير المالية
ألفوس قاسني ديباك (راديكالي)	وزير البحرية
شارلز سبيناس (اشتراكي)	وزير الاقتصاد
جون زاي (راديكالي)	وزير التعليم

2. ظروف وعوامل صدور المشروع: لقد كانت إصلاحات فيفري 1919، تحمل الكثير من السبيات والمساوئ فكان لزاما على البحث لإيجاد مشاريع أخرى لامتصاص غضب الشعب الجزائري، من الاضطهاد، والقمع، وأيضا من أسبابه الأصلية هو نجاح الجبهة الشعبية التي تتألف من تيارات واتجاهات مختلفة من الأحزاب الثلاثة الاشتراكي، الراديكالي، والشيوعي بمشاركتهم الانتخابات البرلمانية سنة 1936، فأصبح موريس فيوليت عضوا في حكومة ليون بلوم الذي أعطى آفاقا مستقبلية لبعض الإصلاحين لممارسة نشاطهم السياسي، ومطالبة

وفد المؤتمر الإســـلامي يوم 07 جوان 1936 بجملة من البنود إلى رئيس الحكومة، ويذكر أحمد توفيق المدني "انه كان فرنسيا وطنيا صادقا محبا لأمته لكن إلى جانب ذلك متشبعا بروح ديمقراطية محب للعدل، والإنصاف، كارما للظلم، والإجحاف فقد قال لما رأى من بطش وظلم واضطهاد فقال دوام الحال من المحال، فأما أن تسلك فرنسا السياسة العدل والمساواة والرحمة وتعيد للجزائر كرامتها[1].

ومن مميزات فيوليت يشجع عملية الإصلاح، فلهذا كتب كتابا بعنوان (Algerie Virra + elle) ومقترحات بقانون مشروع داخل السلطة التشريعية، وهذا سنة 1933م، وقد تم قبوله والمصادقة عليه سنة 1936م، وهذا أثار جدلا كبيرا سواء على المحلي فرنسا الأم أو على مستعمراتها الجزائر، ومن بين المحاور الأساسية التي دعا إليها وأراد أن يحققها تمثلت العدالة، المســـاواة والحصـــول على الحقوق المواطنة، وحق المشـــاركة للتمثيل الانتخابي، وعدم التخلي عن الأحوال الشخصية[2]، فلما تحصلت الحكومة الجبهة الشعبية برئاسة الحكم "ليون بلوم" Leon Blum" رحب الجزائريون بفوزها، فقررت حكومة الجبهة الشفية تبين حسن نيتها وتعاطفها اتجاه المجتمع الجزائري، فقدم إحياء مشروع قانون فيوليت الذي ظهر سنة 1931م نتيجة اجتماع لجان مجلس الشيوخ برئاسة موريس فيوليت[3]، حيث أنه استجاب لهذا الاقتراح وتم المصادقة عليه من طرف زعيم الحكومة الاشتراكية، وهذا ما ذكره أحمد توفيق المدني في كتابه هذه الجزائر "أنها تقضي بإعطاء الحقوق الفرنسية لعدد كبير من المثقفين المسلمين بالمجالس النيابية، أما بقية المسلمين فتستقل بقسمها الثاني على أن يكون المسلمون ممثلين في المجالس النيابية الفرنسية[4].

-تخوف موريس فيوليب من انتقال الروح القومية التي ظهرت في المجتمع العربي، وخاصـــة أن أفكارها ومشروعها يتماشى مع الفكر المجتمع الجزائري.

-تغير موازين القوى مع بداية سنة 1931 بتأسيس جمعية العلماء المسلمين، وبنشاط الحركة الوطنية الجزائرية[5].

---

[1] – أحمد توفيق المدني، حياة كفاح القسم الثاني في الجزائر (1925-1947)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984م، ص: 78.

[2] – طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر (1947-1956)، المرجع السابق، ص 217.

[3] – بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من (1830-1982م)، ج1، (د.ط)، دار المعرفة، 2006م، ص 379.

[4] – أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، (د.ط)، مكتبة النهضة المصرية، 2001، ص: 169.

[5] – أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص: 16.

-انتشار الأوبئة والأمراض المختلفة بالجزائر.

-تأثر بالفكر الإصلاحي وظهور الصحافة وانتشار الوعي من جميع جوانبه الفكر، السياسي الثقافي، مما أدى إلى ظهور نخبة وتيارات على اختلاف ثقافتهم.

-العلاقة بين أطراف الإدارة الفرنسية والحركة الوطنية أفرزت انقسام في التوجهات بين قادة الحركة الوطنية[1].

3. محتوى المشروع: لقد تم اقتراح المشروع وعرضه أمام المجلس الوزراء بتاريخ 15 أكتوبر 1936 وبتاريخ 30 ديسمبر 1936 تم الإعلان عنه بالجريدة الرسمية، الذي تضمن جملة من البنود التي خصت عملية المشاركة في الانتخابات للجزائريين، حيث نصت المادة الخامسة منه في الفقرة الثانية منه أنه يمكن لكل نائب يتحصل على عشرون (20000) ألف ناخب[2]، وأيضا تضمن إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى منه من الحصول على الفئات الأهالي الجزائريين على حق المواطنة الفرنسية، ولكن هذا لا يتحقق إلا بقيد وشروط معينة متمثلة فيما يلي:

-العاملين بالجيش الفرنسي بمعنى هؤلاء الأهالي الذين انتهوا من خدمتهم العسكرية برتبة ضابط.

-الأهالي الذين غادروا الجيش، وهم برتبة رقيب الأول أو رتبة أعلى منه بشرط المدة تتجاوز خمسة عشر سنة حصولهم على شهادة حسن سلوك.

-الأهالي المتحصلين على ميدالية عسكرية أو الصليب الحربي.

-الفئة المتحصلة على الشهادات الآتية منها شهادة التعليم البكالوريا، الشهادة الثانوية، شهادة التخرج من إحدى المدارس الوطنية، وهذه المادة هي نفسها في قرارات 1919 التي تنص على ما يلي: "الذين يحق لهم التصويت هم الموظفون الرسميون الذين يعملون في الإدارة ولهم شهادات تعليمية، ويشغلون مناصب عليا وقدموا خدمات في الجيش الفرنسي[3]، وأيضا نص على إيجاد فئتين انتخابيتين الفئة الأولى تتكون من السكان الجزائر الأوروبيين أي النخبة المثقفة المتحصلة على الجنسية الفرنسية، فلها الحق في اختيار ممثليها والتصويت عليهم في

[1] -Claud Collot, et Jeon Robert Henry, le movement nationnal Algerie, texte 1911-19245, Hamattin, Paris, 1981, p 137.

[2] – طاعة سعد: المرجع السابق، ص: 35.

[3] – المرجع نفسه، ص: 35.

القسم الأول، أما الفئة الانتخابية الثانية فتختص بالجزائريين الأعالي وهم الذين يختارون من يمثلهم في القسم الثاني[1].

فالمشروع تضمن ثمانية فصول وخمسون مادة وأهم محتواها ما يلي:

-منح الجنسية الفرنسية بعدد يقدر واحد وعشرون ألف أهلي دون التخلي عن هويتهم الإسلامية، ويتعلق بالفئات الآتية: الجزائريون المنتخبون في الغرفة التجارية والفلاحية وصغار الضباط الذين حصلوا على وسام فرنسي وهم أصحاب شهادات عليا وكذلك الأعضاء المنتخبون بالمجلس المالي والمجالس العامة.

-إصلاح مستوى التعليم والقيام بإصلاح زراعي.

-إعطاء نفس الحقوق التي يتمتع بها الأوروبيين دون الجزائريون.

-زيادة حقوق الجزائريين لانتخاب ممثلين لهم في مجلس الشيوخ والمجالس العامة.

-إنشاء مجلس استشاري في باريس يتكون من تسعة جزائريين بمعدل ثلاثة أعضاء من كل ولاية.

-إنشاء وزارة للشؤون الإفريقية يدخلها الجزائريون.

-إلغاء المحاكم الرادعة.

-الحصول الحكم المدني بمنطقة الجنوب على شكل بلديات محيطة[2].

-رغبة الوالي العام فيوليت من التخفيف بالأساليب المسلطة على الجزائريين من قبل الاحتلال والأقليات الأوروبية ونقطة تقارب بين تيارات الحركة الوطنية الجزائرية من جهة، ومن جهة المناهضين للغاشية والاستعمار في الجبهة الشعبية الفرنسية، وبما أن موريس فيوليت كان مكلف بشؤون الجديد بحكومة بلوم أراد أن يقدم خدمات إصلاحية بصيغة جديدة[3].

4. علاقة الأقلية الأوروبية بالسلطات الفرنسية اتجاه المشروع بلوم فيوليت سنة 1936: لقد تعددت العلاقات اتجاه هذا المشروع ويمكن حصرها فيما يلي: رغم السلطات الفرنسية قدمت امتيازات بشكل هائل للأقليات الأوروبية المتواجدة بالجزائر بتوفير جميع الإمكانيات اللازمة، لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتشجيعهم وتحفيزهم لاستغلال خيرات الأراضي الجزائرية وامتلاك عقاراتها الواسعة

[1] - المرجع نفسه، ص: 35.

[2] - بشير بلاح: المرجع السابق، ص: 380.

[3] - عمار عمورة: المرجع السابق، ص: 351.

ومواصلاتها وشبكة مياهها وتزويدها بالحاجيات الضرورية واللازمة الخاصة[1]، إلا أن علاقتها بالسلطات الفرنسية بالرفض، والمعارضة والصراعات، وهذا ما يذكره شارل أندري جوليان أن العلاقة امتازت بالرفض والصراعات، والوقوف أمام هذا المشروع لأنهم يرون يضر ممتلكاتهم، ومصالحهم، ويمنح آفاق وأمل مستقبلية للجزائريين بالمجال السياسي، ويظهر الخطر في بعض البلديات الريفية التي اكتسحت الأغلبية الانتخابية بالمجلس البلدي أن تكون مسلمة، وأيضا أن عملية الإصلاح ستكون القضاء على الأقلية الأوروبية، وتعديا على السيادة الفرنسية بشمال إفريقيا[2].

وكذلك النظرة الاحتقارية للأقلية الأوروبية للشعب الجزائري لم تكن وليدة بالصدفة، وإنما منذ وجودهم يعارضون ويرفضون أي إصلاح يمس بالمجتمع الجزائري، فرغم ذلك حاول بلوم فيوليت للحكومة الفرنسية السعي إلى تحقيق آمل آخر، متمثل بفكرة جديدة بتحويل اللجان المالية الجزائرية إلى مجالس تنتخب بالتصويت العام، ولكن هذه الفكرة أيضا باءت بالفشل[3]، نظرا للوقوف الأقلية الأوروبية ومعارضتها بشدة لأي محاولة إصلاح، بل كل البنود المتعلقة بالمشروع والتي تسمح بالمشاركة في التمثيل الانتخابي، والتي تدعو إلى المساواة بين المواطنين الفرنسيين والرعايا دون تغير المساس بأحوالهم الشخصية فعارضوا فحسب رأيهم ينظرون أن هذه المشاركة سوف تجعلهم يمثلون تمثيلا كبيرا داخل المجالس[4] فقاموا بحملة واسعة تمثلت باجتماع شيوخ البلديات، وإخطارهم بالرفض والمعارضة، وأيضا إرسال عريضة إلى الحكومة الباريسية يشكون فيها بعدم قبولهم وإلزامهم بإعادة النظر والمراجعة للتخلي عن هذا المشروع[5] فشكلوا ضاغطة على الحكومة بحجة أنه لا يتماشى مع المجتمع الجزائري لأن هذا المشروع سيكون مستقبلا خطرا مهددا ومحقدا على الحكومة الفرنسية وسيادتها، وخاصة بالمقاطعات الثلاث[6].

والحكومة استجابت للأقلية الأوروبية وأحيل المشروع إلى لجنتين هما لجنة الانتخاب العام، واللجنة البرلمانية الخاصة بالجزائر، والمستعمرات حيث أصدرت اللجنة الأولى قرار الاستماع للدكتور بن جلول راوول، أويوو فيوليت غير إن رابطة رؤساء البلديات الجزائرية، أبدت معارضتها، ورفضها للمشروع بأن المسلمين لن يتقبلوا الحضارة

[1] – مجلة الشهاب، مج13، ج2، 2 ماي 1937، ص: 163.
[2] – شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص: 140.
[3] – شاهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص: 221.
[4] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص: 125.
[5] – بلاح بشير: المرجع السابق، ص: 181.
[6] – محفوظ قداش: المرجع السابق، ص: 583.

الفرنسية غير أن العنصر الجوهري معارضة الأقلية الأوروبية بالجزائر يكمل قلقهم وخوفهم من الهيمنة الجزائرية السياسية ووقوفهم في وجه الأقليات الأوروبية، بل حتى العلاقات بين الأحزاب الفرنسية نفسها كانت بين التأييد والتعارض واختلفت درجتها ودعمها، ويمكن تبيان ذلك فيما يلي:

5.علاقة الأحزاب الفرنسية المؤيدة للمشروع: منها:

1. الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.FIO) فأعطى اهتمامه واضحا وملحوظا، حيث ظهر جليا في مؤتمره الـ 34 الذي انعقد بمرسيليا، وهذا يومي 12/11 جويلية 1937م الذي نص على نقطتين هما:

- المصادقة على المشروع بلوم فيوليت.

- تحقيق الإصلاحات الإدارية والسياسية التي تجعل المجتمع الجزائري جزء لا يتجزأ من فرنسا متساون في جميع الحقوق السياسية والاجتماعية[1].

2. الحزب الشيوعي الفرنسي: (S.FIC): فكان اتجاه واضحا حسب ما كتبته جريدة (L'humanité) بتاريخ 15 جانفي 1937م "إن الحزب الشيوعي كانت نخبته البرلمانية تدعو الجميع الحصول على الحقوق الديمقراطية لكل مسلمي إفريقيا الشمالية، ومطالبتهم بعملية التوسيع العمل الانتخابي حتى يتحصل الجميع على حقوقه السياسية والاجتماعية"[2].

3. الأحزاب الفرنسية اليمينية المتشددة والرفضة للمشروع الإصلاحي منها الحزب الاجتماعي الفرنسي (P.S.F): فمنذ ظهوره على الساحة السياسية في جويلية 1936 عارض المشروع ورأي فيه تهديدا للسيادة الفرنسية نظرا لبرنامج المشروع الذي تضمن ما يلي:

- تنمية الفلاحة، ونشر التعليم، ودعوة للامتيازات بين الأهالي المتطورين، والفرنسيين لكن بشرط عدم التخلي عن الأحوال الشخصية، وعند انعقاده بتاريخ 23 أكتوبر 1938 برئاسة الكولونيل "دولا رولا" ركز على قدماء المحاربين لحصولهم على امتيازات متمثلة بمنح حق المواطنة، واعتبار الأهالي جزء من السلطات الفرنسية[3].

ويذكر أبو القاسم سعد الله في كتابه إن الأقلية الأوروبية المتواجدة بالجزائر عند معرفتها للمداولات التي كانت تدور حول مشروع الإصلاحي ومطالبه التي تهدف إلى امتيازات، فهذه الأخيرة تحركوا بكل قواهم معارضين

---

[1] - كمال حمزي: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي (1919-19545) من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث العام، جامعة الجزائر، بوزريعة 2009-2010، ص: 219.

[2] -L'hmanité 15 janvier 1937.

[3] - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص: 537.

بالرفض أي تغير في الواقع الجزائري لأن الواقع جعلهم هم سادة البلاد من جميع الجوانب السياسية الاقتصادية والاجتماعية، ومن مظاهر معارضتهم لهذا المشروع تجمع حوالي ثلاثمائة شيخ بلدية فرنسي بمدينة الجزائر بتاريخ 14 جانفي 1937، وصادقوا على لائحة، حيث قدموا استقالاتهم الجماعية وعارضوا المشروع، إذ جعلوا هؤلاء المؤيدين أنهم خونة وأعداء فرنسا، ولكن الحقيقة أن الأقليات الأوروبية بالجزائر تنظر إلى البعد النظر للامتيازات المتحصلين عليها، حين الانتخابات، وهذا معناه سوف يتساوون ويتمتعون بنفس الحقوق، وهذا الأمر غير مقبول لدى الأقليات الأوروبية[1]، ويذكر يحي بوعزيز أن غلاة الأقلية الأوروبية بالجزائر تأمرو وأثاروا ضجة كبيرة، بل اتخذوا أسلوب الدعاية ضده، وذلك من أجل وقف الامتيازات المشروع المطروح أمام البرلمان الفرنسي[2]، وكذلك أن المشروع حينما عرض للمناقشة أمام مجلس الشيوخ في جويلية 1931، وهو مجموعة من القضايا التي عالجت مسألة الجزائريين بالسماح لهم الحق المواطنة والكرامة، ورفع المعاناة والغبن القائم الذي يقتل آمال ومستقبل المجتمع الجزائري[3].

نستنتج في الأخير أن العلاقة بين الأقلية الأوروبية بالجزائر والسلطات الفرنسية كانت علاقة صراع ومعارضة شددية، وهذا يتضح خلال مصير المشروع بلوم فيوليت الذي تم وقف تنفيذه نظرا لعجز الحكومة الفرنسية لحل القضية الأهلية وإدماجهم ليصبحوا جزءا من فرنسا فكانت نهاية المشرع الإصلاحي كسر أي محاولة تعطى امتيازات صفة المواطن، ومناصروه ومؤيده لم يستطيعوا إحيائه، لأن الأقلية الأوروبية بالجزائر لم تقدم أي تنازل مهما كا نوعه.

3. علاقة الأقلية الأوروبية بالسلطات الفرنسية اتجاه المؤتمر الإسلامي 1936: يمثل المؤتمر الإسلامي الجزائري المنعقد 7 جوان 1936م، قضية جوهرية من القضايا، الكفاح، النضال السياسي ضد الاستدمار الفرنسي الظالم ويعتبر أيضا الحجر الأساسي لتوحيد التيارات المختلفة الاتجاهات حول بنود متفق عليها، من رغم وجود أفكار متباينة مختلفة كل من دعاة الإصلاح والإدماج والشيوعيين، ليطعن الوعي، والمشاعر في أوساط المجتمع الجزائري لإيصال كلمته للرأي العالمي، ضمن فكر سياسي إستراتيجي محكم المسمى بالمؤتمر الإسلامي الجزائري على كلمة واحدة، ليتصدى بها السلطات الاستعمارية الفرنسية، ويرسم صورة واضحة المعالم بأسلوب

[1] – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص: 125.

[2] – يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص: 81.

[3] -Julien Frouwage, L'Algerie vivra telle ? un projt bilum, violette, au tempts du frant populaire, mémoire de fin d'étude université lyon, 3 janvir 2003, p 17.

راقي، وحضاري يجمع الأطراف بين المؤيد، والمعارض، وعليه سوف نتناول عنصرين هما: ما هي ظروف انعقاده ومطالبه؟ وما علاقة الأقلية الأوروبية، أي المؤتمر الإسلامي؟

1.3 ظروف انعقاده: خلال إصلاحات الثالث فيفري 1919. ظهر بصيص الحركة الوطنية الجزائرية التي لعبت دورا هاما للممارسة العملية السياسية، واستطاعت أن تتأثر وتؤثر الجماهير الشعبية، وبلوغها للمرحلة النضج من التنظيم والرؤية وفي الثلاثينات ازداد الوضع سوء على سوء، رغم الوعود التي وعدت بها السلطات الفرنسية بمشاريعها الإصلاحية بشأن تحقيق بعض المطالب من الحقوق والمساواة داخل المجتمع الجزائري من جوانب متعددة اقتصادية، سياسية اجتماعية لم يتحقق منها إلا الجزء الضئيل منها الأحزاب السياسية الوطنية[1].

يذكر أبو القاسم سعد الله انعقاد المؤتمر الإسلامي إلى عوامل داخلية وخارجية ونذكر منها الأسباب الداخلية تتمثل بالاحتفالات بذكرى المئوية للاحتلال الجزائر، حثي السلطات الفرنسية وفرت جميع الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحضير لهذا المهرجان الذي تم فيه استعراض جيشها الغازي للجزائر، وأيضا مشاركة الأقليات الأوروبية، وجزائريين بن وي وي ترافقها حملة دعائية إعلامية بمختلف الأزياء، منها الملابس، والأسلحة المستعملة، وأناشيد موسيقية التي تمجد، وتتذكر الذكريات الماضية لإحيائها، وهذه الاستعراضات دامت أكثر من ستة أشهر، فكلفت أموالا طائلة، حيث وصلت إلى ثلاثة وتسعين مليون فرنك، والهدف من هذه الذكرى المئوية تخليدا لانتصارها وسيطرتها وهيمنتها على المجتمع الجزائري أيام غزوها سنة 1830[2].

وأيضا تم تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بتاريخ الهامس من ماي 1931 برئاسة عبد الحميد بن باديس[3].

---

[1]- تركي رابح عمامرة: الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، منشورات (ANEP)، ط5، الجزائر، 2001م، ص: 99.

[2]- مقران يسلي: الحركة الدينية، والإصلاحية في منطقة القبائل (1920-1945م)، دار الأمل، ط2، تيزي وزو، 2012م، ص: 26.

[3]- عبد الحميد بن باديس من مواليد 1889م من أسرة مشهورة بالعلم والمعرفة والمال تلقى تعليمه بقسنطينة بجامع الزيتونة تونس (1908-1911م) بدأ دعوته الإصلاحية سنة 1913م معتمدا النوادي الصحف، من أجل إعادة الأمة، وإصلاحها. انظر: أسعد العلالي: جمعية العلماء المسلمين الجزائري والثورة الجزائرية (1954-1962م)، أطروحة دكتوراه بالتاريخ الحديث والمعاصر، قسم الآثار التاريخية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2011-2012م، ص: 23.

وهذه الجمعية قد ضـمت تقريبا اثنين وسـبعون عالما جزائري في فترة وجيزة أقل من سـنة من الاحتفالات الاستفزازية التي أقامتها السلطات الفرنسية على مدى ستة أشهر، لتبين أنها استطاعت أن تسيطر وتهيمن على الوضع، وأصبحت الجزائر جزء وقطعة منها[1]، وكذلك وقوع ظرفا وحدثا بارزا تمثل بنجاح الجبهة الشعبية التي كانت تتألف من مجموعة تيارات متباينة، اليسـاريين، واليمين، والاشـتراكيين لمواجهة خطر الغاشـية، حيث ترأسـها ليون بلوم، والذي تحدث، ووعد بالعمل على تحسين الأوضاع التي آلت إليها السلطة الفرنسية داخل مستعمراتها[2]، ولهذا أحدث إصلاحات تتجلى فيما يلي:

-إلغاء قانون الأهالي الذي كان عائق للجزائريين.

-إطلاق جميع المساجين المعتقلين.

-تطبيق النظم الاجتماعية والمساواة دون تميز.

وبتاريخ 03 ماي 19356م وعي الشـعب الجزائري إلى المشـاركة في الانتخابات لنواب جدد، وبالفعل كان انتصارا مبهرا للجبهة الشعبية[3]، وأيضا في هذه السنة توفي الأمير خالد الذي كان منفيا بسوريا فكانت وفاته صـدى لجميع أوسـاط الجزائريين، وكذا من النواب والعلماء والشـيوعيين[4]، وجريدة الشـهاب صـرحت بقولها عما كانت تتابعه من أحداث وأوضاع داخلية منذ ظهور فلكرة الجبهة الشعبية إلى انتصارها قائلة: "إن سائر الطبقات العاملة في فرنسا، وسائر سكان المستعمرات، وبلاد الحماية والوصاية قد تفاءلت بمصير الحكم إلى رجال الواجهة الشـعبية، وعلقت على هذا الحكم والأمال الجسـيمة، فرجال الشـعب الذين أوائل شـهر جوان المقبل طالما خطبوا ووعدوا وأكدوا أنهم سـيجعلون كل همهم هو تحسـين حال العمال والقضـاء على البطالة وتوزيع الثروات توزيعا عادلا...فالطبقات العاملة، وأهالي في المستعمرات الذين يئسوا من عدالة أحزاب اليمين وقد عادت إليهم الأمال.

أما مدينة قسنطينة وقعت حوادث في مشادات بين اليهود والمسلمين، والسبب أن اليهودي اعتدى على إحدى المسلمين وهو يريد آدا صلاته بمسجد الأخفر، فردوا عليهم بألسنتهم وتعاركوا فيما بينهم ودامت أسبوعا، حيث راح ضحيتها شهيدين جزائريين وواحد وعشرون يهودي، فالسلطات الفرنسية لم تستطيع تهدئة الوضع حتى

[1]- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص: 368.

[2]- عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء وعلاقتها بالحركات التحريرية، دار مداد، قسنطينة، 2005م، ص: 415.

[3] - علي مراد: الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، تر: محمد يحياوي، دار الحكمة، الجزائر، 2007م، ص: 227.

[4] - المرجع نفسه، ص: 227.

أخطروا دعوة الوزير الخارجية الفرنسي يتدخل بنفسه اسمه روني للحضور إلى الجزائر، فتوصل إلى حل الخلافات التي تمت بتهدئة الوضـــع وتقديم التعويضـــات، ووعدهم بالحماية والوقوف إلى جانبهم[1] بعد الحديث عن الظروف الداخلية، سنتحدث عن بعض النقاط لظروف الخارجية التي ساعدت انعقاد المؤتمر الإسلامي منها:

-مؤتمر الخلافة الإسلامية بالقاهرة[2].

-مؤتمر إسلامي بالقدس خلال الأيام السابع إلى السابع عشر 1931.

-المؤتمر الإســـلامي الأوروبي ســـبتمبر 1935، فهذا مثل مؤتمر المهاجر الجزائري إبراهيم أطفيش بالقاهرة آنذاك[3].

المؤتمر الأوروبي سبتمبر 1935 وهذا انعقد بجنييف ترأسه رسلان سكيب[4]، حيث حضره كل من مصالي الحاج النجم شمال إفريقيا، مصـالي الحاج والكاتب العام عمار عيماش وبانون بباريس ومحمد يديك فدام المؤتمر أيام 12 إلى غاية 17 ســبتمبر تكلم فيه مصــالي الحاج وعيماش عن حالة المســلمين بفرنســا، وفي شمال إفريقيا وندد بالاستعمار الفرنسي[5].

ويذكر أو القاسم سعد الله بأن الفكرة تعود إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس، وفي حديثه لصحيفة الدفاع التي كانت بلبنان لا حال الحركة الإصـلاحية، حيث دعا ابن باديس جميع الأحزاب إلى اجتماع أحزاب الجزائر إلى مؤتمر إسلامي، وجبهة وطنية[6]، فصحيفة البصائر تذكر أن الشيخ عبد الحميد بن باديس أعلن منذ أكثر من سنة فكرة الدعوة إلى تأســيس أو تكوين مؤتمر إســلامي يمثل الشــعب الجزائري أمام الحكومة الفرنســية والرأي العام الفرنســي، وهو يعلم ما يراد من وراء هذه الفكرة بصــفة محادثة عبد الحميد بن باديس وصــاحب الجريدة الدفاع (La defance) [7]، وأيضــا تحدث أحمد مورش بكلامه متأثرا إن شــخصــية عبد الحميد بن باديس هو القائد

[1] – علي مراد، المرجع السابق، ص 112.

[2] – عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص: 413.

[3] – أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص: 152.

[4] – محمد صاري: شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية بغرداية، 2004م، ص: 78.

[5] – شبوب محمد: الحرب العالمية الثانية (1933-1945) دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية، أطروحة دكتوراه، تاريخ الجزائر الحديث المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1، 2014-2015م، ص: 20.

[6] – أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص: 153.

[7] – الطيب العقلبي، مبارك الميلي: جريدة البصائر، ع40، السنة الأولى، 23 أكتوبر 1936م، ص: 40.

المحرك الأساسي لهذا المؤتمر، وذلك من خلال تصريحاته إذ يقول كان مصلحنا الديني ثوريا خالصا، وحكيما وكان أبو المؤتمر الإسلامي[1].

أما المعاصرون أكدوا أن الشيخ عبد الميد بن باديس هو صاحب الفكرة، حيث جمع الأعضاء المكتب لحضور اجتماع طارئ سنة 1935م، وهذا قبل انعقاده بأشهر، وكانت فكرته، ونظرته إلى الأوضاع السائدة من تدهور واختلاف الأحزاب وتقسيمها، وهذا ما أورده الشيخ البشير الإبراهيمي بقوله: "يسجل التاريخ المنصف فكرة عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري للأستاذ عبد الحميد بن باديس[2].

3-2- أهم مطالبه: تتجلى في النقاط الآتية: مطالب سياسية اجتماعية، اقتصادية، الدينية.

المطالب السياسية: وهي كالآتي:

- العفو عن كل المساجين والمعتقلين السياسيين.
- المساواة بالمشاركة في الانتخابات.
- التمثيل في البرلمان والاقتراح العام[3].

المطالب الاجتماعية:

- التعليم الإجباري دون تميز عنصري.
- المساواة في التعليم بين الجزائريين والأوروبيين.
- بناء المدارس، وتعميمها على الجميع.
- إنشاء خزينة لجميع العاملين للعمال.

المطالب الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

- المساواة في الأجور بين الجميع دون تميز.
- المساواة بين الرتب والكفاءات.
- توزيع الأراضي والشاغرة على عقار الفلاحين.

[1] – أحمد مريش: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية، دار هومة، الجزائر، 2011م، ص: 171.

[2] – يوسف بوغاية: معالم الفكر السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار زمورة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص: 102.

[3] – محفوظ قداش: جزائر جزائريون، المرجع السابق، ص: 333.

- توزيع الميزانية للجزائريين فيما يخص التجارة، الصناعة، الفلاحة.
- تأسيس تعاونية فلاحية ومراكز الاستفادة من التعليم الفلاحي.
- إلغاء قانون الغابات[1].

المطالب الدينية: تتضمن ما يلي:

- عدم المساس بالهوية الإسلامية.
- اللغة العربية لغة رسمية.
- المادة الأوقاف التي صدرت بمراسيم.
- إلغاء كل الإجراءات التعسفية المتخذة ضد اللغة العربية.
- إرجاع جميع المعاهد الدينية التي صدرت من قبل.
- حرية التعبير والصحافة مع حرية تعلم اللغة العربية[2].

أما قراراته فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- إعلان حرية الصحافة والتعبير والمساواة في الأجور ومساعدة الفلاحين.
- إلغاء القوانين الأهلية الزجرية وإصلاح قانون الغابات.
- منح المسلمين الجزائريين الحقوق التي يسمح بها الفرنسيين.
- ضرورة المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية[3].

3–3– علاقة الأقلية الأوروبية بالسلطات الفرنسية اتجاه المؤتمر الإسلامي: فالعلاقة الأقلية الأوروبية والسلطات الفرنسية اتجاه المشروع المؤتمر الإسلامي تهدف إلى هدف واحد، عدم قبوله ورفضه منذ بدايته، فالإدارة السلطات الفرنسية كانت غير قابلة وراغبة على زيارة الوفد إلى الحكومة الفرنسية، وتقديم لها مطالبها لتحقيقها على أرض الواقع فكبار القادة والساسة يخشون أن تقبل تلك البنود، وبالتالي سوف تضيع منهم الكثير من الامتيازات المتحصلين عليها فما كان لهم إلا القيام بمختلف الأساليب والوسائل لعرقلة المشروع، وذلك عن طريق

[1] – تركي رابح عمامرة: المرجع السابق، ص: 102.
[2] – محمد قناش: محفوظ قداش: المرجع السابق، ص: 112.
[3] – أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص: 157.

الاعتقال والتهديد والادعاءات الإعلامية ومصادرة الأراضي، حيث وصفهم الشيخ البشير الإبراهيمي بما يلي: "صحف تتأول وألسن تتقول تقابلها من جهاتنا عقيدة لا تتحول وثبات لا يتزلزل وثقة في الله لا تبدل"[1].

فالحكومة الفرنسية كانت غير راضية بل رافضة على الوزارة باستقبالهم ويرونهم كأنهم على الأصح دون غيرهم من الشعب، لكن السلطات الفرنسية قامت برد الفعل على الفعل[2]، وما عسى أن تفعل القوة الظالمة إلا القتل والترهيب والإبادة والاضطهاد، بل استهدفت الوطنيين بل أضافت أكثر من ذلك حتى الذين أيدوا وساندوا المؤتمر الإسلامي تعرضوا للاضطهاد[3].

وأيضا السلطات الفرنسية راحت تضغط على الجبهة الشعبية، حتى قررت وأعلنت أنها غير مسؤولة عن هذا العمل ولا تتحمل مسؤوليتها وخاصة عند نهاية الامبراطورية الفرنسية على يدها، كونها ساهمت وقدمت المساعدات لمختلف التيارات الوطنية السياسية في الإمبراطورية على آفاق مستقبل الشعوب بشعارات المساواة والحرية، الاستقلال، والتخلص من السياسة الاستعمارية الظالمة من سيطرتها وهيمنتها[4]، بل السلطات الاستعمارية أنها لم تكتف بتلك الأساليب، بل قامت بأسلوب آخر لتشويه المؤتمر الإسلامي الذي انتشر واتسع على الساحة السياسية داخليا وخارجيا، وأحدث ضجة إعلامية، حيث تحدثت عنه جميع الصحف من أجل الإبعاد عنه بشتى الطرق[5] فعند اجتماع بالملعب البلدي بتاريخ 12 أوت 19356، وعند انتهاء الاجتماع انتشر خبر وفاة المفتي بن دالي المدعو كحول، وهذه تعتبر مؤامرة دنيئة استخدمتها السلطات الفرنسية للإلصاق التهمة بالشيي الطيب العقبي، والسيد عباس التركي بتلك الجريمة، وبالفعل تم القبض عليه من أجل تفتيت وتفكيك المؤتمر الإسلامي، ويذكر عمار بوحوش في كتابه، بأن السلطات الفرنسية اتهمت، ولفقت التهمة للشيخ العقبي، وسلطت عليه الضوء كونه من الشخصيات المقربة لابن باديس، وبتحريضه لاغتيال المفتي الجزائري المدعو كحول، حيث زجت به في السجن دون إثبات أي دليل عليه، فالإدارة الفرنسية مستغلة الفرصة لضرب سمعته وأعضاء المؤتمر الإسلامي وتنكر لمطالبها[6]، وأيضا الشرطة الفرنسية ألقت القبض على أربعة أشخاص آخرين مشتبه بهم واعترافهم بأنهم هم

[1] – محمد خير الدين، مذكرات، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985، ص 30.

[2] – محفوظ قداش: المرجع السابق، ص: 85.

[3] – أبو القاسم سعد الله، ج3، المرجع السابق، ص: 31.

[4] – أبو القاسم سعد الله، ج3، المرجع السابق، ص: 31.

[5]– الوناس الحواس: المرجع السابق، ص 346.

[6]– عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص: 261.

الذين قاموا باغتياله وأحدهم أتهم الشيخ العقبي بأنه هو المحرك الأول على هذه الجريمة الشنعاء، وهذه المطالب لا تخدم مصالح الأقلية الأوروبية في الجزائر، فقامت هذه الأخيرة بتنظيم من القادة الاستعماريين من جميع أنحاء الجزائر وعلى رأسهم (Duraux) حاكم الجزائر، وحاكم قسنطينة (Cultole)، وحاكم وهران (Rauxn Friessiney) من أجل التصويت على المشروع[1].

لكن النتيجة الأخيرة المتحصل عليها 2.291 ضد المشروع المؤتمر الإسلامي وهذا دليل قاطع ورافض بالإجماع، حيث كانوا ينظرون إلى المشروع بهدف إلى تفكيك وتقسيم المجتمع الجزائري وتشتيته وكذلك منح امتيازات بين نخبة ونخبة أخرى، وكانت الأقلية الأوروبية تبذل قصارى جهدها من أجل إفشال المشروع حتى تتراجع النخبة على تأييدهم، كما لم يتراجع فيوليب سابقا عن مشروعه رغم الأقلية الأوروبية رافضة ذلك[2]، وحين اقتراب مناقشة المشروع تخوفت الأقلية الأوروبية، وراحت تحضر أساليبها من بينها اختيار ممثلين لصحافة وممثلين من البرلمان من أجل الوقوف لمنع والتصدي للمشروع حيث استخدموا أسلوب الترهيب، وذلك بالتهديد بالاستقالة الجماعية من وظائفهم، بتاريخ 1938م استقال ثلاثمائة شيخ بلدية ثم بعدها بدأت الاستقالات الوتاحدة تلو الواحدة، وفي ظل هذه الظروف الصعبة والضغوطات المتوالية والتهديدات، قررت الحكومة السيد دلادييه وضع حدا وقاطعا لهذا المشروع ودفن مصيره[3].

ولكن السلطات الفرنسية تعلم جيدا أنه ليس هو الذي قام بهذه الجريمة، وإنما أرادوا من وراء ذلك تلطيخ سمعته وسمعة العلماء كون أن الشيخ ممد كحول كان قريبا من السلطات الفرنسية، وهذا ما قاله فيوليب عام 1936م أنها كانت مؤامرة على المؤتمر وكذلك جريدة لومنتي (Le monite) قالت بأن هذا الفعل يعتبر مؤامرة قاسية على المؤتمر الإسلامي، فجاءت الفرصة السانحة للإلصاق التهمة بالعلماء المصلحين بعد أن وجهت رسالة احتجاج ضد المؤتمر الإسلامي إلى الحكومة 19 جوان 1936م بهدف هناك مناصرين على جمعية العلماء، وطمس معالم الهوية الإسلامية[4]، وفي اليوم 10 أكتوبر 1936م جريدة الوقت (Temp) المناهضة لليسار الفرنسي مقالا فأوضحت فيه فرنسا من إقدام حكومة الجبهة الشعبية على إصدار مراسيم، وضع الجميع أمام الأمر

[1] – ناهد إبراهيم الدسوقي: دراسات في تاريخ إفريقيا، المرجع السابق، ص: 171.
[2] – ناهد إبراهيم، المرجع السابق، ص: 172.
[3] – أبو القاسم سعد الله: ج3، المرجع السابق، ص: 76.
[4] – عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص: 286.

الواقع، حيث أثار هذا المقال ضجة واسعة في الجزائر المستعمرة وفرنسا ضد حكومة الجبهة الشعبية التي وجدت نفسها مضطرة إلى إصدار بيان تندد فيه بعدم وجود أي نية لإصدار مراسيم خاصة بالإصلاحات السياسية، بل صرحت بكل وضوح أنها سوف تقدم مشاريع إصلاحية، لكنها تمنع بأن تعطى للأبناء الجزائريين الأصليين إلى البرلمان الفرنسي بغية مناقشتها[1]، أما الأقلية الأوروبية في الجزائر فعلاقتها امتازت اتجاه المشروع بالرفض والمعارضيه وتخوفه من نجاحه والوصول إلى التمثيل البرلماني وتحقيقه مطالبه.

وأيضا استشعرت الأقلية الأوروبية بخطورة الأمر لجأوا إلى عملية التسليح نظرا للخلاف الذي كان موجودا سابقا بين الأوروبيين وعمال مسلمين بالموانئ فتدخل الحاكم العام لتهدئة الأوضاع وتعزيز الأمن والتحلي بالهدوء، خلال هذه الأحداث تعهد نائب كاتب الدول راوول أبو (Raoul au bard) يوم 29 جويلية أمام لجنة مجلس الشيوخ الجزائرية بوضع حد للدعاية الشيوعية المعارضة[2]، وفي الأخير خرجت بنتيجة واحدة أن العلاقة بين السلطة الفرنسية والأقلية الأوروبية في الجزائر اتفقت على أن المؤتمر الإسلامي خطرا عليهم فصدرت السلطات الفرنسية مرسوم بتاريخ: 13 جانفي 1938م ينص على فرض رقابة مشددة على نوادي جمعية العلماء المسلمين، ومنعها القيام بأي تجمع ونشاط سواء ثقافي أو سياسي في ظل هذه الظروف الراهنة إلا بالحصول على رخصة من السلطات الفرنسية. واتخذت جميع الوسائل بجهود مبذولة من أجل وضع وفرض الرقابة على مدارس العلماء، وأمرت بإغلاق عدد كبير من المدارس سنة 1938م[3]، وأيضا مرسوم 27 أوت 1939م يتضمن بمصادرة جميع الجرائد التي تتحدث عن قضايا الأمن القومي[4].

فخلال المؤتمر السلطات الفرنسية والأقلية الأوروبية استطاعت أن تصيب المؤتمر الإسلامي بالشلل بل العمل على تجميده السياسي، وذلك عن طريق فرض فيود وشروط[5]، ويذكر أحمد مهساس أن هناك كتاب فرنسيين نزهاء كانوا ضد هذه المؤامرة الخطيرة[6] وكذلك إن من طبيعة فرنسا أنها لا تعترف بوجود مجتمع جزائري يتمتع بحقوقه وواجباته وينقادون إلى أوامرها ويسخرونها خدمة للأقلية الأوروبية التي استولت على استغلال وخيرات البلاد

[1] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص: 31.
[2] – أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين، المرجع السابق، ص: 249.
[3] – ناهد إبراهيم الدسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص: 42.
[4] – عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار القليعة، الجزائر، 2009م، ص: 142.
[5] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص: 264.
[6] – ناهد إبراهيم الدسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص: 278.

والعباد، وتعنتت فشن كل من مورينو، ودوروا، وبورجو، وسيكار حملة حاقدة ضد الجزائر، وأمام إصرار النواب الأوروبيون بالجزائر، بأن المسلمين الجزائريين كلهم وطنيون أغلقت فرنسا الباب أمام سياسة اللين وأدارت ظهرها لدعاة الإدماج واتضح بأنها لن تقبل بمنح أي حق صغير كان أم كبير للجزائريين وبأنها مستعدة للقيام بإصلاحات لصالح طبقة المستعمرين الأوروبيين[1].

4- الأقلية الأوروبية، والسلطات الفرنسية وعلاقتهما ببيان فيفري 1943والأمر به 7 مارس 1944

يعتبر نزول الحلفاء بالجزاءر بتاريخ 8 نوفمبر 1942م، مرحلة هامة، وتاريخية للنضال السياسي، ونشاط الحركة الوطنية، وتولي الجنرال ديغول السلطة بتشكيله اللجنة الفرنسية لتحرير الوطني (C.FL)، وخطابه الذي ألقاه بقسنطينة يوم 12 ديسمبر 1942م والذي وعد فيه الجزائريين، جملة من الإصلاحات الشكلية التي تهدف للحفاظ والبقاء بالجزائر ضمن الإمبراطورية الفرنسية، ولهذا اتفقت التيارات على تقديم مطالب موحدة تجسدت ببيان 10 فيفري 1943م، بعد مشاورات ومناقشات، وهذا ما ذكره أحمد توفيق المدني، بقوله "واتفقنا بإجماع على تكليف السيد فرحات عباس أن يحرر عريضة عامة تشمل ما قيل في المجلس وما يسجل في الأوراق"[2]، وأيضا خلال هذه المرحلة قام رئيس اللجنة الفرنسية لتحرير الوطني بمبادرته بإصدار الأمرية 7 مارس 1944م تخص هؤلاء الجزائريين الذين قدموا مساعدات، وخدمات جليلة لتحرير فرنسا من الألمان وفي هذا الإطار سوف نتطرق لدراسة جملة من النقاط التالية:

أولا: بيان 10 فيفري 1943م ومطالبه: نظرا لتعنت السلطات الفرنسية، وممارستها السياسية الاضطهاد، وخضوع كل شيء في الجزائر للعنصر الأوروبي والفرنسي، ورفضه لكل مشاريع الإصلاحية التي لم تجد طريقا إلى التنفيذ مجرد أنها حبر على ورق في خضم هذه الظروف القاسية ساعدت فرحات عباس ورفقائه، تغيير فكره، وتوجه من فكرة الاندماج الجزائري بفرنسا إلى فكرة الجزائر جزائرية، حيث أدرك أن السلطات الفرنسية لا تريد إلا تحقيق مصلحتها، وساعدت أيضا الفكر المناهض للاستعمار بأفكاره السياسية والتي صرح بها زعماء الأمريكيين أنه سيكون أملا كبيرا وآفاق مستقبلية.

[1]- يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1942-1948)،÷ المرجع السابق، ص: 55.
[2]- أحمد توفيق المدني: الحياة كفاح، دار البصائر الجزائرية، 2009م، ص: 515.

وكانت تصريحات روزفلت أثر كبير داخل أوساط الوطنية في شمال إفريقيا وخاصة الجزائر[1].

ثانيا: الأمرية 07 مارس 1944م ومضمونها: وكذلك فرحات عباس استغل الفرصة، وكتب رسالة إلى الماريشال ببيان يوضح الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية المزرية، ولكنه لم يبال بهذا التقرير وعدم الاهتمام به، ولكن بعد أربعة أشهر صرح بقوله ببرودة س،اخذ الاقتراحات المقدمة بعين الاعتبار[2]، ويذكر محمد عباس الصغير أن فرحات عباس دعا إلى عقد اجتماع بمكتب المحامي بومنجل بالجزائر العاصمة لدراسة ومناقشة المطالب المقدمة للحكومة الفرنسية[3]، وأيضا يذكر فرحات عباس أن الكثير قد حضروا الاجتماع منهم الدكتور تامزالي رئيس الفرع القبائلي في المندوبات المالية، وغرلسي أحمد مستشار مالي، وقاضي عبد القادر مستشار عام، ورئيس جمعية الفلاحين، والدكتور الأمين دباغين، وعسلة عضوان في حزب الشعب الجزائري، والشيخ التبسي، والشيخ خير الدين والشيخ توفيق المدني، من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والدكتور سعدان مستشار عام، هذا بالإضافة إلى مستشارون عامون، ومندوبون ماليون[4]، ويذكر أبو القاسم سعد الله أن الجميع قدة اتفقوا على تكليف فرحات عباس بتحرير كتابة بيان 10 فيفري 1943م الجزائري[5]، وأيضا يذكر كلود وروبير (Claud cullot et Robert) أن البيان قد احتوى على ثلاثين صفحة مرقمة باللغة الفرنسية[6]، وكذلك يذكر محمد عباس الصغير أن البيان احتوى على خمسة أقسام تهدف معظمها إلى الحالة الأوضاع والظروف المجتمع الجزائري منذ احتلاله.

1- مطالبه: تتمثل في: إدانة الاستعمار والقضاء عليه، معناه إنها سياسة الإلحاق الجزائر بفرنسا، واستغلال شعب لشعب آخر، وهذا الاستعمار ما هو إلا شكل من الأشكال العبودية والاستعباد، فهو أساسي للمناقشات والمفاوضات والمنازعات القوى العظمى[7].

---

[1]- صدام حسين عمامرة: المرجع السابق، ص: 42.

[2]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص: 147.

[3]- عباس محمد الحظير: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1962)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007م، ص: 78.

[4]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص: 133.

[5]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار الرائد، الجزائر، 2009م، ص: 208.

[6] -Cloudet Robert Henry, Le mouvement Ahmed Maluied office paubli certain convertissaire, Alger, 1978, p 80.

[7] - Abderrahmane Kovane, moment du mouvement national textes et positions, ed Dahleb, Alger, 1985, p 62.

وأيضا كاترو صرح بقوله: "أنتم أيها المسلمون الذين لم تجدوا مكان لكم في الوحدة الفرنسية، إن ذلك هو مكانكم الشرعي، وباستطاعتكم التعبير عنه وكنت أعتقد دائما بأنه حان الوقت لتحصلوا عليه"[1]، وكذلك وصف البيان 10 فيفري 1943م بالعاصفة وهذا ما صرح به قوله: "إنه العاصفة ومن الحكمة وقف العاصفة ويجب التصدي، وذلك باستخدام شتى الوسائل الممكنة للحفاظ على الجزائر، ومعتبرا هذه الفكرة أنها مستوردة من الشرق، ومن وراء الأطلسي فوق شمال إفريقيا"[2]، وتحدث عن الإصلاحات بقولهم إن هذه الإصلاحات ينبغي لها أن تخضع لمبدأ الشرعية لدولة الفرنسية، وهذا طبقا لمبادئ الديمقراطية الفرنسية. بل ضف إلى ذلك أنهم اتفقوا أن يقدموا خدمات، ومساعدة للجنة الفرنسية الحرة لتحرير فرنسا[3].

وكذلك يذكر أبو القاسم سعد الله أن كاتروا الحاكم العام قال إن هناك نخبة مثقفة، ومتمسكة بالحضارة الفرنسية ضمن من كتبوا وحرروا البيان، ودليل على ذلك تبين عن مناصبهم واجتماعاتهم بالمجلس والوفود المالية، وفي الأخير طلبوا الاعتذار فيجب الخضوع للسيادة الفرنسية[4]، فاتخذ الحاكم العام كاترو إجراءاته بحل مجلس الوفود المالية، وقام بالسجن كل من فرحات عباس ورئيس المندوبية المالية العربية، وعبد القادر السايح[5].

نستخلص إذ كان رد السلطات الفرنسية، والأقلية الأوروبية في الجزائر على البيان وملحقة فكرة واحدة، توحي إلى الرفض والمعارضة لأن قبول هذه المطالب ما هي إلا مجرد حبر على الورق، وكذلك أنها من أجل كسب ربح الوقت واحتواء الحركة الوطنية وأيضا عبارة عن سياسيته ذر الرماد في الأعين خلال هذه الإصلاحات التي تعبر مجرد شكليته وسطحية لم تصل إلى طموحات ورغبات وآفاق مستقبلية للمجتمع الجزائري، حيث الجنرال كاترو لم تكن له الرغبة والنية في فهم التحولات، والتطورات التي شهدتها الجزائر في الفترة بالذات وليس له الاستعداد للقيام بالإصلاحات، لأن طرح البيان غير مناسب لأنه بشكل عائق أمام سياسته التربية الجزائرية، أنها تخضع للسيادة الفرنسية، ولا يمكن التخلي عن أي جزء من ترابها، ولكنه لم يتحدث معه، وإنما أرسله إلى كاترو، وهذا دليل يتضح منه بعدم قبول الحوار معه والاستماع، وحتى لا يضخم مطالبه التي حررها[6]، وكما هو معلوم إن فكر كاترو مؤيد

[1]– أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص: 214.
[2]– حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص: 91.
[3]– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص: 215.
[4]– المرجع نفسه، ص: 215.
[5] -Farhat Abbas, La nuit coloniale guerre et revaluation d'Algerie, ed Livres, 2011, p 141.
[6]– محفوظ قداش: ج3، تاريخ الجزائر الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص: 921.

ببقاء الجزائر والحفاظ عليها لأنها قطعة وجزء لا يتجزأ من فرنسا، وأنه غير مستعد للمفاوضات والمشاورات في القضايا السياسية، لأنه هدفه الأساسي ربح الحرب، وأيضا عبر برفضه للبيان الجزائر الذي وعد سلفه سابقا بدراسته وبدله بقاعدة الإصلاحات العامة للجزائر[1]، فشبه كاترو البيان بالعاصفة، فتصدى له بجميع الوسائل للقضاء عليه وهذه العاصفة جاءت من ورائها ميثاق الأطلسي، وقد عبر عن معارضته بالالتزام ما سار عليه سلفه، وفي خضم هذه العراقيل رأى فرحات عباس، أنه من الضروري بعث وفد للجنرال كاتروا لإعادة النظر ورأيه بقبول البيان، وبتاريخ 23 جوان 1943 صرح كاترو أمام اللجنة التي عينتها الحكومة العامة بأن مطالب البيان وملحقه سابقة لأوانها، وأنه من الممكن أن تؤدي هذه الإصلاحات إل خلق اضطرابات تؤثر سير الحرب، لكن فرحات عباس استطاع أن يتحصل على موافقة من نفس العام[2].

وأيضا قال كاترو عند زيارته المدينة صرح لابن جلول أن ليس بمقدوره العمل أكثر، وأن مصلحة فرنسا عنده فوق كل اعتبار، وهذا دفع النواب إلى حركة احتجاجية عامة في الجزائر مع جميع المستشارين العامين والمفوضين الماليين التابعين للعمالات لكن إدارة السلطات الاستعمارية رفضت، وعدم السماح لها لاجتماع النواب[3].

-منح حق تطبيق معبر الشعوب سواء كانت خطيرة أو كبيرة[4].

-منح للجزائريين دستورا خاص بها يتضمن العناصر الآتية:

-حق المساواة والحرية لكل سكانها دون تميز عنصري سواء عرقي أو ديني.

-إنهاء الملكيات لإقطاعية بتطبيق نظام إصلاح زراعي وحق العيش برخاء للطبقة الواسعة.

-الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغات الفرنسية[5].

-حرية التعبير والصحافة وقانون الجمعيات.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 254.

[2]- عز الدين بومعزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1999م، 2000م، أطروحة دكتوراه تحت إشراف عبد الكريم صفصاف، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص: 225.

[3]- محمد بكار، محمد صالح بن جلول رائد الحركة المطلبية في الجزائر (1893-1985م)، ط1، دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، 2009م، ص: 212.

[4]- يحي بوعزيز: سياسة السلطة، المرجع السابق، ص: 37.

[5]- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: المقاومة السياسية (1900-1654) الطريق الصحيح والطريق الثوري، 1987م، ص: 74.

-التقليد المجاني والإجباري لكل الأطفال سواء ذكورا أو إناثا[1].

-حرية الديانة لكل السكان، وتطبيق مبدأ كل الديانات عن الدولة.

-المشاركة الجزائريين المسلمين في حكومة بلدهم مثل ما فعلت الحكومة البريطانية مع مستعمراتها، وحكومة لماريشال بيتان والألمان في تونس، وهذه الحكومة نستطيع النقاش أن تشترك الشعب الجزائري في النضال والكفاح المشترك[2].

-إطلاق سراح جميع المساجين المعتقلين السياسيين المحكوم عليهم مهما كان ائتمانهم[3].

4–2– علاقة الأقلية الأوروبية بالسلطات الفرنسية اتجاه البيان 10 فيفري 1943: علاقة الأقلية الأوروبية والسلطات الفرنسية اتجاه البيان كانت متكاملة وتهدف إلى هدف واحد المتمثل بالرفض، حيث السلطات الفرنسية منذ البداية عارضت البيان، ولم تتقبله، وهذا الأمر يتبين خلال تصريح الجنرال ديغول بتاريخ 30 ماي 1943، قال إن قاعدة الوحدة الترابية.

4–3– الأمرية 7 مارس 1944: في خضم الحرب العالمية الثانية، ونزول الحلفاء بالجزائر، وبداية النضال السياسي للحركة ال وطنية من جديد، وذلك عبر عريضتهم التي تجسدت في بيان 10 فيفري 1943، وهذا الأمر تزامن مع وجود الجنرال ديغول بالجزائر، وتشكيله اللجنة الفرنسية الحرة (CFL)، وإعلانه عن تحقيق مشاريع إصلاحية، وهذا ما أصدره بأمرية 7 مارس 19454، لحل مشكلة الجزائر، وفي نفس الوقت رغبته وطموحه بالحفاظ عليها رافضا الانفصال لأنها جزء لا يتجزأ من فرنسا.

وفي الإطار سنتناول هذا العنصر في نقطتين أساسيتين، أولا: الإصلاحات التي تضمن هذه الأمرية، ثم علاقة الأقلية الأوربية بالسلطات الفرنسية :

4–3–1– محتوى أمرية 7 مارس 1944: تضمنت هذه الإصلاحات مجموعة من المواد تمثلت فيما يلي:

---

[1]– عبد الحميد زوزو: محطات تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004م، ص: 224.

[2]– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، بيروت، 1999م، ص: 25.

[3]– رضوان عيناد ثابت: 8 ماي 1945 الإبادة الجماعية، تر: محمد سعيد اللحام، ط1، دار العربي، بيروت، 2000م، ص: 35.

- المادة الأولى: حق المساواة بين الفرنسيين والجزائريين في الحقوق والواجبات، وأيضا احترام العادات والتقاليد وتفتح الوظائف لهم[1].

- المادة الثانية: المساواة بين الفرنسيين والجزائريين أمام القانون مع تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

- المادة الثالثة: حق المواطنة الفرنسية مع السماح لهم بتسجيل أنفسهم في القسم الانتخابي الفرنسي في فئة الذكور البالغين 21 سنة وأكثر تمثل العناصر الجزائرية التي حددتها الأمرية للحصول على الجنسية الفرنسية ستة عشر صنفا هم كالآتي المحاربين القدماء، المتحصلين على الشهادات التالية: بكالوريا التعليم الثانوي، دبلوم التعليم العالي، الأهلية الابتدائية، الأهلية العليا، مدرسة وطنية للتعليم المهني سواء كانت صناعية أو فلاحية أو تجارية وفلاحية، وشهادة اللغة العربية والبربرية، الموظفون الذين توظفهم الدولة، الولاية، البلدية، أو المصالح المعتمدة، الحائزون على مناصب دائمة، أعضاء الغرف التجارية والفلاحية الباشوات الأإوات والقياد الذين تولوا وظائفهم ثلاث سنوات على الأقل ولم يكونوا عزلوا منها: الأشخاص المنتخبون أو الذين كانوا قد انتخبوا من قبل في المجالس المالية، أعضاء مجالس اتحاد العمال، أعضاء مجالس التوثيق والوكلاء الشرعيين، الجمعية الأهلية لصالح العام، وأعضاء اللجان الفرعية للعمال الفلاحي وشركات الأهلية للتعاون[2].

- المادة الرابعة: حق الجزائريين أيضا الحصول على حق المواطنة الفرنسية، وهذا حينما يحدد المجلس الوطني السياسي الإجراءات كيفية الاستفادة منا.

وكذلك أكدت هذه المادة أن كل شاب جزائري يبلغ السن الواحد وعشرين سنة فأكثر له الحق التمتع بالقانون 3 فيفري 1919، وبهذه الإجراءات سيتم وضعيتهم ضمن قائمة هيئة الانتخابات التي تعطي له حق التصويت على المجالس المحلية والمجالس العامة والمجالس المالية نسبة خمس من مجموع الأعضاء في هذه المجال[3].

- المادة الخامسة: حق الانتخابات والترشح في المجالس الجزائرية دون تفريق وعنصرية.

- المادة السادسة: إن المناطق الصحراوية، وسكان ميزاب يخضعون لعدة القوانين وتصبح سارية المفعول عليهم.

---

[1]- عبد المجيد زوزو: المرجع السابق، ص: 623.

[2]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص: 219-220.

[3]- شارل روبير جيران: المرجع السابق، ص: 901.

- المادة السابعة: اللجنة الفرنسية لتحرير الوطني أعلنت مرسوما يحدد إجراءات هذا القانون التي كانت رد رسمي ونهائي على مطالب الحركة الوطنية المتمثلة ببيان 10 فيفري 1943م إذ كان واقعية بين الحاكمين العامين بيترو وكاترو[1].

4-3-2- علاقة الأقلية الأوروبية بالسلطات الفرنسية اتجاه الأمرية 7 مارس 1944: فعلاقة كانت بينهما متباينة في التصور، فاللجنة الفرنسية لتحرير الوطني، حيث استشعرت بالخطورة، والأوضاع داخل أوساط المستعمرات الفرنسية، ومن أجل تفادي هذه التراكمات المتوالية من المشاكل المتمثلة بالتمردات والعصيان، قد يؤثر على السلطات الفرنسية استدعى الأمر على فتح مشاريع إصلاحية وكاترو صرح بقوله أن الجزائر فرنسية، وستبقى فرنسية وراح يخاطب الجزائريين بقوله: "انتم أيها المسلمون الذين لم تجدوا مكان لكم في الوحدة الفرنسية إن ذلك هو مكانكم الشرعي وباستطاعتكم التعبير عنه، وكنت أعتقد دائما بأنه حان الوقت لتحصلوا عليها"[2].

وكان لفرحات عباس وعبد القادر السايح بقوله اتجاه إصدار أمرية 7 مارس 19454 قائلا إن مبادرة اللجنة الفرنسية لتحرير الوطني المعلن عنها بواسطة رئيسها ديغول ليست إلا إعادة المشروع فيوليت الذي أدت معارضته في الجزائر وفرنسا إلى إقصائه نهائيا[3]، أما الجنرال ديغول عمل بفكرة توحيد صفوف الفرنسيين من أجل تحقيق الوحدة تحت قيادة واحدة تجمع جميع القوى الفرنسية سواء داخليا وخارجيا لتحرير، وخلاص إفريقيا، ويظهر ذلك بشكل جلي خلال التصريح الذي تحدث به الجنرال ديغول عشية وصوله إلى الجزائر يوم 30 ماي 1943 قائلا: "قاعدة الوحدة الوطنية ترتكز على مبدأ السيادة الفرنسية على كافة أجزاء الإمبراطورية ولا يمكن التخلي على هذا المبدأ بأي حال من الأحوال، لكن الحاكم العام الجنرال كاترو هو الآخر لم تكن له الرغبة والنية في فهم التطورات التي شهدتها الجزائر في الوقت الراهن للقيام بإصلاحات حقيقية لفائدة الجزائريين[4].

ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الأقلية الأوروبية، والسلطات الفرنسية تكمن بالشروط التعجيزية التي تشكل حاجزا أمام معظم الجزائريين للحصول على الجنسية الفرنسية فالنخبة المخول لها التمتع بالمواطنة الفرنسية تم انتقاؤها

---

[1]- Mahfoud Kaddache, Op-Cit, p 654.

[2]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص: 214.

[3]- العربي محمد الزبيري: الحركة الوطنية الجزائرية في مرحلة النضج 1942-1954م، السنة الأولى، ع1، فيفري 1996م، ص: 139.

[4] -Mahfoud Kaddache, Op-Cit, p 648.

بدقة محكمة، فيتبين الشغل الشاغر للسلطات الفرنسية لم يكن منح المواطنة لجميع الجزائريين بدر ما كان مناسبا لنخبة معينة تقدم لهم خدمات لصالحها[1].

فتميزت مواقفها بعدم الوضـــوح والمراوغة، حيث الجنرال ديغول أراد من وراء ذلك القضـــاء على فكرة الاستقلال، أو حتى الحكم الذاتي للمستعمرات همه الوحيد مع الأقلية الأوروبية في الجزائر الحفاظ على الجزائر وعدم التخلي والانفصـال عنها[2]، فالأقلية الأوروبية التي كانت تمثل رؤسـاء البلديات بالجزائر، فكانت معارضـتها بشـدة للأمرية ومؤكدة أن هذا العمل خطر يهدد المجالس البلدية بزيادة عدد المســـلمين بالمجالس البلدية[3]، وأيضـــا ممثلوا الاسـتعمار أبدوا معارضـة للقرار منهم رجال القانون كأسـتاذ الحقوق "فيار" رئيس بلدية تلمسـان الذي أبدى رأيه بمنح الجنســـية أو المواطنة لكن ينبغي أن تمر على مراحل تدريجية في انتظار أن تتقدم الجماهير، بشـــكل كاف في الحضارة الفرنسية[4]، بل أعلنوا وأشاعوا اتهامات كثيرة منها الإرهاب وذلك من أجل الحد من مشاريع الإصلاحية، وإعدام الثوار بل وصـــل الأمر بإقالة الحاكم العام "شـــاتينو" وتعين في مكانه حاكم آخر بدله من الأقلية الأوروبية المتواجدة بالجزائر[5]، وذلك باتهامه بالتقاعس والتهاون باتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الجزائريين[6]، بل الأقلية الأوروبية ازدادت اسـتياء، وأبدوا رفضـهم ومعارضـتهم للإجراءات المتخذة منهم، والمتسـاهلة، والتي ينتج من ورائها خيبة أمل حلمهم بالبقاء والحفاظ على الجزائريين[7].

وهذا يعود إلى ارتفاع عملية تســـاوي عدد الممثلين الأوروبيين بالمجلس الجزائري[8]، وكذلك إعطاء الحقوق السياسية لممارسة الأفراد البالغين السن الواحد وعشرين سنة[9].

---

[1]- علي زياني: ديغول والمسـألة الجزائرية أمرية 7 مارس 1944م نموذجا، مجلة رفوف للمخطوطات، جامعة أدرار، مج11، ع1، جانفي 2022، ص: 552.

[2] -Gold Zieguer, A, Au crigines de guerre d'Algerie (1940-1945), Gasbale Gon N° 1975 le seult des archives americans perains laval de goulle, Paris, 2013, p 207.

[3]- محفوظ قداش: ج2، المرجع السابق، ص: 879.

[4]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص: 224.

[5]- المرجع نفسه، ص: 273.

[6] -Jean le counture, dedaulle, la politique (1944-1959), ed du seuil paris, p 185.

[7]- أني راي غولد زيغر: المرجع السابق، ص: 276.

[8]- عبد الرحمن فارس: المصدر السابق، ص: 45.

[9]- أراني راي غولد زيغر: المرجع السابق، ص: 234.

فيذكر أراني راي غولد زيغر "لم يحقق نظاما مبنيا على المساواة مرسوم ينادي نظريا، وليس واقعيا بالمساواة في الحقوق والواجبات بين الفرنسيين الأصليين الأوروبيين المتجنسين والمسلمين الجزائريين، فكان ردا واحدا متفقين عليه، حيث صرح به غايربال أبو قوله: "لقد سئمنا من حكايات انتخاب الأهلي السخيفة هذه، فإذا كنا قد نجحنا مرة بالقوة في توجيهها لإرادتنا فإننا نستطيع دائما أن نعيد الكرة[1]، فيقول فرحات عباس "الإصلاح يبقى ذات طابع شكلي لهذه الوعود، إلا أن الأقلية شعرت بالخطر بتهديدهم في حالة تمكين الجزائريين من مشاركتهم في الهيئة الانتخابية لذلك تحركوا وبسرعة مستغلين نفوذهم في الأجهزة الأمنية تنفيذ أمرية 7 مارس 1944، وأيضا قال دقت ساعة رجل الدرك حينها طلب الأقلية الأوروبية المستوطنة من حكوماتهم أن لا تعطي أي حل في ذلك الحين للمشاكل السياسية والإدارية، والاجتماعية[2]. وجاء في تقرير الجنرالف توبار أنه أدان فيه بوضوح الأقلية مع تواطؤ السلطات الفرنسية أنها مجموعات مسلحة من الأقليات ادعت لنفسها حق المحاكمة والإعدام، وكان غض الطرف عن مثل هذه الأفعال يومئذ يعني احتقار أن الحكومة الفرنسية رفضت لرعاياها حقهم في العدالة الحقيقية.

نستنتج من إصدار أمرية 7 مارس 1944 بالنسبة للسلطات الفرنسية أنها كانت مجرد مراوغة، وكسب ربح الوقت، فاللجنة الوطنية لتحرير فرنسا كانت ظاهريا تقديم خدمات للجزائريين أما باطنيا، تقوم بتدعيم التواجد الاستعماري بالجزائر وتكريس مشروع الاستيطان، وضم الجزائر إلى فرنسا عن طريق السيطرة والهيمنة، أما الأقلية الأوروبية أنها رفضتها بمعارضة شديدة، لأنها تعتبرها تهديدا، وخطرا لنفوذها.

ثالثا: الأقلية الأوروبية وعلاقتها بالسلطات الفرنسية ما بين (1945–1954): تعتبر مجازر 8 ماي 1945. من إحدى الذكريات الذاكرة التاريخية التي اقترفها الاستدمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري بأبشع جرائم ضد الإنسانية، نظرا للحصيلة الرهيبة من أرواح الشهداء الذين خرجوا فرحا للانتصار الحلفاء، وما وعدت به فرنسا للجزائريين بوعودها التي تمثلت بمنح الاستقلال، وكان من أثارها ضحايا بالآلاف من أبناء الشعب الجزائري.

وسنعتمد خلال العنصر على دراسة حوادث 8 ماي 1945م، منها العربية والفرنسية، وما مدى تأثير العلاقة بين الأقلية الأوروبية والسلطات الفرنسية جراء الأحداث التي تلت الاستقلال الجزائري.

3–1– حوادث الثامن ماي 1945: سنتناول خلال هذا العنصر إلى بعض ما كتبه من شخصيات جزائرية حول الأحداث الدامية مجازر 8 ماي 1945م، منهم الشخصيات العربية والفرنسيين، يذكر الشيخ البشير

[1]– فرحات عباس: ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص: 152.

[2]– داعي محمد: المرجع السابق، ص: 59.

الإبراهيمي بكلامه قائلا عن الأحداث 8 ماي 1945 ما يلي: "...لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور ثم كتب في آخر فصل من هذه الفصول المخزية بعنوان مذابح سطيف وقالمة، وخراطة لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله"[1].

ويتحدث أيضا يحي بوعزيز قائلا رغم إن المظاهرات كانت سليمة، في بدايتها أراد من خلالها المتظاهرون التعبير عن انتصارهم على ألمانيا وما وعدت به فرسنا إلا أن السلطات الفرنية غيرت مجرى الحياة الفرح، والانتصار إلى مجازر بشعة ووحشية دامية، حيث أطلقت النار على الجزائريين دون تميز ورحمة، وتضاعفت قوة الشر والإرهاب الذي مارس القتل والتخريب وكانت نتيجة هذه العمليات الوحشية البشعة التي قتل فيها خمسة وأربعون ألف جزائري إلى جانب الآلاف من المعطوبين والجرحى[2]، وكذلك يصف البشير الإبراهيمي أن هذا العمل جبان من طرف السلطات الفرنسية ففي الوقت الذي كانت الحرب تدور في وسط الساحة هؤلاء كانوا من سنين تاركين هؤلاء الجزائريين يقاتلون الألمان بكل قوة وشجاعة، وعندما انتصروا عليهم، وتوقفت الحرب، فقاموا بالقتل والإعدام بتلك المجزرة الرهيبة التي راح ضحيتها 45 ألف شهيدا[3].

وفي المقابل يقول البشير الغبراهيمي إن فرنسا منذ ثورتها سنة 1789م رفعت الإرخاء، والحرية والمساواة وادعت إلى الديمقراطية غير أن تلك الأعمال والأحداث التي وقعت بالثامن ماي 1945م أسقط كل شيء وكشف ذلك الخداع والكذب بادعائها[4]، أما الأستاذ الشاذلي مكي يقول عن الثامن ماي 1945 خرجت جموع من الشبان والفتيان، والشيوخ، والكهول متظاهرين من سطيف، وخراطة قالمة وينشدون أغاني الحرية ويرتلون أغاني الاستقلال وما كانوا سوف لا يرجع إلى أهله وذويه حتى تبدل الحال من مظاهرات سلمية إلى معارك دامية دارت رحاها في جميع نواحي القطر الجزائري[5]، ويذكر أحمد مهساس إن حزب الشعب الجزائري حضر الشعارات التي يرفعها المتظاهرون تحضيرا محكما وكذلك اللافتات التي كتب عليها استقلال الجزائر، نهاية الاستعمار تحرير مصالي[6].

---

[1]- بوزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص: 30.

[2]- يحي بوعزيز: سياسة السلطة، المرجع السابق، ص: 113.

[3]- المرجع نفسه، ص: 115.

[4]- البشير الإبراهيمي: من مآثر 8 ماي 1945 في ذكرى البشير الإبراهيمي، مجلة الذاكرة، السنة الثانية، 1995، ص: 87.

[5]- بن إبراهيم العقون عبد الرحمن: المصدر السابق، ص: 375.

[6]- أحمد مهساس: الحركة الثورية الجزائرية (1914-1954م)، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص: 237.

فقررت الحركة الوطنية أن يوم الأول ماي يكون للمسيرة الوطنية عبر المدن الكبرى، حيث وزعت المناشير تدعو لذلك فجاء في بعضها "لقد حان الوقت للانضواء تحت نفس العلم وعن قريب سيكون النجاح أكيد، الوحدة القوة، النجاح، فقام ممثلو حزب الشعب بتوزيع المناشير التي كانت تحث جميع الجزائريين على الوحدة والاتحاد[1]، أما أحمد بودة أحد قادة حزب الشعب المشرفين عن هذه المظاهرات قسمنا المناضلين إلى ثلاثة أفواج يتجه الأول إلى ساحة السلطة (ساحة الشهداء حاليا)، فوج بلكور، والمناطق المجاورة سيدي عبد الرحمن (مكان التقاء فوج القصبة) تقرر أن تتحرك الأفواج في الساعة الخامسة مساء لتتجه نحو شارع ديزلي كانوا بضع آلاف، وتلقى المناضلون أمر قطعيا بأن لا يحملوا أي نوع من السلاح، بل يحملون فقط بطاقات التعريف فكانوا يرددون شعارات الحزب ويسيرون بطريقة سلمية والعلم مرفوع في مقدمة الموكب، وعند وصوله فأطلق عليهم بالرصاص، فسقط أربعة قتلى، وتم توقيف اثنان وثلاثون مناضلا[2]، أما الشخصيات الفرنسية منها يذكر جون لويس بلونش (Jeon Louis Planche) في أول ماي 1945 عمت مظاهرات جميع المدن الكبرى الجزائرية، وتصدت لها القوات البوليسية الفرنسية بكل مظاهر العنف والقمع، والقوة وخاصة لما أشهر العلم الجزائري، الذي كانت كل التعليمات تعنيه بالدرجة الأولى، رمز لنهاية فكرة الجزائر فرنسية وسياسة الإدماج المبرمجة، وأيضا حدث نفس الأمر بعنابة وقسنطينة الذي أدى إلى تدخل البوليس لانتزاعه بالقوة[3]، أما نظرة دوفال (Rymond Doval) لإحداث 8 ماي 1945، فكان قائد عسكريا فرنسيا حيث شارك في تحرير فرنسا، وعين قادة اللواء الفرنسي بقسنطينة، وكان من بين العناصر الفعالة، والمسؤولة بإبادة الجزائريين بسطيف وخراطة، وقالمة قبلك الجريمة التي راح ضحيتها 45 ألف شهيدا[4].

ويشير دوفال لتفسير ما فعلته فرنسا إلى الانتقام من الجزائريين بتلك الجريمة الشنعاء يعود أن الجزائريين روجوا فكرة انهزام فرنسا أمام ألمانيا، وحان الوقت لتأكيد حق الشعوب المستعمرة بحق تقرير مصيرها، ولهذا طلب

[1]- أراني راي غولد زيغر: جذور حرب الجزائر (1940-1945م)، دار القصبة، الجزائر، 2005م، ص: 311.

[2]- بوزيان سعدي، جرائم فرنسا في الجزائر، المرجع السابق، ص 30.

[3] -Jean Louis Planche, Setif, 1945, Histoire d'un mascare annoucée ed, Chihab- Alfer, 2006, p 219.

[4]- الصغير محمد عباس، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية، (1927-1963)، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007م، ص 85.

فرحات عباس بطلب جديد يخالف المطالب الأولى المتمثل بجزائر كاملة الحرية في إطار فيدرالي فرنسي[1]، وأيضا يصف دوفال حدث الثامن ماي 1945 يتحمل مسؤوليته الجزائريين نظرا للعصيان والتمرد.

أما الفرنسيين ما هو إلا مجرد ضحايا لمؤامرة دبرها أنصار حزب الشعب الجزائري وأحباب البيان[2]، ويقول دوفال إن إطلاق النار في بداية الأمر، كان من طرف الجزائريين بعد أن رفضوا للاستجابة للأموامر المحافظ الشرطة المركزي بوضع الشعارات التحريضية وحدوث مناوشات بين المتظاهرين الجزائريين والشرطة الفرنسية[3] وفي الجانب الآخر كتب رسالة إلى قادته قائلا فيها: "لقد منحتكم السلام لمدة عشرة سنوات، ولكن يجب ألا ننخدع إذ يجب أن يتغير كل شيء في الجزائر، فيتبين لنا من خلال هذه الرسالة روح الحقد والكراهية والانتقام التي كان يخبئها الفرنسيون للجزائريين، والقيام بهذه الجريمة بمجازر 8 ماي 1945 ما هي إلا أسلوب من الأساليب المراوغة من أجل الحفاظ على مكتسباتها في الجزائر[4]. وفي رسالة أخرى بتاريخ 29 ماي 1945، يومي دوفال الحذر استخدام المدفعية فالغرض الأساسي هو إعادة واسترجاع مكانة وهيبة السلطة والثقة في أسرع وقت، وتحقيق عودة القبائل إلى دواويرها، وأن الهدف ليس تطبيق الأرض المحروقة، ولكن الهدف هو الحصول على الأسلحة[5]. أما نظرة توبرت (tubert) لمجازر 8 ماي 1945 بتاريخ الثامن عشر ماي تم تعيين لجنة رسمية بقيادة توبرت للقيام بتقرير حول حوادث مجازر 8 ماي 1945، فذهبت اللجنة يوم الجمعة 25 ماي 1945 إلى سطيف، ثم بعدها إلى قسنطينة، ولكن بعد ذلك جاء أمر من الجنرال ديغول بإيقافها والعودة إلى الجزائر[6].

خلال سرد هذه الحقائق لمجازر الثامن من ماي 1945 كل من الشخصيات العربية والفرنسية يا ترى كيف كانت علاقة الأقلية الأوروبية بالسلطات الفرنسية اتجاه هذه المجازر.

1–2– علاقة الأقلية الأوروبية بالسلطات الفرنسية لإحداث الثامن من ماي 1945: فالعلاقة كانت بينهما علاقة واحدة تهدف للانتقام والقضاء على روح الوطنية الجزائرية، وهذا يتضح من خلال الرسالة التي

[1]– بوضربة عمر، قراءة في وثيقة فرنسية حول مجازر 8 ماي 1945، من خلال تقرير الجنرال دوفال، ملتقى مجازر 8 ماي 1945، منظمة المجاهدين، 2009، ص 95.

[2] – المرجع نفسه، ص 96.

[3] – نفسه، ص 96.

[4] – بوطرية عمر، مرجع سابق، ص 96.

[5] – زوزو عبد الحميد، المرجع السابق، ص 235.

[6] – سعدي بوزيان، مرجع سابق، ص 28.

بعثها ديغول معبرا عن رأيه، وتأييده، ومباركته لما أرتكبته من تصفية عرقية في صفوف المسلمين الجزائريين بدعوى الوحدة والسيادة حيث ورد في نص الرسالة ما يلي "أرجو أن تؤكد وعلنيا عن رغبة فرنسا المنتصرة في عدم السماح بالمساس بسيادة فرنسا، وأرجو ا، تتخذوا التدابير اللازمة لقمع كل السلوكات المعادية لفرنسا"[1].

والمتمعن لهذه الرسالة، للجنرال ديغول أن تستخدم جميع الإجراءات والوسائل المتاحة بما فيها العسكرية والقتل والقمع لمن تسمح له نفسه بالمساس بسيادة الفرنسية، حيث أرجعت هذه الأحداث مجازر 8 ماي 1945، أن الطرف الجزائري هو المتسبب فيها، وهذا يعود للأسباب متعددة منها العصيان، والتمرد السابق أنه عاد من جديد وهذا ما رأت ما أصاب فرنسا من إنهزام ونكسة في الحرب العالمية الثانية من طرف النازية الألمانية حين احتلت أراضيها لمدة لا تتجاوز خمسة أسابيع[2] ويذكر أبو القاسم سعد الله انه كذلك التعصب الديني المتأصل، في أعماق الشعب الجزائري، ضد المستدمر الفرنسي، وأيضا قيام جامعة الدول العربية سنة 1945[3].

ودور الذي لعبته جمعية العلماء المسلمين لنشر الوعي الإسلامي في أوساط المجتمع الجزائري، بدعوى الشبان الجزائريين التفوا حول بعضهم البعض عن طريق الدعوى والتحريض لطرد الفرنسيين من بلادهم[4].

وهناك شخصيات أخرى أعطت تحليلا للأوضاع مغايرة، فمنهم من يقول سبب الأحداث حسب رأيهم يعود إلى التحريض الخارجي الذي قامت به العناصر الألمانية لدفع الجزائريين إلى العصيان والمظاهرات والتمرد ضد السلطات الفرنسية[5]. بل الأمر تجاوز هذا الحد بل شكو بالحلفاء أنفسهم، وخاصة الأمريكيين هم الذين دبروا هذه الأحداث[6]. لأن الإعلام، واشنطن، وموسكو ولندن دائما يتحدثون عن قضية سياسية متمثلة بدعوة إلى حق تقرير المصير والحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين الشعوب سواء كانت صغيرة أو كبيرة، وهذه الأفكار ساعدت الشعب الجزائري، وأعطت له قوة دافعة ووزعت فيه روح الفكرة الديمقراطية وإيقاظ روح القومية لأن

[1] – محمد لحسن زغيدي، العلم الوطني الجزائري دلالات رمزية ومسيرة نضالية، ط2، دار هومة، الجزائر، 2014م، ص 137.

[2] – جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1984، ص 238

[3] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، مرجع سابق، ص 250.

[4] – المرجع نفسه، ص 251.

[5] – نفسه، ص 244.

[6] – نفسه، ص 241.

الشعوب العربية بما فيها الشعب الجزائري[1]. أما الحكومة الفرنسية ومفكريها أرجعوا الأحداث إلى أسباب اقتصادية زاعمين أنها ثورة طعام، حيث الشعب الجزائري عاش كثيرا من الجفاف لمدة سنتين متتاليتين فأنخفض من سبعة عشر مليون قنطار إلى ثلاث ملايين قنطار سنة 1945م، وكذلك ظروف الحرب التي أدت إلى انقطاع التموين، لهذا قررت الحكومة الفرنسية تقديم مساعدات لتوفير الغذاء إلى الشعب الجزائري[2]. ويذكر أحمد مهساس قائلا: "سكان مدينة قالمة من الأوروبيين لما رأو الخراب التي خلفته الإجراءات القمعية استشعر بالخطر، فنظموا أنفسهم تحسبا لأي هجوم فكونوا مجموعات، وفرق للدفاع عن أنفسهم[3]، بل بادروا بتشكيل مليشيات في الكثير من المناطق[4].

حيث أنشأوا مراكز دائما مستقيضة والقيام بالعديد من دوريات عن طريق التفتيش والبحث وتعتقل بالعديد من دوريات عن طريق التفتيش والبحث وتعتقل من تشك فيه، وتصفي الحسابات القديمة[5]. فسميت الفرق اللجان الخلاص لعام التي أقدمت بتنفيذ عمليات لإعدام بدون اعتقالات، ومحاكمة جماعية في حق السكان المسلمين[6]. فالعصابات استغلت هذا الوضع وحملت السلاح، فقامت بالعديد من النهب والتخريب والانتقام حتى من الذين لم يقوموا بأعمال شغب بمدينة البرج التي قتل فيها كل مشتبه من قبل المليشيات[7] لأنهم ينظرون إلى وجودهم في الجزائر كشركاء دائمين وليس كمعمرين، وهذا ما يذكره محمد حربي في كتابه، على ما كتبه أندري سيفنريد سنة 1945م يترجم ما يحمله ففكر الأقلية الأوروبية في الجزائر قائلا "إن الحضور الفرنسي جنوبي البحر المتوسط لا يمكن محل نقاش فنحن لسنا هنا كأجانب ولا كمعمرين بل كشركاء دائمين كما كان الرومان في العصور القديمة"[8].

---

[1] – نفسه، ص 242.

[2] – علي تابليت، من جرائم الاستعمار في الجزائر مذابح 8 ماي 1945م، حجلة الذاكرة، ع2، سنة 1995م، ص 75.

[3] – أحمد مهساس، مصدر سابق، ص 240.

[4] – محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1962/1954، مصدر سابق، ص 37.

[5] – أني راي غولد زيفر، مرجع سابق، ص 368.

[6] – بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، مصدر سابق، ص 212.

[7] – أني راي غولد زيفر، مرجع سابق، ص 369.

[8] – محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة، مصدر سابق، ص 06.

في خضم الأحداث، والتوتر، فالحركة الوطنية ضغطت على السلطات الفرنسية، وأصبحت تشكل خطرا عليها، فكان لزاما أن تمنح لها الانتخابات البلدية والإقليمية عددا كبير من الأصـــوات وبالتالي يكون لهم ثقل في المفاوضــة[1]. ولكن في حكم الماريشـــال بيتان كانت الأقلية الأوروبية لها امتيازات واســعة ولها الحق في الكثير من الصـلاحيات، والحرية وفقا لرغبتهم ومطلبهم والسبب يعود أن ممثلو رؤساء البلديات الصغيرة من الأقلية الأوروبية كانوا أغنياء، وينظرون إلى العرب نظرة احتقار واســتفزاز بل يتعرفون كما يشـــاءون عن طريق الاســتبداد والظلم والقتل[2]، وأحيانا يقع صـراع ومعارضـة بين السـلطات الفرنسـية والأقلية الأوروبية مثلا في عهد الحاكم العام إيف شاتينو" على خطته الإصلاحية القائمة على تشجيع الاندماج من عناء الأقلية الأوروبية بجهد سيواجه بفهم سائد لدى الكولون وبعض العسكريين المعتمد على استمرار لسياسة التقليدية والتي تعتبر كل فكرة إصلاحية إلى فكرة ثورية بالغرورة وثورة عربية مطالبين بالعودة إلى سياسة القوة مع المسلمين الجزائريين[3].

وأيضـــا اعترف بياربيرن (pierre benne) مدير الديوان المدني للحاكم العام شـــاتيتو اعترف بأن المشكل الوحيد الذين تعنيه السلطات الفرنسية هم الأقلية الأوروبية التي لا تقبل أي **إصلاح** اتجاه الجزائريين[4].

نستخلص أن العلاقة بين السـلطات الفرنسـية والأقلية الأوروبية اتجاه مجازر 8 ماي 1945، كانت في بدايتها وطيدة لأنها سادتها روح الانتقام والجرائم البشعة التي قاموا بها، ثم تميزت بالمعارضة والصراع نتيجة الحكومة الفرنسـية قدمت بعض الإصـلاحات لامتصـاص غضـب الشـعب، الأقلية الأوروبية عارضـت ورفقت بل أخذت تتأهب لسـد الطريق بل أجبروا السـلطات الفرنسـية عن إعادة النظر في الإصـلاحات أن زمن التنازلات قد انتهى وحان وقت الجدية والصرامة.

3–2– مشروع قانون 20 سبتمبر 1947: تعمدت السلطات الفرنسية، بعدم الكشف عن حقيقة جريمتها البشعة لإحداث مجازر 8 ماي 1945، حتى لا تتعرض أمام الرأي العام، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للنقد، بل صـــرحت بوجود مظاهرات، وشـــعب كان وراءه أشـــخاص مندفقين، من طرف الدول المحور كألمانيا، وأنها أصـــدرت المشـــاغبة التي ارتكبت هذه الجرائم ســـوف الحكومة الفرنســـية، والبرلمان وعملاء الجزائر

[1] – أمحمد يوسـطى، الجزائر في ظل المسـيرة النضـالية المنظمة الخاصـة، تر: محمد الشـريف، بن دالي حسـين، منشـورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، ص 60.

[2] – هنري علاق، مذكرات جزائرية، ص 72.

[3] – يوسف مناصرية، جريمة 8 ماي 1945م في مخططات الاستعمار الفرنسي، مجلة المصادر، ع3، نوفمبر 2002م، ص 77.

[4] – داعي محمد، الأقلية الأوروبية في الجزائر ما بين 1945-1962م، مرجع سابق، ص 66.

يتخذون جميع الإجراءات اللازمة، لتسليط عقوبات قاسية على كل من يهدد وحدة سيادة الدولة الفرنسية، وعليه سوف نتطرق خلال هذا العنصر لمعالجة العناصر الآتية:

-ظروفه.

-محتواه.

-علاقة الأقلية الأوروبية بالسلطات الفرنسية لقانون 20 سبتمبر 1947.

أ. ظروفه: إنّ القوى السياسية انهارت، وعلى رأسها فرحات عباس الذي تأثر كثيرا على ما حدث من مأسي وهو بالسجن، فكتب وصية يوصي بها باستقالته من العمل السياسي،وأيضا تبرأته مما حدث واستمراره على فكرة رفض المواجهة والعنف بالعمل المسلح ويجب تحكيم العقل في مواجهة هذه الأزمات، وهذا ما يميزه عن حزب الشعب الذي يمثله السيد مصالي الحاج[1]. وبتاريخ 16 مارس 1946 تم العفو الشامل، وإطلاق جميع المساجين وعلى رأسهم زعماء القادة، فتراجع فرحات عباس عن وصيته بالاستقالة قائلا: "رأينا أنه من واجبنا ونظرا لنوايا أعدائنا أن نبقى في الكفح، ونستأنف العمل حيثما شركناه، ففرحات عباس تخلى عن فكرته الأولى ألا وهي الإدماج التي أدت به إلى الفشل والإنهار، من قبل الشعب الجزائري والأقلية الأوروبية وجاء بفكرة جديدة ينادي بها الشعب الجزائري وخاصة الشبان بقوله لا إدماجا ولا سيدا جديد ولا انفصال ... بل شعب فتى يتكون تكوينا ديمقراطيا واجتماعيا[2].

وبذلك فرحات عباس اقتنع أن الاتحاد مع حزب الشعب لا يمكن، لأنه اعتبره مغامرة كارثية[3].

وفي سنة 1946 أعلن فرحات عباس عن تأسيس حزب سياسي جديد هو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (DMA)، أراد من خلاله بعث برنامج البيان فأنضم إليه كل المحامين، وأساتذة وأطباء ودخل الانتخابات صيف 1946 حيث تحصل على إحدى عشرة مقعدا[4].

وخلاله قدم مشروع دستور إلى مكتب المجلس الفرنسي أساسه لارتباط بفرنسا[5]. أما مصالي الحاج كذلك وصل عمله السياسي من أجل تنظيم حزب الشعب من جديد اسمه حركة انتصار الحريات الديمقراطية "الذين

[1] – حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 197.

[2] – فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 197.

[3] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص 1032.

[4] – فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 201.

[5] – أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص 26.

يؤكدون على مبدأ الاستقلال الجزائر عارض الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري كان متمسكا بأطروحته وفكرته الأمة في طور التكوين كما واصلت جمعية العلماء المسلمين خطها الإصلاحي المرسوم معتمدة على تربية النشئ وتوعية المجتمع، فكانت مواقفها السياسية تميل في الغالب إلى التوجه الإصلاحي لفرحات عباس[1]. أما مصالي الحاج كذلك وصل عمله السياسي من أجل تنظيم حزبه الجديد لكنه وجد جيلا جديدا من المناضلين[2].

ب. محتوى مشروع قانون 20 سبتمبر 1947: أمام ضغط الحركة الوطنية الجزائرية، وأحداث 8 ماي 1945 سارعت السلطات الفرنسية لتهدئة الأوضاع، وامتصاص غضب الشعب الجزائري إلى إصدار ما يعرف بالدستور الجزائري أو القانون الخاص، حيث تم إقراره والمصادقة عليه من طرف الحكومة الفرنسية يتابع 20 سبتمبر 1947، وهو ذلك المشروع القانوني الإصلاحي الذي سنته السلطة التشريعية الفرنسية لمواجهة الحركة الوطنية، ومحاولة امتصاص غضب المجتمع الجزائري الذي عانى من ظروف اجتماعية، واقتصادية صعبة وخاصة بعد أحداث الثامن ماي 1945 وقد عرف هذا القانون بعدة تسميات منها القانون الأساسي[3]، أو دستور الجزائر كما أطلقت عليه السلطات الفرنسية كإصلاح 1947م بإضافة إلى القانون العضوي أو البرنامج الإصلاحي[4] programme de reforme وأصدر هذا القانون في عهد رئيس الجمهورية أوريال (auriol) ورئيس الحكومة بول رمادي، والحاكم العام أيف شناتينو وتمت الموافقة عليه بتاريخ 20 سبتمبر 1947، بعد أن وضع من قبل النواب الشيوعيين الجزائريين وهم حماد عبد الرحمان الشريف، اليس سيبور تيش مختاري محمد ويبار فابى بتاريخ 13 مارس 1947[5].

فمحتوى هذا القانون يتضمن اثنى عشر فصلا ويضم ستون مادة فالفصل الأول يعالج فيه النظام السياسي، والفصل الثاني يتعلق بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والفصل الثالث حول المجلس الجزائري

[1] – مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، المرجع السابق، ص ص 188-189.

[2] – عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 311

[3]– عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية أو الثورة الجزائرية، ج1، مرجع سابق، ص 224.

[4]– نفسه، ص 225.

[5]– يحي بوعزيز، الاتجاه اليمني في الحركة الوطنيةي الجزائرية من خلال نصوص 1912-1948 الايدولوجية البعيد للحركة الوطنية الجزائرية، د.طن دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 06.

والفصل الرابع يتعلق بالنظام التشريعي أما الفصل الخامس بدعوى حماسية إلى العمل العسكري بدلا من الاكتفاء العمل الحزبي التقليدي وأن القانون ما هو إلا خدعة لن يمكننا من إجلاء فرنسا[1].

وأيضا أن هناك جملة من العوامل التي أدت إلى ظهور القانون الأساسي 20 سبتمبر 1947منها:

1. الجرائم البشعة لأحداث 8 ماي 1945 التي قامت بها السلطات الفرنسية والأقلية الأوروبية في الجزائر التي راح ضحيتها خمسة وأربعون ألف شهيدا فأرادت السلطات الفرنسية التحفيف وامتصاص غضب الشعب الجزائري[2].

2. الحالة الاجتماعية للريف منذ فترة طويلة التي سادها البؤس والاستغلال الاستعماري ظلت تتمادى والفلاحون وسكان البوادي على العموم تعرضوا للنهب، فكانوا يعيشون الفقر والحرمان مقابل شراء واستغلال الثروات للأقلية الأوروبية في الجزائر[3].

3. تطيق الخناق على نشاط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية لذا اتجهت نحو سياسة المراوغة، والإغراء لرجال السياسة لأن الاستعمار من طبعه يحب العراك السلمي ولا يحبذ العراك الجسدي.

4. إصرار الحركة الوطنية على مطالبها المتمثلة في إدخال إصلاحات جذرية تمس الجوانب السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

5. ضعف مكانة فرنسا من الجانب السياسي والعسكري نتيجة الحرب العالمية الثانية التي جعلتها أفسدت الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأنها لم تكن قادرة على خوض حرب جديدة[4].

ج. **علاقة الأقلية الأوروبية بالسلطات الفرنسية اتجاه قانون 20 سبتمبر** 1947: فالعلاقة بينهما كانت علاقة معارضة شديدة اتجاه المشروع القانون الأساسي، بل أبدوا سخطهم وغضبهم منه، بل راحوا يهدون بالاستقالة، ومنهم واحد وعشرون مستشارا في حالة إذا تم الموافقة والمصادقة عليه[5]، وأيضا المجلس الوطني الفرنسي

[1]- محفوظ قراش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص 1036.

[2]- فرحات عبس، ليل الاستعمار، مصر سابقن ص 197

[3]- سعد طاعة، المسألة الزراعية في المشروع الاستعماري، وموقف الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1945-1961، رسالة ماجيستر غير منثورة، جامعة وهران، 2004، ص 39.

[4]- عبد الحميد زوزو، محطات تاريخ الجزائر، دراسات الحركة الوطنية الجزائرية والثورة الجزائرية، د م ج، الجزائر، 2010، ص 347.

[5] - شارل روبير اجروت، مرجع سابق، ص 989.

قام كذلك بالتهديدات مساندين أصحابهم في الجزائر بانفصال عن فرنسا، حيث صرح قائلا: "إذا تخلت عن فرنسا سنطلب من هيئة الأمم المتحدة أن تمنحنا حق تقرير المصير[1]، وكذلك النائب جاك شوفالييه المتحالف والمتعاطف مع الأقلية الأوروبية في الجزائر قائلا: "الأرض الجزائرية لنا فنحن في بيوتنا، وهي أرض فرنسا ومهما قالوا، ومهما فعلوا، ومهما قرروا، فالجزائريون الفرنسيون لن يغادروها أبدا، وألح على ضرورة بقاء فكرة ثابتة في نفوس سادة فرنسا على الجزائر، بل رفض فكرة المطالبة بالتعليم الإجباري للغة العربية حيث صرح قائلا: "إنّ جعل اللغة العربية إجبارية هو دفع المسلمين أكثر فأكثر نحو الإسلام هو الأسلمة أكثر وهو توطيد الأوامر مع الجامعة العربية، ومع كل أولئك الراغبين في استقلال الجزائر[2]، وبعد مصادقة السلطة التشريعية على القانون مع سبتمبر 1947، تضامنت وتعاونت الأقلية الأوروبية مع روينيه مايير للتصدي أمام مشاريع الإصلاح فأسسوا جمعية سموها جمعية الدفاع عن الجزائر فرنسية وبها وقفوا وقفة عدائية وحربا بوسيلة الإعلام ضد القانون الأساسي[3].

وكذلك هذا القانون الأساسي تعرض للنقد، وعدم قبوله من طرف الأقلية الأوروبية، بل هذا الرفض ترك أثرا كبيرا في حكومة باريس فما عليه وزرائها روبير شومان، يمتص غضب الأقلية الأوروبية في الجزائر بإقالة الحاكم العالم شانتينو (chataigneau) الغير المرغوب فيه من طرف الأقلية الأوروبية الذين وصفوه محمد الحاكم العام للجزائريين[4]، وأيضا قالوا عنه أنه ضعيف الشخصية ولا يصلح لأنه غير حازم وصارم أمام الجزائريين[5]، ولما تولى مكانة حاكم جديد رغم نفس التوجه الاشتراكي الفكري إلا أنه صارم، وجاد للتصدي ومحاربة الجزائريين هو ذلك الشخص ادموند نايجلان في شهر فيفري 1948، وعند وصوله ألقى خطابا ليطمئن فيه الأقلية الأوروبية المتواجدة في الجزائر قائلا إن فرنسا بصدد استعادة قوتها يوما بعد يوم، وهي الآن قادرة على التصدي لكل التهديدات من يهدد وجودها بالرعب والعنف لتحقيق أغراضه[6].

ولهذا قال عبد الرحمان فارس مقولته "انه من خلال وجود ممارستي العملية داخل المجلس العام والجمعية سيطرة وتسيير الأقلية الأوروبية في الجزائر، التي تمتلك الإمكانيات الضخمة، والتي لها وزن مؤثر في تسيير مجرى

[1] – حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 120.
[2] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص 1025.
[3] – حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 122.
[4] – شارل روبيراجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص 991.
[5] – معزوز هدى، ص 205.
[6] – علد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية، والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 734.

الحياة في فرسنا نفسها، وذلك نتيجة ما تملكه من أوال طائلة تعرفها على الحكومة فهي التي لها حق التعرف في النفس الحاكم العام، والموظف السامي أو القاضي بالجزائر لا يتم إلا عند مشاورتهم وموافقتهم.

وأيضا فاروق بن عطية قال مقولته "إن النظام الحكم الفرنسي في الجزائر كان يسيطر عليه كبار الأقلية الأوروبية في الجزائر[1].

وهذا ما تجسد فعليا ما رآه بول فيربي قائلا "في باب العدل أن تعطي للمستوطنين كل الضمانات التي تكفل لهم في إسراع وقت ممكن حرية التصرف، والأمن والكرامة لمواطنين والتي لا ينبغي تعميمها على السكان الأصليين لأن عددهم كبير وخصوصياتهم العرقية وعاداتهم وتقاليدهم تعطى إخضاعهم التشريعات خاص[2]، وأيضا رفضوه لأن مشروع القانون يريد أن يتساوى فيه الأقلية الأوروبية في الجزائر بالجزائريين بمحتوى نظام انتخابي مزدوج الانتقاء داخل مكاتب التصويت واحد للفرنسيين والأخر للجزائريين وبذلك أصبحت الجزائر تشكل مجموعة مقاطعات ذات شخصية مدنية واستقلالي مالي، وتنظيم خاص[3].

وأيضا رفضوه لأن مشروع القانون يريد أن يتساوى فيه الأقلية الأوروبية في الجزائر بالجزائريين بمحتوى نظام انتخابي مزدوج الانتقاء داخل مكاتب التصويت واحد للفرنسيين والآخر للجزائريين[4].

وبذلك أصبحت الجزائر تشكل مجموعة مقاطعات ذات شخصية مدنية واستقلالي مالي، وتنظيم خاص[5]، وكذلك يعتبر مجلس امتداد للمندوبيات المالية التي تحولت ابتداء من سنة 1945 إلى مجالس مالية، وهي أن منحت صلاحيات أوسع إلا أن مهمتها كانت تنحصر أساسا في الشؤون المالية[6]. وأيضا المؤرخ جيلبير ميني (gibert myniens) قائلا "إن العناصر البشرية الأوروبية شكلت حصان طروادة للإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وأصبحوا أداة المشاريع سيطرت خارج إرادتهم[7]، ويذكر رابح تركي قائلا سيطروا على أهم

[1] – فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص 56.

[2] – أوليفى لوكور غرانميزون، مصدر سابق، ص 56.

[3] - peirre montagnonk la guerre d'algérie genise et eugrenage d'un tragedie pymalurs paris, 1998, p102.

[4] - charls robert ageron, histoire de l'algerie contepoinne collevtion eu sais je relation paris, pvf, p96

[5] – طاعة سعد، المرجع السابق، ص 47.

[6] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 35.

[7] - girbet myniens, histoire du FLN 1954, 1962 ed gasbah algerie, 2003.

النشاطات الاقتصادية في البلاد وبالتالي أصبحوا يحتلون مركزا اجتماعيا ممتازا نظرا لثرائهم وحماية دولة الاحتلال لهم أصبحت كلمتهم نافذة لدى حكومة فرنسا في كل ما يتعلق بحاضر الجزائر ومستقبلها[1].

خلال هذه الإصلاحات التي تمثلت في إصدار القانون الأساسي 20 سبتمبر 1947 عبر عنها لمراسل جريدة باري يريس بتاريخ 7 ماي 1947 مهددا ما يلي "يظهر لي أنكم لا تخافون الأمن بإمكانية ثورة جزائرية فلتعلموا أنه بوجود خطر آخر يهدد فرنسي فرنسا الذين لا يفهمون وهو ثورة المعمرون المسلحة ... حاربت سنة 1939 برنامج يلوم فيوليت، وخضعت المحكومة، أما لأن لماذا يتدخل الجنرال ديغول مرة أخرى ... إننا كلما أعطينا شيئا للجزائريين كلما قالوا هل من مزيد أرجو أن يصدقوني إني أعرف كيف أطعمهم[2]، وهو ما جعلهم يحيطون بكل محاولة سياسية بطرق المكر إذا عبر مصطفى الأشرف في كتابه قائلا إن فريقا منهم تظاهروا على أنهم الكرهون سوى المناضلين القومين، والموظفين، لم يميزو بين أفراد الشعب وخادمه، حيث أدائو لكل وهذه نتيجة حضورهم في النظرة السياسية وتهاتفهم لقضاء مصالحهم الخاصة[3]، وفي خضم هذه الأجواء والأوضاع الغير المستقرة خاض الأحزاب السياسية حملتهم الانتخابية وهم غير متحدين مع بعضهم البعض[4].

فالسلطات الفرنسية تدخلت تنفيذا وتطبيقا لسياسة نايجلان الذي رفض الأحزاب للانضمام داخل السلطة التشريعية، فالشرطة الفرنسية داهمت تجمعات حركة الانتصار والحريات الديمقراطية، واعتقلت مناضلوها حيث كان 32 مرشحا من 59 مترشحا، وأصدرت محاكمتهم بالسجن ودفع الغرامة المالية[5]، حتى لا تستطيع حركة الانتصار الحريات الديمقراطية أن تتم مرحلتها الانتخابية بكل قوة صرامة، ولا يمكن لها الحصول على أغلبية المقاعد مثل ما حصلت الانتخابات البلدية السابقة[6] فالسلطات الفرنسية اتخذت جملة من الأساليب والوسائل منها وقف صحف الحزب ومنع القيام بأي توزيع البيانات ومنع الملصقات، وتوزيع البطاقات على المنتخبين والإشراف على صناديق، وهذا يعبر عن تضييق وخناق على الناخبين لأداء حقهم في الحقوق السياسية، ويذكر الأستاذ لحسن جاكر في مقاله بالجملة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع قائلا لقد اعتمدت ح إ ح د على

[1] – رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، مرجع سابق، ص 90.
[2] – عمار بوحوش، العمال الجزائريون وفرنسا، مرجع سابق، ص 103.
[3] – مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، مصدر سابق، ص 144.
[4] – محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 237.
[5] – أحمد مهساس، مصدر سابق، ص 313.
[6] – عبد الحميد بن خليفة، مرجع سابق، ص 174.

الصحافة التي حددت أهداف الحزب، وكشفت حقيقته الاستعمار كما يتبين في عدد من إعداد جريدة المغرب العزلي، والذي حجزته فرنسا لما جاء فيها من عبارات مناهضة لها: "إن انتصار ح إ ح د يعني أن الشعب الجزائري قد أعلن عن فكرة الأمة الجزائرية ذات السيادة ... أنه يريد التمتع بحريته الكاملة إن الحل الوحيد للمشكل الجزائري هو السيادة التامة للجزائر"[1]. وعينت فرنسا تحت ضغط الأقلية الأوروبية ملاك الأراضي وعمداء الجزائر الاشتراكي ايدموند مارسيل ناجيلان edmond najelen noegelen حاكما على الجزائر أفريل 1948 خلفا لإيف شاتينو (chataignean) الذي اعتبرته جامد وليبراليا وذلك لتحطيم الحركة الوطنية في انتخابات المجلس الجزائري[2].

ولهذا يقول محمد حزلي، إن الأقلية الأوروبية في الجزائر وحدهم كانوا يتمتعون بالقرض، ويحتكرون التجهيزات، وذلك بفضل سيطرتهم على الميزانية التي لم يكن ينال منها البرجوزيون الجزائريون إلا الفئات والفلاحون دورهم يقتصر على دفع الضرائب[3]، وهذا دليل على امتياز العنصر الأوروبي على السكان الأصليين على جميع المستويات ومنها المؤسسات الاقتصادية التي نجد منها مائة مؤسسة جزائرية تقدر مداخيلها بـــ 33 مليار من الفرنكات، وفي المقابل نجد مؤسسة أوروبية مداخيلها وصلت 375 مليار وهذا يترجم أن النشاط الاقتصادي والصناعي والتجاري عند الأقلية الأوروبية الصدارة الممتازة في الاقتصاد الجزائري[4]، لكن نظرة الحكومة الفرنسية لإصدارها القانون الفرض منه إسكات المعارضة وإبهام الرأي العام المحلي الفرنسي والجزائري والرأي العام الدولي أن هناك إصلاحات اقتصادي أو اجتماعي فهو لصالح الأقلية الأوروبية في الجزائر[5].

نستنتج القول أن جميع المشاريع الإصلاحية التي قامت بها الإدارة الفرنسية في الجزائر فكانت مجرد حبر على ورق وضربا من ضروب النفاق والخداع هدفه تهدئة وذر الرماد في العيون، لأنها كانت تمنح لفئة قليلة من الجزائريين، متجاهلة طموحات الشعب الجزائري.

---

[1]– لحسن جاكر، انتخابات المجلس الجزائري في معسكر، 1948/11/4، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع3، ديسمبر 2008م، ص 114.

[2] – لحسن جاكر، المرجع السابق، ص 116.

[3] – محمد جزلي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 89.

[4] – نفسه، ص 91.

[5] - levue africaine l'evolution de mographique de population la situation 1948 (o,pv 1988), p 332.

الفصل الرابع

الأقلية الأوروبية في الجزائر والسلطات الفرنسية اتجاه الثورة الجزائرية (1962-1954)

- أولا: الأقلية الأوروبية والسلطات الفرنسية عشية اندلاع الثورة الجزائرية 1954-1956م
- ثانيا: الأقلية الأوروبية في الجزائر وعلاقتها بسياسة الجمهورية الخامسة ما بين (1958-1962م)
- ثالثا: الأقلية الأوروبية في الجزائر وصلتها بمبدأ تقرير المصير
- رابعا: الأقلية الأوروبية في الجزائر بعد الاستفتاء
- خامسا: منظمة الجيش السري (O.AS) وعلاقتها بسياسة الجنرال ديغول

أولا: الأقلية الأوروبية والسلطات الفرنسية عشية اندلاع الثورة الجزائرية 1954-1956:

السلطات الفرنسية لم تكن تنتظر ما حدث ليلة الفاتح نوفمبر 1954م بهذه السرعة المفاجئة، والمباغتة ضد الاحتلال الفرنسي، حيث استطاعت الثورة التي تزعمها قادة جيش، وجبهة التحرير أن توجد قطيعة بينها وبين السلطة الاستدمارية باستخدام العمل المسلح كأسلوب للوصول للخلاص، حيث بدأت الثورة بإمكانيات بسيطة تفتقر للتموين، والتسليح، ولكنها استطاعت أن تصمد على وجودها وثباتها، وهذا ما صرح به من قبل دوفال بقوله: "إن مجازر الثامن ماي 1945 سيعطي لفرنسا عشرة سنوات استقرارا وأمن، وهذا نظرا للوحشية التي قامت بها السلطات الفرنسية من إبادة وقتل، وتشريد، وإبادة وحشية التي أتت على الأخضر واليابس، وراح ضحيتها خمسة وأربعون شهيدا[1]، وعليه سنتناول عنصرين أساسيين لهذه الفترة ما بين 1954-1956 هما:

أ- أهم العمليات العسكرية التي قامت بها الثورة الجزائرية 1954-1956: فالعمليات الثورية التي تمت بواحد نوفمبر 1954، كانت تحت قيادة جماعية، خططت، ونفذت، والتي تم دراستها باجتماع اثنين وعشرون عضوا، والستة الأعضاء إضافة إلى الممثلين بين الخارج، والداخل فتوزعت على المناطق متعددة منها المنطقة الأولى كان موقفها الأوراس تحت قيادة مصطفى بن بولعيد، ونائبه بشير شحاتي، أما المنطقة الثانية كانت بشمال تالقسنطينين، ويتراسها مراد ونائبه زيغود يوسف، أما المنطقة الثالثة كان موقفها بمنطقة القبائل، ويقودها كريم بلقاسم، ونائبه عمر أوعمران، أما المنطقة الرابعة كانت بالجزائر العاصمة يتزعمها رابح بطاط، أما المنطقة الخامسة بالقطاع الوهراني يمثلها العربي بن مهيدي، ونائبه بوصوف، فالجيش التحرير الوطني فجر هذه الثورة في عدة مناطق من التراب الوطني بطريقة غير متوقعة فجعل الجميع يندهش في تفسيرات الحدث، وفي تحديد المسؤول، وعن الجهة التي كانت متسببة في ذلك فيعود هذا الأمر لسرية تامة لإستراتيجية الثورة[2]. حيث لحقت بالاستعمار الفرنسي خسائر بشرية ومادية نتيجة عمليات أول نوفمبر، لم يكن للسلطات الفرنسية الخيار سوى الإعلان عنها[3]، يذكر برنو توفيق في مقاله إن انطلاق أول نوفمبر 1954م على الساعة الصفر كانت في مناطق مختلفة من أنحاء الوطن، حيث وزعت المنشورات باللغتين العربية والفرنسية من أجل توجيه النداء للشعب الجزائري، ونفذت

[1]- محمد قدور، رد فعل الفرنسي، ومواقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية (دراسات شهادات ووثائق)، مجلة الدراسات الإفريقية، مج9، ع2، ماي 2020م، ص 02.

[2] - محمد قدور، رد فعل الفرنسيين، المرجع السابق، ص 117.

[3] - Yles Courie, Carière, la guerre d'Algerie l'heure des colons, T3, Societe générale, ed et deffusion (SEED), Paris, 2000, p 103.

عدة عمليات عسكرية والعديد من الهجومات، واستعمل فيها الثوار أسلحة موحدة[1]، حيث بلغت المنطقة السكانية للأوروبيين بمعسكر بـ: 22114، ومستغانم 3604، وتيارت 12556، تلمسان 27626، سيدية بلعباس 44066ن، أما وهران 232083 ن، وهذه الكثافة السكانية تعود للأسباب متنوعة منها توفرها على أجود الأراضي الفلاحية وتوفرها وسائل الراحة هروبا من ضغط سكان الأرياف وتزداد نسبة تمركز الأوروبيين أيضا بقاعدة المرسى الكبير البحرية، وقاعدة الطفراوي الجوية وقاعدة الصحراء، ورقان في الجنوب[2].

ويذكر عمار بوحوش أن السلطات الفرنسية لقد اندهشت من تزامن عمليات الهجوم، والتخريب وشمولها، فقد وصل عدد العمليات ليلة أو لنوفمبر 1954م إلى ستين عملية جرت ثلاثين منطقة عبر الوطن، واختير أول نوفمبر 1954م، لأنه يوم عطلة دينية لا تكون فيها الحراسة كثيرا[3].

ويذكر بوعلام بن حمودة أن المجاهدين الذين شاركوا بلغ عددهم في اندلاع الثورة 450 مجاهدا في منطقة القبائل و350 بمنطقة الأوراس، و250 بشمال القسنطيني و250 وسط الجزائر، وستون من الناحية الغربية[4]، وأيضا ذكر أن السلاح كان يتمثل في بندقيات الصيد، والقنابل اليدوية، فاضطر جيش التحرير إرسال كتائب إلى تونس والمغرب لجلب الأسلحة، والذخيرة، كما اضطر المجاهدون إلى مضاعفة العدد، من أجل ضرب العدو، والاستيلاء على السلاح[5]، فكانت المنطقة الأولى هي النقطة الأساسية والمعول عليها للثوار، وإبراز قوتها، وإعطائها شحنة للمناطق الأخرى، لأن الشهيد مصطفى بن بولعيد كان يمتلك أسلحة وإمكانيات سواء من المدربين والمساعدين كما كانت لديه فريق عصابات الشرف[6]، ومن أبرزهم بلقاسم قرين، حيث استخدمها في عمليات نوعية، فقام بن بولعيد الجمع الوالي مائة وخمسون رجلا استلموا لباسهم ومهامهم العسكري، وقسم المهام، حيث

[1] - برنو توفيق، الثورة الجزائرية في المنطقة الخامسة التحديات والصعوبات، الحلول (1954-1956م)، ع20، جويلية 2020، ص 209.

[2] - برنو توفيق، المرجع السابق، ص 210.

[3] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 220.

[4] - بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م، معالمها الأساسية، ط2، دار النعمان، (ن ت ح)، 2014م، ص 170.

[5] - المرجع نفسه، ص 170.

[6] - محمد حربي، سنوات المخاض، المرجع السابق، ص 16.

تم تعيين 26 رجلا لمهاجمة باتنة بقيادة الحاج لخضر وبوشمال[1]، لكن لحسن الحظ العملية لم تكن كما كان متوقعا لهجوم ثكنة الصبابحية، ومخزن البارود، وثكنة الحرس المتجول لكنهم قتلوا الجندي بيار أوديان، والضابط هوكي أوجين، وفي منطقة بسكرة بقيادة حسين برحايل هاجم المجاهدين محافظة الشرطة، والبلدية المختلطة[2].

أما المنطقة الثالثة قامت بتخريب وسائل الاتصال إضرام النار في مخازن قتل بعض الحراس الغابات في تنري ريف، أما المنطقة الرابعة قادها مجموعة من الأعضاء هم رابح بطاط، وعثمان بلوزداد، وبعجاج الزبير فقاموا بعدة عمليات مختلفة منها وضع قنبلة في مبنى الإذاعة والهجوم على ثكنة بالبليدة، والاستيلاء على مخزن السلاح، وفي الأخير استطاعوا رغم ذلك أن يحصلوا ويتمكنوا من الاستحواذ على الأسلحة، أما المنطقة الخامسة قامت بعمليات بقتل حارسها وتأجيل العملية التي كانت مخططة نظرا لظروف والأوضاع التي لم تسمح بذلك، فكان القادة كل من أحمد زهانة من سيدي بلعباس مقر إدارة الغابات[3]، وهذا دللي على بيان الثورة التحريرية، ومرجعها الأساسي والوضاح البائن الذي لا غموض فيه من العمل المسلح إذا ورد في نصه "إن حركتنا موجهة فقط ضد الاستعمار الفرنسي الذي هو العدو الوحيد"[4]، وأيضا جاء بعبارة أخرى كالآتي: "إن الهدف الأساسي من حركتنا هو تحقيق الاستقلال في ظل احترام جميع الحريات الأساسية دون تميز عرقي"[5]، وكذلك الثورة التحريرية شهدت بيانها التأسيسي للأقلية الأوروبية من المستوطنين من أجل العمل للحفاظ على ممتلكاتهم ومصالحهم المكتسبة بطرق شرعية في البلاد وتحقيق لهم ضمان الحد الأدنى من الحريات الأساسية المستقبلية في ظل الدولة الجزائرية ضمن إطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأاسية دون تميز عرقي أو ديني[6].

ب- علاقة الأقلية الأوروبية بالسلطات الفرنسية ما بين 1954-1956: لقد كانت العلاقة التي تجمع بين الأقلية الأوروبية والسلطات الفرنسية، والمفكرين، والصحافة متباينة ومختلفة إذا كان منهم من يرفض العنف والقوة والاضطهاد والإبادة، ومنهم من كان يؤكد استخدام القوة والقمع لإخماد الثورة والقضاء عليها، خدمة لمصالحهم، ولتوضيح هذه الفكرة نبين موقف هؤلاء، ففي الفاتح نوفمبر عشية اندلاع الثورة، ساندت ودعمت

[1]- لعربي زبير، الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 98.

[2]- محمد قدور، المرجع السابق، ص 117.

[3] - حمد قدور، المرجع السابق، ص 24.

[4] - وزارة الإعلام والثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962م، الجزائر، 1979م، ص 08.

[5] - المصدر نفسه، ص 09.

[6] - المصدر نفسه، ص 09.

الأقلية الأوروبية في الجزار، سياسة الحل عن طريق القوات العسكرية، ودافعوا عن فكرة استخدام وسائل القوة والعنف للقضاء على الثورة ما دامت في بدايتها، رغم أن الثورة دعتهم إلى التعايش، وطمأنتهم على ممتلكاتهم لم تنبذهم بل فتحت لهم باب حق الامتلاك الجنسية الجزائرية، ولكن الكثير من الأقلية الأوروبية في الجزائر كانوا متطرفين وغلاة فتعدوا جميع الإصلاحات سواء كانت سياسية أو اجتماعية للجزائريين، في حين كان هناك شيء بعدم التوازن الفكري بين الفرنسيين في الوطن الأم، وفرنسي الجزائر بخصوص الأوضاع والأحداث الجارية، فكان السكان الأوروبيين ينقسمون إلى مجموعتين، مجموعة متطرفة، متعصبة، وعنصرية ترى للثورة أنهم إرهابيون، وقطاع الطرق، فيجب استخدام السلاح، والعنف ثم بعد ذلك تأتي مشاريع الإصلاح[1].

أما المجموعة الثانية لم تكن على دارية واطلاع على الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر، وباقي المستعمرات، وهذا يفسر البطء الكبير بإعطاء اتجاه الثورة[2]، إن السلطة الاستعمارية تحت ضغط الأقلية الأوروبية تبنت هجمة إعلامية واسعة شرسة النطاق، حيث سخرت جميع الإمكانيات المادية الضخمة لتقليل أهمية أحداث أول نوفمبر[3]. أيضا ذكرت في مقالها الدكتورة درعي فاطيمة إن اندلاع الثورة التحريرية تسببت حالة من الهلع والخوف في أوساط الفرنسيين، بل تفاجأت السلطات الفرنسية، واعتبرت الذي يحدث في الجزائر شأن داخلي، وأنه مجرد أعمال إرهابية يقوم بها مجموعة من الخارجيين عن القانون الذي ينبغي أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة للقضاء عليها عن طريق القوة والردع، وهذا بغية الحفاظ على الجزائر قطعة فرنسية[4]، فالسلطات الفرنسية اعتبرت أن هذه الأعمال أنها معزولة لكن الصحافة الفرنسية بدأت تحاول معرفة من وراء الأحداث ومن يقف حتى تتخذ الموقف السليم فمثلا الصحفي روبير بوني، حيث كتب مقالا بتاريخ: 05 نوفمبر 1954م في جريدة L'Avrore يقول فيه: "إن الذين نفذوا العمليات يتلقون الأوامر من الخارج"، أما جريدة Figaro الشهيرة فاتهمت مباشرة الوفد الخارجي، حيث قالت في عددها الثاني نوفمبر 1954: "إن الجامعة العربية وأولئك الدين يعيشون في المنفى في القاهرة ليسوا وحدهم من يمارسون ضد سياسة الأرض المحروقة...فرنسا لن تحارب طويلا ضد

[1]- أحمد منفور، موقف الرأي العام الفرنسي، المرجع السابق، ص 139.

[2]- المرجع نفسه، ص 141.

[3]- درعي فاطيمة، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية (1954-1962م)، مجلة عصور الجديدة، مج9، ع2، 2021م، ص 268.

[4]- المرجع نفلسه، ص ص 265-266.

الأشـــباح" أما جريدة Le monde كانت أقرب لتبيان الحقيقة ومن يقف وراء ذلك فجاء في عدد نوفمبر 1954م ما يلي: "قد يقول المرء إن العمليات ليس لها طابع المصـــالي، حيث لم يتبعها تحركات جماهيرية وتمردات وانتفاضـات، ولم تسـجل أية هيجانات مشـبوهة لذلك لا يسـعنا إلا أن نصـدق أننا أمامن منظمة خارجة عن الأحزاب الوطنية ولا تمد إلى الجماهير يصـله..." [1]، فالعلاقة بينهما كانت تسـيطرها الخوف والهلع الذي أصـبح يتزايد كل يوم، وخاصة عدم السلطات الفرنسية في السيطرة والتحكم على الأوضاع والقضاء عليهما بل بعض الأحيان الأقلية الأوروبية أنها تحمل المسؤولية للسلطات الفرنسية لضمان حياتهم ومتلكاتهم.

ويفسـر الحاكم العام جاك سـوسـتال في نظر الأقلية الأوروبية في الجزائر أن سـبب العداوة والبغضـاء هو المســؤول عنها[2]. وخلال لهذه الأحداث والمأســاة كان لزاما على بعض الدول أن تتدخل لرعاياها المتواجدين في الجزائر وذلك من أجل حماية مواطنيها وهذا ما صـــرحت به في وثيقتها إن الذي يهمنا هو الدفاع عن مصـــالح مواطنينا[3].

ويذكر علي كافي أنه عند اندلاع عشية الثورة استشعرت الأقلية الأوروبية في الجزائر بصاعقة هزت كيانهم ووجودهم فزرعت الهلع والخوف والاضـــطرابات في أنفســـهم عبر القطر الجزائري[4]، وهذا الفزع راجع لعدم تمكن السلطات الفرنسية السيطرة والتحكم في زمام الأمور، أما الطبيب الفرنسي فرانز فانون بقوله: "إن الأقلية الأوروبية بعيدة من أن تكون الكتلة الموحدة التي يتخيلها المرء...فالواقع أثبت وجود اتصـــالات بين بعض المســـتوطنين الأوروبيين والنخبة الجزائرية كما نجد بالمقابل أن حزب جبهة التحرير الوطني يشـير إلى عدم اعتبار جميع المسـتطنين الأوروبيين موقفا موحدا والصف الاستعماري"[5].

---

[1]- محمد حربي، المصدر السابق، ص 29.

[2]- محمد قدور، المرجع السابق، ص 119.

[3]- المرجع نفسه، ص 120.

[4]- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 72.

[5]- فرانز فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية ترذوقان قرقوط، منشورات anep، الجزائر، 2004، ص 158.

وأيضا إن اندلاع الثورة مفاجأة للسلطات الفرنسية لأنر الأمر تم تحضيره بسرية تامة[1]، فكان أول تصريح من وزير الداخلية فرانسو ميتران الذي صرح بقوله: "إن الجزائر هي فرنسا وأن القوة هي الوسيلة الوحيدة لحماية الوحدة الوطنية"[2].

وكذلك أعلن بتصريحه أيضا لأنه لا مجال لأي شيء سوى الحرب[3]، ويذكر محمد سريج أن الحاكم العام روجي ليونار صدر بجريدة Le journal d'Alger بتاريخ 2 نوفمبر، وكذلك جريدة Alger republicain يوم الثالث نوفمبر بتصريحه أنه في الليلة الماضية اقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة وجهات من القطر وخاصة في عمالة قسنطينة، وفي جهة الأوراس فقتل ضابط وجنديان في خنشلة وباتنة، وكذلك حارسان ليليان في القبائل[4]، فالحاكم العام أرجع هذه الأحداث إلى جهات خارجية خاصة ألا وهي مصر التي أذيع منها بيان أول نوفمبر[5]، وكذلك في ندوة صحافية صرح للصحفيين في هذا اليوم الخامس من شهر نوفمبر 1954م بدأت الجزائر تحيا حياة كريمة شرفية[6]، أما جاك شوفالي (Jacque Chevaleir) رئيس بلدية الجزار، ونائبها في البرلمان الفرنسي، حيث صرح في مدينة خنشلة بقوله بتاريخ 2 نوفمبر 1954 "إن الحكومة لن تقبل بأي صفة كانت أي إرهاب فردي أو جماعي، وإن جميع التدابير ستتخذ ولتقليل من أهمية التمويل ومحاولة عزل الشعب الجزائري صرح بريفي والي الجزائر تريمو Tremaod بقوله "إن هذه الاعتداءات...قامت بها حفنة من المعتصمين"[7]، أما علاقة الصحافة الفرنسية بالأقلية الأوروبية في الجزائر كانت مبنية على فكرة واحدة تهدف القضاء على الثورة الجزائرية وأكدوا بقولهم أن الجزائر قطعة فرنسية، ويجب الحفاظ عليها والبقاء، وذلك بحكم القانون، والتاريخ، وهذه الأحداث ما هي إلا مجرد فترة زمنية وقتية لظروف اقتصادية واجتماعية، بل الذين قاموا

[1] – أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المنصرية، د.ط، القاهرة، 1956م، ص 208.

[2] – محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 92.

[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 404.

[4] – محمد سريج، الثورة الجزائرية في الصحافة التونسية، جريدة العمل أنموذجا (1954-1962م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، 2016-2017م، ص 234.

[5] – مولود قاسم ثابت بلقاسم، ردود الفعل الأولية، المصدر السابق، ص 89.

[6] – محمد قدور، المرجع السابق، ص 119.

[7] – أحمد منفور، المرجع السابق، ص 137.

بهذه العمليات ما هم إلا لصـــوص خارجون عن القانون وإرهابيون وينبغي التصـــدي والوقوف لهم لإعادة الهدوء، والاستقرار والأمن[1].

فالصـــحافة الفرنســـية والأقلية الأوروبية في الجزائر شـــنت حملة إعلامية شـــرســـة على الذين قاموا بهذه العمليات، ونعتتهم بمختلف الصفات مثل جريدة ليكود الجي (L'ehod Alger) بتاريخ الثاني نوفمبر مصرحة "فجائية هذه الأحداث، وتزامنها الدقيق يدل على وجود تخطيط محكم، ومنظم، وتغذيه نخبة منضـبطة"[2]، وأيضـا جريدة (Le journal d'Alger) كتبت بقولها "السكان الأوروبيون يطلبون من القوات العسكرية الحماية من هؤلاء الإرهابيين، وكذلك كتبت جريدة (Le monde) بتاريخ 16 نوفمبر ما يلي: "فطيلة الأيام التي تلت اندلاع الثورة تراكمت طلبات رخص حمل الســـلاح من طرف الأوروبيين على محافظي على مكاتب محافظي الشرطة ورؤساء البلديات المختلطة"[3].

وكذلك الصحف الفرنسية والأقلية الأوروبية متهمة مصر والدول العربية وراء اندلاع الثورة، وهذا ما كتبته جردية (Le Fogaro) بتاريخ الثاني نوفمبر "إن الجامعة العربية وأولئك الذين يعيشـون في المنفى بالقاهرة ليسـوا وحدهم من يمارسـون ضـدنا سـياسـة الأرض المحروقة، ففرنسـا ضـد الأشـباح[4]، وكذلك جريدة ليكودالجي كتبت عناوين مثيرة تعلق فيها وقوع أعمال إرهابية ولا إنســـانية، في بعض المناطق فكتب في اليوم الثاني من نوفمبر 1954م، تدافع عن الوجود الفرنسي، وتدعو إلى استخدام العنف والقوة، وتعتبر المجاهدين بأناس خارجون القانون ولصوص، وقطاع الطرق وأيضا إرهابيين، ومن ضمن ما جاء فيه ما يلي "إن اختيار الوقت للقيام بعمليات منظمة في آن واحد، وأن نوعية القنابل المستعملة، ونظام فرق التي تقوم بالبدل العسكرية خصوصا تلك الفرق التي تقوم بالعمليات على الحدود التونسـية الجزائرية، كل ذلك يدل أنه ناتج خطة مدروسـة، وتضـيف أيضـا بعنوان يجب العمل بسرعة وبشدة فلقد تفاءل السكان بالتأكيدات التي قدمها الحاكم العام والمتعلقة بإجراءات الحماية والقمع التي يتطلبها الوضع العامة خاصة وأنه يملك وسائل عمل إضافية، وتختم الصحيفة بدعوتها إلى المزيد باستخدام القوة والعنف والردع"[5].

---

[1] – لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، المرجع السابق، ص 157.

[2] – مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية، المصدر السابق، ص 99.

[3] – أحمد منفور، موقف الرأي العام الفرنسي، المرجع السابق، ص 135.

[4] – مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية، المصدر السابق، ص 89.

[5] - L'echo d'Alger, Journal quotidienne, 2/1/1954.

لا تختلف علاقة السلطات الفرنسية الرسمية والأقلية الأوروبية في الجزائر، حيث أصدر بيانا رسميا يعبر عن أحداث نوفمبر أنها أحداثا منعزلة تسبب فيها عناصر إرهابيون وخارجون عن القانون، وفي نفس البيان صرحت الوزارة أنها ستتخذ جميع الأساليب والطرق اللازمة لقمعهم بل الحكومة الفرنسية قامت بإرسال قوات عسكرية استثنائية نحو الجزائر[1]، فجريدة ليكوألجي كتبت من الضروري التحرك بسرعة، والرد بشدة كما أضافت في الوقت الذي يتم فيه الاستعداد للاحتفال بذكرى موتانا ، فقامت بسلسلة من الأعمال الإجرامية في ساعة واحدة بعدة مناطق من الجزائر[2]. فكانت هذه الصحافة تعمل من أجل التقليل من أهمية والتعويل الأحداث الثورة، وترى أن الحل الأمني هو الوسيلة الوحيدة للقضاء على الخارجين عن القانون خوفا وتفاديا من انتشار العمليات المسلحة، ففي نظر السلطات الفرنسية والأقلية الأوروبية تسعى للقضاء على الثورة بكل الوسائل والطرق، وهذا ما جاء به الحاكم العام باستخدامه الإجراءات الأمنية لقمع المتمردين، حيث كتبت في صفحاتها ما يلي: "إن السكان يضعون الثقة الكاملة في قوات الحماية من أجل احترام النظام والأمن، ويجب الإسراع القضاء على هؤلاء الخارجين عن القانون لأنهم يعكرون الأجواء بل مصلحة الأقلية الأوروبية تتطلب الردع[3].

وأيضا جريدة لوجورنال دالجي كتبت ما يلي: "لقد وصلنا إلى ما استشرفه أناس متبصرون وتصور كل من كان على اتصال بالواقع اليومي، أن الجزائر قد اهتزت أمس، وليست الأرض هي التي زلزلت كما حدث بالتاسع من شهر سبتمبر 1954 بالأصنام لا؟ وليست الجماهير هي التي ثارت إنه أسوء من ذلك ولكنه...إنه الإرهاب[4].

أما جريدة برقية قسنطينة (La Depeche constantine) هذه الجريدة عملت على رغبة الدفاع عن الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر والانحياز إلى الأقلية الأوروبية، حيث جندت كل الإمكانيات والوسائل لمحاربة الثورة التحريرية وتبينت أن علاقتهما واحدة، على أساس الخط الذي تبناه روني مايير (Rene Majer) الذي خلف كيتولي بزعامة الأقلية الأوروبية في الشرق الجزائري ويعتبر من أهم الشخصيات التي دعمت الجريدة ماديا وسياسيا تحت عناوين مثيرة وبارزة بالخط العريض تهدف من وراء عملية تجنيد الرأي العام، ضد هؤلاء الخارجون عن القانون والإرهابيين[5]، وكذلك عملت على إثارة الأقلية المسيحية، وتجنيدهم ضد القضاء على الثورة

[1] - La Depeche quotidienne, 2 Novembre 1954.
[2] - Ibid.
[3] – بوفرياسة بوعزة، المرجع السابق، ص 234.
[4] – حمدي أحمد، المرجع السابق، ص 52.
[5] – لزهر بديدة، المرجع السابق، ص 132.

الجزائرية، حيث كتبت بجريدتها "إن الإرهابيين الجزائريين استغلوا اليوم الاحتفال بعيد القديس بمباشرة أعمال التخريب، وهو يوم مقدس عند الطائفة المسيحية[1].

أما جريدة لاديباش كوديتيان لقد نقلت الأخبار عن طريق مراسليها المتواجدين بالأحداث المنطقة المعنية، حيث استمرت في تغطية الأحداث، فذكرت مختلف الهجومات التي شنها المجاهدون عبر كامل التراب الوطني الجزائري بعنوان مثير واضح "الإرهابيون يضربون في مختلف مناطق التراب الوطني". فالجريدة استخدمت كلمة إرهابيين لإعطاء صفة الإجرام والإرهاب لجلب الرأي العام، وفي نفس الوقت لم تعط اهتمام كبير للأحداث وهذا خلال إعطاء حصيلة القتلى أنهم ثمانية نتيجة هجوم على مزرعة بوفاريك، وذكرت أيضا بأن السلطات الفرنسية سوف تقوم بجميع الإجراءات الصارمة بإرسال قوات عسكرية استثنائية تتمثل في كتائب المظلين وهذا اعتمادا على بيان وزارة الداخلية الفرنسية وهذا قصد بعث الاطمئنان والاستقرار للأقليات الأوروبية في الجزائر أن السلطات الفرنسية قادرة على التحكم والسيطرة على الوضع[2]، رغم أن منطقة الأوراس شهدت عمليات مكثفة في قاع نوفمبر لكن الجريدة قللت أهيمة الأحداث وأنها لم تخلف سوى مقتل ملازم وجرح جندي واحد وذلك قصد تقليل من أهمية الحدث ولتوضيح أكثر عن فشل الهجومات ذكرت بجريدتها عنوانا بارزا أن الجيش يسيطر على الوضع وأن دبابات الجيش دخلت منطقة الأوراس وتسيطر على الوطن[3].

أما الصحافة لكبار القادة للأقلية الأوروبية في الجزائر لعبت دورا كبيرا منذ بداية الاحتلال الفرنسي تعمل على هجرتهم نحو الجزائر من مختلف أنحاء أوروبا، حيث هذه الهجرة أنتجت طبقة بشكل هائل من الأقلية الأوروبية التي تعتبر الجزائر جزءا منها لا وطن آخر وعلى هذا الأساس مارست الأقلية الأوروبية جميع الضغوطات على السلطات الفرنسية للحصول على الامتيازات بل وصل الأمر إلى المطالبة بالاستقلال عن باريس، وهذا عدما شكلوا جانبا سياسيا إعلاميا واقتصاديا داخل المجتمع الجزائري وفرنسا، ومن بينهم هنري بورجو (Henri Borgeaud) وجورج بلاشت (Georges Blachette) وجون ديرو (Jean Duraux) وغيرهم[4].

[1] – برقية قسنطينة، 2 نوفمبر 1954.

[2] - La Depeche quotidienne, 2 Novembre 1954.

[3] - La Depeche quotidienne, 4 Novembre 1954

[4]– عاشة حسيني، الاستيطان الأوروبي بسهل متيجة 1830، 1870، أطروحة مقدمة لشهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية، والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 172.

نستخلص أن علاقة الأقلية الأوروبية في الجزائر بالسلطات الرسمية الفرنسية عشية اندلاع الثورة علاقة اتفاقية بينهم للقضاء على الثورة عن طريق القوة والقمع والانتقام والدعاية والتعليل في تغطيتها من أجل التقليل من أهميتها وعدم تضخيمها.

ج- المثقفون والمفكرون والجنود من الأقلية الأوروبية في الجزائر وعلاقتهم بالسلطات الفرنسية:

الكثير من أوساط المثقفين الفرنسيين، والمفكرين قدموا خدمات جليلة للقضية الجزائرية، ولعبوا دورا كبيرا وفعالا في ميدان الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية، وبشعارات تتمثل بدعوة بحق الشعوب أن تتحرر، وتنال استقلالها، ومن بين هؤلاء نذكر منهم بعض الشخصيات الآتية:

1- جانسون فرانسيس الذي انضم في خدمة القضية الجزائرية بكل حرية، ووعي، يدافع عن مشكلة أساسية، وجوهرية تمثلت بإدانة الاستعمار، لاستخدامه أسلوب القوة، والعنف والتعذيب، ولم تقتصر مهمته بتقديم العون، والمساعدة، وإيواء المناضلين بل راح يقنع الرأي العام الفرنسي، ويكشف الحقائق بعدالة للقضية الجزائرية، وعبر جانسون بقوله ما يلي: "إن ما رأيته وسمعته خلال هذه المرحلة بشكل الصفحة الثابتة من معلوماتي عن الجزائر، فشهد الحكام، والمستوطنين هذه الطبقة المغرورة بامتيازاتها توضح بجلاء التحليل الذي قدمه أصدقائي الوطنيون، وعندما شعرت بمدى اتساع عمليات القمع التي مورست في عام 1945م وقد رآني أحد المستوطنين يوما تلا في الساحة الرئيسية في إحدى القرى، وقال بلهجة المنتصر وهو يشير إليها لقد ثأرنا لكل واحد بألف"[1].

فجانسون بين حقائق الإدارة الاستعمارية وما تقوم به من اضطهاد وعنف، وقوة، وأيضا الأقلية الأوروبية في الجزائر مساندة للسلطات الفرنسية، فتصدت له، وانتقده، ولكن العديد من المثقفين الفرنسيين وجدوا أن الكثير من الحقائق التي كتبها ونشرها سواء من الجانب الجزائري أو الإدارة الفرنسية واستخدمها القوة والعنف، فهذه الحقائق أثرت على المثقفين فتكاثفوا مع القضية الجزائرية[2]، وأيضا جانسون استطاع أن يؤسس شبكة سرية لمساندة القضية الجزائرية وهذا في سنة 1957، حيث هذه الشبكة كانت تقدم خدمات، وإعانات للمناضلين الجزائريين الموجودين بأم الوطن الفرنسية، وخاصة في بدايتها دعت إلى التمرد، والعصيان والتصدى للسلطات الفرنسية وهذا دليل على أن القضية الجزائرية تلقت مساندة كبيرة، وعونا من طرف الشبكة السرية[3]، وكذلك نشر العديد من الدراسات تذكر أنها كانت تعمل على جمع الأموال لصالح القضية الجزائرية بل تحولت إلى مهام أخرى تمثلت

[1] - Expresse du 31 Fevrier 1956, p 234.

[2] - محمدي محمد، موقف الرأي العام الفرنسي من فرانسيس جانسون وشبكته السرية الداعمة للثورة الجزائرية (1955-1962م)، مجلة الجزائرية للدراسات التاريخية القانونية، 2022.

[3] - إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ (1830-1962)، دار هومة للنشر، ط1، الجزائر، 2013، ص 56.

بتمويل المجاهدين بالأموال لشراء لهم الأدوية والضروريات، وأيضا تقدم لهم الأسلحة رغم الصعوبات التي تعاني منها الثورة الجزائرية وخاصة عند إقامتها الجدار العازل من السلطات الفرنسية خط موريس وشال[1].

وكذلك هذه الشبكة السرية قامت بعدة أدوار تخدم القضية الجزائرية من جهة تمثل خطرا للسلطات الفرنسية والأقلية الأوروبية في الجزائر، ومن بين الدعم الذي قدمته هذه الشبكة يمكن حصرها فيما يلي:

-القيام بإضرابات ومظاهرات، واحتجاجات، وتقديم عرائض أمام الرأي العام للأساليب المستخدمة من طرف السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري الأعزل2.

-الحملة الإعلامية، وتشهير لصالح الثورة الجزائرية قصد استقطاب، وجلب العديد من المساندين للقضية الجزائرية من داخل أوساط المدينة الفرنسية الحرة والديمقراطية.

-العمل على جمع الاشتراكات والتأكد من وصولها إلى الثورة الجزائرية[3].

فهذه المساعدات كانت تمثل لها عملا إنسانا لشعب يطالب أن يكون حرا في بلده.

فكانت علاقته مع السلطات الفرنسية، علاقة عدائية وصراع ورفض جميع أساليب القمع التي كانت تستخدمها السلطات الفرنسية، وخاصة عند إقامته في الجزائر ما بين الفترة 1948-1949م، شاهد بعينه الإبادة والتقتيل والقيام بالجرائم اللاإنسانية واللاقانونية، التي قامت بها السلطات الفرنسية في المدن والقرى الجزائري وهو يستشعر بذلك الألم الصعب الذي يقوم به الاستعمار، وهذا ما قاله عند عودته "أنه ما يحصل في الجزائر أنه مخالف للفطرة الإنسانية، والقوانين الدولية، وأيضا قال مقولته المشهورة لقد استوطن الفرنسيون، من أبناء جلدتنا أرضا بركانية، وإني أحذرهم من انفجار بركاني وشيك بها[4]، وأيضا قال "إن استمرار القمع في الجزائر سيكلف الوطنيين الفرنسيين حريتهم المدنية والعمال الفرنسيين سيقونا محل صفقات السلطة[5].

فنظرا لموقفه المعادي للإدارة الفرنسية الموجودة داخل المجتمع الجزائري، فاتخذت الإجراءات اللازمة اتجاهه واعتبرته خطرا على السلطات الفرنسية كلها، فالكثير من الفرنسيين أطلقوا عليها تسميات منها حامل الحقائق،

---

[1] - عثمان زفت، المرجع السابق، ص 60.

[2] - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 70.

[3] - إيد شعبان، شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957-1962م)، رسالة دكتراه أحمد مجاهد، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018م، ص 194.

[4] - أولوا بيار ماري، فرنسيس جانسون الفيلسوف المناضل، تر: مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2009م، ص 100.

[5] - فرانز فانون، المصدر السابق، ص ص 168-169.

ونخبة أخرى قالت أنه حامل الذاكرة، وهذه الألقاب زادت السلطات الفرنسية حقدا وكرها وسخطا لشخصه[1]، ومن جهة أخرى العديد من أنصار الحكومة الفرنسية لقبوه بالشاهد المزعج الذي زرع القلق والهلع والرعب داخل المجتمع الفرنسي فبمساندته للثورة الجزائرية، وقف له المؤرخ الفرنسي بنيامين ستورا للمجاهرة، بعدائية واستيائه، وكرهه حيث صرح بقوله "إنه يسعى لنفسه ماضيا ناصعا بظهره كراقص لحرب الجزائر[2]، ومن أهم كتبه التي كانت تدعم القضية الجزائرية يمكن ذكر البعض منها:

- المجلات أيسبري.

- الكتب الجزائر الخارجة عن القانون L'Algérie Hors la clers.

ويذكر فرانز فانون أيضا أن هناك طبقة مثقفة من اليهود كانت ترفض ما يقوم به الاستعمار الفرنسي، فلما قررت السلطات الفرنسية تكوين المليشيات المدينة والريفية فرفضوا الانضمام مع السلطات الفرنسية، بل عرضوا على جبهة التحرير الوطني الالتحاق بهم بأقرب نقطة للمقاومة في الجبل، غير أن الجبهة كانت تطلب منهم أن يكونوا عيون، وآذان الثورة في قلب جهاز العدو، فوجودهم في وسط الميلشيات يقدم خدمات للكفاح، وقد أظهر المثقفين اليهود بطريقة عفوية سواء كانوا أعضاء في الأحزاب الديمقراطية تقف ضد الاستعمار، وتساند القضية الجزائرية.

ويؤكد المحامون والأطباء اليهود الذين يشاركون مصيرهم في المحتشدات أو السجون حقيقة الأمة الجزائرية المتعددة الأعراف، ظهرت مواقف رسمية، واضحة من السكان اليهود في الجزائر، وفي شهر أوت سنة 1956م، كان فريق من يهود قسنطينة يكتب قائلا: "كان الانقسام، وسيبقى ما بين اليهود ومسلمين مناورة من أكثر مناورات الاستعمار خبثا في الجزائر، إن اليهود في الجزائر منذ أكثر من ألفي عام وهم يسلكون إذن جزء لا يتجزأ من الشعب الجزائري فليس على اليهود والمسلمين وهم أبناء أرض واحدة، أن يقفوا في مصيدة الاستقرار، بل على العكس يجب عليهم أن يشكلوا جبهة واحدة في وجهة ويجب ألا ندعهم يخدعوننا، أولئك الذين كانوا ليس منذ زمن بعيد، يفكرون بطيش في محق اليهود عن بكرة أبيهم كمرحلة نافعة لتطور الإنسانية[3].

[1] - نفسه، ص 175.

[2]- أولوا بيار ماري، المصدر السابق، ص 11.

[3]- فرانز فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: دوقان قرقوط، ط1، الجزائر، سنة 2004م، ص ص 168-169.

وأيضـــا يذكر فرانز فانون بعض الصـــيادلة والأطباء الأوروبيين الذين قدموا خدمات كبيرة لجبهة التحرير الوطني دون تميز والبعض الآخر تسلم كميات كبيرة من الأدوية المضادة للالتهابات، ومن كميات الأثير التي طلبها منهم مناضـلو جبهة التحرير الوطني، فكانت مئات من وحدات البنسـلين تذهب سـائرة باتجاه مراكز المقاومة في الجبال، فكان أطباء ينتقلون إلى الجبال المجاورة لعلاج المرضـــى والجرحى، وبالنظر لجســـامة الجرح أو خطورته فإن الطبيب في بعض المرات، يحمل المجاهد في عربته ويأخذه إلى عيادة صـــديقه، حيث يجري علاجه لمدة أســـبوع أو أسـبوعين، وقد توصـل رجال البوليس الفرنسـيون إلى معرفة هذه الأمور فأصـبحوا ابتداء من تلك الفترة يقومون بعملية التفتيش المنظم لبعض العيادات، والبعض الأطباء يقومون بتنظيم دروس سرية قصد تخريج ممرضين عسكريين لجيش التحرير الوطني، وهكذا تخرج من أفواج المساعدين الطبيين التي يتم إعدادها من مراكز مماثلة تدار من أطباء جزائريين[1]، وأيضـا يذكر من أهم الأعمال دعم الأقلية الأوروبية في الجزائر للقضـية الجزائرية أنه لم يحدث أبدا أن قام أحد المسـتوطنين، الذين تم الاتصـال بهم بإحضـار السـلطات الفرنسـية حتى وأن رفضـوا الدعم لكن السـر يظل مضـــمونا، حيث تم بصـــغار الأقلية الأوروبية المزارعين، والوكلاء منذ الشـــهور الأولى عام 1955م ليجدوا العون للثورة، فأصـــبحت مزارعهم مقرا للمرضـــى، وملاجئ ومحطات للتوقف وعندما قامت العصـــابات الفرنســـية أثناء غارتها، قصد إتلاف مدخرات السكان الجزائريين من الحبوب على نحو منتظم، فإن جيش التحرير قرر تخزين موؤنته في مزارع الأوروبيين[2]، وكذلك هناك جنود قد رفضوا أساليب التعذيب والقمع التي اتخذتها السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري، وبعض الفرنسيين أصحاب الضمائر الحية من الجيش الفرنسي، ارتفعت أصواتها الحرة سواء على المستوى المحلي في الجزائر أو في فرنسا ضد أساليب سياسية ضد أساليب سياسية التعذيب، والتقتيل، وكان من بينهم الجنرال جاك باري دولابورديير Jacques paris de la boullardiere الضـــابط الأعلى الوحيد في منصـبه إلى جانبالجنرال بياربيلوت الذين وقفوا وقفة صـريحة وأدان اسـتخدام أسـلوب (Pierre Billot) القوة والتعذيب خلال الحرب الجزائرية، واستنكر لقادته بعض الأساليب التي يمارسها جزء من الجيش الفرنسي في البحث عن معطيات أو معلومات استخبارتية عن المجاهدين الجزائريين[3].

[1]- أولوا بيار ماري، المصدر السابق، ص 175.

[2]- فرانز فانون، المصدر السابق، ص 172.

[3]- عسـال نور الدين، جنود الرفض أثناء الثورة الجزائرية 1954-1962م من العصـيان إلى التمرد، مجلة الدراسـات التاريخية والأثرية في شمال إلإريقيا، مج4، ع1، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، جانفي 2021م، ص 135.

فهذا الجنرال كان يظن أن الأمر لا يتعدى إلا بعث الاستقرار والهدوء والأمن، وإعادة الاطمئنان والسكينة داخل المجتمع الجزائري، ولكنه حينما وصله الخبر عن الجرائم الواقعة في الجزائر لا يعرفون الإنسانية ولا الرحمة ولا قانون، فالضابط أصبح حائرا من أساليب العنف والإبادة، فزاده الخوف والهلع عندما أتته نساء مسلمات لتقديم الشكاوى باختفاء أزواجهن وأبنائهن[1]، فالجنرال زاده الأمر غيظا وسخطا عن الوضع لمعارضة هذه الجرائم بهذا الشكل، وطلب ملاقاة الجنرال ماسوا لتوضيح له هذه الأساليب أنها مخالفة لكرامة الإنسان، فلاشك تطبيق هذه الجرائم بهذه الطريقة لا محال أنه سيؤدي إلى اتساع حركة العنف والحقد والكراهية فوجه إليه رسالة بتاريخ 07 مارس 1657م، أي أثناء معركة الجزائر يرفض ويعارض بشدة هذه الإجراءات في هذا الصراع القائم بين القوات العسكرية الفرنسية والثورة الجزائرية، ولكن الجنرال ماسو لم يعط أي بال لهذه النصائح وضربها لحرية، العدل، المساواة[2].

فالجنرال كان يظن أنه باستطاعته حل القضية الجزائرية عن طريق التفاوض والحوار وتنظيم قرى جدية، وعارض أسلوب القمع والتقتيل، والإبادة عن طريق القوات العسكرية ضد المجتمع الجزائري، إلا فلي الحالات الاستثنائية، وكان يتجول بين الشوارع الأهالي بدون سلاح لأن كانت لديه رؤية أخرى للشعب الجزائري، كما قام المدير الأمن الوطني جون ميري (Kean Mairy) الذي أرسل تقرير إلى رئيس المجلس ليخبره من خلال استطلاعنا قد تبين لنا باستطاعتنا أن نتخذ إجراءات سياسية جديدة بدلا من استخدام أسلوب الترهيب والقوة والقمع التي عمت التراب الوطني[3]، فجريدة الأكسبريس (Expresse) أجرت معه حوار عن سياسة التعذيب المستخدمة في الجزائر، فرد قائلا لهم، لا يمكن أن نقارن بين حرب العصابات والتعذيب، فالحرب الثورية هي أن يكون فيها الشعب العنصر الأساسي أما التعذيب فهو انحراف العقل البشري ولم يكن أبدا وسيلة لإيقاف الثورة، فهل منع الفاستابو وجود المقاومة الفرنسية، لقد دافعنا لمدة خمس سنوات عن الكرامة الإنسانية[4]، وخلال استمرارية سياسة التعذيب والتقتيل، أرسل رسالة بتاريخ: 27 مارس 1957م، إلى الجنرال سالان رئيس القوات المشتركة في الفرقة العاشرة يطلب فيها استقالة من منصبه، ووضح أن الأوامر التي تلقاها كانت نافية ومخالفة لمبادئ وقيم

[1] - Alistour Honne, Op-Cit, p 210.
[2] - Jacqus Boullardierre, Bataille d'Alger, Bataille de l'homme, ed des clé brower 1972 imprimiere saint paul, 1972, p 93.
[3] - Raphael Delpard, 20 ans peudant la guerre d'Algerie génération sacrifies ed Michel lafon, France, 2001, p 193.
[4] – عسال نور الدين، المرجع السابق، ص 136.

حقوق الإنسان، وإذا تناولت عن مبادئ الحرية والعدل والحقوق، فلا شك أن تتسع حركة الحقد والكراهية وعند رجوعه إلى فرنسا عبر بكل مرارة، وحزن عن تلك السياسة التعسفية القائمة على الظلم والاضطهاد، والقمع التي انتشرت عبر التراب الوطني كاملة، فأرسل برقية إلى زميله سارفان شرابيار Jean Jacques Servien Schrecber يخبره عن كتابه الذي كشف فيه حقيقة السلطات الفرنسية من استخدام سياسة القمعية والسيطرة وما ينتج من سلبيات وخطورة على انتهاك المبادئ والقيم الإنسانية التي كانت تمثل الأمة الفرنسية يفخرها ولكنها ضاعت وانتهكت خلال عدم الانضباط القوات العسكرية[1].

فموقفه وكتابته انتشرت في أوساط القوات العسكرية الذي اعتبروه بمثابة قنبلة فجرها دولابورديير في وجه القيادة العسكرية، فهذا الأخير تم توقيفه لمدة شهرين وهذا حسب النظام العسكري المعمول به، فكانت أقصى عقوبة سلطت على ضابط سامي أثناء حرب التحرير الجزائرية[2]، وفي سنة 1960م غادر القوات العسكرية الفرنسية نهائيا نتيجة فشله في إقناع ماسو وسالان، وبيجار وغودار بالتخلي عن مواقفهم وتقديم استقالتهم وتبرئة ذمتهم من الجرائم التي اقترفوها، فقرروا وصفه تحت الإقامة الجبرية في منطقة لاكورناف (Courneuve) شمال باريس في 15 أفريل 1957م، وبقي فيها مدة شهرين ولم يسمح لأحد بزيارته سوى أقاربه وعائلته[3].

إن الكثير من المثقفين والقوات العسكريةالفرنسية أنها رافضة ومعارضة السياسة الاستعمارية لأنهم عايشوها وكشفوا العديد من الحقائق، فانتشرت فكرة الدفاع عن مبادئ الحق والمثل العليا للإنسانية، فهذا أدى إلى العصيان والتمرد والفشل للحكومة الفرنسية.

[1] - Alustair Honne, Op-Cit, p 211.

[2] – عسال نور الدين، المرجع السابق، ص 137.

[3] - Roger Barberot, Op-Cit, p 360.

د- شهادات لنماذج حية لبعض المجاهدين عن الأقلية الأوروبية في الجزائر: المجاهدة مريم مختاري المولودة بتارخ: 1938/12/19م بتيارت وكانت بمنطقة سعيدة وتيارت، ولها ثلاث كتب، كتاب الأول بعنوان سيرة المجاهدة مريم مختاري، وبقي ثمانية سنوات وبعدها طبع في سنة 2013م، والكتاب الثاني رفقائي الشهداء وبعدها طبع في سنة 2024م، والثالث دكتور يوسف دامرجي تيارت لكنه لم يطبع بعد، حيث تمت المقابلة بتاريخ: 15 جوان 2024م في بيتها على الساعة العاشرة صباحا، وأجريت معها حوارا حول مشاركة بعض الأفراد من الأقلية الأوروبية في الثورة الجزائرية كل من السيد بليجرين، وستفاني **Pellegrin, Stefani** فتم القبض عليهم وسجنهم لمدة عشرون سنة، وأيضا السيد كلاربوير زوجته إيف بدارو (**Clair Boyer et son mari yves Badaraux**) فتم قتلهم عن طريق الجنرال ماسو ونتيجة قتلهم وسجن البعض راجع لهؤلاء تقديم مساعدات وخدمات للمجاهدين إما بنقل الأخبار لهم عن جميع التحركات وإخفاء المجاهدن بمزارعهم وشراء لهم الأسلحة.

أما المجاهد حنيش بن عيسى المدعو رابح ملازم أول من مواليد 30 جوان 1932م بمشرع الصفا ولاية تيارت وله مذكرات بالمنطقة السابعة للولاية التاريخية الخامسة، فتمت المقابلة معه بتاريخ 20 سبتمبر 2024 على الساعة لرابعة مساءا فأفادني بنفس الأسماء الأولى، وأنها شاركت وساندت الثورة الجزائرية بتقديم خدماتهم لها، وفي الأخير تم القبض عليهم وسجنهم ثم قتلوا.

أما السيد طاهر سحاري من مواليد 1 أفريل 1941م مشارك في الثورة الجزائرية فتمت مقابلته بتاريخ 18 سبتمبر 2024م على الساعة الخامسة مساء كذلك ذكر لي الأسماء الآتية: ماري كلاربوي (**Marie Claire Boyer**) وزوجة إيف بدروا (**Iyves Badraux**) قتلوا من طرف جنود الجنرال ماسي جون بوي أب ماري كلار سجن لمدة سنة أثناء الاستقلال.

أما السيد بورقدة محمد من مواليد 1929م بالمنطقة السابقة فتم مقابلته بتاريخ 5 جانفي 2024 على الساعة الثالثة مساء وذكر لي نفس الأسماء وأضاف لي شخص كاموس الذي بقي حتى بعد الاستقلال وتحصل على ملكية أرض تقدر مساحتها بـــ: اثنين وأربعون هكتار واثنين وثمانون آتر ببلدية ملاكو وما زالت إلى يومنا هذا[1].

[1]- انظر الملحق رقم 01.

ثانيا: الأقلية الأوروبية في الجزائر وعلاقتها بسياسة الجمهورية الخامسة ما بين (1958-1962):

اتسمت هذه الفترة ما بين 1958-1962 خلافات وصراعات بين الأقلية الأوروبية في الجزائر والسلطات الرسمية الفرنسية يمكن نحصرها في النقاط الآتية:

أ- مجيء الجنرال ديغول، وعلاقته بالأقلية الأوروبية في الجزائر: نظرا للحركة التوسعية للثورة الجزائرية، وانتصاراتها المحققة، ورغم تزايد القوات العسكرية الفرنسية بأسلحتها المختلفة، والمتطورة، إلا أن سنة 1958 عاشت إدارة السلطات الفرنسية سواء الأم الوطن، أو في الجزائر أوضاعا وظروفا صعبة، وخاصة الأقلية الأوروبية في الجزائر، من عدم الاستقرار، والهدوء، فهذا أدى إلى تقاعس، وانكماش الاقتصاد الفرنسي على الثورة الجزائرية أوقعتها في أزمات اقتصادية وسياسية[1]، فأمام هذا الوضع عجزت الحكومة الفرنسية والأقلية الأوروبية في الجزار، فأرادت هذه الأخيرة تأسيس دويلة مستقلة منفصلة عن السلطات الفرنسية، قصد تفادي قبول أي إجراء المفاوضات مع ممثلي جبهة التحرير الوطني، أو الاعتراف بالقضية الجزائرية[2]، فعجزت القوات العسكرية عن استباب الأمن والاستقرار، فبذلك وجدت نفسها في أزمة، وفي المقابل الثورة الجزائرية رغم القوة، والعنف، والتقتيل والدعاية الكاذبة استطاعت بإمكانياتها البسيطة أن تزرع الهلع والرعب وعدم الاستقرار، فهذا الوضع والظروف الغير المستقرة أدت إلى مظاهرات واضطرابات من طرف المعارضة السياسية، والأقلية الأوروبية بزيادة الإمدادات العسكرية لمواصلة الحرب والقضاء على الإرهاب بل الفوضى والاضطراب عمت داخل الحكومة الفرنسية مما أدى إلى عدم الوصول إلى تأسيس حكومة مستقرة هادئة بفرنسا[3]، في خضم هذه الظروف والوضعية الصعبة، استشعرت الأقلية الأوروبية في الجزائر بعدم الاستطاعة والتجول، والتصرف كما ينبغي لها، وأن القادةالعسكريين أدركوا بالعجز وعدم السيطرة والتحكم، وأحسست بالانهيار والهلاك[4]، وبالتاريخ 8 ماي 1958م والتاسع أرسل الجنرال سالان رسالة إلى الجنرال إيلي قائد أركان الجيش الفرنسي في الجزائر ليخبره عن الحدث الخطير المتمثل بإعدام جنود الفرنسيين في الجزائر ليخبره عن الحدث الخطير المتمثل بإعدام جنود فرنسيين من طرف جبهة التحرير

[1] - محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000م، ص 196.

[2] - المرجع نفسه، ص 196.

[3]- إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962م)، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007م، ص 55.

[4]- شارل ديغول، المصدر السابق، ص 24.

الوطني، فما على الحكومة الفرنسية إلا اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنقاذ الجزائر الفرنسية[1]، والحكومة الفرنسية قد وعدت الأقلية الأوروبية أنها سوف تتخذ جميع الأساليب للقضاء على الثورة الجزائرية في أسابيع، والأقلية الأوروبية في الجزائر من كبارها مستعدة أن تقدم مساعدات مالية حتى تبقى الجزائر فرنسية[2].

وبتاريخ التاسع ماي تحركت القوات العسكرية بقادتها لانتزاع السلطة من الحكومة الفرنسية قصد تسيير شؤون الحرب المستعمرة[3]، وفي نفس اليوم فر زوبر لاكوست الذي كان يؤمن بفكرة الجزار قطعة فرنسية، وعمل ما بوسعه حتى لا يتحقق الاستقلال فراح يطالب ويدعو إلى مظاهرات نتيجة العمل الإجرامي لهؤلاء الجنود الفرنسيين الثلاث، ومطالبة بالانتقام منهم، وبتاريخ الثالث عشر تم تنفيذ خطة الانقلاب ومجيء الجنرال ديغول إلى السلطة[4]، فعند استلامه السلطة، لمك يكن لأحد معرفة سياسة وإستراتيجية اتجاه الثورة الجزائرية، فالأقلية الأوروبية في الجزائر كانت تظن أن هذا هو الرجل الذي سيكون أداة سهلة بين أيديهم، وتحقيق فكرة القضاء على الثورة عن طريق القوة والقمع وتحقيق أحلامهم[5].

وكما هو معلوم أن الجنرال ديغول كان يتمتع بتأييد شعبي كبير، حيث اكتسبها من تجربته من الاحتلال الألماني، فكانت سياسته في بداية الأمر بعدم الدخول مع ممثلي جبهة التحرير الوطني للمفاوضة وإنهاء الحرب حتى لا يفقد شعبيته، وأيضا كان يدرك أن الأوروبيين المتواجدين بالجزائر، وقادة العسكر كانوا ضد فكرة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وكذلك كانوا مصممين بعدم التنازل عن امتيازاتهم وممتلكاتهم ومصالحهم[6]، فصرح الجنرال ديغول بخطابه قائلا "الاستقلال غير مقبول، وغير قابل للتفكير فيه[7]

خلال هذا الخطاب الأقلية الأوروبية في الجزائر استشعرت بالفرح والاطمئنان، وأن الجنرال ديغول هو الممثل الوحيد لتحقيق أهدافهم والقضاء على الثورة، وإخمادها، فوضع جملة من الإجراءات الإصلاحية محاولا

---

[1]- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 80.

[2]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير (1830-1962م)، عالم المعرفة، ط1، الجزائر، 2011م، ص 182.

[3]- محمد العيد مطمر، محمد شيان، جوانب من الثورة التحريرية الكبرى، دار الصدى، د.ط، د.س. ص 111.

[4]- سليمة حمانة، بريزة شريط، المرجع السابق، ص 43.

[5] - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، قسنطينة، دار البعث، 190م، ص 423.

[6] - حسيبة حاميد، المرجع السابق، ص 164-165.

[7] - محمد كامل ليلة، المجتمع الغربي والقومية العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1966م، ص 493.

استقطاب، وجلب الكثير من الأقلية الأوروبية لتضامن، والاتحاد الأوروبي مع فرنسا لحرب الجزائر، ويذكر عبد القادر حميد أن الجنرال ديغول كان بعيدا عن قصر الإليزي اثني عشر سنة، وبتاريخ الثالث عشر جوان 1958، أعطيت له كامل الصلاحيات الواسعة للقيام بها في حكومته الفرنسية[1]، حيث تكونت حكومته من أندريه مالرو، الذي بقي بجانبه متولي شؤون الثقافية، وأربعة وزراء دولة، هم غي موليه بيار فليملان، فليكس هوفويه، لويس جاكينو، يمثلون مع وزير العدل، كما حدد وزارات الدولة، وزارات الخارجية المالية، الداخلية، الجيش، الصناعة، الأشغال العمومية وشؤون النقل، شؤون المحاربين القدماء، وشؤون الزراعة والبريد...الخ، وأيضا عين أربعة من كبار الموظفين لاستكمال الحكومة[2]، فعند توليه زار الجزائر بتاريخ الرابع جوان 1958م، وبقي إلى غاية السابع جوان 1958م، وألقى خطابا قائلا فيه: "لقد فهمتكم، ثم أشار في خطابه مصرحا ما يلي إلى فتح أبواب المصالحة وجعل نوع من السكان في الجزائر الذين يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات هؤلاء السكان من مسلمين ومسحيين هم الذين يقررون مصيرهم بأنفسهم[3].

فالمحللين السياسيين استنتجوا أن هذا الخطاب يهدف إلى سياسة مغايرة، وجديدة بمعنى التخلي عن فكرة الإدماج وإحلال مكانها خلق سياسة جديدة متكونة من جيل جديد متضامن ومتعاون مع الحكومة الفرنسية[4].

أما الأقلية الأوروبية في الجزائر كانت تظن أنه جاء ليلبي رغباتهم وأحلامهم وينفذ سياستهم ويخضع لمطالبهم ومنقذ الجزائر الفرنسية[5]، وفرحات عباس يذكر أن الشعب الجزائري استبشر خيرا بمجيء الجنرال ديغول إلى السلطة وخاصة بعد الرابع جوان من الخطاب، فكان على استعداد للتفاوض معهم، وأيضا أن ديغول قد أعلن لصحافي (rosenberg) بأن الجزائر ستكون مستقلة[6]، لقد اعتقدت الأقلية الأوروبية في الجزائر أنهم عندما يطيحون بالحكومات الفرنسية، سيكونونهم أصحاب القرار السياسي في الجزائر، ومجبرين الحاكم العام على تطبيق

[1] – عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص 186.

[2] – شارل ديغول، المصدر السابق، ص 36.

[3] – حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 165.

[4] - Michel Clark, algeria in turail a hostory of algeria (1954-1962) balt more perrgun booles, 1971, p310.

[5] – حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 166.

[6] - Ferhat Abbas, autopsie d'une guerre, p241.

سياستهم التي يغبون بتطبيقها، ولكن الشعب الجزائري كان ينظر عكس الأقلية الأوروبية من الجنرال ديغول هو الحل للقضية الجزائرية بانتهاء الحرب واستقلالها.[1]

فالجنرال ديغول صـــرح في مذكرته ما لي: "أنني لم تكن لي أي صـــلة أو تدخل بانقلاب ومظاهرات التي حدثت بتاريخ الثالث عشـر ماي 1958م وإنما الأنصـار والمؤيدين لي هم الذي تصـرفوا وتحركوا بدون اسـتشـارة وإذن بتدخل لإنقاذ فرنسا من الاضطراب والفوضى وديكتاتورية الأوروبيين والعسركيين. فسياسة الجنرال ديغول التي قام بها في بدايته الحد من نفوذ الأقلية الأوروبية في الجزائر وذلك بإبعادهم وفصـــلهم عن القادة العســـكريين لأنه كانت لديه المعلومات الكافية عن الصـلة التي كانت تربطهم مع بعضـهم البعض وأيضـا ذلك التلاحم والتكاثف الذي أدى إلى سـقوط نظام الحكم بفرنسـا. وأيضـا في الفترة ما بين 1958 من شـهر جوان إلى شـهر مارس 1959م قام الجنرال ديغول بتسـريح 1500 رجل من ضـباط الجيش سـواء بإحالتهم على التقاعد أو نقلهم إلى أماكن أخرى وفي شـهر أكتوبر من عام 1958 أعطى تعليمات صـارمة إلى الجنرال "ماسـو" وبقية الشـخصـيات العسكرية ينسحبوا من لجان الأمن العمومي التي أسسها الأوروبيون والعسكريون في شهر ماي 1958 وكذلك قام بإبعاد المعارضين ومثيري الفتنة عن النشاطات ذات الطابع السياسي وأيضا الجنرال ديغول بعث رسالة إلى الجنرال "سـالان" بصـفته الحاكم العام للجزائر ديغول أن يفصـل القادة العسـكريين عن الأقلية الأوروبية للحد من النفوذ والسيطرة[2].

ومن خلال هذه الإجراءات التي اتخذها الجنرال ديغول اتجاه الأقلية الأوروبية في الجزائر ففي بدايتها تميزت، بالفرحة والاطمئنان وظنت أن سـياسـته سـتبقى الجزائر فرنسـية وأنه منقذ الجزائر الفرنسـية، وسـيكون اداة لتطبيق سـياسـتهم المتمثلة باسـتخدام القوة والعنف والتقتيل لإخماد الثورة والقضـاء عليها لتلبية رغباتهم ولكنه في المقابل استخدم سياسة جديدة بالتخلي عن فكرة الإدماج وبناء كيان جزائري جديد مساند السلطات الفرنسية والحد من نفوذ وســـيطرة القادة والكبار من الأقلية الأوروبية في الجزائر وإبعادهم عن قادة الجيش لأنه كان يدرك الروابط التي تربطهم مع بعضـهم البعض وتسـريح العديد من الضـباط إلى التقاعد، وإبعاد المعارضـين السـياسـيين المثيرين الفتنة، وتفكيك الهيئة المتخصصة (SAS) التي أنشئتها "جاك سوشـال" عام 1956م وأيضا رفض استقبال ممثلي لجان

[1]- شارل ديغول، المصدر السابق، ص 31.

[2]- حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 166-167.

الأمن العمومي، ودعوته للمصالحة والمشاركة في الانتخابات والمساواة بينهم[1]، هذا زادهم غيضا وسخطا واستياءا ومعارضة شديدة فخرجوا في مظاهرات عن سخطهم لسياسته واتهموه بالخيانة فبدأو يفكرون بالتخطيط للانقلاب عليه وعزله من السلطة لأن حالة الأقلية الأوروبية في تدهور مستمر نتيجة سياسته[2].

يذكر يحي بوعزيز أن السلطات الفرنسية عرفت العصيان والتمرد في الفترة سنة 1958م، حيث قامت السلطات الفرنسية بجميع الوسائل للتصدي هذه التمردات سواء من الجانب المدني أو العسكري ورافضة سياسته الجمهورية الخامسة[3]، أما تاريخ الثالث عشر سنة 1958م كان سببا بسقوط الجمهورية الرابعة، وقيام الجمهورية الخامسة التي ادعت أنها سوف يتم القضاء على الثورة الجزائرية بجميع الوسائل منها استخدام القوة والقمع والتضليل ... إلخ، نظرا للانتصارات المحققة[4]، فالأقلية الأوروبية اتهمت الحكومة الفرنسية للخسائر والإنهزامات راجعة لعدم وجود تخطيط محكم وإستراتيجية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي[5]، وخلال هذه التأثيرات والإنهزامات راجعة لعدم وجود تخطيط محكم وإستراتيجية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي[6]، وخلال هذه التأثيرات والانهزامات المتتابعة، قامت الأقلية الأوروبية في الجزائر باحتجاجات ومظاهرات في الجزائر أمام مقر الحكومة بالجزائر، فكانت هذه المظاهرات تمتاز بالعنف والشدة، والكراهية، بل قاموا بالتخريب ونصب مقر الحكومة[7]، وأيضا بدأوا ينادون بهتفات بفكرة الجزائر فرنسية[8]، وعندما تسلم الجنرال ديغول السلطة فكان "ماسو" من بين قيادته التي تحمل فكرة بعدم التخلي عن الجزائر، بل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، لكن الأحداث تراكمت، وازدادت الاضطرابات، وانقسمت القيادات إلى قسمين، إحدهما تؤيد الجنرال ديغول بمجيئه للحكم لإخماد الثورة والقضاء عليها، وتحقيق أحلامهم، والثانية رافضة لعودته وكان هذا الخلاف والصراع يؤدي إلى حرب أهلية[9]، فخلال هذه الاوضاع

[1]- المرجع نفسه، ص 167.

[2]- وهيبة سميرة، الصراع بين المستوطنين والحكومة الفرنسية (1958-1962)، ص 27.

[3]- يحي بوغرير، ثروات الجزائر في القرنين 19-20م، المرجع السابق، ص 288.

[4]- رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية وديغول 1958-1962م، منشورات البحوث والدراسات الجزائر، 2012م، ص 186.

[5]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19-20، المرجع السابق، ص 288.

[6]- رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية وديغول 1958-1962، منشورات البحوث والدراسات، الجزائر، 2012م، ص 186.

[7]- أوليفى دراد، المرجع السابق، ص 45.

[8]- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 186.

[9]- رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962م)، المرجع السابق، ص 186.

والظروف التي تعيشها الجزائر قام جاك سوستال، يدعو ويطالب بمجيئ الجنرال ديغول لإنقاذ فرنسا مما فيه نظرا لتجربته، وإستراتيجيته في الحرب العالمية الثانية[1]، فبتاريخ الثالث عشر من شهر ماي 1958م، قامت مظاهرات، واحتجاجات من طرف الأقلية الأوروبية في الجزائر، والقوات العسكرية بزعامة سالان وجاك سوستال تأييدا لمطالب الأقلية الأوروبية في الجزائر[2].

والهدف من هذه المظاهرات هي إبقاء والحفاظ على الجزائر فرنسية، ولتحقيق هذا الأمر مطالبة بمجيء الجنرال ديغول[3]، فاستقبل كل من الجنرال سالان وآخرين، وراءهم مائة ألف شخص يعبرون، ويهتفون النشيد الوطني الفرنسي[4]، وأرغموا حتى الجزائريين للانضمام هذه المظاهرات فكان لزاما على الحكومة الفرنسية الاستجابة وقبول دعوة الجنرال ديغول إلى السلطة[5]، فتقبلت الأقلية الأوروبية الجنرال ديغول نظرا لاستجابته لندائهم ومطالبهم، فبتاريخ الواحد جوان 1958م، وافق البرلمان الفرنسي بالأكثرية بـ 229 ضد 224 صوت لتعيينه رئيس الحكومة الفرنسية في الجزائر لتوحيدها وإنقاذها والحفاظ على الجزائر فرنسا[6]، ومواصلة الحرب والقضاء على الثورة الجزائرية وهذه الفكرة أدخلت على الأقلية الأوروبية في الجزائر، الإطمئنان والفرح، وجعل عددهم يزداد، وثقتهم أن سياسته قادرة على تطبيق مشروع الجزائر فرنسية وهذا حلمهم، وهمهم الكبير القضاء على الثورة عن طريق الحكومة الخامسة للحفاظ على ممتلكاتهم، ومصالحهم وامتيازاتهم التي يتمتعون بها في الجزائر[7]، ولكن هذا المشروع قد فشل نتيجة العمليات الفدائية المتصاعدة بداخل المدن فهزت السلطات الفرنسية وكشفت مخططاتها المراوغة التي تهدف للقضاء على الثورة الجزائرية[8].

أ-المشاريع الإصلاحية للجمهورية الخامسة وصلتها بالأقلية الأوروبية في الجزائر ما بين 1958-1962م.

[1]- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 55.
[2]- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 197.
[3]- نفسه، ص 218.
[4]- شارل ديغول، المرجع السابق، ص 31.
[5]- حاميد قسينة، المرجع السابق، ص 156.
[6]- نفسه، ص 156.
[7]- حليمة سيستي، المرجع السابق، ص 25.
[8]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 151.

بتاريخ الثامن وعشرون سبتمبر 1958م تم إعلان عن الجمهورية الخامسة فقام بدعوة المجتمع الجزائري للمشاركة في عملية التصويت على الدستور الفرنسي، الخاص بالجمهورية الخامسة، بقصد الحفاظ وبقاء السلطة الفرنسية بالجزائر، وأنها قطعة فرنسية لا يمكن التخلي عنها[1]، فبدأ بوضع سياسته المقترحة، وتنفيذها في الجزائر[2]، وبعد نهاية الاقتراع على التصويت، أعلنت السلطات الفرنسية أن جميع الأهالي، قد شاركوا في عملية الاستفتاء، وكانت النتائج لصالح الحكومة الفرنسية بأغلبية كبيرة حيث تحصلت على 96.5% بأصوات نعم، و 36% بأصوات لا[3]، وبهذه المشاركة أرادوا أن يظهروا وللرأي العام أن السلطات الفرنسية لاستخدام أساليب القوة والقمع، وإنما تركت الحرية والديمقراطية للجميع، وإنما هؤلاء الثوار يمثلون مجموعةّ إرهابية متمردة خارجة القانون[4].

وصرحت الحكومة الفرنسية أن وجود القوات العسكرية في الجزائر قصد توفير الأمن والاستقرار، لكن رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس صرح قائل "إن الشعب الجزائري لن يلقى السلاح أن يتم الاعتراف بحق الجزائر في السيادة والاستقلال، وأن الاستفتاء حول الدستور الفرنسي يعتبر ضغط لا يحتمل على شعب يكافح في سبيل الاستقلال[5].

ومن أهم المشاريع الإصلاحية الديغولية يمكن حصرها فيما يلي:

1-مشروع قسنطينة: بتاريخ الثالث أكتوبر 1958م، الذي هو عبارة عن مشروع اجتماعي واقتصادي وثقافي ولكنه في الحقيقة مراوغة بالخداع والمكر وقلب الحقائق، وطمس المجتمع الجزائري عن هدفه الأساسي ألا وهو الاستقلال[6]. فمشروع جاء نتيجة فشل الأسلوب القوة والعنف والعمل على تجديد أسلوب جديد أسلوب

[1]- سعيدي وهيبة، الثورة ومشكلة السلاح (1954-1962م)، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 186.

[2]- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر (1912-1962م)، المرجع السابق، ص 269.

[3]- أرغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 213.

[4]- نفسه، ص 213.

[5]- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 213.

[6]- بشير كاشة الفرحي، مقتصر وقائع الأحداث لنيل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، وزارة المجاهدين، ط2، ص 23.

جديد من الجانب السياسي، واتخاذ أسلوب الترغيب، قصد العمل على فصل الثورة الجزائرية عهن الشعب الجزائري[1].

وكذلك أنه كان يهدف قصد استقطاب وجلب الرأي العالمي بأن السلطات الفرنسية، تعمل على تحسين المستوى المعيشي وتطويرها من جميع الجوانب الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والثقافية وبناء الجزائر على شخصيتها المتميزة وتعاونها مع السلطات الفرنسية[2]، والهدف من اختيار هذه المنطقة راجع القلة الأقلية الأوروبية فيها وأنها تجربة اقتصادية واجتماعية بهدف فصل المجاهدين عن الشعب الجزائري[3]، وكذلك الجنرال ديغول أراد أن يوضح أن هذا المشروع الإصلاحي له إيجابيات مستقبلية تتمثل في القضاء على الثورة الجزائرية وتحقيق فكرة الإدماج، وأيضا يهدف إلى إيجاد نخبة موالية ومعاونة للسلطات الفرنسية لقمع أي حركة إرهابية ثورية[4]، أما محتوى المشروع تضمن عدة نقاط أساسية منها:

-إقامة محتشدات سكنية للسيطرة عليها، وتشديد الرقابة.

-توفير الوظائف للجزائريين لامتصاص البطالة وجلبهم للسلطات الفرنسية ضد المجاهدين، وقامت بتوظيفهم في مناصب عالية إدارية[5].

-محاولة إيجاد جو ترفيهي بتنظيم فرق رياضية وألعاب وتشجيع الحفلات لإبعادهم عن الثورة الجزائرية[6].

-توليه ضباط من الجزائريين في القوات العسكرية، ومجلس الشيوخ ومنحهم محلات تجارية لكسبهم[7].

-توزيع 250000 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة على الفلاحين الجزائريين.

-بناء مساكن لمليون نسمة من الجزائريين المسلمين[8].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 253.

[2]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 230.

[3]- محمد الغزلي الزبيري، المرجع السابق، ص 270.

[4]- أزغبيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 194.

[5]- يحي بوعزيز، الثورة من الولاية الثالثة (1954-1962م)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، سنة 2010م، ص 176.

[6]- نفسه، ص 176.

[7]- نفسه، ص 177.

[8]- بشير كاشة الفرحي، المرجع السابق، ص 203.

-توفير مقاعد للدراسة وبناء مدارس لأبناء المسلمين لتعميم على جميع أبناء الجزائر.

-بناء مراكز صحية ومرافق اجتماعية[1].

والهدف الجوهري من وراء هذا المشروع يهدف للقضاء على الثورة الجزائرية للقضاء على الثورة الجزائرية وتحسين المستوى المعيشي في إطار ما يسمى بالجزائر، وتذكر جريدة المجاهد أن مشروع قسنطينة يزعم أنه يريد كما قال "ديلو قريبي" تسوية المشكل الذي أثارته الثورة المسلحة بتغير معطياته، ويريد القضاء على أصل النزاع السياسي بواسطة تحقيق مساواة مندرجة في الظروف الاقتصادية، والاجتماعية للسكان، وعلى هذا الأساس، كان يجب أن يكون الهدف الأول لهذا المشروع القضاء على البؤس المادي الذي تعيش فيه طبقة الفلاحين، والعمل على امتيازات للأقلية الأوروبية في الجزائر بإجراء إصلاح زراعي لهم كوسيلة ناجعة لرفع المستوى المعيشي، وتطوير الجزائر ضاعيا حتى يمكن القضاء على تخلف عدة قرون، وحتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحاضر[2]. فيعتبر هذا المشروع من أخطر المشاريع التي اتبعتها السلطات الفرنسية لعزل الثورة الجزائرية عن شعبه وتحقيق مطالب الأقلية الأوروبية في الجزائر بإستراتيجية وخطة سياسية من الطراز الرفيع[3]، وتصوير الثورة الجزائرية أنها كانت أسبابها اجتماعية واقتصادية[4]، لكن هذا المشروع لكن هذا المشروع كانت علاقته بالأقلية الأوروبية في الجزائر معارضة وصراع شديد حيث رفضوه لأنهم وجودا أنفسهم متساوين مع الجزائريين وهم يرفضون هذه الفكرة لأنهم ينظرون لأنفسهم أنهم سادة وأصحاب القرار[5].

2-مشروع سلم الشجعان بتاريخ: 23 أكتوبر 1958: فلما فشلت سياسة ديغول لمشروع قسنطينة جاء بمشروع جديد يحمل سياسة تهدف إلى حرب نفسية ومعنوية، وهذا ما صرح بقوله: إن أغلب رجال المجاهدين قد حاربوا بكل قوة، وشجاعة فيأت سلم الأبطال الذي يدعو الثوار للاتصال بالقيادة العسكرية لضمان لهم الأمن[6]، وذلك عن طريق وضع أسلحتهم والاستسلام[7]، فهذا المشروع كان يهدف إلى خلق صراعات وخلافات

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 177.

[2]- جريدة المجاهد، الجزء الرابع، ص 46 بتاريخ: 1961/25.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 255.

[4]- محمد العزلي الزبيري، المرجع السابق، ص 272.

[5]- أزغبيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 195.

[6]- أزغبيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 214.

[7]- سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص 141.

وزرع الانقسامات بين قادة الثوار[1]، ولكن المشروع انكشفت حقيقته وما ينويه الجنرال ديغول، فرفض هذا المشروع من طرف الثورة الجزائرية وعملت على مواجهته وعدم القبول به[2]، وقد أشارت جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني إلى قضية النوايا الحقيقية للجنرال من خلال مبادرته هذه وتساءلت هل الجنرال ديغول صادقا ومخلصا في رغبته في السلم[3].

فعملت الحكومة المؤقتة على تحديد شروط الصلح وتتمثل فيما يلي:

-الاعتراف بنهاية الاستعمار وقيام الجزائر بحق تقرير مصيرها أو استمرارها الحرب.

-جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري[4].

-فتح مذكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية.

-إعلان إيقاف الحرب على هذه الخطط[5].

ففي شهر ديسمبر قام الجنرال ديغول بتولية الجنرال شال "Challe" الذي أصبح قائدا عاما للجيش الفرنسي للقوات البرية خلفا للجنرال ألار[6]، وذلك قصد تطوير إستراتيجية وتخطيط أساليب القوات العسكرية لمحاربة الثورة، والقضاء عليها، حيث حملت مشروعا عسكريا اسمه مشروع شال[7].

فكانت أهدافه تتمثل فيما يلي:

-تجميع السكان في محتشدات إجبارية قريبة من المعسكرات الفرنسية في محاولة منهم لعزل الثورة عن الشعب الجزائري[8].

-غلق الحدود المغربية والتونسية بواسطة الأسلاك الشائكة المكهربة والمناطق المحرمة.

---

[1]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 215.

[2]- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 226.

[3]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 89.

[4]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 90.

[5]- أزغبيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 115.

[6]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائريين القرنين 19-20م، المرجع السابق، ص 233.

[7]- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962م، المرجع السابق، ص 179.

[8]- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912-1962م، المرجع السابق، ص 115.

-إبادة المجاهدين واحتلال المناطق التي يتمركز بها[1].

-تحطيم نفوذ جيش التحرير الوطني الفرنسي والقضاء عليها في المدن والقرى.

فيذكر يحي بوعزيز أن الجنرال ديغول يستخدم أسلوب المراوغة من جبهة يحاول جلب واستقطاب الجزائريين له وعزلهم عن الثورة الجزائرية، وذلك بتطبيقه سياسة المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأيضا العفو عن المحكوم عليهم بالإعدام ومن جهة أخرى يرفض إجراء أي اتصال بجبهة التحرير الوطني، والاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الجزائري ولكن هذه السياسة فشلت سواء الجانب الجزائري الذي أيد الثورة الجزائرية، والأقلية الأوروبية في الجزائر تريد الجزائر الفرنسية، فكان الجنرال ديغول من وراء هذا المشروع إلى إشارة صدمة نفسية على تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لأن خطابة في قسنطينة كان يهدف إلى ضم نخبة المثقفة إلى صفه[2]، معناه يريد أن يؤسس قوة ثالثة متعاونة معه لضرب الثورة الجزائرية، لكنه نسي أن في هذا المكان بالذات يوم الثاني عشر ديسمبر 1943، خاطب الشعب الجزائري ووعده بتحسين أوضاعه الاقتصادية والسياسية ولكنها لهم تتحقق على أرض الواقع، لكن الأقلية الأوروبية في الجزائر من القادة والكبار، والقاطنين كل من قسنطينة ووهران والعاصمة أن غضبوا واستاءوا سخطهم عليه لأنهم لاحظوا أن الجنرال ديغول قد أنهى تصريحه بالهتاف "تحيا الجزائر وفرنسا" وهذا الخطاب له دلالة كبيرة وسلبية اتجاه الأقلية الأوروبية، معناه أنه لم يستجب لمطالبهم، ومن ثم بدأت الأقلية الأوروبية تسعى للانقلاب عسكري قصد الإطاحة بحكومة الجنرال ديغول[3].

ثالثا: الأقلية الأوروبية في الجزائر وصلتها بمبدأ تقرير المصير:بعدما أدرك الجنرال ديغول أن سياسته الإصلاحية، قد فشلت لإخماد – الثورة والقضاء عليها، فرار الجزائر ودرس أوضاعها نتيجة عملية تصاعد العمليات الثورية الجزائرية، فأقتنع بعدم إمكانياته القضاء عليها . فما عليه إلا أن أعلن بتاريخ 16 نوفمبر 1959 عن مبدأ حق تقرير المصير[4]، فألقى خطابا أمام قصر الحكومة فصرح فيه إلى فتح أبواب المصالحة ووجود نوع من السكان في الجزائر يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات[5]، هؤلاء السكان من مسلمين ومسيحيين الذين يقررون مصيرهم بأنفسهم

[1]- صالح فركوس، مختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 115.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982م، ص 175.

[3]- وهيبة شرير، الصراع بين المستوطنون والحكومة الفرنسية (1958-1962م)، مجلة العلوم القانونية الاجتماعية، تصدرها جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ع3، ص 25.

[4] - يحي يوعزير، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص 445.

[5] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 432.

مفاده أن الجنرال ديغول أتبع سياسة جديدة تقوم على أساس التخلي عن الاندماج[1] ولكن الجنرال ديغول اشترط شروط لفكرة إعلان مبدأ تقرير المصير بعدة قيود، حيث تمثلت أن تبقى أمور التعليم والاقتصاد بيد السلطات الفرنسية[2] وأيضا بتاريخ الثامن جانفي 1959 صرح بخطابه أن الجزائر في حاجة إلى تهدئة وتطوير نفسها بحيث تكون لها شخصيتها الخاصة بها وتعمل بالتعاون مع فرنسا[3].

وفي نفس الوقت تم توليه، ميشال دوبرى "Michel Debre " رئيسا للحكومة الفرنسية وهذه الشخصية معروفة بفكرها المتطرف والمتعصب عن الجزائر قطعة فرنسية ولا يمكن التخلي عنها، فاختيار ديغول هذه الشخصية لتهدئة أعصاب الأقلية الأوروبية في الجزائر لأنه من أنصار الجزائر الفرنسية، وهذا دليل على البحث كل القضية الجزائرية على حد قوله[4] قد يقول تغيرت سياسة اتجاه الجزائريين، حيث قام بتخفيف عقوبة الإعلام وتحويلها بأشغال شاقة فأطلق سراح سبعمائة ألف سجين جزائري وألقى خطابا بتاريخ 30 جانفي 1959، يتأسف ويتحسر عن الحرب العميقة الدائرة رحاها في الجزائر، ومن جهة أخرى يدعو مرة ثانية إلى سلم الشجعان فقد أظهر بعدم تساهله مع جبهة التحرير ومن جهة مع الأقلية الأوروبية في الجزائر، هذه الأخيرة عبرت عن كراهيتها وحقدها واستيائها لهذه السياسة والتخلي عنهم دلالة على ضعفه وخوفه وخيانته، فلما زار ميشال دوبرى رئيس الحكومة الفرنسية الجزائر قبل ببرودة شديدة واحتياجات ومظاهرات عدائية مقاييس معينة، وهذا يتطلب أجيالا لكن لا نستطيع أن ندمج شعبا بماضيه، وبتقاليده، وبذكرياته وبمعاركه سواء كان منهزما أو منتصرا ... هل تعتقدون بأنه يمكن ذلك مع الأقدام السوداء والعرب ... وإذا تخلينا بأنه يمكن ذلك، فهل حسدتم ماذا سيحدث، فعدد العرب سيتضاعف إلى اثنين ثم إلى خمسة ثم إلى عشرة في الوقت الذي يبقى فيه الشعب الفرنسي ساكنا وعندما يصبحوا نوابهم 200 ثم 400 نائب ثم 600 في باريس سترون رئيس عربي في إليزي ...[5] وأمام الضغوطات و التطورات على المستوى الخارجي تعددت القضية الجزائرية أمام الرأي العالمي، فما على **الجنرال** ديغول إلا رضوخ لمبدأ تقرير المصير[6]، وبتاريخ 16 سبتمبر 1959 تضمن خطاب ديغول لحلول القضية الجزائرية، تتمثل فيما يلي:

---

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 432.

[2] – عمار قليل، المرجع السابق، ص 339.

[3] – حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 172.

[4] - draz et lever, op, cit, p205.

[5] – حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 173-174.

[6] – عمر بوطربة، المرجع السابق، ص 92.

-الإدماج: الذي يدعو إلى المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائريين والأوروبيين وممارسة كل الوظائف السياسية الإدارية بجميع المزايا مثل ما يتمتع بها الفرنسيون[1]

-الإتحاد الفيدرالي: الذي يتمثل بتشـــكيل حكومة جزائرية تشـــكل من وزراء جزائريين معناه أن الجزائريين يحكمون بمساعدة فرنسا في إتحاد وثيق معها في مجال الاقتصاد والدفاع والتعليم والعلاقات الخارجية[2].

ومظاهرات عدائية موجهة ضد سياسة ديغول، وخاصة عن إعلانه لوقف إطلاق النار، فلم يستوعبوا فكرة تقرير مبدأ المصير، فالنائب "لاغيارد" صرح قائلا "إن سياسة رئيس الجمهورية سيئة وبصراحة فهي سيئة جدا، ولا تتماشى مع الحقائق التاريخية والإنسانية والسياسية لوطننا وإذا كانت هناك شخصية في الجزائر فهي شخصية فرنسا"[3]، والشيء الذي زادهم تخوفا وشخصا لسياسة الجنرال ديغول حينما أقدم النائب الأوروبي "بيار لافونت" « pierre l'affont » مدير صحيفة صدى وهرانبنشر الحوار الذي دار بينه وبين الجنرال ديغول حول سياسة الإدماج فأجابه ديغول بما يلي: "إن الذين يصـــرخون اليوم بأعلى أصـــواتهم بالإدماج هم من كانوا ضـــده من قبل ..."[4].

وتذكر جريدة المجاهد ما يلي: "إن ما تريدونه هو أن نعيد لكم جزائر أبي « l'algerie de papa » لكن جزائر الآباء ماتت، وإذا لم نفهم ذلك سنموت معها"[5]، فهذا التقرير ازداد القلق والخوف والهلع للأقلية الأوروبية في الجزائر وقال مقولته نستطيع أن ندمج الأفراد والعائلات جماعات وفي إطار .

-الانفصال عن فرنسا: بمعناه اختيار الاستقلال للجزائريين هو الحل الوحيد الذي وصلت إليه الجزائر بفصل فرنسا[6].

وفي الأخير اتضحت سياسة ديغول وأتخذ القرار بإعادة النظر في الدستور، وإجراء انتخابات فالشعب هو صاحب السيادة وهو الذي يصوت ويشارك على السياسة الجديدة المتمثلة في سيادة الشعب[7]، فوضع حدا للأقلية

---

[1] - نفسه، ص 93.

[2] - نفسه، ص 94.

[3] - draz et lever, op, cit, p205.

[4] - ferhat abbas, op, cit, p266.

[5] - جريدة المجاهد، ح4، 18-05-1958م.

[6] - محمد عباس، ديغول والجزائر أحداث وقضايا شهادات، المرجع السابق، ص 234.

[7] - عمار بوحوس، المرجع السابق، ص 433.

الأوروبية في الجزائر وبتاريخ 28 سبتمبر 1958م، طلب الجنرال ديغول من الشعب الفرنسي التصويت على تعديلات الدستور المتمثلة فيما يلي:

1. سيادة الشعب
2. خضوع العسكريين للقادة المدنيين
3. احترام حقوق جميع الأفراد
4. حرية العمل للمنظمات النقابية واحترام حقوقها
5. حرية تقرير المصير لجميع الشعوب
6. حل المنظمات اليمنية المتطرفة

فبرغم من عملية نتائج الاستقصاء في الجزائر أفرزت عن 96% ضد التعديل الدستور لكن في الحقيقة أن هذه النسبة كانت بفعل التزوير[1] فتمكن الجنرال ديغول من كسب تأييد مطلق من الشعب الفرنسي حيث صوت بالإيجاب على الدستور الجديد 76%من مجموع الناخبين الفرنسيين و 96% من مجموع الذين شاركوا في الانتخابات وفي انتخابات أعضاء البرلمان الجديد يومي 23 و 24 نوفمبر 1958م حصل ديغول وحزبه على 189 مقعدا ونال المستقلون 120 مقصدا وبذلك أصبح أتباع ديغول والمستعملون يتمتعون بالأغلبية المطلقة في البرلمان الفرنسي 302 من مجمل 465 مقعد[2]. فتذكر جريدة المجاهد أن الجنرال ديغول لم يحدد الوسيلة التي تضع حد للحرب حتى يتمكن الشعب الجزائري أن يقول كلمته، إلا أن العروض التي قدمها بعد ذلك ابتداء من 10 نوفمبر 1959م، كلها تدل على أنه كان يهدف دائما إلى شيء واحد هو التفاوض مع الحكومة الجزائرية حول إيقاف القتال فقط بكيفية تجعل إيقاف القتال عبارة عن استسلام جيش التحرير الوطني وهذا ما يفسر تمسكه بالتهدئة كوسيلة مثالية لإنهاء الحرب كما أكد في أوائل 1960، زيارته للجزائر التي اشتهرت باسم المطابخ العسكرية التي طلب فيها الجيش الفرنسي أن يبيع الأسلحة أينما كانت أما التفاوض السياسي حول شروط ضمانات تطبيق مبدأ المصير فإنه كان يريد موضوعه يدور حول مائدة مستديرة تمثيل فيها كل النزاعات الجزائرية، وبعبارة أخرى أن الجنرال ديغول كان ينفي تمثيل الحكومة الجزائرية للشعب الجزائري، بل أنه صرح في مناسبات عديدة أنه لن يقبل بالتفاوض السياسي مع الحكومة الجزائرية وحدها لا يريد أن يعترف بتمثيلها لكن الحكومة

[1] – أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، بيرويت، دار العودة لات، ص57.

[2] – وهيبة بشرير، المرجع السابق، ص 24.

الجزائرية تمسكت بموقفها الذي أعلنته في 28 سبتمبر 1958، والذي نلخصه في هذا البيان الذي جاء عقب تحديد صريح لمواقفها من القيود والشروط التي أثقل بها الجنرال ديغول تقرير المصير فما يلي: "... فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال، وبحث شروط وضمانات تطبيق المصير هذه النقطة الأساسية التي تختلف نظرة الجانبين إليها في التي أدت إلى فشل محادثات "مولان التمهيدية" وإثر ذلك طلع الجنرال ديغول بخدعة جديدة، وشروط لفتح المفاوضات هو ما أسماه وضع السكين قبل الدخول، ويقصد بذلك الهدنة أي لن يتفاوض حول المسائل السياسية إلا بعد توقف المعارك. فألقى ديغول خطابا بتاريخ 04 نوفمبر 1960م، مصرحا فيه لأول مرة عبارة الجمهورية الجزائرية لكن في الواقع الخطاب لم يأت بجديد فكان يتلخص في نقطتين:

1. الجزائر الجزائرية سوف تتحقق، وسوف تكون لها حكومتها وقوانينها وأنظمتها الخاصة، إن أراد الجزائريون، لكن هذه الجزائر لابد أن تكون متحدة مع فرنسا في ميدان التعليم والاقتصاد والدفاع والتقنيات.

2. إذا أراد الجزائريون أن يكونوا مستقلين استقلالا تماما فإن الحكومة الفرنسية مستعدة إلى تقسيم الجزائر حتى تضمن حقوق الجزائريين الذين يريدون أن يبقوا فرنسيين[1].

وبتاريخ 16 نوفمبر 1960م قرر الجنرال ديغول تنظيم السلطات العامة بالجزائر وأعلن عزمه على تشكيل هيئة تنفيذية بالجزائر وأوضح أن هذه القرارات تتناقض تناقضا صريحا مع مبدأ تقرير المصير لأنها عبارة عن نظام ممنوح ومعد مسبقا من طرف واحد، إلا أن ديغول حاول أن ينفي عنه هذه الصفة لتقرير المصير وغرضه كان يهدف على استفتاء الشعب الفرنسي والشعب الجزائري، بتاريخ الثامن جانفي 1961م، وتتمثل الخطوط الكبرى لهذا المشروع في النقاط التالية:

1. حكومة جزائرية تمتد صلاحيتها في الميادين الجزائرية باستثناء الميادين المشتركة بينها وبين فرنسا وهي الدفاع والتعليم والاقتصاد والعملة.

2. تكوين مجلس يتركب من أعضاء لجان النواب الأربع وهي تتركب من نواب مزيفين.

3. الولايات الإدارية الموجودة حاليا تخلفا جهات تقسم على أساس المجموعات المختلفة، والهدف من هذه النقطة الثالثة على الأخص يراد من ورائها فتح الطريق لحساب الأصوات في الاستفتاء تقرير المصير على أساس جهوي أي أن أغلبية الأصوات تراعي بالنسبة لكل جهة، ولا تراعي بالنسبة لمجموع الجزائر وبمعنى ذلك تمهيد الطريق

[1] - جريدة المجاهد، ح4، ص 10، 1961/03/27م.

لتقسيم الجزائر ترابيا بعد تقسيمها على أساس المجموعات ولذلك بادرت الحكومة الجزائرية إلى التنديد بهذا الموقف في بلاغ صـــدر يوم 19 نوفمبر جاء في خاتمته وهذا الدســـتور الممنوح يهدف إلى تجزئة الشـــعب الجزائري إلى مجموعات سطحية قائمة على أساس[1] قائمة عنصري أو ديني[2].

بعبارة أخرى أن ديغول عندما عجز تحقيق الجزائر الجزائرية حاول أن يحققها بدون مســـاهمتها، لكن مظاهرات ديسمبر 1960م، والمواقف التي أعلن فيها النواب واستمرار الكفاح الذي يقوده جيش التحرير بإعانة السكان مد أمامه هذه الطريق وجعله يفطر في الأخير إلى أن يصـدر يوم 15 مارس بلاغا رسميا باسـم المجلس الوزراء الفرنسـي يعلن فيه رغبة الحكومة الفرنسية في إجراء محادثات بواسطة وفد رسمي تحت شروط تقرير مصير السكان الجزائريين والمشاكل المتعلقة بذلك[3].

1. علاقة الأقلية الأوروبية في الجزائر اتجاه مبدأ تقرير المصـــير: فالأقلية الأوروبية في الجزائر عند سماعها إعلان الجنرال ديغول عن حق مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري لقد أصابهم الجنون فاعتبروه القضاء على فكرة "الجزائر الفرنسية" وحسب اعتقادهم تحويل الانتصار القوات العسكرية في الجزائر إلى هزيمة سياسية[4]، أمام هذه الخيبة فتعلقت أحلامهم وأمالهم بالجمعية الوطنية الفرنسية لعلها تتصدى وتوقف الجنرال ديغول عما قام به وصرح، فلما رأوها لم تفعل شيئا اتجهوا مباشرة إلى القوات العسكرية لكنها لم تتحرك بل بقيت صامته[5]، فبدأت الأقلية الأوروبية في الجزائر وبعض القادة العسكريين يتهيئون للدفاع عن فكرتهم السابقة الجزائر الفرنسية.

أما الرأي العام معظمه مؤيد، أما الطبقة السياسية فانقسمت بين المعارض والمؤيد بما في ذلك حكومة ديغول نفسها، فالقادة المتعصبون اليمنيون وفي مقدمتهم جورج بيدو المارشال جوان أعلنوا بشكل صريح معارضتهم وأخذوا ينظمون أنفسهم للمقاومة[6].

فمنذ البداية وخطابات ديغول التي ألقاها بشأن حق مبدأ تقرير المصير، وحركة العصيان والتمرد تهنئ في نفسها وخاصة في جيش الجنرال ماسو، حيث أظهر عدواته وسخطه واستياء من إقدام بول دولوفري ممثل الحكومة

[1] – جريدة المجاهد، المرجع السابق، ص 10.

[2] – جريدة المجاهد، المرجع السابق، ص 10-11.

[3] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 308.

[4] – إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث، 1830-1962، ج2، ط1، 2005، ص 40.

[5] – نفسه، ص 355.

[6] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 138.

الفرنسية على إطلاق سراح بعض المعتقلين[1]. فرأت الأقلية الأوروبية في الجزائر هذه خيانة لمسار انقلاب 13 ماي 1958م والجزائر فرنسية[2]، فبتاريخ الثالث عشر أكتوبر 1958م طالبت إحدى عشرة جمعية أوروبية من نواب لبرلمان يجعل الحكومة ديغول أن تتراجع عن موقفها وللحد من تطبيق سياسة تقرير المصير فبدأت تظهر تكتلات الأقلية الأوروبية في الجزائر على كلمة واحدة تتمثل في الحفاظ والبقاء على فكرة الجزائر الفرنسية باستخدام جميع الوسائل ومن أبرز ذلك التكتلات[3]، منهم الجمعية العامة لطلبة الجزائريين، الجمعية العامة لطلبة الكليات والثانويات اتحاد التجار والحرفيين، الحركة الشعبية والجبهة الفرنسية[4]، وأيضا الأحزاب اجتمعت وتفاهمت إلى التصدي والمواجهة عن طريق العصيان والتمرد، فأخذ الكثير من النواب يعاتبون الجنرال ديغول، وكذلك الضباط والموظفون للحوار معه والنقاش لإيجاد وسيلة أو طريقة لإرغامه على الرجوع عن فكرته[5].

ولكن بدون جدوى فراحت الأقلية الأوروبية في الجزائر تعبر عن غضبها وسخطها واستخدام العنف والقوة بواسطة احتجاجات ومظاهرات وشعارات للتصدي والوقوف أمام سياسة ديغول[6].

أما الجنرال شارل قام بتوظيف الأوروبيين وتأطيرهم ومناهضين لسياسة ديغول. أما في أم الوطن أي باريس بدأت حركة جاك سوستيبل تمهد للتدخل ضد سياسة ديغول وطالب إلى تكوين حكومة الجزائر الفرنسية، وفي المقابل قام إحدى عشرة نائب بتقديم استقالته اعتراضا ومعارضة لسياسة ديغول[7].

أما الجنرال "ماسو" الذي أجرى حديث مع الصحافة الألمانية وصرح فيها غضبه واستياءه، وعدم فهمه يوما من الأيام فخيب أملنا وأحلامنا، ثم ختم عباراته بكلام استفزازي ضد سياسة ديغول[8].

---

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 439.

[2] – تواتي دحمان، المرجع السابق، ص 99.

[3] – حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 181.

[4] – شارل ديغول، المصدر السابق، ص 88.

[5] – حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 183.

[6] – نفسه، ص 184.

[7] – عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى غاية 1962م، ج2، دار المعرفة، الجزائر، د.ط، 2005م، ص 342.

[8] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 139.

وفي يوم 13 جانفي 1960، تم استدعاء الجنرال ماسو وعزله من منصبه ومنعه من العودة إلى الجزائر[1] فقرر عزل "ماسو" فكانت الانطلاقة الأولى لعملية التمرد والعصيان تقوم به الأقلية الأوروبية في الجزائر لأن ماسو يمثل لهم معركة الجزائر ضد الإرهاب فقامت صدى الجزائر بالكتابة في صفحتها الأولى يوم 23 جانفي 1960 بعنوان الجنرال ماسو يقال من منصبه[2]، وقور الإعلان من منصبه قام الأوروبيين بإضراب عام وهذا احتجاجا على إقالة الجنرال ماسو والإصرار الجنرال ديغول على ترديد حق تقرير المصير[3].

فكان رد الأقلية الأوروبية في الجزائر رفضهم لسياسة ديغول وإقامة أسبوع المتاريس وحفر الخنادق بشوارع العاصمة وبتاريخ 24 جانفي 1960 محاولة الانقلاب وصول إلى قيام منظمة الجيش السري للتصدي ومواجهة الجنرال ديغول وسياسته[4] وذلك عن طريق انتفاضه سميت المتاريس أو أسبوع المتاريس، حيث بدأت بتاريخ 23 جانفي 1960 باعتصام المقصيين والمتطرفين بجامعة الجزائر[5]، وذلك بقيادة لاغايا ردأورتيز والزعيم الطلابي جان جاك سوزيني فقام جوزيف أورتيز بإعطاء تعليمات تنص على إقامة المتاريس حيث دامت مدة طويلة باستخدامها طريقة العصيان والتمرد حتى يتم بعزل الجنرال ديغول من سلطة باريس[6] والهدف من هذه التمردات التراجع بشأن تقرير المصير وتعين شال على رئاسة الجمهورية إذا اقتضى الأمر ذلك.[7]

وعند اندلاع الجنرال ديغول في عطلة الأسبوع ببلدية كولومبي فبلغه الخبر[8] فعاد إلى باريس فورا وبتاريخ 25 جانفي 1960م وصف التمرد بأنه ضربة قذرة لفرنسا فجدد ثقته بالمندوب العام، والقائد الأعلى للجيش من أجل استخدام الوسائل الملائمة لإخماده، فقام بعزل هؤلاء المتطرفين المتمردين طيلة الأسبوع بحي النفق الجامعي، والجامعة المركزية ، واتخذوا منها قلعة للتحصن والدفاع وأقسموا أن يجعلوا منها حصن الجزائر فرنسية[9].

---

[1] – نفسه، ص 141.

[2] – محمد عباس، ديغول والجزائر نداء الحق، ج4، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م، ص 252.

[3] – عمارة عمورة، المرجع السابق، ص 342.

[4] – عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج01، دار البعث الجزائر، 1991م، ص 344.

[5] – أحمد محمد عاشور، صفحات خالدة من تاريخ الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستطاني، منشورات المؤسسة العامة، ليبيا، ط2، 2009م، ص 173.

[6] – حماميد حسينة، المرجع السابق، ص 161.

[7] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 441.

[8] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 341.

[9] – شارل ديغول، لمصدر السابق، ص 90.

أما قيادة المتطرفين كانوا تحت رئاسة لاغيارد، أورتيز جاك سوزيني، وأعلنوا أنهم سيبقون معتصمين بمواقفهم المتمثلة بشأن تراجع الجنرال ديغول عن فكرة تقرير مبدأ المصير وعودة الجنرال ماسو إلى منصبه، وإذا أقدمت القوات العسكرية فسوف ندافع عن أنفسنا بإطلاق الرصاص[1]، ولكن هذا التمرد دام أسبوعا كاملا وبتاريخ 24 جانفي 1960م وقع تبادل إطلاق النار بين المتطرفين والقوات العسكرية بقيادة أورتيز 20 قتيلا و 147 جريحا[2].

فجاء رئيس الحكومة الفرنسية ميشال دوبري إلى الجزائر قصد وصول الطرفين إلى الحل وعدم استخدام أسلوب العصيان والتمرد، لكنه فشل لإقناعهم، وهو مندهش من عداوة الأقلية الأوروبية في الجزائر، والحكومة الفرنسية من سياسة الجنرال ديغول، إلى درجة هذا الأخير قدم استقالته لكنها رفضت أما لاكوست أتهم هؤلاء المتطرفين المتمردين بأنهم خارجون عن القانون مصممين على العمل للسيطرة على سلطة باريس[3]. وبتاريخ 29 جانفي 1960م ألقى الجنرال ديغول خطابا على شاشة التلفزيون يدعو ويطالب بلاده أن تساعده مهما كانت الظروف وخاطب الأقلية الأوروبية في الجزائر بالاستقرار والأمن وعدم القلق والخوف[4]، وطلب من القوات العسكرية والأمن أن يحترموا مبدأ الطاعة وإعادة الأمن والعدو إلى نصابه، ثم أستهل خطابه أن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو المخرج الوحيد ثم ختم كلامه قائلا "وإذا كان المتمردون قد اتخذوا القرار الذي اتخذته بشأن الجزائر حجة لتمردهم فليعلم الجميع في كل مكان وليكن معلوما جيدا أنني لن أتراجع"[5] فتأكدت الأقلية الأوروبية في الجزائر أن خطابه أنه لا يستجيب لمطالبهم ولن يغير موقفه[6].

فتيقنت القوات العسكرية أن الرأي العام الفرنسي مع موقف الجنرال ديغول، وأن الاضطرابات تستسع داخل فرنسا إذا أستمر الأمر بهذا الشكل، وأدركوا أن الجنرال ديغول ليس شبيه غني مولى الذي استجاب لمطالبهم سنة 1958، وفيلملان سنة 1958[7].

[1] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 340.
[2] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 441.
[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 441.
[4] – شارل ديغول، المصدر السابق، ص 442.
[5] – نفسه، المصدر السابق، ص 92.
[6] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 442.
[7] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 442.

فالجنرال ديغول بدأ بسياسته الجديدة حيث قام بحل المكتب الخامس لتحالف قادته مع الأقلية الأوروبية المعادية لفرنسا، وأيضا منحت صلاحيات إلى رؤساء النواحي العسكرية، ونزع السلطة للجيش وسلمها للشرطة.

وبعد الرابع من شهر فيفري 1960 أصبحت خاضعة للمندوب العام للجزائر والولاة، وتم تعويض العقيد قوذار رئيس المكتب الخامس بشرطي[1]، وكذلك قام بحل الجيش الإقليمي الذي كان يضم 13 ألف من الأقلية الأوروبية في الجزائر الذين تضامنوا مع حركة العصيان والتمرد، وسرح ثلاثة الجنرالات مرموقين من الجيش الذين كانوا مساندين الأقلية الأوروبية في الجزائر[2]، وبعدما زار الجنرال ديغول الجزائر من الشرق الجزائري إلى الحدود المغربية وهذا بتاريخ شهر مارس 1960.

رابعا: الأقلية الأوروبية في الجزائر بعد الاستفتاء: تذكر جريدة المجاهد إن شعور الأوروبيين في الجزائر بعد الاستفتاء كانت صدمة قاسية، من الدهشة والخوف والامتعاض والحيرة فقد كانت نتيجة الاستفتاء عنيفة فتحت أعين الكثير منهم على حقيقة الوضع وجعلت بعضهم يزدادون جنونا، وقد تكونت هذه الصدمة نتيجة ثلاث أمور:

1. إجماع الشعب الفرنسي على المطالبة بالتفاوض فقد اكتشف أوربيو الجزائر أن الآمال التي وضعوها في سوستيل، والماريشال جوان وستة عشر جنرالات آخرين تبخرت كلها كانوا يظنون أن دعوة هؤلاء إلى التصويت لا يؤثر على أغلبية الفرنسيين ويجعلهم يكونون مع اليساريين أغلبية المصوتين، أظهرت تحليل النتيجة أنهم ينتمون إلى اليساريين، وبعبارة أخرى لقد اكتشف أوروبيو الجزائر إن الشعب الفرنسي كله ضدهم.

2. إجماع الشعب الجزائري من خلال انتفاضة والمظاهرات الصامدة على مساندة الحكومة الجزائرية بعد أن كان الأوروبيون مخدرين بأفيون الدعاية العسكرية الفرنسية.

3. إجماع العالم كله على المطالبة بالتفاوض وعلى تفسير نتيجة استفتاء الشعب الفرنسي بأنه إجماع على المطالبة بالتفاوض وتفسير موقف الشعب الجزائري بأنه تعيين للتفاوض الكفء[3].

وهذه العوامل الثلاثة جعلت الأوروبيين يشعرون بعزلة خانقة سواء على مستوى الجزائر، حيث تأكدوا من انفصال الجزائريين عنهم أو على مستوى الشعب الفرنسي حيث اتخذت الأغلبية الساحقة موقفا مناهضا لهم،أو

[1] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 442.

[2] – خليفة الجنيدي، المرجع السابق، ص 100.

[3] – جريدة المجاهد، ح4، 1961م، ص 16.

على المستوى العالمي حيث وقف العالم كله في صف واحد يطالب بإنهاء الحرب ويعترف أن الطريق الوحيد لذلك هي التفاوض مع الحكومة الجزائرية ولذا انقسم أوروبيو الجزائر إزاء الوضعية غداة الاستفتاء إلى أقسام أربع.

1- قسم الأقلية المتطرفة: فهذا القسم أبا أن يؤمن بما هو حادث في الواقع الذي اعتبروه إعداما لهم، ولكن رغم ذلك ما زال الأمل في أنفسهم لتحقيق الجزائر الفرنسية والقضاء على المشاريع الإصلاحية، وقد نشر عقب الاستفتاء بيوم واحد منشور يكشف عن اليأس الذي استولى عليه، حيث جاء في المنشور، إن الموظفين الفرنسيين والضباط بضغطهم على الناخبين كي يصوتوا قد قضوا على إمكانيات الديمقراطية ومهدوا الطريق للاستبداد، لهذا فإن جبهة الجزائر الفرنسية أكثر من أي وقت معنى على الكفاح من أجل الانتصار النهائي تنظم المقاومة ضد التحلي الاستسلام[1].

2- قسم المتحررين: وهم أيضا أقلية لحد الآن وهؤلاء ما فتئوا يطالبون بالتفاوض مع الحكومة وقد نشروا مقالا عقب الاستفتاء عنوانه موالان بادر بالتفاوض.

3- قسم رجال الأعمال: فهؤلاء بطبيعتهم واقعيون فلم يتشبثوا بأحلام الفرنسية ولكنهم أصبحوا يفكرون في الضمانات التي يرونها ضرورية لبقائهم في الجزائر وهم يعتقدون أن أحسن طريق لحصولهم على الضمانات هي أن يتصلوا رأسا بالحكومة الجزائرية أي أنهم لا يثقون في الجنرال ديغول كي يتحصل لهم على تلك الضمانات فقد شاهدوا من تقنياته ما جعلهم لا يطمئنون إلى ضماناته ثم أليس المثل الفرنسي يقول التوجه بالدعاء إلى الله خير من التوجه إلى الأولياء فما دامت الحكومة الجزائرية هي صاحبة الكلمة في الجزائر فلم يتفاوضون معها رأسا غير أن يمروا إلى طريق باريس وقد ظهرت نتيجة شعور الامتعاض والقلق الذي يساور رجال لأعمال في انتظار الضمانات فظهرت نتيجة ذلك في الكساد التجاري حتى أن كثيرا من المحلات التجارية أعلنت تخصصات مماثلة في الأسعار وأعلنت أنها تزيد تصفية من مخزونات وأيضا قلة البيع تزداد من يوم لآخر.

4- جماهير الأوروبيين: فأصبحت حائرة مترددة بإيمانه حتمية استقلال الجزائر، لكنها حيرتها تمثلت أي الطريقين أضمن بقائي في الجزائر الغد، هل هي طريقة الاندماج في الجزائر المستقلة أو البقاء خارجها والاحتفاظ بالشخصية الفرنسية الجزائرية عن طريق التفسير[2].

[1] - جريدة المجاهد، ح3، 16، 1، 1961م، ص 10.

[2] - جريدة المجاهد، المرجع نفسه، ص 10.

فالجنرال ديغول لم يستطيع إخماد الثورة والقضاء عليها فجن جنونهم فراحوا يطلقون الرصاص على الجزائريين من شرفاء المنازل فأصبح كل جزائري هدفا لهم فشعروا بالاعتزاز والفخر وهم يقومون بهذا العمل ضد الجزائريين لقتلهم وتشريدهم حقدا وكراهية لسياسة الجنرال ديغول[1]، بل الأقلية الأوروبية أنماط تكتف بعملية الإجرام بل خرجوا للمقاهي والمتاجر الجزائرية وأضرموا النار رغم أنهم مسلحين إلا أنه استولى عليهم القرع حتى استبدوا بإدارة الأمن التي بعثت وساندتهم بفرق من الجيش الاستعماري فهتف لها الأوروبيون أقتلوهم عن آخرهم إنهم جميعا فلاقة[2].

فتذكر جريدة المجاهد: إن سياسة الحكومة الفرنسية وتصريح الجنرال ديغول يعتبر تهديدا واضحا للتمرد فنقول إن الدعوة للتمرد بدأت في بدايتها علانية ثم تطورت إلى السرية عندما وجدت أن السرية أجدى وأقوى مفعولا وأشد وقفا وادعوا أن الحكومة أصيبت بالشلل ولكن الجنرال ديغول خلال تفكره وتأمله توصل إلى نتيجة أن الأقلية الأوروبية في الجزائر والقوات العسكرية هم الذين أوصلوا السلطات الفرنسية والجزائر إلى هذا الحال[3].

ويذكر يحي بوعزير أنه منذ بداية عملية الاستفتاء، والأقلية الأوروبية زادها كرها وسخطا اتجاه سياسة ديغول وعلى الثورة الجزائرية فقامت جبهة الجزائر الفرنسية (FA.F)بضم معظم المنظمات المتعصبة والمتطرفة والمعارضة لسياسته، رغم هذه المنظمات آمر "جون موران" بحلها، لكن قادة القوات العسكرية وكبار الأقلية الأوروبية راحو يخططون قصد الإطاحة به، فكل من لاغيارد وسالان الهاربين في اسبانيا ومع الجنرال جوهر على تحريض الجيش أن يقف إلى جانب الجبهة الجزائر الفرنسية[4]، فقرر الجنرال سالان الدخول في مواجهة مع الجنرال ديغول، حيث اتعبر نفسه رئيسا للمنظمة الأوروبيين التي تعمل من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية فبدأ يجمع الأسلحة والاتصالات مع الشخصيات والقادة اليمينية بفرنسا والمعادية لسياسة ديغول حيث صرح لاغيارد قائلا اتحدوا لأننا سنحارب[5].

[1] – داعي محمد، المرجع السابق، ص 242.

[2] – نفسه، ص 342.

[3] – جريدة المجاهد، 8-5، 1961م، ص 47.

[4] – يحي بوعزير، المرجع السابق، ص 435.

[5] – حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 196.

خامسا: منظمة الجيش السري (O.AS) وعلاقتها بسياسة الجنرال ديغول: خلال اعتراف هيئة الأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشر بمبدأ تقرير حق المصير للشعب الجزائري، وقيام مظاهرات الحادي عشر ديسمبر 1960م، داخل صفوف الجزائر فرنسية، استشعرت الأقلية الأوروبية في الجزائر وأنصارها بالخيبة، والفشل وتبخر حلمها أمام الرأي العالمي، وخيانة ديغول لهم، فلم يبقوا مكتوفين الأيدي، بل قاموا بحملة إعلامية دعائية لقانون الاستفتاء السابع عشر ديسمبر، والذي وصفه جاك سوستال بأن هذا العمل خرق لدستور، ولكن هذا الاستفتاء أعطى قوة دافعة من الصلاحيات للجنرال ديغول يستمر بالقيام بعملية تطهير وتصفية داخل القوات العسكرية بعد أن حلت جبهة الجزائر فرنسية[1].

وأما سالان المتواجد بإسبانية مدريد استاء سخطا وغيظا من سياسته، أما أورتير فأسس الحكومة المؤقتة الجزائر فرنسية، لكنها باءت بالفشل والسقوط نظرا لعدم انتقام إليها الشخصيات البارزة كل من سوزيني وسالات ينظرون نسبا، في فشل الأقلية الأوروبية في الجزائر للبقاء والحفاظ على الجزائر فرنسية وللمنظمة لها جذور تاريخية امتداد للحركتين المسماة اللجنة السرية للعمل الثوري، ولجان العمل الدفاعي فتأسست بتاريخ 03 مارس ، وتكونت من طرف الشرطة، وفي سنة 1953 سعت الفاشية إلى توسيع حركتهم، وذلك بتأسيس جمعية أطلق على تسميتها قدماء البوليس الوطني، والبوليس البلدي في فرنسا، وفي سنة 1956 أنظم إليها الكثير من ضباط الشرطة الذين عادوا حينما اتخذت كل تونس والمغرب استقلال[2]، وكذلك كانت هناك تنظيمات أخرى يمكن نذكر منها:

-الجبهة الوطنية الفرنسية أنشئت سنة 1956، فلعبت دورا كبيرا داخل المجتمع الأوروبي، نظرا لتنظيمها المنضبط، حيث أنظم إليها العديد من الجيش القدماء المحاربين، ورجال أعمال الفرنسيين، وأفراد الشرطة وكانت مخالفة ورافضة لسياسة ديغول.

[1] - تواتي دحماني، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر (1961م-1962م، المرجع السابق، ص 147.

[2] - الجنيدي خليفة، حوار حول الثورة، ج3، م وللفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 268.

-الحركة الجزائرية السرية للأوراس، وكانت تستخدم القوة والعنف ضد السكان الأصلين، والتصدي لجميع الإصـــلاحات[1]، رغم المســـاندة المالية والبشـــرية والمعنوية، وتوفير جميع الإمكانيات اللازمة للتنظيمات، من طرف السلطات الفرنسية إلا انهارت، وباءت بالفشل، ولكن هذه الفكرة بقيت راسخة، فأعيدت سنة 1960، بفكرة واسم جديد منظمة الجيش السري[2].

وتذكر جريدة المجاهد أن بوادر الخيانة والتمرد ظهرت عندما أصـــدر الجنرال ديغول أمره إلى الوحدات العسكرية في فرنسا بإطلاق النار على كل الطائرات التي قد تهجم على باريس، لم يوجد جنرال واحد ممن يباشرون القيادة قبل بهذا الأمر، لأن القيادة العسكرية، لم يتعتبروا شال وزملائه متمردين أو خارجون عن القانون لأن أبسط واجب يؤديه العسكري لمواجهة الخارج.

-أن الوحدات العسكرية في منطقة تولوز كانت تستعد للتمرد والشروع في الحرب الأهلية لولا فاجأها نبأ فشل التمرد واستسلام.

-معظم القيادات العسكرية بفرنسا أجلت بتنفيذ الأوامر التي صدرت إليها من باريس بدعوى أنها تحتاج إلى دراسة منصفة، واعتمدت على عراقيل نظامية، وأخرى مادية لتبريرها نعدم تنفيذها في الحين لأوامر الصادرة[3]، وأيضـــا تذكر أنه أثناء التمرد ازدادت خطورة الأمر حيث انقســـم الجيش الفرنســـي، وهذا ما تحدث به الكولونيل غودار في الهاتف قائلا: "أملك معي عشـــرين قنطارا من المفرقعات فالوضـــعية الجالية داخل الجيش الفرنســـي، وإن كانت ترجع الكفة للجمهوريين لكنها تحمل في طيتها بذور تمرد جديد يغذيه شـــعور الانتقام، فالضـــباط المتمردون أو الذين جنبوا أمام التمرد لا يمكنوا أن ينسوا بسهولة مواقف التي كونوها في فترة التمرد[4].

فالأقلية الأوروبية في الجزائر أصـــيبت بمشـــاعر مختلفة أبرزها الاندهاش من ســـرعة الفشـــل، والتي كان هناك عدد كبير منهم هربوا إلى الإســـــلام وراحوا يتصـــــورون من الآن، بعد إمكانية نجاح تمرد جديد تتولد عنه الجزائر الفرنســـية، لكن هذا الباب مصـــحوب بنوع من الشـــعور المرير يرفق الاعتراف العلني بالعزيمة برغم ذلك فالأوروبيون

[1] - محمود الواعي، إنشاء منظمة الجيش السري، ونشاطها المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962م إلى سبتمبر 1962م، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995م، ص 296.

[2] - نفسه، ص 300.

[3] - جريدة المجاهد، ع 4-8-5، 1961م، ص 05.

[4] - جريدة المجاهد، ع 4-8-5، 1961م، ص 04.

عبروا بنغمات أبواق السيارات التي يوقعونها على وزن الجزائر فرنسية، الجزائريون يرددون عليهم بنفس الطريقة عليهم بنفس الطريقة الجزائر ملحمة أو معركة وأغرب معركة تولدت عن فشل التمرد ما يمكن أن يسمى حرب الأعصاب في الكنائس، فقد قرر أسقف الجزائر دوفال تلاوة رسالة إلى الكنائس يوم الأحد 30 أفريل يندد فيها بأصحاب الانقلاب وقد رد المتطرفون بالفعل بأن دعوا الأوروبيين إلى مقاطعة الكنسية في ذلك اليوم لكن بما أن المتدينين لم يستطيعوا مقاطعة الكنيسة فإنهم أغربوا عن سخطهم عند قراءة رسالة بعدة أشكال نوبات مفتعلة من الحال وتحريك الكراسي ودق الأبواب ومحاولة الخروج[1].

فالمتمردون لا يمكنوا لهم إعلان العصيان إلا إذا وجدوا تشجيعا صريحا ومقنعا من الدوائر الحكومية الفرنسية، وقد أكد التمرد هذه الحقيقة بتاريخ 24 جانفي 1960 إذا أثبت وجود تشجيع من بعض الدوائر الوزارية الفرنسية، فالقادة المتمردين فهم ظاهرون وهم على الآتي: موريس شال، وسالان، وجوهر وزيللير مكنهم الجنرال من ديغول من مسؤولية عسكرية هامة في الجزائر، وفي فرنسا الجنرال ديغول كان يدرك اتجاههم المتطرف، فعندما تولى الحكم فكتب للجنرال سالان 1958، بقوله: "إنني لا أعتبرك تسمى في الإخلاص ولكن اعتبرك رفيقي وصديقي، وأنه دعاه، ورقاه وعينه خلفا لسالان على رأس القوات العسكرية في الجزائر[2]، فظهرت هذه المنظمة بعد فشل انقلاب الجنرالات الأربعة (شارل سالان، جوهر زيلر) ضد ديغول في شهر أفريل 1961، الذي قدم عدة تنازلات لجبهة التحرير الوطني حيث تأسست هذه المنظمة من العديد القوات العسكرية الذين تمردوا عن الجيش الاستعماري وأكبر ضربة تلقها الجنرال ديغول هي مظاهرات 11 ديسمبر 1961، حيث عاد إلى باريس مقتنعا بانهزامه وفشله لمشروعه نظرا لعمود الشعب الجزائري مع جبهته على تقرير مصيره وإقامة دولة جزائرية صاحب السيادة، ولم يبق أمام الجنرال ديغول إلا القبول والاعتراف والدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لعلها تتحصل على الحفاظ ببعض المصالح[3].

لكن غلاة المتطرفين والمتعصبين لفكرة الجزائر فرنسية عارضوا ورفضوا رفضا تاما، بالاعتراف بالشخصية الجزائرية، وقبول الحوار والتفاوض معناه اعتراف بجبهة التحرير الوطني[4]. فالجنرال ديغول كان مضطرا إلى دعوة ممثلي

[1] – جريدة المجاهد، ع 4-8-5، 1961م، ص 07.

[2] – جريدة المجاهد، ع 4-8-5، 1961م، ص 08.

[3] – مراد بوعياش، قراءة المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات إيفيان، مجلة الباحث والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ص 46.

[4] – تواتي دحماني، المرجع السابق، ص 303.

الجزائريين جبهة التحرير الوطني لعملية التفاوض، وذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 14 جوان 1960 قصد توقيف الحرب التي أنهكت خسائر كبيرة لطرفين فاستجابت جبهة التحرير الوطني للتفاوض مع الجنرال ديغول[1].

فبدأت المفاوضات بين الطرفين بتاريخ 25 جوان 1960 بمدينة مولان بفرنسا[2]، فالحكومة المؤقتة بعثت مبعوثين هما أحمد بومنجل، ومحمد صديق بن يحي غير أن الحكومة الفرنسية لم ترد أن تتفاوض معهم بل اعتبرتهم متطرفين ومتمردين وعزلتهم في مقر مولان من 25 إلى 29 جوان 1960، حيث حرما من الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة ... إلخ.

فكانت المفاوضات بالسرية فالجانب الجزائري تم توقيفها[3]. فعاد الوفد الجزائري إلى تونس وتوقف مسار المفاوضات ولكن في شهر نوفمبر 1960 صرح الجنرال ديغول بخطابه الشهير الجزائر جزائرية[4]. وبعد شهرين جرت اللقاءات بلوسارن سويسرا بتاريخ 20 فيفري 1961 بوساطة الوزير السويسري أوليفر لونغ وهو اللقاء الذي برزت فيه شروط ووجهات النظر في بعض القضايا الجوهرية حيث تحدث بوميلاو عن الجملة من الضمانات لتقرير المصر منها تمثيل الأقليات وحصولها على الجنسية أما قضية الصحراء لا التفاوض والحديث عنها لأنها بحر والجزائر هي إحدى ضفافها[5].

أما قضية القوات الفرنسية حيث جعلت المرسى الكبير ملكا من الأملاك الفرنسية باعتباره كجبل طارق الخاضع لسيادة البريطانية في التراب الاسباني[6].

---

[1] – عمارة عمورة، المرجع السابق، ص 343.

[2] – عمارة عمورة، المرجع السابق، ص 343.

[3] – يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 18.

[4] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 445.

[5] – عبد الرحمان بوقارة، سياسة المصير الفرنسية، وانعكاساتها على مستقبل الجزائر، 1959-1962م، مذكرة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015م، ص 142.

[6] – يوسف بن خدة، المصدر السابق،ص 21.

فالحكومة الجزائرية المؤقتة أنها عارضت فكرة الفصل بين وقف إطلاق النار وضمانات تقرير المصير فرفضت بشدة الهدنة التي عبارة عن وقف العمليات العسكرية بين الطرفين وأيضا تجزئة التراب الوطني[1]، وبتاريخ 15 و 30 من شهر مارس 1961،تمت اتصالات عديدة لتحديد يوم 07 أفريل 1961 لشروع في المحادثات الرسمية بمدينة إيفيان حول تقرير المصير.

فالحكومتين أصدرت بلاغا بتاريخ 30 مارس 1961 يتم فيه استئناف المفاوضات لكن الحكومة المؤقتة قررت في اليوم الموالي تعليق مشاركتها في إيفيان نظرا لخطاب "لوي حوكس" الذي صرح قائلا بأن المحادثات حول تقرير المصير ستشمل أيضا الحركة الوطنية الجزائرية[2]، فحاول كل من الجنرالات المتطرفين والمقصين، شارل، سالان، زيلير بالانقلاب ضد الجنرال ديغول، وهذا بتاريخ 22 أفريل 1961، فالجنرال ديغول استشعر بالخطر على بلده حيث انقسمت فرنسا بين مؤيد ومعارض للتفاوض، فما كان عليه إلا الخروج من هذه الأزمة والابتعاد عن حرب أهلية، فبتاريخ 20 ماي 1961، حيث ترأس الوفد كزيم بلقاسم، وسعد دحلب محمد بن يحي، الطيب بولحروف، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، لويس جوكس، فالجنرال ديغول دعى بدعوته رسمية عبر الخطاب الذي ألقاه يوم 14 جوان 1960 إلى الجلوس حول طاولة المفاوضات والتي بدأت فعلا كما يلي:

محادثات مولان جوان ، لكنها باءت بالفشل نظرا لسوء نية السلطات الفرنسية المتمثلة بوقف إطلاق النار وبعدها تتم المفاوضات، حيث صرح فرحات عباس للشعب الجزائري بتاريخ 05 جويلية 1960، يشرح وجهات النظر المختلفة بين الوفدين، حيث أرادت السلطات الفرنسية إملاء شروطها دون أدنى نقاش وتفاوض لكن ممثلي جبهة التحرير الوطني أنها عارضت ورفضت كل المشاريع الفرنسية المقترحة على الشعب الجزائري وهذا التعبير عبرت به عن طريق المظاهرات يوم 09 ديسمبر 1960 فعمت جميع المدن الجزائرية رافضة سياسة ديغول والأقلية الأوروبية إضافة إلى الانتصارات المتتالية التي حققها المجاهدين الجزائريين على المستوى الدولي والمحلي فهذا كله أدى إلى الجنرال ديغول الخضوع لإجراء المفاوضات[3].

[1] – يوسف بن خدة، المصدر نفسه،ص 445.

[2] – عبد الرحمان بوقارة، المرجع السابق، ص 142.

[3] – حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 218.

أما لقاء لوسارن 20 فيفري 1961، الذي تم بوساطة سويسرية تمثلت في السيد أوليفيلونق وهو زير سويسري مكلف من قبل حكومته أما الجانب الفرنسي مثله جورج بومبيدو الرجل الذي يثق فيه الجنرال ديغول أما الوفد الجزائري تراسه كل من بلحروف الطيب وأحمد بومنجل تناولت النقاط الآتية:

ضمانات، تقرير المصير، الحصول الأقلية الأوروبية على الجنسية، ضمان وتمثيل الأقليات.

فكان الخلاف أن ممثلي الشعب الجزائري تمسك بضرورة وحدة التراب الوطني والجانب الفرنسي تمسك بالصحراء فكان هدف السلطات الفرنسية تمزيق وتفكيك المجتمع الجزائري[1]. وبعدها لقاء نيوشاتيل سويسر 11 مارس 1961.

ففي شهر مارس 1961 التقى الوفدين من جديد وأن الجنرال ديغول سيلتقي بوفد جبهة التحرير الوطني، كما سيلتقي أيضا مع وفود أخرى تمثل المشهد الجزائري وسيكون الحوار والنقاش على العديد من النقاط ما عدا قضية الصحراء، ولكن خلال لقاءات السرية اتفقوا أن المفاوضات يجب أن تكون ممثلى جبهة التحرير الوطن، واتفق الوفدين أن المفاوضات تكون رسمية وعلنية وتخص المسائل السياسية والعسكرية، ولكن الوفد الجزائري فكانت قضيته واحدة وثابتة التي تهدف إلى وحدة التراب الوطني[2]. ثم جاءت مفاوضات إيفيان الأولى بشهر ماي 1961.

ففي هذه الفترة كان هناك توتر واضطراب بين الطرفين والأحداث الانقلابية التي قام بها قادة الجيش السري الإرهابية أدت إلى تأجيل اللقاء بعد القضاء على الحركة التمردية وبعدها تم استئناف المفاوضات في 20 ماي 1961م وحضرت الحكومة برئاسة أحمد فرنسيس بتحضير ملفات التفاوض والذي أكد على حق تقرير المصير وحدة وسلامة التراب الجزائري ووحدة الشعب الجزائري وعدم دمج الأقلية الأوروبية ولهم الحرية الكاملة إما بالحصول على الجنسية الجزائرية ويتمتعون بالحقوق والواجبات الكاملة أو الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية ولهم حق الأجانب وإنشاء لجنة مشتركة لتسير البلاد والتحضير للاستفتاء الخاص بتقرير المصير[3].

---

[1] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 20.

[2] – بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية الجزائر، دار النهضة للنشر والتوزيع، 2014، ص 536.

[3] – أحمد مسعود سيدي علي، التطور السياسي للثورة الجزائرية، 1960-1962م، الجزائر، دار الحكمة للنشر، 2010، ص 197.

ويذكر عمار قليل أن تاريخ 18 مارس 1962 أعلن الجنرال ديغول عن نتائج الاتفاقيات ايفيان، وفي المقابل السيد يوسف بن خدة يصرح بخطابه عن وقف القتال عبر وسيلة الاتصال راديو بالقاهرة وتونس وطرابلس ولكن قضـــية الأقلية الأوروبية في الجزائر كانت عرقلة كبيرة خلال المفاوضـــات حيث ذكر المجاهد بن طوبال إن السلطات الفرنسية خلال المحادثات والحوار قد اشترطوا قوانين خاصة بالأقلية الأوروبية وخاصة الموجودة في المدن الرئيسـية كل من الجزائر، وهران، عنابة، بلعباس، حيث كانوا حارصـين على توفير محافظ الشـرطة وقاض فرنسـيان وسبب يعود للأقلية الأوروبية الموجودة بالجزائر والمتمثلة في منظمة الجيش السري والقوات العسكرية الفرنسية وهذا مشكل وهم يريدون تفادي الخسائر البشرية لمواطنيهم الفرنسيين[1].

ويذكر بن يوسف بن خدة أهم ما جاء في الاتفاقيات ايفيان يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- استقلال الجزائر.
- ممارسة الجزائر سيادتها التامة والكاملة في الداخل والخارج والدفاع القومي والشؤون الخارجية.
- اختيار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملائمة لمصالحها.
- الحصـــول المواطنون الفرنســـيون من يوم تقرير المصـــير بالحقوق المدنية الجزائرية، ويعتبر مواطنين فرنســـيين يمارسون الحقوق المدنية ولا يستطيعوا أن يمارسوا حقوقهم المدنية بفرنسا بشرط بقائهم لمدة ثلاث سنوات.
- تبادل العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهم وعلى تبادل المنفعة والمصلحة.
- يجب تناسب تمثيلهم في المجالس مع أهمية مراكزهم الفعلية.
- سـتحترم حقوقهم في الملكية ولن يتخذ أي إجراء ضـدهم بالنسـبة المصـادرة أملاكهم بدون منح تعويض عادل يحدد من قبل.
- يستخدمون اللغة الفرنسية في المجالس وفي علاقاتهم مع السلطات العامة.
- ستقوم محكمة للضمانات وهيئة للقانون الداخلي الجزائري بالعمل على احترام هذه القوانين[2].

فمن خلال المراحل المفاوضات التي مرت بها منها السرية والرسمية، والاتفاقيات حتى الوصول إلى الإعلان عن الاستقلال زاد سخط واستياء الأقلية الأوروبية في الجزائر فراحت القيام بتوزيع مناشير تؤكد فيها للأوروبيين بأنها لن تحترم وأن مصـيرهم زائل فما عليهم إلا أن ينظموا إلى المنظمة بقوة وعنف لأنها هي الوحيدة التي سـتضـمن لهم

[1] – قليل عمار، ملحمة الجزائر، ج3، مرجع سابق، ص 219.

[2] – بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 90.

مستقبلهم فضاعف الأوروبيين نشاطهم بالعمل التخريبي وخاصة في العاصمة وهران، بل الضباط الموالين للسلطات الفرنسية قد تلقوا إنذار من المنظمة بالانضمام إليها فكانت معركة في باب الواد بين الأوروبيين، وقوات الأمن ولكن السلطات الفرنسية تصدت بكل قوة وعزيمة لهجماتهم[1]، فالقادة كل من سالان والأوروبيين كانوا يعتقدون أنه من المستحيل القوات الفرنسية أنها تقدم على إراقة دماء الفرنسيين وعند التقاء الفرقتين وجها لوجه في منطقة باب الواد فالقائد العام الجنرال "إيلى" كلفهم بالحماية والحفاظ على الاستقرار والأمن وتطهير المنطقة من آليات عمليات التخريب والدمار وأمام قوة دوريات الجيش النظامي لم تستطع فرق الكومندوس التابعة (O.AS) مواصلة الهجوم واضطرت الانسحاب تاركة أوربي باب الواد وحدهم في مواجهة قوات الأمن وكانت نتيجة وخيمة وفاة أكثر من عشرون شخصا وثمانيون جريحا وفيما يخص قوات الأمن حوالي خمسة عشرة وفاة وسبعون جريحا كما أنه من بين 60000 مستوطنا من باب الواد اعتقل حوالي 3000 شخصا فأصبحت المنطقة مسرحا للقتال[2]، لأن الجنرال ديغول قد يتقن بأن السلاح لا يمكنه أن يحل المسألة فأصبح يجرب الحرب السياسية من الآن فصاعدا ولكن المتطرفين والمتعصبين الفرنسيين فقدوا صوابهم نهائيا، حيث الجنرال شال القائد الأعلى للجيش الفرنسي في الجزائر سابقا والذي تم تنصيبه كقائد أعلى على أوروبا الوسطى.

-بعد ذهابه من الجزائر، كان يتابع بدل عمله هناك في فانتن بلو "fautaine bleu" أحداث الجزائر ويشارك في حركة متطرفي الجزائر الفرنسية فتظاهرت الأقلية الأوروبية يعنف شديد ضد سياسة ديغول حيث زاد سخطهم وغبطهم[3]، فقاموا بعدة نشاطات قصد عرقلة المفاوضات والاتفاقيات بمختلف الطرق والوسائل المتمثلة بالتخريب، القتل الفردي والجماعي وتصفية الإطارات الجزائرية، واغتيال الفرنسيين ذوي الأفكار الحرة، وغير الموالين للمنظمة، وكذلك النهب والسرقة وخاصة البنوك والبريد وأيضا قامت بتدمير المؤسسات الإدارية والثقافية والاقتصادية وتحريض الإطارات الأوروبية واليهود على مغادرة الجزائر، وقامت بإنشاء هيكل للمنظمة في الوطن الأم وتجنيد المقطوعين من الضباط والجيش والحركة والأقلية الأوروبية لتكوين ميلشيات ووحدات مسلحة في الجبال فقامت بعملية انقلابية على الولاية العامة والاستيلاء عليها بقيادة الجنرال سالان[4].

[1] - حماميد حسينة، المرجع السابق، ص 218-219.

[2] - حماميد حسينة، المرجع السابق، ص 219.

[3] - سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 119.

[4] - محمود الواعي، المرجع السابق، ص 112.

وأيضا دفعت بعض العناصر للقيام بعمليات الإشاعة والنهب قصد زعزعة الأمن والاستقرار بصفة عامة، ولكن لم ينجحوا المعارضون والمتطرفون بجميع وسائلهم الإرهابية[1]، فأخذت هذه المنظمة وخاصة من شهر جوان 1961 تتخلص من بعض الشخصيات العامة منها:

- اغتيال المحافظ الرئيسي قافاري في جوان.
- محاولة اغتيال الجنرال ديغول.
- قتلت المحافظ "قلدن بدع" في 20 سبتمبر 1961 وهو من الشخصيات البارزة في الجزائر.
- اغتالت النقيب تيري في 24 أكتوبر 1961 وفي نفس السنة 1961 قتلت الجنرال جوبير وكذلك اغتال المحافظ المكتب الثاني بوهران وهو العقيد رونسون في 17 ديسمبر 1961[2].

نستخلص من هذه المنظمة السرية أنها أرادت أن تحقق أهدافها المتمثلة بالحفاظ والبقاء على فكرة الجزائر فرنسية ولكن هذا التنظيم عارضته سياسة الجنرال ديغول وجبهة التحرير الوطني ولم يكتب لها النجاح والتوفيق لأنها لم تجد الدعم لأمن الرأي العام الفرنسي ولأمن وحدات الجيش الفرنسي التي كانت بالجزائر فانتهى دور هذه المنظمة باستسلام قادتها وذلك راجع لانتصارات الثورة الجزائرية داخليا وخارجيا واستعجال الجنرال ديغول بسياسة المفاوضات والاتفاقيات ايفيان التي دفعت إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصير وإعلانه لوقف إطلاق النار.

[1] – فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل الغربي، ط2، القاهرة، 1990م، ص 52.

[2] – محمود الواعي، المرجع السابق، ص 304.

الخاتمة

لقد كشـــفت هذه الدراســـة عن خيوط العلاقة المعقدة والمتشـــابكة التي جمعت بين الأقلية الأوروبية والسلطات الفرنسية في الجزائر، وهي علاقة لم تكن مجرد تواطؤ عابر، بل كانت تحالفًا استعماريًا راسخًا يهدف إلى قمع الجزائريين وإدامة الهيمنة الأجنبية. هذه الأقلية، التي اعتبرت الجزائر "قطعة فرنســـية" لا تتجزأ من الوطن الأم، استخدمت نفوذها السياسي والاقتصادي بكل شراسة للتصدي لأي محاولة لمنح الجزائريين حقوقًا سياسية أو اجتماعية، محتكرةً المناصب العليا ومفاصل السلطة لضمان بقاء الهيمنة الاستيطانية.

وعليه، فإن دراستنا هذه قد خلصت إلى نتائج حاسمة تُجمل مسار هذه العلاقة منذ بداية الاحتلال حتى لحظة تحقيق الاستقلال:

– سياسة الاستيطان وتناقضاتها :تُظهر نتائج الدراسة أن مشروع الاستيطان لم يكن حدثًا عشوائيًا أو نتيجة عوامل طبيعية، بل كان ســـياســـة ممنهجة بدأت بشـــكل أولي في عهد الجنرال كلوزيل، ولكنها لم تتجســـد بشكلها الكامل والمنظم إلا في عهد الجنرال بيجو.

هذا الأخير، وعبر توفيره للمستوطنين جميع الاحتياجات الضرورية من أراضٍ خصبة، ومراكز استيطانية، وبنية تحتية، حوّل الحلم الاستيطاني إلى واقع ملموس.

هذا التطور كان مدعومًا بترسانة من القوانين التعسفية، على رأسها قوانين 1844، 1846، 1852، و1863، والتي كانت أدوات قانونية لشرعنة طرد الجزائريين من أراضيهم، وتفكيك البنية الاجتماعية القائمة على الملكية الجماعية، وإحلال الوافدين الأوروبيين محلهم.

–ثبات المصالح الاستعمارية في مواجهة التقلبات السياسية رغم أن فترة حكم نابليون الثالث قد شهدت صراعًا ظاهريًا بين الأقليات الأوروبية والسلطات الفرنسية، إلا أن هذا الصراع لم يكن جوهريًا؛ فالثابت في السياسة الفرنسية كان دائمًا رعاية مصالح هذه الأقليات على حساب حقوق الجزائريين.

لقد تمكن المستوطنون من الحصول على امتيازات واسعة وصلاحيات لا تُحصى في ظل النظام المدني. وهو ما عزز من هيمنة فرنســا على الجزائر، وأكد أن أي تغيير في النظام الســياســي الفرنســي لم يكن ليؤثر على ثبات المصالح الاستعمارية.

– رفض الإصـــلاحات وتأجيج الثورة :كانت الأقلية الأوروبية العامل الأبرز في إفشـــال أي محاولة للإصلاح، حيث رفضت بشدة المشاريع التي قدمتها فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، مثل قانون بلوم فيوليت.

هذا الرفض لم يجهض فقط جميع محاولات التغيير، بل دفع الجزائريين إلى القناعة بأن الحل الوحيد لاستعادة حقوقهم يكمن في الكفاح المسلح. وقد كانت احتفالات المئوية عام 1930 بمثابة إعلان رسمي من قبل السلطات

الفرنسية والأقلية الأوروبية على أن الجزائر "جزء لا يتجزأ من فرنسا". بينما مثلت مجازر 8 مايو 1945 نقطة التقاء وتلاحم بينهما للقضاء على أي مطالب سلمية جزائرية، وأكدت أن العنف هو اللغة الوحيدة التي يفهمها المستعمر.

– السيطرة الاقتصادية وأثرها الكارثي :كانت السيطرة الاقتصادية للأقلية الأوروبية على المواد الأولية، والصادرات، والواردات، سلاحًا استعماريًا أثر سلبًا على الاقتصاد الوطني الجزائري.

هذا الاستغلال المفرط أدى إلى تدني المستوى المعيشي للشعب، وانتشار الأوبئة والأمراض، وتسبب في تفاقم الاضطرابات التي عجلت باندلاع الثورة المسلحة، بعدما استنفدت كل الحلول السلمية.

–فشل الأقلية في مواجهة الثورة :عندما اندلعت ثورة نوفمبر، كانت بمثابة صدمة للسلطات الفرنسية والأقلية الأوروبية. ورغم محاولات الأخيرة الحفاظ على "الجزائر الفرنسية" باستخدام نفوذها السياسي لقمع الثورة، إلا أن اتساع نطاق الثورة وانتصاراتها خلقت أزمات سياسية ومالية للحكومات الفرنسية.

هذا الأمر دفع الأقلية الأوروبية إلى القيام بانقلاب في 13مايو 1958، والإطاحة بالجمهورية الرابعة، ظنًا منها أن الجنرال ديغول سيكون منقذ فرنسا من "ورطة الجزائر."

–الصراع مع ديغول ونهاية الهيمنة :فشلت سياسات ديغول القمعية والإغرائية في إخماد الثورة، مما وضعه في صراع مرير مع الأقلية الأوروبية التي تصدت لسياسته بمظاهرات عنيفة مثل "أسبوع المتاريس ."لكن قوة الثورة ومظاهرات 11ديسمبر 1960 التي أظهرت التفاف الشعب حول جبهة التحرير الوطني، جعلت الجميع يدرك أن الاستقلال قادم لا محالة، وأن زمام الأمور قد تفلت من يد الأقلية التي أدركت أن فترة الامتيازات والقوة قد انتهت، وأن ممتلكاتها المختصَبة ستعود لأصحابها الأصليين.

–إدراك متأخر وعزيمة راسخة :لقد فشل تمرد الأقلية المسلح، بما في ذلك المنظمة السرية العسكرية (OAS)، في السيطرة على الأوضاع بعد قرار ديغول بوقف الحرب.

هذا الفشل كان نتيجة لإدراك متأخر من الأقلية الأوروبية لعزيمة الشعب الجزائري على التصدي للاحتلال بكل أشكاله واسترجاع أرضه. هذا الإصرار والعزيمة هما ما أديا في النهاية إلى هزيمة هذه الأقلية ورحيلها.

مقترحات لدراسات استشرافية مستقبلية: تُمهّد هذه الدراسة الطريق لأبحاث مستقبلية معمقة تستفيد من الإمكانيات المتاحة حاليًا في مجال البحث التاريخي:

-قانونية الممتلكات الشاغرة :يمكن أن تركز الأبحاث على دراسة تفصيلية لـ أمر 102/66 المتضمن بنقل ملكية الأملاك الشاغرة للدولة الجزائرية، وذلك لقطع مطالبة الأقلية الأوروبية للأملاك العقارية، وترسيخًا للسيادة الوطنية.

-تجريم الاستعمار والمطالبة بالتعويض :من الضروري أن تتناول الدراسات المستقبلية البعد القانوني للمطالبة بتجريم الاستعمار الفرنسي، وذلك عبر توثيق المخلفات النووية في الصحراء، والاستغلال السيئ للثروات الطبيعية، خاصة في الواجهة البحرية الغربية (المرسى الكبير).

-تحليل الأرشيفات المفتوحة :مع إتاحة الوصول إلى الأرشيفات الفرنسية بشكل أوسع، يمكن للباحثين استخلاص رؤى جديدة عبر دراسة الوثائق المتعلقة بشبكات الأقلية الأوروبية ومراسلاتهم مع السلطات الفرنسية، مما سيكشف عن خفايا لم تظهر في الأبحاث السابقة.

هذه الدراسات المستقبلية ستساهم في تعميق فهمنا لتاريخ الجزائر المعاصر، وتوفر أساسًا متينًا لكتابة تاريخية أكثر شمولية وإنصافًا.

قائمة البيبليوغرافيا

1.أرشيف ما وراء البحار:

1. NOM. *Aix* provence boite 23 L12, SGA, le 13 Septembre 1865.
2. NOM. *Aix* provence boite 23 L12, SGA, l'année 1866.
3. NOM. Aix provence boite 23 L12, SGA, le 28 Décembre 1965.

2. الجرائد العربية والأجنبية:

1.
2. جردية الأقدام، ع4، أوت 1922.
3. جريدة المجاهد، 8-5، 1961.
4. جريدة المجاهد، الجزء الرابع. بتاريخ: 1961/25.
5. جريدة المجاهد، ح3، 16، 1، 1961م، ص 10.
6. جريدة المجاهد، ح4، 18-05-1958.
7. جريدة المجاهد، ح4، 1961م.
8. جريدة المجاهد، ح4، 1961/03/27.
9. جريدة المجاهد، ع 4-8-5، 1961.
10. جريدة النجاح، مقال الجنوب في الجزائر، ع2091، 4 جانفي 1938.
11. الطيب العقلبي، مبارك الميلي: جريدة البصائر، ع40، السنة الأولى، 23 أكتوبر 1936.
12. مجلة الشهاب، مج13، ج2، 2 ماي 1937م.
13. *L'Écho d'Alger*. Quotidien, 2 janvier 1954.
14. *La Dépêche quotidienne*. 2 novembre 1954.
15. *La Dépêche quotidienne*. 4 novembre 1954.
16. *L'Humanité*. 15 janvier 1937.
17. *Express*. 31 février 1956.

3. المقابلة:

1. المجاهد: بورقدة محمد بتاريخ 5 جانفي 2024.
2. المجاهد: حنيش بن عيسى المدعو رابح بتاريخ 30 جوان 2024.
3. المجاهد: سحاري طاهر بتاريخ 18 سبتمبر 2024.
4. المجاهدة: مريم مختاري بتاريخ 15 جوان 2024.

4.المصادر العربية والمعربة:

1. أحمد مهســاس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمي الأولى إلى الثورة المســلحة، تر: الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

2. أراني راي غولد زيغر: جذور حرب الجزائر (1940-1945م)، دار القصبة، الجزائر، 2005.

3. ألكس دوطوفيل، نصـوص عن الجزائر في فلسـفة الاحتلال والاسـتيطان، تر: إبراهيم صـحراوي، الجزائر (د.م.ج) الجزائر 2008.

4. أمحمد يوسـطى، الجزائر في ظل المسـيرة النضـالية المنظمة الخاصـة، تر: محمد الشـريف، بن دالي حسين، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002.

5. أندري جوليان، أندري بوشـي، لاكوسـت، الجزائر بين الماضـي والحاضـر، تر: اسـطنبولي رابح منصف عاشور، الجزائر، 1984.

6. البشـير الإبراهيمي: من مآثر 8 ماي 1945 في ذكرى البشـير الإبراهيمي، مجلة الذاكرة، السـنة الثانية، 1995.

7. بن يوســف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، تر: لحســن زغراد، محل العيش جبايلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.

8. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصـالح المثلويش، الجزائر، المؤسـسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، 1994.

9. حمدان عثمان خوجة، المرأة، تح: محمد العربي الزوبير، المؤسـسـة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2006.

10. سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

11. شــارلر ويليام، مذكرات شــارلر قنصــل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)، تعريب وتعليق: إسماعيل العربي، ش و ت، الجزائر، 1892.

12. عبد الرحمن بن براهيم العقون، الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، ط2، 2007.

13. فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها الأولى ليل الاسـتعمار، تر: أبو بكر رحال، مطبعة فضـالة، المحمدية، الجزائر، 1962.

14. القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المؤرخ 02/25 آخر تعديلات 2008، ج.ر، ع26، 2008/04/23.

15. محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، بيروت، 1999.

16. مصطفى الإشراف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

17. ابن منظور، لسان العرب ، ج5، ص 376 عن المعجم الوجيز، ط1، وزارة التربية، 1998.

5.المراجع العربية والمعربة:

1. إبراهيم لونيسي، الملكية العقارية في الجزائر في العقار إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962).

2. ابن سحنون الراشدي، الثغو الجمالي في أقسام الشغر الوهراني، تح: المهدي البوعبدلي، مطبعة البحث، الجزائر، 1923م.

3. ابن منظور، لسان العرب، م3، بيروت، لبنان، ج3.

4. أبو العيد دودو، الجزائر مؤلفه الرحالين الألمان (1830-1858)، مطابع الشركة الوطنية، الجزائر، 1975م.

5. أبو العيد دودو، المؤرخون الألمان والجزائر والأصالة، الجزائر، ع14-15، الجزائر، 1973.

6. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار الرائد، الجزائر، 2009.

7. .....، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي،، ط2، لبنان، 1998.

8. .....، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، دار الغرب الإسلامي،، ط1، لبنان، 1912.

9. .....، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1930.

10. .....، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج6. ط1، 1998.

11. .....، تاريخ الجزائري الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998.

12. .....، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير (1830-1962م)، عالم المعرفة، ط1، الجزائر، 2011.

13. إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962م)، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007م.

14. إحصائيات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر العاصمة، 2001.

15. أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، بيرويت، دار العودة لات.

16. أحمد توفيق المدني: الحياة كفاح، دار البصائر الجزائرية، 2009.

17. .....، هذه هي الجزائر، (د.ط)، مكتبة النهضة المصرية، 2001.

18. .....، تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا، مكتبة النهضة المصرية، 1956.

19. .....، حياة كفاح القسم الثاني في الجزائر (1925-1947)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.

20. .....، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

21. .....، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المنصرية، د.ط، القاهرة، 1956.

22. .....، هذه الجزائر، ط1، مكتبة النهضة المعرفية، القاهرة، 1956.

23. أحمد خطيب، حزب الشعب الجزائري جذور التاريخية والوطنية والنشاط السياسي والاجتماعي (م.و.ط)، رغاية الجزائر، ج1، 1986م.

24. أحمد سميح حسن إسماعيل، الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1890-1913، ج1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2014.

25. أحمد محمد عاشور، صفحات خالدة من تاريخ الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستطاني، منشورات المؤسسة العامة، ليبيا، ط2، 2009م.

26. أحمد مريش: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية، دار هومة، الجزائر، 2011.

27. أحمد مسعود سيدي علي، التطور السياسي للثورة الجزائرية، 1960-1962م، الجزائر، دار الحكمة للنشر، 2010.

28. أحمد مهساس، الحركة الثورية الجزائرية (1914-1954م)، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

29. .....، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2003.

30. أحميدة عميراوي وآخرون، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطان في المجتمع الجزائري (1830-1954م)، سلسلة المشاريع الوطنية للدراسات والبحث منشورات المركز الوطني، 2004.

31. أزار هرمز، وصادق رشيد، حقوق الأقليات، بغداد، مطبعة الزاوية، بدون تاريخ.

32. أنوشي لاكوست بريان، الجزائريين بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المهاجرة ومراحله، تر: رابح اسطنبولي وآخرون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1984.

33. أولوا بيار ماري، فرنسيس جانسون الفيلسوف المناضل، تر: مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2009.

34. برنار لونيس، الإسلام والغرب، تر: قسم التأليف، بدار الرشيد، دار الرشيد، بيروت، ط1، 1994.

35. برنو توفيق، الثورة الجزائرية في المنطقة الخامسة التحديات والصعوبات، الحلول (1954-1956م)، ع20، جويلية 2020.

36. بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، لبنان، 1987م، ص 167.

37. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

38. .....، بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من (1830-1982م)، ج1، (د.ط)، دار المعرفة، 2006.

39. بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية في الجزائر (1830-1871م)، الجزائر، دار حلب، 2009.

40. بلحاج العربي، الحقوق العينية في القانون المدني الجزائري في ضوء إحداث الاجتهاد القضائية المشهورة للمحكمة العليا، دراسة مقارنة، دار هومة، ط3، 2017.

41. بلعزوز العربي، اللاجئون الإسبان في الجزائر خلال (1936-1962)، وزارة الثقافة، ط1، 2013.

42. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م، معالمها الأساسية، ط2، دار النعمان، (ن ت ح)، 2014.

43. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، (1830-1962)، ج 1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

44. بن عبيدة عبد الحفيظ، إثبات الملكية العقارية، والحقوق الهيمنة العقارية في التشريع الجزائري، ط8، دار هومة، الجزائر، سنة 2013.

45. بوزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2005.

46. بوضربة عمر، قراءة في وثيقة فرنسية حول مجازر 8 ماي 1945، من خلال تقرير الجنرال دوفال، ملتقى مجازر 8 ماي 1945، منظمة المجاهدين، 2009.

47. بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية للجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية ثورة 1954، الجزائر، 2007.

48. .....، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930) وانعكاساتها على المغرب العربي، الجزائر، دار الحكمة، 2010.

49. بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية الجزائر، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2014.

50. تركي رابح عمامرة: الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، منشورات (ANEP)، ط5، الجزائر، 2001.

51. تواتي دحماني، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الجزائري، 2012.

52. جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 180-1962م، تر: عبد السلام عزيزي، مصطفى مافي، دار القصبة، الجزائر، 2009.

53. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1984.

54. .....، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني المجاهد، ط1، الجزائر، 1993.

55. الجنيدي خليفة، حوار حول الثورة، ج3، م وللفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

56. الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: المقاومة السياسية (1900-1654) الطريق الصحيح والطريق الثوري، 1987.

57. .....، ومحفوظ قداش، المقاومة السياسية، 1900-1954، تر عبد القادر بن حراث، الجزائر، 1987.

58. حباسي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية الاستعمار الفرنسي بالجزائر (1830-1962)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008.

59. حكيم بن الشيخ، مدينة الأوضاع الاجتماعية والأنتروليوجية (1945-1950)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2013.

60. حمدي حافظ حمود الشرقاوي، الجزائريين الأمس والغد، د.ط، القاهرة، مصر.

61. حميد آيت حبوش، قانون التجنيد الإجباري 1912م، دراسة في ظرف صدوره وموقف الجزائريين منه الحوار المتوسطي، مج9، ع2، 2018.

62. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

63. حميدة عميراوي، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1962)، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، 2007.

64. حياة قنون، التواجد الاسباني في الوسط الجزائر.

65. خديجة بقطاش، الحركة العسكرية الفرنسية في الجزائر (1830-1871)، دار دحلب للنشر، ط1، الجزائر، 1977.

66. رايس حسين ، بعض جذور الإشكالية الثقافية حاليا بالمغرب العربي، شؤون دينيةن ع30.

67. رحيم محياوي، دراسة مستقبلية للاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، الجزائر، عنابة، منشورات جامعة باجي مختار، 2006.

68. رضوان عيناد ثابت: 8 ماي 1945 الإبادة الجماعية، تر: محمد سعيد اللحام، ط1، دار العربي، بيروت، 2000.

69. رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية وديغول 1958-1962، منشورات البحوث والدراسات، الجزائر، 2012م.

70. .....، الثورة الجزائرية وديغول 1958-1962م، منشورات البحوث والدراسات الجزائر، 2012.

71. زينات بيطار، الاستشراق في الفن الرومانسي، عالم المعرفة، الكويت، ع175، سنة 1992.

72. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان.

73. .....، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط2، القاهرة، معهد البحوث الدراسات الوطنية، 1977.

74. .....، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال الجزائر، ط1، 1982.

75. .....، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، عين مليلة، 2004.

76. سعد بوزيان، أبو القاسم سعد الله، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا (1936-1956)، وزارة الثقافة، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر.

77. سعدي زيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة والنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2005.

78. سعيدي وهيبة، الثورة ومشكلة السلاح (1954-1962م)، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.

79. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، آثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات مركز الدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

80. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشروات عويدات، بيروت، 1982.

81. شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي في الجزائر (1830-1962م)، الجزائر، دار هومة، 1998.

82. شلبي شهرزاد، الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية، مصر، ع11، 2011.

83. صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية ما بين الحربين (1910-1939)، الجزائر، دار الثقافة، الجزائر، 2015.

84. صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1900، الجزائر، د.م.ج، الجزائر 1998.

85. .....، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين الجزائر (د.م.ج)، 1999.

86. صالح عنتري، مجاعات قسنطينة تح رابح بونار ش و ن ت، الجزائر.

87. صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، دار الزيتونة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1989.

88. صالح فركوس، مشروع بحث التشريعات المنظمة الاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثاره على المجتمع الجزائري، 2013.

89. صمويل نيجر، تاريخ اليهود في البلدان الإسلامية، مركز زلمان سيرز، القدس، 1986.

90. عبد الحفيظ بن الهاشمي، كثرة الازدحام على المقاهي دليل فشو البطالة، جريدة النجاح، ع850، سنة 1930.

91. عبد الحميد زوزو: محطات تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.

92. .....، تاريخ الاستعمار الجزائر في إفريقيا وآسيا، (د م ج)، بن عكنون، 1997.

93. .....، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، د م ج، بن عكنون، الجزائر، 1967.

94. .....، محطات في تاريخ الجزائر دراسة تحليلية في الحركة الوطنية على ضوء وثائق د.م.ج، (د.ط)، 2010.

95. عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة، بيروت، ط6، ج4، 1983.

96. عبد الرحمن بن براهيم العقون، الاستيطان الإسرائيلي الخليل أنموذجا، دراسة حالة جامعة القدس اعتمادا على الدراسات العليا، معهد الدراسات الإقليمية، 2009.

97. عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، دار القلم، بيروت، ط2، 1980.

98. عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ط1، دار الشهاب، بيروت، 1999.

99. عبد الشافي غنيم، موقف القومية العربية من الصهيونية، دار الكتب، 1961.

100. عبد العزيز الفيلالي، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة (1830-1850)، دار الهدى عين مليلة، الجزائر.

101. عبد العزيز سليماني النوار، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت.

102. عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، وزارة المجاهدين، ط1، الجزائر، 2015.

103. عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء وعلاقتها بالحركات التحريرية، دار مداد، قسنطينة، 2005.

104. عبد اللطيف بن أشنهو، ترجمة نخبة من الأساتذة، تكوين التخلف في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1979.

105. عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر وردود أفعال الوطنية 1830-1862، (د.ط)، دار الثقافة، (د.س).

106. عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، دمشق، دار الفكر المعاصر، 2002.

107. .....، موسوعة اليهود اليهودية والصهيونية نموذج تفسيري جديد، القاهرة، 1990.

108. عبد الوهاب بن خليف، الاستعمار والمذاهب الاستعمارية، مصر، دار المعارف، 1957.

109. .....، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار القليعة، الجزائر، 2009.

110. العربي محمد الزبيري: الحركة الوطنية الجزائرية في مرحلة النضج 1942-1954، السنة الأولى، ع1، فيفري 1996.

111. العقون عبد الرحمن، الكفاح القومي والسياسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ج1.

112. عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962)، وزارة الثقافة الجزائرية، 2013.

113. علي تابليت، من جرائم الاستعمار في الجزائر مذابح 8 ماي 1945م، حجلة الذاكرة، ع2، سنة 1995.

114. علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر.

115. علي مراد، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر (1925-1947م)، تر: محمد يحياوي، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

116. عمار بحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط4، سنة 1997.

117. عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى غاية 1962م، ج2، دار المعرفة، الجزائر، د.ط، 2005.

118. عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج01، دار البعث الجزائر، 1991.

119. عميراوي أحميدة، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004م.

120. عيسى شنوف، يهود الجزائر، 2000، منه الوجود، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

121. الغالي غريب، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007.

122. الغالي غزلي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين.

123. فاتح زياني، الواقع الاجتماعي والثقافي المستوطنين الأوروبيين في الجزائر (1871-1945)، وأثره على الأهالي، 2020.

124. فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل الغربي، ط2، القاهرة، 1990.

125. فرانز فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: دوقان قرقوط، ط1، الجزائر، سنة 2004.

126. فرحات عباس، ليل الاستعمار، تع: أبو بكر رحال، المغرب، د ت.

127. فرغلي علي تسن هويدي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف الاستعمارية والاستقلال، دار العلم والإيمان.

128. فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، ج2، دار الأمة للنشر والتوزيع في الجزائر، 2010.

129. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

130. كمال كاتب، أوروبيين أهالي يهود (1830-1962) رمضان زيادي، دار المعرفة النشر الجزائري، ط1، 2011.

131. ليون فيكس، الجزائر حق الاستعمار، تر: محمد عيناني، مكتبة المعارف، بيروت، (د.ط).

132. مالك بن نبي، آفاق جزائرية، مكتبة النهضة الجزائرية، د ت.

133. .....، شروط النهضة، تر: عمر كامل مسقاوي عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1986.

134. محفوظ قداس، جزائر جزائريون تاريخ الجزائر (1830-1945)، تر: محمد المعراجي، الجزائر، منشورات 2008.

135. .....، جزائر الجزائريين (1939-1957م، منشورات AWEP، الجزائر، 2008.

136. محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو والاحتلال دراسة في الذهنيات والبنيات والمالات ابن النديم للنشر، ط1، الجزائر، 2000.

137. محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني للجزائرن مقارنة التاريخ الاجتماعي والثقافي، الجزائر، دار تالة، 2005.

138. محمد العيد مطمر، محمد شيان، جوانب من الثورة التحريرية الكبرى، دار الصدى، د.ط، د.س.

139. محمد بكار، محمد صالح بن جلول رائد الحركة المطلبية في الجزائر (1893-1985م)، ط1، دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، 2009.

140. محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000م.

141. محمد بن موسى، بن مصطفى الوالي، الوطن والاستيطان، دراسة فقهية، مج 1، مكتبة الراشد ناشرون، ط 1، الرياض، سنة 2013.

142. محمد حسين، الاستعمار الفرنسي الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 4، 1984.

143. محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ج8، العهد العثماني المكتب الإسلامي، ط3، بيروت، 1991.

144. .....، التاريخ الإسلامي المعاصر لبلاد المغرب، ج 14، ط ح، الكتب الإسلامي، بيروت، 1992

145. محمد صاري: شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية بغرداية، 2004.

146. محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع، دار الكتاب، الإسكندرية، 1970.

147. محمد عباس، ديغول والجزائر نداء الحق، ج4، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

148. .....، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

149. محمد عمارة، الأقليات الدينية والقومية تعدد بوحدة أم تفتيت وافتراق، النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1997م.

150. محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجزائر الفرنسية أثناء الحكم العسكري (1830-1870)، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.

151. محمد كامل ليلة، المجتمع الغربي والقومية العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1966م.

152. محمد لحسن زغيدي، العلم الوطني الجزائري دلالات رمزية ومسيرة نضالية، ط2، دار هومة، الجزائر، 2014م.

153. مقداد اسعاد، أطلس الجزائر الزيتونة، الجزائر، 2006.

154. مقران يسلي: الحركة الدينية، والإصلاحية في منطقة القبائل (1920-1945م)، دار الأمل، ط2، تيزي وزو، 2012.

155. مهدي إبراهيم، القطاع الوهراني ما بين 1850-1919م، دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأدب، وهران، 2009.

156. الموسوعة العربية العالمية، سوريا، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.

157. ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

158. ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث المعاصر، دار المعرفة.

159. النجض حسن، القاموس الاقتصادي، ط1، مكطبعة الإدارة العلمية.

160. هنري علاق، مذكرات جزائرية.

161. وائل أحمد بوعلام، حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي، دار النهضة العربية، مصر، ط2، 2012م.

162. وزارة الإعلام والثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، الجزائر، 1979.

163. وهيبة سميرة، الصراع بين المستوطنين والحكومة الفرنسية (1958-1962).

164. يحي بوعزير، الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1912-1948 الايدولوجية البعيد للحركة الوطنية الجزائرية، د.طن دار البصائر، الجزائر، 2009.

165. .....، الثورة من الولاية الثالثة (1954-1962م)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، سنة 2010.

166. .....، المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، ج3، بيرون، النهضة، 1999.

167. .....، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، قسنطينة، دار البعث، 1990.

168. .....، سياسة التسلط الاستعمار والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، الجزائر، د.م.ج، 1985.

169. .....، سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر من خلال أقواله ووسائله (1852-1870م)، ع50، 1979.

170. .....، كفاح الجزائر من خلال الوثائق ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

171. .....، كفاح الجزائر من خلال الوثائق الوطنية، الجزائر، 1986.

172. .....، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار العرب، عين مليلة، الجزائر، 2004.

173. يحي جلال، المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، ح 3، بيروت، دار النهضة العربية، مصر، 1989.

174. يحياوي مرابط، المجتمع السلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين حقائق إيديولوجيات أساطير وتمطيات، تر: محمد المعراجي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2010.

175. يوسف بوغاية: معالم الفكر السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار زمورة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

176. يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر (1897-1962)، دار هومة، الجزائر، 2014.

6.الرسائل الجامعية:

أ.أطروحات الدكتوراه:

1. إيد شعبان، شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957-1962)، رسالة دكتراه أحمد مجاهد، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018.

2. حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.

3. شبوب محمد: الحرب العالمية الثانية (1933-1945) دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية، أطروحة دكتوراه، تاريخ الجزائر الحديث المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1، 2014-2015.

4. صالح حمير، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930م)، رسالة مقدمة درجة دكتوراه علوم، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

5. عاشة حسيني، الاستيطان الأوروبي بسهل متيجة 1830، 1870، أطروحة مقدمة لشهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية، والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2012-2013.

6. عز الدين بومعزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1999م، 2000م، أطروحة دكتوراه تحت إشراف عبد الكريم صفصاف، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

7. كمال حمزي: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي (1919-19545) من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث العام، جامعة الجزائر، بوزريعة 2009-2010.

8. محمد سريج، الثورة الجزائرية في الصحافة التونسية، جريدة العمل أنموذجا (1954-1962م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، 2016-2017م.

9. محمود آيت مدور: الحركة العمالية في الجزائر من بدايتها الأولى إلى غاية 1934م بين النضال الثقافي في الكفاح التحرري، أطروحة دكتوراه في تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، بوزريعة، 2013.

ب.رسائل الماجستير:

1. حماميد حسنة، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية (1954-1962)، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2011.

2. سعد طاعة، المسألة الزراعية في المشروع الاستعماري، وموقف الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1945-1961، رسالة ماجيستر غير منثورة، جامعة وهران، 2004.

3. سمير أحمد معتوق، الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية، 1967، الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير في الجغرافيا السياسية، 1989.

4. الصـــغير محمد عباس، فرحات عباس من الجزائر الفرنســـية إلى الجزائر الجزائرية، (1927-1963)، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

5. عباس محمد الحظير: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1962)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

6. عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005

7.المجلات العلمية:

7. إبراهيم لونيسي، الاستعمار الاستيطان خلال القرن التاسع عشر منطقة سيدي بلعباس نموذجا، مجلة العصور، ع6-7، جامعة وهران، الجزائر، جوان ديسمبر 2005م.

8. أحمد بهاء عبد الرزاق، الجبهة الشعبية الفرنسية ودورها السياسي في فرنسا (1937-1945م)، مجلة كلية التربية للبنات العلوم الإنسانية، ع17، جامعة الكويت، قسم التاريخ، 2010.

9. أرزقي شوتيام، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر، 1830-1914، مجلة التاريخ المستوصى، مج2، ع2، سبتمبر 2020.

10. إسماعيل الغزلى، دور اليهود في الدبلوماســـية الجزائر في أواخر عهد الدايات، مجلة حضـــارة المغرب، ع 12، جمعية التاريخ الجزائرية، 1994م.

11. البشير الإبراهيمي: من مآثر 8 ماي 1945 في ذكرى البشير الإبراهيمي، مجلة الذاكرة، السنة الثانية، 1995م.

12. بلعوني نور الدين، الاستيطان الأوروبي في الجزائر، (1830-1962)، مجلة القصـور، ع 2، خميس مليانة، 2013.

13. بوضرساية بوعزة، سياسة نابليون الثالث نحو الجزائر (1848-1870م)، مجلة تاريخ المغرب العربي، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، مج5، ع1، 2019.

14. حباسي شاوش، مظاهر الروح الصليبية الاستعمار الفرنسي بالجزائر، مجلة الدراسات التاريخية، ع10، جامعة الجزائر، 1997.

15. الحسن جاكر، انتخابات المجلس الجزائري في معسكر، 1948/11/4، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع3، ديسمبر 2008.

16. داهة بن عدة، الهجرة الألمانية إلى الجزائر (القرن التاسع عشر 1830-1900)، مجلة المواقف، ع4، ديسمبر 2009.

17. درعي فاطيمة، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية (1954-1962م)، مجلة عصور الجديدة، مج9، ع2، 2021.

18. زروقي شوتيام، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830-1954) مجلة التاريخ المتوسطي، مج1، ع2، جامعة الجزائر.

19. سلوان رشيد رمضان، الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871، مجلة جامعة تكريب للعلوم، مج20، ع4، العراق، 2013.

20. عبد الجليل التميمي، التفكير الديني والتبشيري، المجلة المغربية التاريخية، ع1، 1974.

21. .....، دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1830-1881م، المجلة المغربية، ع3، 1975.

22. عبد الحميد الإبراهيمي، تأملات حول التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة اقتصادية، ع 83 الجزائر، سنة 1984.

23. عبد الرحمان بوقارة، سياسة المصير الفرنسية، وانعكاساتها على مستقبل الجزائر، 1959-1962م، مذكرة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

24. عبد الله خليفي، سياسة التنصير في الجزائر، مجلة المصادر، ع9، د.ط، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008.

25. عسال نور الدين، جنود الرفض أثناء الثورة الجزائرية 1954-1962 من العصيان إلى التمرد، مجلة الدراسات التاريخية والأثرية في شمال إلإريقيا، مج4، ع1، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، جانفي 2021.

26. علي زياني: ديغول والمسألة الجزائرية أمرية 7 مارس 1944م نموذجا، مجلة رفوف للمخطوطات، جامعة أدرار، مج11، ع1، جانفي 2022.

27. عمار هلال، احتلال الجزائر من خلال أدب الرحلة الألمان في القرن التاسع عشر في مجلة الثقافة، ع 72، 1982م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

28. فاتح زياني، سياسة الجيش الفرنسي في دعم الاستيطان الأوروبي في الجزائر خلال حكم الماريشال كلوزيل وبيجو، 1847/1830، مجلة الأحياء، ع26، 2020.

29. قنون حياة، الاستيطان الفرنسي ومصادره ممتلكات الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسط، مجلة دولية مجلة مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية 2 حضارة المغرب الإسلامي، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، مج3، ع1.

30. كمال حسنة، هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر القرن التاسع عشر، مجلة العبر الدراسات التاريخية الأثرية في شمال إفريقيا، ع2، الجزائر، 2016.

31. محمد قدور، رد فعل الفرنسي، ومواقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية (دراسات شهادات ووثائق)، مجلة الدراسات الإفريقية، مج9، ع2، ماي 2020م .

32. محمدي محمد، موقف الرأي العام الفرنسي من فرانسيس جانسون وشبكته السرية الداعمة للثورة الجزائرية (1955-1962)، مجلة الجزائرية للدراسات التاريخية القانونية، 2022.

33. محمود الواعي، إنشاء منظمة الجيش السري، ونشاطها المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962م إلى سبتمبر 1962، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

34. مراد بوعياش، قراءة المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات إيفيان، مجلة الباحث والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

35. مؤيد محمود محمد المشهداني، الاستيطان الأوروبي في الجزائر (1830-1871)، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج20، ع4، أوت 2013.

36. نادية طرشوف، سياسة نابليون الثالث العربية، مجلة دراسات وأبحاث، ع26، 2017.

37. وهيبة شرير، الصراع بين المستوطنون والحكومة الفرنسية (1958-1962)، مجلة العلوم القانونية الاجتماعية، تصدرها جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ع3.

38. يوسف مناصرية، جريمة 8 ماي 1945 في مخططات الاستعمار الفرنسي، مجلة المصادر، ع3، نوفمبر 2002.

8.الملتقيات:

1. حياة قنون، الجالية الإسبانية في السياسة العقارية الفرنسية بالغرب الجزائري، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ط 2007.

2. عبد المجيد بوجلة، مصادرة الأرض وحركة الاستيطان، دراسة في فكر الماريشال بيجو، في العقار الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي أعمال الملتقى الأول والثاني.

3. الصادق دهاس، الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19 في أشغال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي الجزائري، منشورات وزارة المجاهدين، 2007.

4. نصر الدين بن داود، مصادر أرضي الجزائر وسياسة بيجو الاستيطانية، أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، 2007.

9.المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1. ABBAS, Ferhat. *Autopsie d'une guerre*. Présentation de Abderrahmane Rebahi. Alger: Alfa-Lina Éditions, [année].

2. ABBÈS, Ferhat. *La nuit coloniale : Guerre et Révolution d'Algérie*. Alger: Auld Are, 2009.

3. AGERON, Charles-Robert. *Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1962)*. Paris: Presses universitaires de France, 1964.

4. AGERON, Charles-Robert. *Les Algériens musulmans et la France (1871-1919)*. Paris: PUF.

5. AGERON, Charles-Robert. *Les Algériens et la France*. Paris: PUF, 1968.

6. ANDRIEN, René et EFFEL, Jean. *En feuilletant l'histoire du front populaire à nos jours*. Paris: Albin Michel, 1969.

7. ANONYME. *Colonisation d'Alger : causes qui arrêtent les progrès*.

8. BEN RABELES, Chérif. *L'Algérie française sous une vie par un indigène*. Alger: Fondue Frère, 1914.

9. BONNEFOUS, Édouard. *Histoire politique de la Troisième République : vers la guerre du front populaire à la conférence de Munich (1936-1938)*. Vol. 6. Paris: Presses universitaires de France, 1965.

10. .BOULLARDIÈRE, Jacques. *Bataille d'Alger, Bataille de l'homme*. Paris: Éditions des Cles, 1972.

11. BOURNARD, M. *Le Cardinal Lavigerie*. Vol. 1. Paris: Librairie Poussielgue, 1998.

12. CAMBON, Jules. *Le Gouvernement de l'Algérie*. Alger: Librairie Champion, 1918.

13. CLAUDE, Michel. *Algeria in Turmoil: A History of Algeria (1954-1962)*. Baltimore: Penguin Books, 1971.

14. CLAUDE, Robert Henry et MALUIED, Ahmed. *Le mouvement national algérien*. Alger: Office des Publications Universitaires, 1978.

15. COLLOT, Claude et HENRY, Jean-Robert. *Le Mouvement national algérien : Textes 1911-1924*. Paris: L'Harmattan, 1981.

16. COURRIÈRE, Yves. *La guerre d'Algérie*. Vol. 3. Paris: Société Générale d'Édition, 2000.

17. DELPARD, Raphaël. *20 ans pendant la guerre d'Algérie : génération sacrifiée*. France: Éditions Michel Lafon, 2001.

18. DESACHY, T. *L'Algérie et l'assimilation des indigènes musulmans*. *Bulletin de la Société de Géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord*, 1906.

19. DEYPERINHOFF. *Enquête sur les résultats de la colonisation officielle*. Vol. 1. Alger, 1906.

20. DJAMEL, Karchuni. *Colonisation et politique d'assimilation en Algérie (1830-1962)*. Alger: Éditions Casbah, 2004.

21. FAUCON, Narcisse. *Livre d'or de l'Algérie*. Paris: Challemel, 1889.

22. FILLIAS, Achille. *Dictionnaire des communes, villes et villages*. Alger: J. Lavagne, 1878.

23. GOUTIER, M.-E.-F. *L'évolution de l'Algérie de 1830 à 1930*. Paris: Publication du Comité métropolitain du centre d'étude de l'Algérie.

24. GRANDMONING, Jean. *Histoire vivante du Front Populaire (1934-1936)*. Paris: Éditions Albin Michel.

25. HARMOND, J. *Domination et colonisation*. Paris: Ernest Flammarion, 1910.

26. HENNI, Ahmed. *La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie*. Alger: ENAG, 2005.

27. JOHNSON, Francis. *L'Algérie hors la loi*. Alger: Gray Edition, 1993.

28. JULIEN, Frouwage. *L'Algérie vivra-t-elle ?*. Mémoire de fin d'étude. Université de Lyon 3, 2003.

29. KAVANE, Abderrahmane. *Mouvement du Mouvement national: Textes et positions*. Alger: Éditions Dahleb, 1985.

30. KLEIN, Henri. *Les premiers colons*. *Revue Les Feuillets d'El-Djazair*. Vol. 6, 1913.

31. LAVIGERIE, Charles. *Œuvres de Lavigerie*. Vol. 2. Paris: Librairie Poussielgue Frère, 1884.

32. LAVIE, Italie. Les *Italiens en Afrique du Nord*. *Revue des publications de l'École française*. N° 94, 1986.

33. LAVIE, Gaston. *Le peuplement italien en Algérie et en Tunisie*. Paris, 1905.

34. LE CONTOURE, Jean. *De Gaulle et la politique*. Paris: Éditions du Seuil, p. 185.

35. LOUBOLLEJ, Claude. *Les colons en Algérie : histoire d'une famille*.

36. MATHIEN, Plesiat. *Introduction à la minorité nationale*.

37. MENLEMAU, Yohan. *Le contexte entre les deux guerres mondiales*. 1984.

38. MERAD, A. Regards *sur l'enseignement des musulmans en Algérie (1830-1960)*. *L'enseignement*, juin-juillet 1963.

39. MERIER, Ernst. *Les propriétés foncières chez les musulmans d'Algérie*. Paris: Éditeur Ernest Leroux, 1991.

40. MONTAGNON, Pierre. *La guerre d'Algérie : Genèse et engrenage d'une tragédie*. Paris: Pygmalion, 1998.

41. MYNIENS, Gilbert. *Histoire du FLN (1954-1962)*. Alger: Éditions Casbah, 2003.

42. NOMS, André. *Enquête sur le niveau des populations de la circonspection jusqu'en 1919*. Paris, 1961.

43. PLANCHE, Jean-Louis. *Sétif, 1945 : histoire d'un massacre annoncé*. Alger: Éditions Chihab, 2006.

44. POSPISAL, Ivo. *The protection of national minorities: the concept of minorities in EN low*. Paper presented at the ECPR, Paris, September 2006.

45. ROTMAN, Patrick. *L'erreur interne*. Éditions Chihab, 2002.

46. SESSIONS, *Jennifer*. *Les colons avant la république : Peupler et mettre en valeur l'Algérie*. In: BOUMEDIENNE, Abderrahmane et PEYRONLOU, Jean-Pierre (eds). *Histoire de l'Algérie à la période coloniale (1830-1962)*. Paris: Éditions de la Découverte, 2014.

47. TIRIHIRAN, Michel. *The occupation of factories in 1936*. In: *Society and University*, 2012.

48. TUDURY, Guy. *La prodigieuse histoire des Mahonnais en Algérie : De Minorque en Algérie à partir de 1830*. Vimes: Éditions La Cour, 2003.

49. VERDÈS-LÉRAUX, Jeannine. *Les Français d'Algérie de 1830 à aujourd'hui : une page d'histoire*. Paris: Éditions Fayard, 2001.

50. VERDÈS-LÉRAUX, Jeannine. *L'Algérie et la France*. Paris: Éditions Robert Laffont, 2009.

51. VIGNON, Louis. *La France en Afrique du Nord : Algérie et Tunisie*. Paris: Librairie Guillaumin et Cie, 1887.

52. WAHI, Alfred. *L'insertion des émigrants Alsaciens dans la genèse de la colonisation*. *Revue Algérianiste*, N° 100, Grenoble, 2002.

53. ZIEGLER, A. Gold. *Aux origines de la guerre d'Algérie (1940-1945)*. Alger: Éditions Casbah, 2013.

الملاحـــــق

الملحق رقم 01[1]

ولايـة تيـارت
WILAYA DE TIARET

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

SERVICE DE LA REVOLUTION AGRAIRE

N° 0035R41/ SRA

ARRETE PORTANT RECTIFICATION DE L'ARRETE DE NATIONALISATION

Le Wali de Tiaret,

— Vu l'ordonnance N° 71-73 du 8 Novembre 1971 portant Révolution Agraire.

— le decret N° 72-107 du 7 Juin 1972 relatif aux organes chargés de l'éxécution des tâches temporaires de la Révolution Agraire au niveau de la Wilaya

— Vu le decret N° 72-108 du 7 Juin 1972 relatif aux organes chargés de l'éxécution des tâches temporaires de la Révolution Agraire au niveau de la Commune.

— Vu le decret N° 72-110 du 7 Juin 1972 portant modèles des arrêtés des Walis relatifs à la nationalisation à l'affectation et à l'attibution des terres et des moyens de production au titre de la Révolution Agraire.

— Vu la circulaire N° 13049/SG/CNRA en date du 14 Mars 1981 relative à la rectification des arrêtés de nationalisation

— Vu les résultats de l'enquête et de délimitation en date du 5/9/74 relatifs aux lots de terre appartenant à CAMOUS Victor

approuvés par l'A.P.C.E de MECHRA SFA le 15 MAI 1982

— Vu l'arrêté du Wali N° 14 AR SRA en date du 31/10/82 homologant les résultats des dossiers d'enquête et de délimitation de la Commune de MECHRA SFA

— Considérant que l'arrêté N° 246 NI/C LP en date 1/7/74 portant nationalisation INTEGRALE des lots de terres appartenant à Mr. CAMOUS Victor

ont été pris sur la base des simples déclarations du concerné.

— Vu la délibération de l'A.P.C.E de MECHRA SFA en date du 4/2/82 portant rectification de l'arrêté ci-dessus visé.

A R R E T E

ARTICLE 1° / : L'arrêté ci-dessus visé est rectifié comme suit :

Mr. CAMOUS Victor est nationalisé intégralement ~~et partiellement~~ sur une superficie réelle de 42 ha 82 à ca dont ha à ca irrigué à prendre dans les lots sise à au lieu de 37 ha 29 à ca dont en irrigué ha à ca comme porté initialement.

ARTICLE II / : Mr. le Président de l'A.P.C.E de la Commune de MECHRA SFA est chargé de l'exécution du présent arrêté qui sera publié au recueil des actes administratifs de la Wilaya.

Fait à Tiaret, le 23 DEC. 1982

LE WALI,

[1]– وثيقة مستخرجة من الأرشيف البلدي، بلدية مشرع الصفا، ولاية تيارت.

الملحق رقم 02[1]

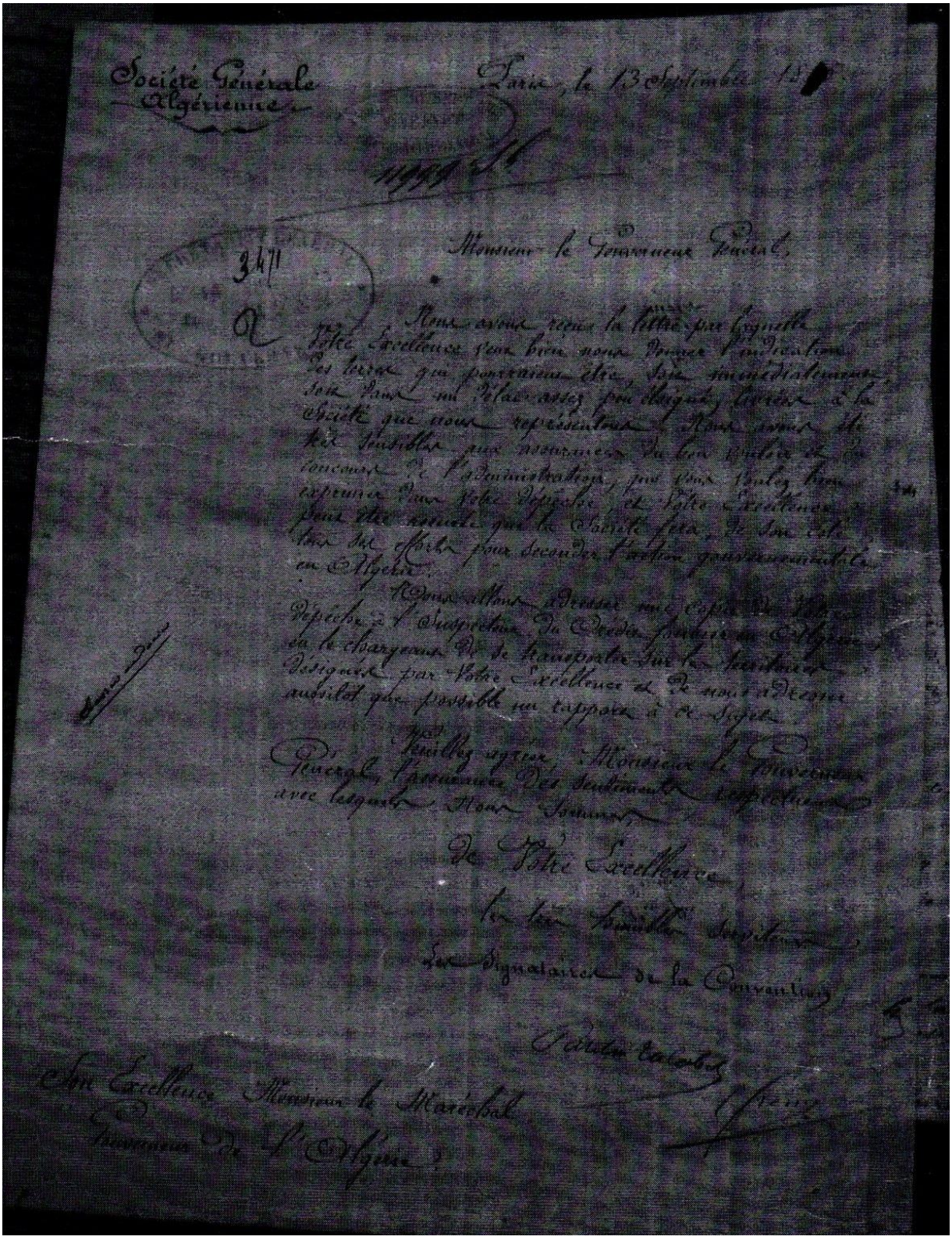

Société Générale Algérienne

Paris, le 13 Septembre 1865

Monsieur le Gouverneur Général,

Nous avons reçu la lettre par laquelle Votre Excellence veut bien nous donner l'autorisation de traiter par pouvoirs avec la Société immédiatement sous Paris un Pacte ainsi conçu, arrêté à la Société que nous représentons. Nous nous empressons de souscrire aux mesures de bon ordre et de convenance de l'Administration, qui nous paraît bien entendue pour Votre Dignité et Votre Excellence a pour elle ensuite que la Société fera, de son côté, tout ce qui dépendra pour seconder l'action gouvernementale en Algérie.

Nous allons adresser une copie de la dépêche à M. Duprat, Ingénieur en Chef, qui le chargeons de le transmettre sur les lieux à l'Ingénieur désigné par Votre Excellence et de nous donner aussitôt que possible un rapport à ce sujet.

Veuillez agréer, Monsieur le Gouverneur, pour vous et pour Votre Excellence, les sentiments de respectueuse avec laquelle nous sommes,

De Votre Excellence,

les très humbles serviteurs,

Les Signataires de la Convention

Son Excellence Monsieur le Maréchal

Gouverneur de l'Algérie

Alger

[1]- A. NOM. Aix provence boite 23 L12, SGA, le 13 Septembre 1865.

الملحق رقم 03[1]

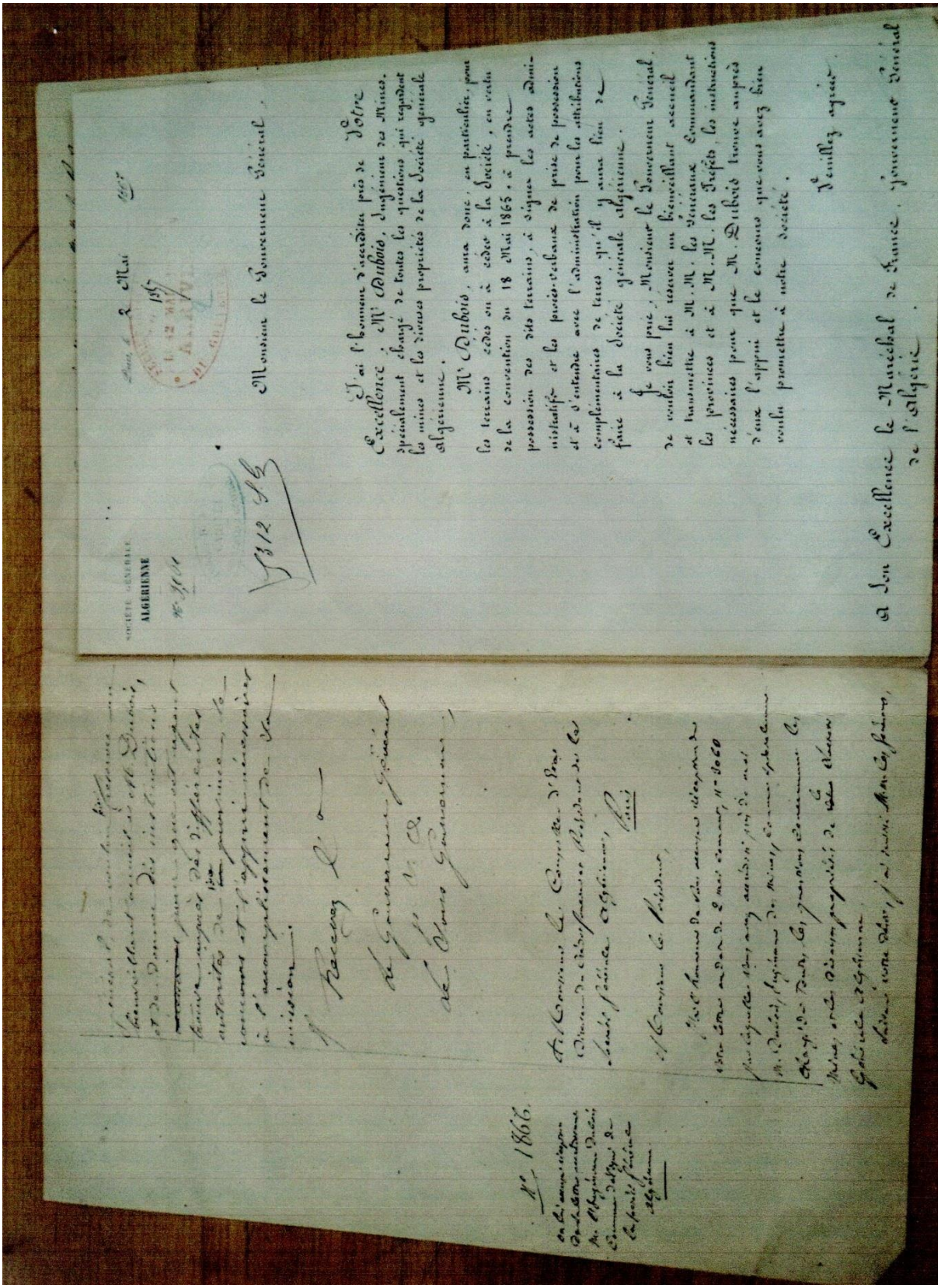

[1]- A. NOM. Aix provence boite 23 L12, SGA, l'année 1866.

الملحق رقم 104[1]

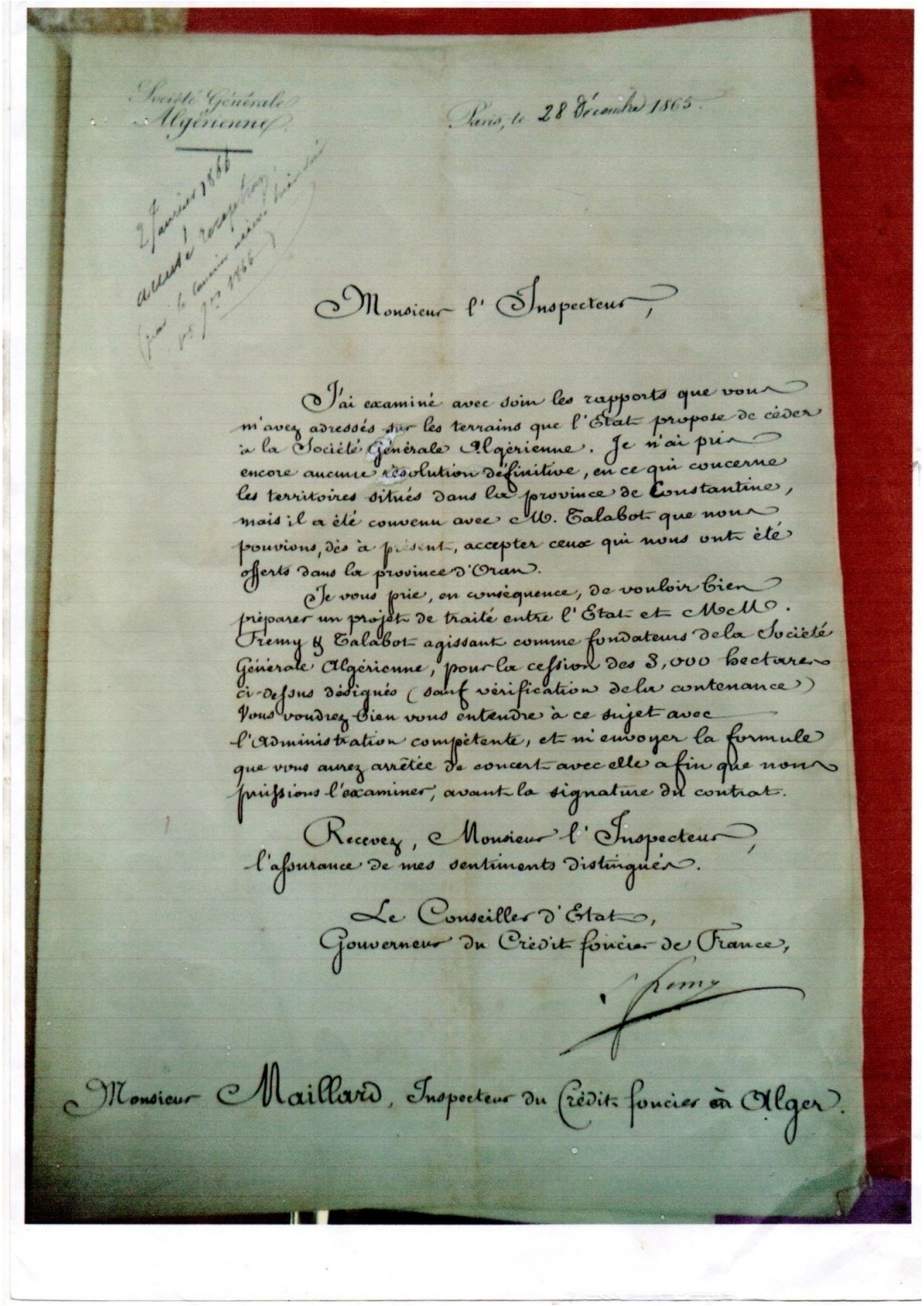

Société Générale Algérienne

Paris, le 28 Décembre 1865.

2 Janvier 1866 arrivée reçu [illegible] (par le Comte [illegible] ps. 3 Janv. 1866)

Monsieur l'Inspecteur,

J'ai examiné avec soin les rapports que vous m'avez adressés sur les terrains que l'Etat propose de céder à la Société Générale Algérienne. Je n'ai pris encore aucune résolution définitive, en ce qui concerne les territoires situés dans la province de Constantine, mais il a été convenu avec M. Talabot que nous pouvions, dès à présent, accepter ceux qui nous ont été offerts dans la province d'Oran.

Je vous prie, en conséquence, de vouloir bien préparer un projet de traité entre l'Etat et MM. Fremy & Talabot agissant comme fondateurs de la Société Générale Algérienne, pour la cession des 3,000 hectares ci-dessus désignés (sauf vérification de la contenance). Vous voudrez bien vous entendre à ce sujet avec l'Administration compétente, et m'envoyer la formule que vous aurez arrêtée de concert avec elle afin que nous puissions l'examiner, avant la signature du contrat.

Recevez, Monsieur l'Inspecteur, l'assurance de mes sentiments distingués.

Le Conseiller d'Etat, Gouverneur du Crédit foncier de France,

Fremy

Monsieur Maillard, Inspecteur du Crédit foncier à Alger.

[1]- A. NOM. Aix provence boite 23 L12, SGA, le 28 Décembre 1965.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة ..... **أ–ز**

مدخل **8–20**

أولا:ماهية مشروع الاستيطان الفرنسي في الجزائر..... 9

ثانيا:الإطار المفاهيمي للاستيطان لغة واصطلاحا..... 10

ثالثا:أنواع الاستيطان 13

رابعا:أهدافه 18

الفصل الأول: التركيبة البشرية للأقلية الأوروبية في الجزائر..... 21–53

أولا:تحديد مفهوم الأقليات..... 22

ثانيا:تطورات الهجرات الأقلية الأوروبية نحو الجزائر 25

ثالثا:التركيبة البشرية للأقلية الأوروبية في الجزائر..... 31

رابعا:تأثير الأقلية الأوروبية على المجتمع الجزائري..... 50

الفصل الثاني: الآراء والتوجهات الفكرية والسياسية للقادة العسكريين ما بين 1830–1870 وعلاقتهم بالأقلية الأوروبية في الجزائر.....54–103

أولا:الفكر السياسي للقادة العسكريين 55

ثانيا:إمتيازات الأقلية الأوروبية في الجزائر 86

ثالثا:لأقلية الأوروبية في الجزائر وأهم مراكزها..... 92

رابعا:دور الأقلية الأوروبية السلطات الفرنسية في المجتمع الجزائري..... 96

الفصل الثالث: الأقلية الأوروبية في الجزائر وعلاقتها بالسلطات الرسمية الفرنسية في ظل النظام المدني (1870–1954).....104–162

أولا:الأقلية الأوروبية في الجزائر امتيازاتها ما بين (1870–1914)..... 105

ثانيا:الأقلية الأوروبية في الجزائر وعلاقتها بالسلطات الرسمية ما بين الحربين (1918–1945)..... 116

ثالثا: الأقلية الأوروبية وعلاقتها بالسلطات الفرنسية ما بين (1945–1954)..... 149

الفصل الرابع: الأقلية الأوروبية في الجزائر والسلطات الفرنسية اتجاه الثورة الجزائرية (1954–1962).

..... 163–211

أولا: الأقلية الأوروبية والسلطات الفرنسية عشية اندلا ع الثورة الجزائرية 1954–1956..... 164

ثانيا:الأقلية الأوروبية في الجزائر وعلاقتها بسياسة الجمهورية الخامسة ما بين (1958-1962) 181
ثالثا:الأقلية الأوروبية في الجزائر وصلتها بمبدأ تقرير المصير 191
رابعا:الأقلية الأوروبية في الجزائر بعد الاستفتاء 200
خامسا:منظمة الجيش السري (O.AS) وعلاقتها بسياسة الجنرال ديغول..... 203
خاتمة.....215-212
قائمة المصادر والمراجع.....239-216
الملاحق.....244-240
فهرس المحتويات.....247-245

الملخص: "علاقة الأقلية الأوروبية بالسلطات الفرنسية في الجزائر"

تركز هذه الأطروحة على تحليل العلاقة المعقدة بين الأقلية الأوروبية والإدارة الفرنسية في الجزائر، منذ بداية الاحتلال عام 1830 وحتى اندلاع الثورة التحريرية.

في البداية، اعتمدت فرنسا على القوة العسكرية لتثبيت سيطرتها، لكنها سرعان ما أدركت أن هذا النهج غير كافٍ لترسيخ مشروعها الاستيطاني. لهذا السبب، لجأت إلى استقطاب أقليات أوروبية من جنسيات مختلفة، ووعدتها بامتيازات واسعة لإقامة مستوطنات دائمة. ومع ذلك، لم تكن هذه العلاقة سلسة؛ فقد اصطدمت طموحات هذه الأقلية مع سياسات الإدارة الفرنسية.

فبينما كانت السلطات الفرنسية تحاول تقديم إصلاحات وقوانين شكلية لتهدئة غضب الجزائريين، رأت الأقلية الأوروبية أن هذه الإجراءات لا تلبي تطلعاتها لمزيد من السيطرة والنفوذ.

هذا التباين في المصالح خلق صراعًا داخليًا وتوترًا مستمرًا بين الطرفين طوال فترة الاستعمار. ومع اندلاع الثورة الجزائرية عام 1954، بلغ هذا التوتر ذروته، ليحسم الموقف في النهاية، وينهي الوجود الاستعماري الفرنسي ومعه أحلام الأقلية الأوروبية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الأقلية الأوروبية، السلطات الفرنسية، الجزائر، الاستيطان.

Abstract: "The Relationship between the European Minority and the French Authorities in Algeria".

This thesis focuses on analyzing the complex relationship between the European minority and the French administration in Algeria, from the beginning of the occupation in 1830 until the outbreak of the War of Independence.

At first, France relied on military power to establish its control, but it soon realized that this approach was insufficient to consolidate its settler-colonial project. For this reason, it turned to attracting European minorities from different nationalities, promising them broad privileges to establish permanent settlements.

However, this relationship was far from smooth; the ambitions of the European minority often clashed with the policies of the French administration. While the French authorities attempted to introduce superficial reforms and laws to calm Algerian discontent, the European minority regarded these measures as inadequate to fulfill its aspirations for greater dominance and influence.

This divergence of interests created an internal conflict and ongoing tension between the two sides throughout the colonial period. With the outbreak of the Algerian Revolution in 1954, these tensions reached their peak, ultimately determining the outcome: the end of French colonial rule and with it, the collapse of the European minority's ambitions in Algeria.

Keywords: European minority, French authorities, Algeria, settlement.